

علم الاجتماع الجنائي

أستاذ دكتور

السيد علي شتا

المكتبة المصرية

٢ ش أحمد ذو الفقار - لوراء الإسكندرية
٥٥٧/٥٦/٥٨٤٠٢٩٨
محمول ٠١٢/٢٥٥١٨٤٨

علم الاجتماع الجنائي

دكتور
السيد علي شتا



للنشر والتوزيع

٨ في حدائق - مساكن كفر طهرمس - القاهرة - ليل - الجزء

تليفون: ٣٧٢١٦٦٢٢ / ٢٠٢

فيمول: ٣٧٢٥ / ٢٠٢ - ١١٦٨ / ١١٥٠

Egyptian_library@yahoo.com

- اسم الكتاب : علم الاجتماع الجنائي
- اسم المؤلف : السيد علي علي شتا
- سنة النشر : ٢٠١٤
- الطبعة : الأولى
- اسم الناشر : المكتبة المصرية للنشر والتوزيع
- العنوان : ٨ ش حد آل ثاني/ مساكن كفر طهرمس/ الطابية/ ليصل/ الجزيرة.
- تليفاكس: ٠٠٢٠٢/٣٧٢١٦٦٢٣
- محمول: ٠١٢٢/١١٥٠٤٠٨-٠١١/٢٠٢٠٣٧٢٥
- Email:Egyption_library@yahoo.com
- رقم الإيداع : 2013/20170
- الترميم الدولي : 978-977-411-490-9 I.S.B.N



دار الكتب المصرية

مكتبة دار الكتب المصرية - فهرسة أثناء النشر إعلانية إدارة الشؤون الفنية

شتا، السيد علي.

علم الاجتماع الجنائي/ السيد علي شتا. - ط ١. - الجزيرة: المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، ٢٠١٣.

٤٤٣ ص؛ ٢٤ سم.

تدمك 9 490 411 977 978

١- الاجتماع الجنائي، علم

أ- العنوان

364,2

رقم الإيداع/ 20170

جميع الحقوق محفوظة للنشر ©

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

إن دراسة الانحراف والجريمة من منظور علم الاجتماع، ليست وليدة الحقبات الأخيرة من تاريخ علم الاجتماع. وذلك لأنها كانت موضع اهتمام الرواد الأوائل لعلم الاجتماع، أمثال عالم الاجتماع الفرنسي «اميل دوركايم»، فهو الذى عنى بها كثيراً فى مؤلفه قواعد المنهج فى علم الاجتماع، واعتبرها ضرباً من ضروب السلوك الاجتماعى، كما أنه أفرد لظاهرة الانتحار مؤلفاً خاصاً بعنوان الانتحار، باعتباره نمطاً من أنماط السلوك الانحرافى.

وقد سلك مسلك «دوركايم» فى الاهتمام بالجريمة والانحراف لفيف من علماء الاجتماع. ومع ذلك فإن الاهتمام بالظاهرة الانحرافية عامة، والجريمة والجناح خاصة، لم يحظ باهتمام علماء الاجتماع بشكل واضح إلا فى الحقبات الأخيرة من تاريخ علم الاجتماع حيث عالجهما كل من «تالكوت بارسونز» و «روبرت ميرتون» و «روبرتى دبن» وغيرهم من علماء الاجتماع المعاصرين. وذلك ما ساعد على ربط التفسير السسيولوجى للظاهرة الاجتماعية بتفسير الظاهرة الانحرافية عامة والجريمة والجناح خاصة، الأمر الذى ساعد على تهيئة المناخ لاهتمام علماء الاجتماع بتحديد الأسس النظرية والمنهجية لتفسير الظاهرة الانحرافية من منظور علم الاجتماع.

ورغم ظهور بعض المؤلفات الأجنبية والعربية التى تعالج علم الاجتماع الجنائى باعتباره فرعاً من فروع علم الاجتماع وخاصة بعد أن أدرج ضمن المقررات الدراسية فى بعض الجامعات الأجنبية والعربية، إلا أن هذا الفرع ما يزال فى حاجة لمزيد من الجهود من قبل علماء الاجتماع لربط تفسير الانحراف والجريمة والجناح بالتفسير السسيولوجى، وذلك بايضاح الاتجاهات النظرية ومنظوراتها فى علم الاجتماع وتحديد امكانية تفسير الظاهرة الانحرافية عامة فى ضوءها. ومثل هذا الجهد ليس بالأمر السهل، وإنما يحتاج لمعالجات مستفيضة ومتعددة لتناول الظاهرة الانحرافية من منظور التفاعلية الرمزية، والنظرية الوظيفية،

وغيرها من المنظورات التي تساعد على تحديد معالم التناول والتفسير السسيولوجي للظاهرة الانحرافية.

ومن ثم نقدم هذا العمل باعتباره مقدمة في علم الاجتماع الجنائي ليتضمن تحليلاً لبعض الجهود النظرية والامبريقية التي تناولت الظاهرة الانحرافية عامة والجريمة والجناح خاصة في سياق الفكر انسيولوجي، وذلك لنمهد به لدراسات مستقبلية تعالج الظاهرة الانحرافية من منظورات علم الاجتماع.

وفي ضوء ذلك يتضمن هذا الكتاب أربعة أبواب يعالج الباب الأول منها الأسس النظرية والمنهجية لعلم الاجتماع الجنائي. ويعالج الباب الثاني الأسس العلمية لدراسة الظاهرة الانحرافية، ومعالجة أنماطها، وتقدير تكلفتها. ثم يتضمن الباب الثالث نماذجاً لمعالجة موضوعات الدراسة في علم الاجتماع الجنائي، وتفسير الظاهرة الانحرافية وصورها من منطلقات علم الاجتماع ويعالج الباب الرابع المدخل إلى الانحراف الفردي الاجتماعي من واقع الرؤى النظرية والمعطيات الميدانية.

وبذلك نقدم للقارئ صورة متكاملة عن الأسس النظرية والمنهجية لعلم الاجتماع الجنائي باعتباره فرعاً من فروع علم الاجتماع، ومسالكة في تناول الظاهرة الانحرافية، وتفسيرها في ضوء الفهم السسيولوجي للظاهرة الاجتماعية.

والله تعالى ولي التوفيق،،،

المؤلف

الأستاذ الدكتور/ السيد علي شستا

الباب الأول

الأسس النظرية والمنهجية

لعلم الاجتماع الجنائي

• تمهيد

• الفصل الأول: التعريف بعلم الاجتماع الجنائي وموضوعه

• الفصل الثاني: الأطر النظرية لعلم الاجتماع الجنائي

• الفصل الثالث: الأسس المنهجية لعلم الاجتماع الجنائي

الباب الأول

الأسس النظرية والمنهجية

لعلم الاجتماع الجنائي

تمهيد :

لا شك أن دراسة الجريمة والانحراف قد حظيت باهتمام واضح من قبل علماء الاجرام والقانون. وعلماء النفس وعلماء الاجتماع. إلا أن الشيء الواضح في التراث أن تناول الجريمة في مجال علم الاجرام كان واضحاً، وفي مجال علم العقاب نال اهتماماً بالغاً، إلا أن الاهتمام بالجريمة في مجال علم النفس كان محدوداً، ثم تزايد الاهتمام به أخيراً، وبدأ علماء النفس بصيغون نظاماً علمياً خاصاً بالجريمة، في مجال علم النفس، أطلقوا عليه (علم النفس الجنائي).

في حين أنه رغم الاهتمام المتزايد بين علماء الاجتماع حول الجريمة والانحراف، إلا أن الاهتمام بصياغة نسق علمي يتناول الجريمة والانحراف من منظور علم الاجتماع، لم يظهر إلا حديثاً، حيث بدأت الكتابات تشير إلى أهمية صياغة علم يرتبط بعلم الاجتماع، ويكون موضوعه الانحراف والجريمة. ومن ثم ظهر مصطلح علم الاجتماع الجنائي Criminal Sociology. ولا شك أن دراستنا للعلم الذي يهتم بدراسة الجريمة بنظريته ومنهجه يختلف عن الطريقة التي نتناول بها موضوع الانحراف والجريمة، وذلك رغم الارتباط الوثيق بين المجالين.

ولكى نحدد معالم علم الاجتماع الجنائي، والمبادئ النظرية التي يقوم عليها والأسس المنهجية التي يستند إليها في دراسة ظاهرة الانحراف والجريمة سوف نسير في الخطوات التالية :

- التعريف بعلم الاجتماع الجنائي وموضوعه.
 - الأطر النظرية لعلم الاجتماع الجنائي.
 - الأسس المنهجية لعلم الاجتماع الجنائي.
- وذلك ما نتناوله بالتحليل فيما يلي :

الفصل الأول

التعريف بعلم الاجتماع الجنائي

وموضوعه

- تعريف علم الاجتماع الجنائي كفرع من فروع علم الاجتماع.
- علاقة علم الاجتماع الجنائي بالعلوم الاجتماعية الأخرى.
- المفاهيم النظرية المنهجية في علم الاجتماع الجنائي.
- المفاهيم المرتبطة بعلم الاجتماع الجنائي.

الفصل الأول

التعريف بعلم الاجتماع الجنائي وموضوعه

أولاً: تعريف علم الاجتماع الجنائي ك فرع من فروع علم الاجتماع:

تعدد تعاريف علم الاجتماع الجنائي، أو تختلف في مضمونها. ورغم ذلك، فإنها تحتوى جميعها على قدر من الصدق. إلا أن أبسط هذه التعاريف التي يمكن أن تساق لعلم الاجتماع الجنائي، يتمثل في اعتباره فرعاً من فروع علم الاجتماع، وأنه بذلك تطبيق لنظرية علم الاجتماع ومنهجه في ميدان الانحراف والجريمة.

وبذلك يتسع فهمنا للظاهرة الانحرافية وظاهرة الجريمة في ضوء الفهم السسيولوجي للظاهرة الاجتماعية، ويصبح تناولنا لها قائماً على هذا الفهم الاجتماعي الذي يعتبرها ضمن الظواهر الاجتماعية، وأنها ليست ظاهرة شاذة في المجتمع، وأن شذوذها يرتبط بمدى تكرار حدوثها، والخطر المترتب عليها في المجتمع.

وهنا تثار قضية العلاقة بين علم الاجتماع والانحراف والجريمة. إذ أن علم الاجتماع يهتم بتناول الظواهر الاجتماعية. وطالما أن الجريمة ضمن الظواهر الاجتماعية، فإنها تدرج ضمن موضوعه الذي نتناوله بالبحث والدراسة. كما أن الرؤية النظرية لعلم الاجتماع الجنائي مرتبطة أساساً بالنظرية السسيولوجية وأبعادها الأساسية، هذا فضلاً عن الارتباط الوثيق بين مناهج علم الاجتماع، ومناهج البحث في علم الاجتماع الجنائي.

وإذا كنا نعرف الظاهرة ببساطة بأنها سلوك متكرر الحدوث، ويتصف بمجموعة من الخصائص المتمثلة في: التلقائية، والتكرار، والجبرية، والشيئية. فإن ذلك يعني أن علم الاجتماع يهتم بسلوك الانسان. ولما كانت الظاهرة الانحرافية

هى الأخرى بمثابة سلوك متكرر الحدوث، وأنها ظاهرة اجتماعية، فانها تتصف بنفس الصفات والخصائص الأساسية التى تتصف بها الظاهرة الاجتماعية.

وقبل أن نتناول بالتحليل خصائص الظاهرة الانحرافية، نؤكد بادئ الأمر على أن تعريف هذه الظاهرة بأنها نمط السلوك المتكرر، الذى يخرج عن قواعد المجتمع ومعايره المنتظمة يشير إلى أن الظاهرة الانحرافية التى تعد الموضوع الأساسى لعلم الاجتماع الجنائى ظاهرة عامة، تندرج تحتها أنماط سلوكية فرعية يشكل كل منها ظاهرة بعينها، إلا أن لكل منها حدودها التى تبدأ بها وتنتهى عندها، وذلك مثل ظاهرة انحراف الأحداث، وظاهرة الجريمة. إذ أن الانحراف الذى يخص الأحداث يرتبط بشريحة اجتماعية معينة من الأشخاص لها ظروفها الخاصة التى تحدد مستويات ادراكها وقدرتها على الاختيار، كما أن السلوك الذى لا يخضع للتجريم القانونى، يدخل أيضاً فى دائرة الانحراف. وكذلك الأنماط السلوكية المجرمة، والتى تمثل الظاهرة الاجرامية.

وبذلك تهتم دراستنا للظاهرة الانحرافية بعامة، باعتبارها الموضوع الأساسى لعلم الاجتماع الجنائى. بشمول جوانب أساسية للسلوك الاجتماعى المنحرف تتمثل فى :

- تحديد أنماط السلوك التى يعتبرها المجتمع سلوكاً انحرافياً (جناحاً أو اجراماً).
- تحديد طبيعة الفعل الانحرافى ومستوياته.
- تحديد مستويات المسئولية وأنواع العقوبة التى يوقعها المجتمع على مرتكبى الفعل الانحرافى بمستوياته المختلفة.
- تحديد الأسلوب المتبع فى التعامل مع المنحرفين.

والواقع أن هذه الجوانب المختلفة تدخل جميعها فى مجال علم الاجتماع الجنائى.

وبذلك نجد أن عمل عالم الاجتماع الجنائى يتمثل فى تناول هذه الجوانب

المختلفة في ضوء الأبعاد النظرية والمنهجية لعلم الاجتماع، وهو بذلك (أى عالم الاجتماع الجنائى) يحاول دائماً البحث عن التطبيقات العلمية للنظرية والمبادئ العامة فى علم الاجتماع، كما يحاول التوصل إلى المضامين النظرية للتطبيقات العملية المختلفة.

وبذلك يمكن تعريف علم الاجتماع الجنائى، بأنه العلم الذى يشارك غيره من العلوم مثل علم النفس الجنائى، وعلم الاجتماع القانونى، فى السعى لفهم أسباب السلوك الانحرافى. محاولاً فهم، وعزل تفاعل العوامل المختلفة، التى تدفع ببعض الناس إلى اقتراف بعض الأفعال الانحرافية. وذلك بغية الوصول إلى قوانين أو مبادئ عامة حول أنماط السلوك المضاد للمجتمع، والعوامل الدافعة إليها، وذلك بهدف علاج الجانى وتقليل حدوث الفعل الانحرافى، وبذلك ينصب اهتمامه على محاولة إيجاد الطرق والوسائل التى تساعد الناس على التغير، والتوافق مع المجتمع. وهذا التوافق لا يتحقق بكامله فى المجتمع، إلا إذا كان هناك تكامل ثقافى، ومعيارى، واجتماعى، وشخصى لأعضاء المجتمع.

فتكامل قيم الأفراد مع قيم المجتمع، والتى تكون بمثابة المثل العليا التى توجه سلوك الأشخاص، وتعمل كمحركات للاختيار والتفضيل السلوكى فى المواقف الاجتماعية المختلفة يساعد الشخص على اتباع توجيهات القيم الثقافية والاجتماعية، والعمل بطريقة غير متعارضة معها. أما التكامل الاجتماعى فيشير هنا لتمثل الأشخاص للأهداف التى يؤكد عليها المجتمع بصورة تجعلها معبرة عن أهدافهم الشخصية ومن ثم يعتبر تحقيقها مؤكداً لهم ومعبراً عن رغباتهم الشخصية وبذلك يكون سعيهم لهذه الأهداف المحدودة ثقافياً.

أما التكامل المعيارى، فيشير لتلك المعايير المحددة للسلوك فى المواقف الاجتماعية، والتى ترشد الشخص للوسائل المشروعة التى يستعين بها لتحقيق أهدافه. ومن ثم لا يلجأ الشخص لاختيار وسائل غير مشروعة لتحقيق أهدافه. مثال

ذلك أن يستعين بالرشوة لتحقيق هدف معين، يتمثل في الحصول على تركية، أو عطاء معين، أو مكسب شخصي من وراء ذلك.

أما التكامل الشخصي، فيتمثل في مدى اتساق معايير الشخص مع أهدافه، ومدى اتساق تطلعاته مع امكانياته الشخصية، وعدم معاناته من حالات التفاوت بين توقعاته الشخصية من الأدوار، وقدراته على شغل هذه الأدوار والوظائف، وذلك لكي لا يعاني من حالات التوتر والقلق الناتجة عن هذه التوقعات الزائدة.

وإذا ما توفر للشخص هذه الجوانب المختلفة للتكامل الاجتماعي، فإن الشخص يكون قادراً على تحقيق التوافق مع المجتمع.

والواقع أن التعريف الواسع لعلم الاجتماع الجنائي، يتضمن مجالات علم الاجتماع، وعلم الاجرام، والاجتماع القانوني. إذ أن جميع هذه العلوم تهتم بسلوك الانسان وأفعاله. فعلم الاجتماع يهتم بفهمها، وتقديم التفسير الاجتماعي لها، ويسعى لتوفير الامكانيات العلمية للتنبؤ بسلوك الانسان وأفعاله، وما يترتب عليها. سواء كانت هذه الأفعال سليمة أو معتلة. وعلم الاجرام يتناول السلوك الاجرامي بصفة أساسية، محاولاً تقديم التفسير العلمي له، وتحديد مستويات المسؤولية عن هذه الأفعال وأنماطها، ودرجة خطورتها، والاجراءات والعقوبات وأسلوب معاملة المذنبين.. ويتناول علم الاجتماع القانوني السلوك والأفعال الاجرامية من حيث خروجها عن القواعد المحددة، والقواعد القانونية التي توضع لتجريم هذا الخروج وعقاب مرتكبيه.

وبذلك يتضح أن مجال عمل كل من هذه العلوم مشترك، وهو السلوك البشري. وسواء كان هذا السلوك سوياً أو معتلاً، فإن علم الاجتماع يهتم به، أما بالنسبة لعلم الاجرام فإنه يتناول السلوك الاجرامي، وعلم الاجتماع القانوني يتناول الوظيفة الاجتماعية للقانون في ضبط سلوك الأفراد، والعقوبة التي يتضمنها القانون بالنسبة لأنماط الأفعال الانحرافية. ورغم بعض الاختلافات القائمة بين اختصاص كل من تلك العلوم المختلفة، فإن المتخصص في

الموضوعات المشتركة بينها جميعاً يأخذ من علم الاجتماع الفهم النظرى، والمعالجة المنهجية للسلوك الانحرافى. ويأخذ من علم الاجرام أسلوب معالجة السلوك الاجرامى، ويأخذ من علم الاجتماع القانونى، معالجته لقواعد الضبط، وتنظيم السلوك، وعقاب المرتكبين للجريمة. ثم يتعامل معها جميعاً، فى معالجته للتنظيمات الاجتماعية التى تهتم بمواجهة السلوك الانحرافى، باعتبارها تنظيمات اجتماعية، تلعب دوراً وظيفياً فى مجال الوقاية والعلاج للانحراف فى المجتمع.

وسوف يتضح لنا موضوع علم الاجتماع الجنائى بصورة متكاملة، بمناقشة علاقته بالعلوم الاجتماعية الأخرى. وبوجه خاص علم الاجتماع، وعلم الاجرام، وعلم الاجتماع القانونى، وعلم النفس الجنائى، فجميعها تعمل فى أرضية مشتركة، ومجالات مترابطة، وتتناول موضوعاً أساسياً من زوايا معينة، هو السلوك والأفعال البشرية، من حيث سلامتها، واعتلالها، والبناء الدافعى الكامن وراءها، وأسلوب معالجة الجانب المعتل منها، ليصبح سلوكاً سوياً، وسليماً، ومتوافقاً مع ثقافة المجتمع، ونظمه الاجتماعية.

ثانياً: علاقة علم الاجتماع الجنائى بالعلوم الاجتماعية الأخرى:

لاشك أن العلاقة وطيدة بين علم الاجتماع، وعلم الاجتماع الجنائى، فبحكم أنه فرع من فروع علم الاجتماع، يهتم بدراسة السلوك الانحرافى، وتحديد العوامل الدافعة إليه، ومحاولة التنبؤ به، وأسلوب معاملة المذنبين، ومدى فاعليته لإعادة تكيفهم، وانتظام سلوكهم، وتوافقهم فى المجتمع، كأعضاء أسوياء فى سياق هذا المجتمع الذى يتفاعلون فيه مع بقية أعضائه. وهو فى ذلك كله يستند إلى مبادئ علم الاجتماع ومناهجه. ومن ثم نجد أن الصلة قائمة بينه وبين علم الاجتماع فى جوانب أساسية متعددة. ولكى نحدد جوانب الاتصال الوثيق بين العلمين، يقتضى بنا الحال أن نعرض بادرى الأمر الكيفية التى برزت فيها أهمية قيام علم الاجتماع الجنائى فى مجال فهم السلوك الانحرافى.

إذ أن الدراسات المبكرة في علم الاجرام، أكدت على فكرة أساسية مؤداها: نمط الاجرام الطبيعي. وفي أزمان مختلفة متعاقبة، اعتبر الاجرام مرتبطاً بأنماط ذهنية معقدة، أو تناجاً لظروف اقتصادية سيئة. كما أن بعض علماء الاجرام قد تبنا بعض الاتجاهات السيكولوجية في فهم الجريمة. وذلك ما أكد عليه «مارشال كلينارد» في تحليله لعلم اجتماع الجريمة والانحراف^(١). وبالمثل ظهر الاتجاه الذي يهتم بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية في فهم السلوك الاجرامى. ورغم ظهور هذه الاتجاهات إلا أن هناك اتجاهاً حديثاً يهتم بتفسير الاجرام بالاستناد للعوامل البيولوجية، ولكن على أساس نسق نظرى معين^(٢).

أما في الوقت الحالى، فإن ثمة اتجاهات متناقضة في تفسير الانحراف والجريمة، وعلى وجه الخصوص بين التحليل النفسى والأمراض العصبية من ناحية، والجانب الاجتماعى من ناحية أخرى. حيث أن الاتجاه الأول وهو التحليل النفسى يؤكد على العوامل الفردية، «والعواطف والخصائص الشخصية»، فى حين أن الاجتماعيين يؤكدون على مجموعة العوامل المرتبطة بالمعايير الاجتماعية والاتجاهات^(٣). ثم نجد «مارشال كلينارد» يؤكد أن علم الاجتماع، وعلم الاجرام Criminology، قد تطورا معاً، وأن كلا منهما قد مارس تأثيره على الآخر.

إذ أن علم الاجتماع قد أثرى البحث فى علم الاجرام، وقوى من عضده. وبنفس الصورة أثرت بعض تكتيكات البحث فى علم الاجرام، على علم الاجتماع. فقد ترتب على عدم التقبل والرضاء لدى بعض علماء الاجتماع، بمدخل علم الاجرام، تأثيرات واضحة فى بعض الجوانب المتعلقة بالمدخل السبيولوجى، والذي مازال يسم النظرية السبيولوجية، والبحث بشكل واضح.

(1) Gittler, Joseph: Review of Sociology, N. Y.: John Wiley, & Sons 1957. p. 465.

(٢) وتعتبر محاولة «هانز فون هنتيج» Hans Von Hentig ومدخله البيولوجى Biological approach لربط لون الشعر الأحمر Red Hair، بسلوك الشخص السيء، واعتباره عاملاً بيولوجياً هاماً فى تفسير سلوك الشخص السيء.

(3) Clinard, Marshall: From Gitter, Ibid. p. 466.

ورغم ما طرأ من تحسين على المداخل المنهجية لدراسة السلوك الاجرامى، فما زال علماء الاجتماع العاملين فى مجال علم الاجرام، لا يدركون بشكل كامل الحاجة الملحة لوجود مدخل نسقى لدراسة السلوك الانحرافى، الذى نسميه بالجريمة. وذلك لكى يتعادل مدخلهم مع التقليم الحادث فى مجال الدراسة الاجتماعية النفسية للانحراف بصورة عامة، وذلك لأن هذا النمو الملائم فى علم الاجرام سوف يترك أثره على بحوثه الخاصة، والاتجاهات الأساسية لعلم الاجتماع، وعلم النفس الاجتماعى.

وإذا ما أخذنا دور علم الاجتماع، وعلاقته بالسلوك الانحرافى بصورة عامة، لوجدنا أن عالم الاجتماع يهتم بالعلاقة بين السلوك الاجرامى والعمليات الديناميكية للحياة الاجتماعية، فهو يهتم بطبيعة المعايير المشروعة، والمتصارعة، فى المجتمع، وتفشى الانحراف والسلوك الاجرامى بين جماعات معينة. وكيف ينتج البناء الاجتماعى للطبقة، والمهن، النزعة الاجرامية، وتأثير العمليات الاجتماعية الكبرى مثل التحضر Urbanization على العمل الاجرامى^(١).

وقد اهتم علماء الاجتماع بصفة أولية بعملية تنشئة المذنب Offender أكثر من مورثاته ومقاييس الذكاء^(٢)، والغدد Glands أو عقدة أوديب Oedipus Complex.

ومن ثم أصبح السلوك الاجرامى لدى علماء الاجتماع، سلوكاً بشرياً، طالما أن خصائص الشخصية، واتجاهات جميع الأشخاص، تكتسب من خلال عملية التعلم^(٣). وبالنسبة لعلماء الاجتماع أيضاً تعتبر الجريمة نتاجاً لمواقف مكتسبة من خبرة الحياة المتوفرة لدى الأشخاص، بمعايير السلوك والأفكار والمعتقدات.

(1) Clinard M., op. cit, p. 466.

(2) Sellim, Tohrsten; The Sociological Study of criminality: Journal of criminal law and criminology, vol. 41, 1951. pp. 406 - 422.

(3) Clinard, M: criminal behaviour is human behaviour, federal Probation, vol. 13. 1949. pp. 21 - 28.

فجميعها من طبيعة الجماعة، ومفاهيم الصواب والخطأ (Right & Wrong)، مكتسبة أيضاً من الآخرين من خلال عملية الحياة المتصلة. وطبقاً لعلماء الاجتماع الذين يهتمون بالدور الذى يلعبه الشخص فى الجماعات المنحرفة، والتي لها معايير انحرافها الخاصة بها، ومفهومها الذاتى عن نفسها، فإن ذلك الشخص يكون فى مأمن من الآخرين. وفى ضوء هذا الفهم يتضح أن علماء الاجتماع يتشككون فى التفسيرات الفردية، ويركزون على التفسيرات الاجتماعية للسلوك الاجرامى.

وقد اتضح من الكتابات والبحوث السوسيولوجية المرتبطة بعلم الاجرام فى السنوات الأخيرة، امكان تحليلها تحت موضوعات تتمثل فى: طبيعة الجريمة، والسلوك الاجرامى، والمجتمع، والأنساق والسلوكية، ونظرية المخالطة المغايرة Differential association وخصائص الشخصية والحرب والجريمة. وإدارة العدالة الجنائية، والتنبؤ بالعود Prediction of recidivism، وتكنيكات البحث التى تتضمن البيئة، والاستقرار، والتحليل، والجماعات الضاغطة. ومن ثم نجد أن «مارشال كلينارد» قد اهتم بتحليل تلك الموضوعات فى دراسته السوسيولوجية للانحراف والجريمة، وفى دراسته لاسهامات علم الاجتماع فى فهم السلوك المنحرف⁽¹⁾.

وقد ذهب كلينارد إلى أن ثمة عدداً من علماء الاجتماع، يحاولون الافادة من علم الاجتماع، من حيث: النظرية والمنهج فى تناول العديد من المشكلات الاجتماعية، بهدف فهمها والتعرف على طبيعتها، والعوامل والظروف التى مهدت لها. ومن ثم نجد أن من هؤلاء العلماء وبصفة خاصة علماء الاجتماع الذين ينصب اهتمامهم على الجانب التطبيقى، يقومون باجراء العديد من البحوث على أنواع مختلفة من السلوك المنحرف، وبصفة خاصة الاجرام، وجناح

(1) Clinard, Marshall B: Controbutions of Sociology to Understanding Diviant behaviour: British, J. of criminology vol. 8 (1962) pp. 110 - 129.

الأحداث، والأمراض العقلية، وإدمان الخمر والانتحار. ويستدل «مارشال كلينارد» في ذلك بالاهتمام المتزايد من المؤسسات الاجتماعية، والمؤسسات العقابية، بدراسة السلوك المنحرف، واشراك العديد من علماء الاجتماع في لجان هذه البحوث.

وقد ساهمت هذه البحوث الاجتماعية في عملية بلورة مجموعة من النظريات والمفاهيم السوسيولوجية حول الانحراف، والسلوك الاجرامى. ومن هذه المفهومات التى بلورتها تلك البحوث، علاقة السلوك المنحرف بالمعايير الاجتماعية، والجماعات، والثقافات الفرعية، ونظرية الدور، والبناء الطبقي، والتصورات الذاتية والحضرية. ومن ثم دار حوار (كلينارد) بالنسبة لاسهامات علم الاجتماع فى دراسة الانحراف والسلوك الاجرامى حول هذه المفاهيم الأساسية.

وقبل أن نتناول بالتحليل اسهامات علم الاجتماع، بالنسبة لعلم الاجتماع الجنائى من حيث النظرية، والمنهج، وتكتيكات البحث، فى مجال الانحراف والسلوك الاجرامى، يجدر بنا أن نعرض للمصعوبات النظرية والمنهجية التى واجهت البحث فى مجال الجريمة والانحراف، والتى تعد بمثابة معضلات علمية بالنسبة لعلم الاجتماع الجنائى.

ثالثاً: المعضلات النظرية والمنهجية فى علم الاجتماع الجنائى،

لقد لمس المهتمون بدراسة الجريمة، وفهم السلوك الاجرامى، فى اطار علم الاجرام، قضية علمية العلم، لما لها من أثر فعال لتحديد الملامح النظرية والمنهجية لهذا العلم، ولما لها من قيمة فعلية فى تحديد الأسلوب الذى ينتهجه أى علم من العلوم، فى توفير المعرفة السليمة حول الموضوع الذى يتناوله. ومن ثم يذهبون إلى أن العلم له موضوعه الخاص به، والذى يتمثل فى الظاهرة التى تحدث بغير تدخل لارادة خارجية، ويحكمها قانون السببية. كما أنه يتبع فى بحثه العلمى لهذه الظاهرة، منهجاً يقوم على التحقق والملاحظة، والتجريب، والاستقراء، والاستنباط، والذى يؤدي بدوره إلى صياغة القوانين، واقامة القضايا، والفروض التى تستند إليها النظريات المتعلقة بميدان الظاهرة، وموضوع بحث العلم.

وهذه القوانين التى تستند للرابطة القائمة بين المتغيرات تعنى التنبؤ Prediction فى مجال العلم حول هذه الظاهرة، وبذلك نجد ثمة اجماع بين العلماء بالنسبة لاعتبار القوانين والنظريات والفروض، الرصيد الأساسى لأى علم من العلوم^(١).

والواقع أن أى علم من العلوم الاجتماعية، يواجه بمعضلات نظرية ومنهجية متعددة، منها: ما يتعلق بالاطار النظرى الذى يستند إليه العلم بما يحويه من مفاهيم وقضايا وتعريفات تشكل فى جملتها النسق النظرى لهذا العلم من ناحية، والاطار المنهجى بما يحويه من اجراءات منهجية وتكنيكات منهجية، وأدوات البحث وأساليب التحليل التى يستند إليها فى تناول البيانات المتعلقة بالسلوك المنحرف بعامة، والجريمة بخاصة. والتى تشكل فى جملتها البناء المنهجى للعلم من ناحية أخرى. ومن ثم يشكل كل من البناء النظرى، والبناء المنهجى، نسق العلم. وعليه تتحدد امكانية أى علم من العلوم بمدى اكتمال بنائه النظرى، وبنائه المنهجى.

ولما كان علم الاجتماع الجنائى بمثابة فرع من فروع علم الاجتماع بصفة خاصة، وواحد من العلوم الاجتماعية بصفة عامة، فلاشك أنه يواجه بعض الصعوبات بالنسبة لهذه الأطر النظرية والمنهجية، شأنه فى ذلك، شأن بقية العلوم الاجتماعية الأخرى، بما فيها علم الاجتماع.

أضف لذلك الطبيعة المعقدة للموضوع الأساسى الذى يتناوله علم الاجتماع الجنائى، وهو الانحراف والجريمة. هذا فضلاً عن حداثة علم الاجتماع الجنائى بمفهومه الحديث، وندرة الكتابات والدراسات العلمية، التى تدور حوله الأمر الذى جعل البعض يضعه فى موقف متعادل مع الدراسات التى تتناول موضوعاً من موضوعات الجريمة والانحراف. ومن وجهة نظر علم

(١) دكتور/ أحمد محمد خليفة، مقدمة فى دراسة السلوك الاجرامى، القاهرة، دار المعارف،

الاجتماع، أو وجهة نظر علماء الاجرام، أو وجهة نظر علماء العقاب، أو وجهه
نظر علماء الاجتماع القانوني.

ونحن فى ذلك لا ننكر تلك العلاقة الوثيقة القائمة بين علم الاجتماع
الجنائى، وبقية العلوم الأخرى، وطبيعة المجال المشترك من حيث البحث والدراسة.
إلا أننا نشير إلى ضرورة تناول علم الاجتماع الجنائى كعلم، بصورة تتسق مع
طبيعة الموضوع، والدور الوظيفى الذى يقوم به هذا العلم فى تناول قضية
الانحراف والجريمة، وما تتسم به تلك الموضوعات من طبيعة معقدة.
ومن ثم يمكن أن نحصر الصعوبات النظرية، والمعضلات المتعلقة بطبيعة
الموضوع، والصعوبات المنهجية فيما يلى :

١- الصعوبات النظرية فى مجال علم الاجتماع الجنائى،

سبق أن ذكرنا، أن الاطار النظرى الذى يستند عليه علم الاجتماع الجنائى
يشكل جزءاً أساسياً من نسق علم الاجتماع الجنائى. وهذا الاطار النظرى يتسع
ليشمل المفاهيم الأساسية المرتبطة بالانحراف والجريمة، ومدى تحديدها، والاتفاق
عليها، والقضايا النظرية التى يستند إليها البناء النظرى لهذا العلم، فى توجيه
البحث والدراسة فى مجال الانحراف والجريمة. ثم تأتى بعد ذلك التعريفات
الواضحة بالنسبة للمفاهيم والقضايا التى يستند إليها الاطار النظرى لعلم
الاجتماع الجنائى.

ولنأخذ أولاً المفهومات الأساسية، ومشكلة تعريفها، لنبرز معضلة تحديد
المفهومات بالنسبة لعلم الاجتماع الجنائى، وبصفة خاصة مفهوما الانحراف
Deviancy، والجريمة Crime. وقبل أن نتناول كلاً من هذين المفهومين، نود
الإشارة إلى طبيعة المشكلة، ومدى جسامتها بالنسبة لأى علم من العلوم
الاجتماعية بعامة، وعلم الاجتماع الجنائى بخاصة.

فقد اهتم معظم الباحثين فى مجال العلوم الاجتماعية بقضية المفاهيم

العلمية، وذلك لما لها من وظيفة علمية فى تحديد مجموعة الوقائع، والظواهر، والعلاقات الواقعة ضمن مجال أى علم من هذه العلوم، وما يرتبط منها بمجالات البحث فى فروع المعرفة المختلفة. وفى ذلك يذهب عالم الاجتماع الأمريكى «روبرت ميرتون» إلى أن اختيار المفاهيم بطريقة معينة يؤثر فى عملية توجيه الباحث بالنسبة لجمع البيانات، وتحليلها. ومن ثم اعتبر «ميرتون» أن تحديد المفاهيم مسألة هامة، وحاسمة بالنسبة للبحوث التجريبية^(١).

وقد كان لمشكلة عدم تحديد المفاهيم والإتفاق عليها فى مجال العلوم الاجتماعية بعامة، أثرها البعيد من زاويتين :

تتعلق أولهما - بذلك التعدد الواضح فى المدارس والمذاهب، والنظريات، فى نفس الميدان. ولاشك أن ذلك يرجع أساساً إلى هذا الاختلاف القائم بين المفاهيم المرتبطة بميدان واحد من ميادين البحث والدراسة.

وتتعلق الزاوية الثانية بتأثير المفاهيم المختلفة بتلك البحوث الامبيريقية (التجريبية)، التى فقدت جزءاً كبيراً من أهميتها وقيمتها، فى فهم الموضوع الذى تتناوله من الناحية العلمية نتيجة لذلك الاختلاف القائم بين المفاهيم، وما تتسم به من غموض، وعدم تحديد. الأمر الذى ترتب عليه اختلاف نتائج تلك البحوث مما أدى إلى عدم القدرة على مقارنة تلك النتائج ببعضها، لاظهار مدى ما تتمتع به من صدق المعرفة المتحصلة حول الموضوع. وذلك يرجع فى أساسه لعدم وجود مفاهيم موحدة. ومحددة يتفق عليها الباحث فى مجالات المعرفة المختلفة فى العلوم الاجتماعية، على نحو ما أكد (ل. كاتزوف) فى دراسته للسلوك البشرى^(٢). ومن ثم تزايد الاهتمام بالمفاهيم وتحديدتها فى نطاق أى علم

(1) Merton, R: Social theory and Social Structure, U. S A The free Press of Glencoe, Illinois. 1951. p. 7.

(2) Kattsof. L. O., The Design of Human behaviour, Saint Louis: Educational Publishers. 1953. p. 1.

من العلوم لما لها من وظائف أساسية في مجال العلم، تلك الوظائف التي يمكن تحديدها على النحو التالي :

• أنها تنشئ تصنيفات من البيانات الاجتماعية الملاحظة، والتي يهتم بها الباحث التجريبي.

• وأنها تسهم في عملية إيضاح سمات البيانات التي يمكن أن تندرج تحت مفهوم معين.

• وأنها تساعد على نفي التعارض الظاهر الذي يمكن أن يحدث بين الحقائق التي يمكن الحصول عليها عن طريق البحث التجريبي. وذلك لأنه يمكن أن يوجد عناصر مختلفة في المفاهيم التي لم يتم تحديدها بصورة دقيقة، الأمر الذي يعكس أثره عليها في الحصول على مادة مختلفة. وهذا يؤدي لوجود تعارض ظاهري في البيانات^(١). وفي ضوء ذلك يتضح لنا أهمية المفاهيم العلمية بالنسبة لعلم الاجتماع الجنائي.

٢- معضلة المفاهيم في علم الاجتماع الجنائي :

يتضح من العرض السابق، أن قضية المفاهيم على درجة كبيرة من الأهمية، بالنسبة للعلوم الاجتماعية بصفة عامة، وعلم الاجتماع الجنائي بصفة خاصة. وقد أكد العلماء على تلك الأهمية المرتبطة بمفهوم الجريمة، وضرورة تعريفها، ومن هؤلاء العلماء الذين اهتموا بتعريف مفهوم الجريمة (تابان) في دراسته حول الجناح، والتي عنوانها - من المجرم ؟ - ولند سميث AR. Lindesmith و«دينهام» H. Dunham، في دراستهما حول المجرمين سنة ١٩٥٣، وموريس A. Morris في دراسته كيف يرى المجرم نفسه، وإيميرت E. Lemert في دراسته للبيثولوجيا الاجتماعية ١٩٥١. وهيرفيتز S. Hurwitz في مؤلفه علم الاجرام ١٩٥٢.

١/ أنسيه يس، دراسات في السلوك الاجرمي ومعاملة المتنبيير، القاهرة، دار الفكر، ١٩٥٣.
ص ٤٢ - ٤١

ولما كان للمفاهيم وتعريفاتها هذه الأهمية في مجال العلوم الاجتماعية بعامة، وعلم الاجتماع الجنائي بخاصة، نجد أن «فيليب زنانيكى» F. Znaniecki ينسب في مؤلفه مناهج علم الاجتماع ١٩٣٤، إلى أن الاهتمام بتعريف المفاهيم في العلوم الاجتماعية على درجة كبيرة من الأهمية نظراً لإعتسامها بالخصائص التجريبية. وذلك لاختيار الأشياء والحقائق التي تسعى لدراستها نظراً لإنتمائها لميدان بحثها^(١).

ومن ثم نجد أن تحديد المفاهيم المرتبطة بميدان علم الاجتماع الجنائي على درجة كبيرة من الأهمية، ومن تلك المفاهيم الأساسية مفاهيم: الانحراف والجريمة، والجناح، والفساد Corruption.

رابعاً: المفاهيم المرتبطة بموضوع علم الاجتماع الجنائي:

١- تعريف مفهوم الانحراف:

ان استخدام مصطلح الانحراف الاجتماعي Social deviancy بمعناه الواسع، يتمثل في تطبيقه على أى سلوك لا يكون متوافقاً مع التوقعات والمعايير التي تكون معلومة داخل النسق الاجتماعي، ويشارك فيها الشخص بقية أعضاء المجتمع. وقد اهتم علماء الاجتماع بتحديد المعايير، والاختلافات، والفروق المرتبطة بالتسامح Tolerance في أنماط معينة من انتهاك المعايير^(٢). وما لاشك فيه أن جميع صنوف الانحراف عن المعايير الاجتماعية، تواجه بالرفض والمعارضة من قبل المجتمع. والواقع أن شدة المعارضة والرفض من المجتمع متفاوتة وتبدأ بأبسطها وتنتهي بأشدّها، وذلك على متصل الرفض الذي يعكسه رد فعل المجتمع للانحراف، والذي يمكن أن نوضحه على النحو التالي :

(1) Znaniecki. H. The Methods of Sociology, New York, 1934, p. 39.

(2) Mitchell, Duncan: A dictionary of sociology, London. Routledge & Kegan Paul, 1975. p. 55.

متصل رد فعل المجتمع للانحراف عن المعايير

بداية متصل الرفض	متوسط متصل الرفض	نهاية متصل الرفض
* رد فعل تسامحي	* رد فعل بسيط	* رد فعل قوى
* سلوك متسامح فيه من قبيل المجتمع	* سلوك غير مقبول	* سلوك مرفوض
* لا يتم توقيع عقوبات قانونية على الشخص	* يتم تقديم النصح والعلاج، والرعاية	* يعاقب عليه الشخص قانوناً

ورغم هذا التصنيف، لمستويات الانحراف عن المعايير الاجتماعية، والتي تعكس مستويات معينة من الخطورة. إلا أن كل مستوى من تلك المستويات ينطوي على مستويات داخلية فيه من حيث الشدة أيضاً، ويرتبط كل منها بصورة معينة من صور الأفعال الانحرافية.

وإذا كان هذا هو الفهم الاجتماعي للانحراف، فإن هناك اتجاهات أخرى تحاول ربط الانحراف بالصراع القائم بين الرغبات Desires، والغرائز الفردية، والضغط التي يفرضها أعضاء الجماعة الاجتماعية. وهنا يعتقد سيجموند فرويد Sigmund Freud وتوماس هوبز Thomas Hobbes، أن الانحراف يكمن في عملية الصراع هذه، ومن ثم ينظر للانحراف باعتباره نتيجة لفشل عوامل الضبط الاجتماعي، في تهذيب الغرائز والسيطرة عليها.

وعلى النقيض من ذلك نجد أن النظرية السبولوجية المعاصرة، تعالج السلوك المنحرف، وخاصة عند «روبرت ميرتون» في مؤلفه (النظرية الاجتماعية والبناء الاجتماعي ١٩٤٩). باعتباره نتاجاً لنمط التنظيمات في المجتمع. حيث أن هناك عنصرين أساسيين للبناء الاجتماعي هما: الأهداف، والوسائل. إذاً هناك أهداف يسعى الفرد لبلوغها، وعندما تعز فرص بلوغها بالوسائل المشروعة، في

الوقت الذي يمارس فيه أعضاء الجماعة ضغطاً معيناً على ضرورة اتباعها، نجد أن ثمة صوراً للخروج عن تلك الأهداف أو الوسائل، والتي قد تكون متمثلة في الخروج عن الوسائل، أو الأهداف، أو كليهما معاً. والذي يسميه ميرتون بالانسحاب أو الانسحاب والرفض مع تقديم بديل لكل من الوسائل والأهداف وهو النمط الانحرافي الذي يسميه ميرتون بالتمرد Rebellion. ولم يكن هذا فحسب موقف علماء الاجتماع. فقد ذهب العديد منهم لتحديد نماذج انحرافية معينة من قبل ميرتون، ومن بعده، إذ أن دوركايم قبل ميرتون قد تناول ظاهرة الانتحار، وربطها بالانومي (صراع القيم وغياب المعايير)، والذي يحدث في حالات الرخاء المفاجئ، أو الكوارث المفاجئة.

كما أن الدراسات الامبيريقية للانحراف، بعد تحليل ميرتون للانحراف الاجتماعي، قد وجهت بصورة عامة لتحليل مشاكل اجتماعية خاصة. وذلك مثل الجريمة والجناح Delinquency، والانتحار Suicide، والبغاء Prostitution، وغيرها من الظواهر الانحرافية والباثولوجية وبعض المشاكل الاجتماعية الأخرى.

وبذلك نجد أن مفهوم الانحراف قد مر بمراحل متعددة بالنسبة لتعريفه، فبدأ بالتعريف الواسع، واعتبر أنه انتهاك للقواعد، وخروج على حدود التسامح العام في المجتمع، على نحو ما ذهب غالبية علماء الاجتماع. ثم بدأ تعريف المفهوم يأخذ في الضيق إلى الحد الذي اعتبره فيه مرتبطاً بالتفاوت بين الفرص والتطلعات، أو مرتبطاً بالثقافة الفرعية. هذا فضلاً عن تحديده بشكل ملحوظ في الدراسات الامبيريقية، وربطه بقضية معينة من القضايا الاجتماعية المرتبطة بالثقافة الفرعية، أو البناء الطبقي، أو التصور الذاتي. أضف لذلك محاولة المعهد الدولي لعلم الاجرام لدراسة الانحراف الاجتماعي. والنظر إليه باعتباره ظاهرة عامة يندرج تحتها أنماط انحرافية مختلفة، تتمثل في: الجناح والجريمة. وسوف نتناول كلاً من هذين المفهومين على حدة بالتحديد.

٢- مفهوم الجريمة وتعريفاته:

ظهر الاهتمام بالجريمة باعتبارها مفهوماً أكثر تحديداً عن غيره من المفاهيم

منذ وقت بعيد، وقد ارتبط الاهتمام بهذا المفهوم بصورة عامة، بالاهتمام بدراسة السلوك الاجرامى^(١).

وقد ظهر استخدام للمصطلحات المرتبطة بالجريمة والسلوك الاجرامى، وعلم الاجرام لأول مرة فى الكتابات العلمية لعالم الانثروبولوجيا الفرنسى ب. توبنارد فى الحقبات الأخيرة من القرن التاسع عشر، وذلك رغم وجود العديد من الدراسات فى العقاب، ومعاملة المذنبين Treatment of offenders، والجريمة التى تم نشرها مبكراً. فهناك دراسات يكاريا Cesare Beccoria (١٧٣٨ - ١٧٩٤م)، وجرمى بنتام Jeremy Bentham (١٧٤٨ - ١٨٢٢).

كما أن هناك تحليلاً للتوزيع الجغرافى للجريمة Crime فى فرنسا، أجرى بواسطة اندريه جبرى Andre Guerry ظهر فى عام ١٨٢٩، ثم نشر أدولف كتيبيه، دراسته حول التوزيع الاجتماعى للسلوك الاجرامى فى فرنسا عام ١٨٣٥، وعلى التقيض من تلك الدراسات حول الجريمة والسلوك الاجرامى، والتى اهتمت أساساً بالجريمة باعتبارها ظاهرة اجتماعية، ظهرت أعمال كل من «كذار لومبروزو» Cesare Lombroso (١٨٣٥ - ١٩٠٩)، وتلميذه الشهير اتركوفرى (Enrico Ferri) (١٨٥٦ - ١٩٢٨)، وهما يعتبران من رواد المدرسة الوضعية لعلماء الاجرام، والذين استخدموا المناهج الانثروبولوجية فى محاولتهما لنشر النظرية البيولوجية للتزوع الاجرامى^(٢).

ثم تزايدت الدراسات المعاصرة حول الجريمة والسلوك الاجرامى فى مجال الفقه القانونى، وعلم الاجتماع بالصورة التى أصبحت معه تلك المصطلحات أكثر وضوحاً وتحديداً، وذلك يشجعنا لكى نتناول مثل هذه المفاهيم بالتحليل للوقوف على التحديد العلمى لمفهوم الجريمة، والسلوك الاجرامى فى علم الاجتماع. وعلم الاجرام بصورة عامة، وعلم الاجتماع بصورة خاصة.

(1) Clinard, M. The Sociology of delinquency and crime, op. cit., p. 467.

(2) Mitchell, D., op. cit. p. 45.

إذ أن تعريفات الجريمة تعتمد أساساً على طبيعة السلوك الاجرامى، والمجرم. ولذا فإن الكثير من العلماء قد ذهبوا إلى أن التعريف القانونى للجريمة فى حد ذاته غير مرضى بالنسبة للأغراض العلمية. وقد توصل هرمان مانهيم Hermann Mannheim فى تناوله لهذه المفهومات لايضاحات معينة، قرر فى ضوءها، أن الجريمة سلوك اجتماعى معاد. وهو هنا يريد أن يوضح القيم التى يحميها لقانون الجنائى^(١) Criminal law.

مشيراً إلى أن هذه القيم التى يهدف حمايتها هى الحياة البشرية، لأن الفرد والمجتمع، والحياة الأسرية لهم حقوق على الأشخاص.

ثم توالى بعد ذلك اضافات علماء الاجتماع بالنسبة لتحديد مفهوم الجريمة. وقبل أن تتناول هذه الاسهامات التى قدمها علماء الاجتماع بالنسبة لمفهوم الجريمة، والسلوك الاجرامى، نتتبع الحركة الفكرية التى تبلورت من خلالها تعريفات المفاهيم المرتبطة بالجريمة.

فقد ذهب كل من موريس P. Morris فى دراسته. لمفهوم الجريمة^(٢) «وركلس» فى دراسته (المدخل السبيلولوجى لدراسة الجريمة)^(٣)، وغيرهم إلى أن للجريمة نسبية زمنية، ومجتمعية. وذلك لأن المجتمع هو الذى يحدد ما هو خطأ، وما هو صواب. وهو الذى يقرر متى يكون فعل معين جريمة أم لا. ومن ثم يذهبون إلى أن الجريمة تختلف باختلاف المجتمعات فى فهمها للصواب والخطأ، وذلك بدوره يخضع لتغير قيم المجتمع، واتجاهاته بمرور الزمن. وذلك يشير بدوره لقضية مؤداها أن استجابة المجتمع للأفعال تتحدد بنظرته لخطورة هذه الأفعال،

(1) Mannheim, Herman, Juvenile delinquency, New York, Oxford University Press, 1946.

(2) Morris, A. The concept of crime, see clyde, B. vedder & others, creminology. The dryden press, 1953, p. 21.

(3) Reckless, W.: The sociological approach to the study of crime, in clyde: Ibid. p. 30.

ومدى اضرارها للمصلحة الاجتماعية للمجتمع وأعضائه. وبذلك تخضع عملية تقييم السلوك من حيث الأضرار المترتبة عليه، من وجهة نظر الثقافة السائدة في المجتمع، وتنظيماته وتأكيداتها. ونظراً لاختلاف نظرة المجتمعات لخطورة الأفعال باختلاف البناء الثقافي للمجتمع، فإن ذلك يعنى أن المجتمعات الغريبة، والتي تتسم بالتجانس والعزلة الثقافية، والتي تعتمد بشكل واضح على المعتقدات في تحديد تجريماتها يكون العرف السائد هو معيار التجريم في المجتمع البسيط المتجانس.

في حين أن الوضع يختلف في المجتمعات الكبيرة المتقدمة، والتي تتسم بعدم التجانس، وازدياد التنوع والاختلاف، وبالتالي يزداد التعقد في الحياة الاجتماعية. ومن ثم لا يكون العرف مصدراً للتجريم، ولكنها تستند إلى التشريع.

وهذا التشريع قد لا يعكس في بعض جوانبه رد فعل المجتمع الاستكاري لسلوك معين، ولفعل معين، بقدر ما يكون في حالات كثيرة رد فعل لوعي السلطة في المجتمع بأضرار فعل معين على مصلحة المجتمع. وذلك مثل تجريم تهريب العملة، وغيرها من صور الأفعال التي قد تكون شائعة بين أفراد المجتمع، ولا تقابل بامتعاض واستكثار قوى من أفراد المجتمع، وذلك مثل تجريم الرشوة في بعض المجتمعات التي تنفشي فيها بعض صور الرشوة بحيث تصبح أسلوباً عاماً للحياة بين أعضاء المجتمع، وتدخل في مجال التعامل اليومي.

وقد أكد علماء الاجتماع أمثال: «دوركايم» و «توني» وغيرهم من علماء الانثروبولوجيا والاجتماع، على استناد التجريم في المجتمعات المعقدة على التشريع. أما بالنسبة للمجتمعات البدائية القديمة، فإن الجريمة ترتبط بأفعال الرزيلة والخطيئة بالمعنى الديني. وذلك ما أوضحه مالينوفسكى B. Malinoveski في دراسته للجريمة والعادة في المجتمعات البربرية⁽¹⁾.

وفي ضوء الفهم السابق يتضح لنا أن المجتمعات البشرية تعرضت، وستظل

(1) Malinoveski, B., crime and custom in Savage Society, London, 1949, p. 17.

تعرض لموجات تغير متلاحقة، في كافة جوانب الحياة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية. ومعنى ذلك أن نظرة المجتمعات تتغير تجاه الأفعال الإجرامية بتغير الثقافات، وتتوسع بتوسعها.

وثمة أفعال كانت مجرمة عرفياً في المجتمعات الأولية، ولم تدرج ضمن التجريم القانوني في المجتمعات الحديثة، وثمة أفعال جرت في المجتمعات الحديثة قانونياً، ولم تدرج ضمن قائمة الأفعال المجرمة في الوقت الذي ادخلت فيه أفعال جديدة تناسب في ظهورها تطورات العصر. وبذلك نجد أن عملية الإبدال والاحلال ما بين الأفعال الإجرامية قائمة، حيث تسقط أفعال من قائمة التجريم وتضاف أفعال. وهكذا دواليك، بالنسبة لمعايير المجتمع في هذه العملية المستمرة ومن ثم تعرض المصلحة الاجتماعية لخطورة بعض الأفعال. ومعنى ذلك، ونتيجة لهذه التغيرات المتلاحقة أصبح التفاوت كبيراً بين مفهوم الجريمة بالمعنى الشائع والدارج، ومفهومها بالمعنى القانوني. حيث أصبح للقانون وظيفة حماية مصالح معينة، رؤى ضرورة حمايتها، بغض النظر عن رد الفعل الاجتماعي حيال بعض الأفعال التي قد لا تبدو لأعضاء المجتمع خطورتها.

وربما كان ذلك مصدراً مباشراً لإعتراض البعض على التعريف القانوني للجريمة. ورغم أن معظم التشريعات الجنائية لا تضع تعريفاً محدداً للجريمة والمجرم، إلا أن التشريعات التي تناولت تلك المفاهيم بالتعريف تشير إلى أن المجرم بالمعنى القانوني هو ذلك الشخص الذي يخترق القانون، وتدينه إجراءات المحاكمة. وذلك ما حدده كل من تافت، و «نايان» في دراساتهم حول علم الاجرام والجريمة، والمجرمين وأسلوب معاملتهم. حيث تناول تافت ذلك في مؤلفه (علم الاجرام ١٩٥٦). وتناوله تابان D. Tappan في دراسته. (من المجرم ١٩٥٣) (١). والأمر الثابت من التعريف القانوني أن سلوك الأفراد يخضع للقانون، حيث توضع القواعد القانونية التي ينبغي أن يسير سلوك الأفراد على نهجها، وأن يلتزموا بنواهيها.

(1) Tappan, D: Who is the criminal? in clyde. Nebder, op. cit., p. 45.

والقانون بذلك يكون فى شكل أمر، أو تكليف، يلزم الأفراد بطاعته. ويكون خضوع الأفراد للقوانين هنا مرتبطاً بـ«بعدين»: بعد جزائى، وبعد الرغبة فى الانتماء للجماعة ومجارتها. أما بالنسبة للبعد - الجزائى - فذلك يتمثل فى خوفهم من مخالفة القوانين، لما يترتب على ذلك من توقيع عقوبة، أو جزاء، أو التعرض لمتاعب لا قبل للفرد بها. ومن ثم تكون مجاراته والتزامه هنا خشية الجزاء، أما البعد الثانى: فيتمثل فى حاجة الفرد الملحة للإرتباط والانتماء للجماعة التى تجعله يشعر بالأمن، والاستقرار فى حياته.

ومن ثم يعكس جانبى الخضوع للأحكام القانونية التى تجرم أفعالاً لا يعبر الرأى العام عن رغبته فى تجريمها.

ومن ثم رأى علماء الاجتماع قصور التعريف القانونى للمجرم، وعدم صلاحيته للدراسة العلمية للجريمة. وقد برز فى التراث الاجتماعى حول الجريمة ثلاثة اتجاهات أساسية لتعريف الجريمة، والسلوك الاجرامى، أولها يعتبر الجريمة جميع أنماط السلوك المضادة للمجتمع، بمعنى أن يترتب عليه ضرر بالمصلحة الاجتماعية. وهذا التعريف يستند فى أساسه على رد الفعل «الساعى» والاستنكارى للأفعال من ناحية بالإضافة إلى الأفعال التى قد لا يكون لها رد فعل استنكارى. ومع ذلك يتم تدارك خطرهما من قبل السلطة المسؤولة.

أما الاتجاه الثانى فيركز على معايير السلوك، حيث يرى أنصار هذا الاتجاه أهمية التركيز على المعايير العامة للسلوك، وهذا الجانب يرتبط مباشرة بقضية الضبط الاجتماعى، وما يتضمنه من معايير تحكم سلوك الأفراد سواء فى جانبه الرسمى، أو غير الرسمى. أما الاتجاه الثانى للتعريف الاجتماعى للجريمة. فيتمثل فى محاولة إعادة صياغة تعريف الجريمة. وذلك ما قام به «سذرلاند» فى دراسته «الجرائم الخاصة» أو «جريمة ذات الياقة البيضاء» White-collar Crime. وقد عضد كل من كلينارد وهارتج هذا الاتجاه، لتوسيع مفهوم الجريمة ليشمل

جميع الأفعال الاجرامية، أو الأفعال المخالفة، والخارجة على المعايير الاجتماعية، والتي نخضع للعقاب لما يترتب عليها من أضرار على المصلحة الاجتماعية.

ومن ثم اتخذ تعريف علماء الاجتماع للجريمة، أو المجرم، نهجاً مخالفاً للتعريف القانوني. فذهب بيرجس E. W. Burgess في تعريفه للمجرم بأنه الشخص الذي يعتبره المجتمع مجرماً ويعتبر نفسه كذلك^(١). وهنا يقرر بيرجسون ضرورة توفر النظرتين من قبل المجتمع، ومن قبل الشخص نفسه. ولذلك عندما نتناول بالدراسة جريمة الخاصة التي ركز عليها سذرلاند في دراسته لجرائم ذات الياقة البيضاء والتي أسماها بجريمة الخاصة، حتى أنها لا تعتبر جريمة، لأنهم لا يعتبرون أنفسهم مجرمين، وإن كان المجتمع يعتبرهم كذلك. ورفضه لاعتبارها جريمة، يستند لعدم توفر الجانبين من قبل الشخص بالإضافة لنظرة المجتمع له.

أما تعريف «سذرلاند» للجريمة فيشير إلى أنها «السلوك الذي تحرمه الدولة لما يترتب عليه من ضرر على المجتمع، والذي تتدخل لمنع عقاب مرتكبيه».

وهنا يبرز سذرلاند جانبين أساسيين في تعريفه، يتمثل أولهما: في توفر معايير الضرر الاجتماعي للفعل في نظر القانون. ويتمثل الجانب أو العنصر الثاني: في توقيع عقوبة على ارتكاب الفعل. وفي ذلك يأخذ تعريف تابان للجريمة، باعتباره العنصر الثاني، والذي يشير إلى أن الفعل لا يكون اجرامياً إلا إذا صدر على الشخص حكم يدينه في جريمته، ويضيف عليه العنصر الأول من التعريف، والذي يتمثل في تحريم الدولة للسلوك، لما يترتب عليه من ضرر يلحق بها^(٢).

أما «مارشال كلينارد» فيعرف الجريمة بالاستناد إلى النمط الاجرامى الاجتماعي Criminal social type، الذي ينتج عن التيار الذي يسود الحياة الحضريّة، ووجود ثقافة اجرامية Criminal culture. وقد حدد سمات نمطه الاجرامى الاجتماعي فيما يلي .

(1) Bruggess, E. W., Concluding Comment, Amer. J. Soc., 1950.

(2) Sutherland, E: White-collar crimes: N. Y. 1949. p. 31.

- دراسة المجرم بالوسائل والفنون الاجرامية.
 - استعمال مصطلحات اجرامية Criminal argot.
 - أن يكون له تاريخه، أي حياة حافلة بالاحرام.
- وذلك ما استخلصه «كلينارد» في دراسته التي قام بها حول (التحضر والجريمة ١٩٥٣). وبعد أن أجرى دراسته حول المجرم الريفى، أجرى بعض التعديلات على النمط الاجرامى الاجتماعى، ووضعها فى صيغتها التالية :
- الممارسة المبكرة للسلوك الاجرامى.
 - المعرفة المتزايدة للفنون الاجرامية.
 - امتهان الجريمة باعتبارها الوسيلة الوحيدة للتعيش.
- وذهب «كلينارد» إلى أنه لكى يعد الشخص مجرماً، لابد من توفر هذه السمات، لكى يعتبر الشخص مجرماً من وجهة النظر الاجتماعية، فى حين ذهب إلى أنه فى حالة عدم توفر هذه السمات، لا يمكن أن نعتبر الشخص مجرماً، إلا على أساس المعنى القانونى^(١).
- وفى ضوء تلك التعريفات والاختلافات القائمة فيما بينها، يمكننا ان نتعرف على بعض المعضلات النظرية، التى تواجهنا فى مجال البحث فى علم الاجتماع الجنائى.

٢- مفهوم جناح الأحداث،

من الضرورى أن نوضح منذ البداية مفهوم جناح الأحداث Juvenile delinquency. إذ أن كلمة جناح Delinquency، قد استخدمت أساساً للإشارة إلى أفعال الأحداث، والتى نعتبرها جرائم إذا ما ارتكبها الراشدون، مثل احتساء الخمر، وقيادة السيارات. هذا بالإضافة إلى حالات المروق، وخروج الحدث عن

(١) السيد يسين، دراسات فى السلوك الاجرامى ومعاملة المذنبين، المرجع السابق.

سلطة والديه وهي انحالات التي تشير إلى أن الحدث في حاجة لرعاية ووقاية. وبذلك نجد أن الجناح شامل لفئات سلوكية متنوعة. وهذه الأفعال التي يشتمل عليها الجناح تختلف من مجتمع إلى مجتمع آخر^(١).

وقد تضمنت القوانين والسياسات الاجتماعية المطبقة في مجال الأحداث، بعض تصنيفات لفئات الأفعال التي يرتكبها الأحداث.

حيث توجد حالات الجناح التي يرتكبها الأحداث، وتكون دون مستوى الجريمة. وذلك مثل التسول، والمروق والخروج عن سلطة الوالدين، وقيادة السيارات، واحتساء الخمر، وغيرها من الأفعال التي لا ترقى لمستوى الأفعال الاجرامية، التي يرتكبها الراشدون. وهذه الأفعال تختلف من مجتمع إلى مجتمع آخر حسب ظروف المجتمعات، وبنائها الثقافي والاجتماعي^(٢).

ونفس الحال بالنسبة لأعمار الأحداث، نجد أن المجتمعات تختلف فيما بينها بالنسبة للسن، أو العمر الذي يعامل الفرد عنده كحدث، عندما يرتكب أفعالاً دون مستوى جرائم الكبار من ناحية، أو أفعالاً بمستوى جرائم الكبار من ناحية أخرى.

وقد حددت بعض الدول، مثل: بريطانيا سن المسؤولية الجنائية في البداية، بثمانى سنوات. ثم رفعتها بعد ذلك إلى عشر سنوات في عام ١٩٦٥ م. وعندما يرتكب الأحداث أفعالاً انحرافية وهم في عمر ما بين ١٤ إلى ١٧ عاماً، يعتبرون داخل فئة الجناح، ويحاكمون في محاكم خاصة بالأحداث. أما من هم في عمر ما بين ١٧ - ٢١ فيعتبرون مذنبين صغاراً Young offenders. وقد روعي تمييز هذه الفئة عن فئة المذنبين الراشدين Adult offenders. وهنا يعتبر جناح الأحداث خاضعاً لفئات قانونية.

(١) Philipson, Michael: Sociological Aspects of crime and delinquency, London, Routledge & Kogan Paul, 1971, p. 171.

(٢) Philipson, op. cit. p. 117.

والواقع أن تصنيف الأحداث لفئات معينة من حيث المسؤولية الجزائية عملية مختلفة بين المجتمعات.

ومما هو جدير بالذكر في هذا الشأن، أن هناك عدداً غفيراً من علماء الاجتماع الذين تخصصوا في دراسة الجريمة، قد اهتموا بدراسة جناح الأحداث. وإذا ما طرحنا سؤالاً للتعرف عن سبب هذا الاهتمام البالغ من قبل علماء الاجتماع، بقضية الأحداث، وسلوكهم الانحرافي، لكانت الاجابة المباشرة على مثل هذا السؤال أن هناك تغيراً واضحاً وملحوظاً في اتجاهات المجتمعات نحو الأطفال، ودور الدولة في توفير الرعاية (الحماية الكافية لتلك الفئة). وهذا الاهتمام قد وضع في منتصف القرن التاسع عشر^(١).

وفي ضوء ذلك ذهب البعض لتعريف جناح الأحداث باعتباره يشير إلى فرد يحاكم أمام محاكم الأحداث Juvenile court لارتكابه أفعالا إجرامية، أو لأسباب أخرى تقتضي ذلك، مثل: حالات المروق من سلطة الوالدين... الخ^(٢).

وإذا ما تناولنا نطاق الأحداث، لتبين لنا أنه يختلف بشكل واضح عن انحراف الراشدين. حيث أن انحراف الأحداث كما أشرنا سلفاً يشمل فئات من الأفعال لا تندرج في فئات الجرائم.

ولكي نقدم تفرقة واضحة بين جناح الأحداث والجريمة، نشير إلى الفهم القانوني للجريمة الجنائية، فلكي تكون هناك جريمة معينة، يشترط القانون ضرورة توفر عناصر الجريمة مقدماً. وأن يحدد لها عقوبة جنائية، كما اشترط القانون ضرورة توفر المظهر الخارجي للجريمة، سواء كان ذلك فعلاً، أو عملاً ايجابياً. أو امتناعاً عن فعل. وفي ذلك نجد أستاذ الفقه القانوني الايطالي فرانسوا كرازا F. Carrara، يعرف الجريمة بأنها.. العمل الخارجي الذي يقترفه شخص، مخالفاً به

(1) Philipsons, Ibid., p. 118.

(2) Mitchell, D., op. cit., p. 52.

قانوناً معيناً، ينص على عقاب مرتكبيه، وبحيث لا يبرره أداء لواحب معين، أو استعمال لحق معين.

والحقيقة أن مفهوم جناح الأحداث يتجاوز نطاق الجريمة، ليشمل كافة مظاهر السلوك الاجتماعي، الذي يكون غير متوافق مع معايير المجتمع، والتي ترتكب من قبل الأحداث. ومن ثم اتسع نطاق التشريعات، التي صيغت لرعاية الأحداث. ولا يعنى ذلك الإساءة لمركز الأحداث عن الراشدين، بادراج حالات جديدة يترتب عليها تقديم الأحداث، وعرضهم على المحاكم. ولكن الذى يقصد من وراء ذلك، هو توسيع نطاق رعايتهم، لكى تشمل كافة حالات السلوك غير المتوافق اجتماعياً.

ومن ثم تم التمييز بين حالات جناح الأحداث الايجابية والسلبية. حيث يشير الجناح الايجابى للأفعال والتصرفات الايجابية، التي يقتربها الحدث، والتي يقدم بموجبها الحدث على ارتكاب فعل منحرف، يقع فى نطاق الجرائم. كأن يقتل، أو يسرق، أو يتلف ممتلكات الغير. وهنا يعد الحدث فى كافة التشريعات جانحاً وهذا هو المدلول التقليدى للجناح. كما أن هناك حالات أخرى للجناح الايجابى تدخل ضمن هذه الفئة من حيث أنه يتصل بمظاهر الايجابية لسلوك الحدث، ومن هذه الأفعال عدم الطاعة، والمروق من سلطة الوالدين، والاعتياذ على الهرب من المدرسة، والمبيت خارج المنزل، ومخالطة أشخاص من ذوى السمعة السيئة.

أما بالنسبة للجناح السلبي فتشمل كافة الصور التي تعد من وجهة نظر التشريعات الحديثة جناحاً، رغم سلبية الحدث فيها. وما هى إلا ظروف اجتماعية، يتواجد فيها الحدث رغم ارادته، ويعتبر فى نظر القانون بموجب تواجده هذا جانحاً. مثال ذلك الحدث الذى يحتاج لرعاية فى التشريع الانجليزى، والطفل المهمل فى التشريع الأمريكى، والطفل الذى ليس له عائل مؤتمن فى التشريع المصرى. وهو فى التشريع السورى، اليتيم الذى لا معيل له، ولا يملك مورداً

للعيش . وفي التشريع الأردني ، الحدث الذي يوجد تحت عناية والد ، أو وصي غير لائق به .

وبذلك نحدد أن هناك جانبين أساسيين لجناح الأحداث ، يتمثل أولهما ، في : جناح لجرائم حيث يرتكب الحدث فعلاً من ضمن الأفعال الإجرامية ، التي يرتكبها الراشدون ، والواردة في قوانين العقوبات . وجناح التشرذم يعد النمط الثاني لجناح الأحداث ، حيث يوجد الحدث في ظروف اجتماعية مرضية ، أو يرتكب عملاً من الأعمال التي لا تتوافق مع معايير المجتمع ، ولكنها لا تصل لمرتبة الجريمة .

الفصل الثاني

الأطر النظرية لعلم الاجتماع الجنائي

- **المعضلات النظرية لدراسة الانحراف الاجتماعي.**
- **الاتجاهات النظرية في فهم الظاهرة الانحرافية.**

الفصل الثاني

الأطر النظرية لعلم الاجتماع الجنائي

تمهيد :

ثمة قضايا نظرية متعددة، توجه البحث في مجال علم الاجتماع الجنائي، وهذا التعدد يشكل بعض الصعوبات النظرية التي تواجه الباحث في مجال علم الاجتماع الجنائي، خاصة وأن ذلك يرجع لتعدد النظريات، والنماذج الفكرية التي توجه مسلك البحث العلمي في مجال الجريمة والانحراف. واختلاف وجهات النظر بالنسبة للقضايا الأساسية التي يستند إليها في عملية تفسير الظاهرة الانحرافية بعامة، والظواهر المدرجة في أطارها مثل الجريمة، والجناح، والفساد. الأمر الذي دفع ببعض الباحثين في مجال الدراسة للاستناد لتصور بعينه، دون أن يضعه موضع الحوار النقدي مع الاتجاهات النظرية الأخرى، وذلك كأن يستعين باحث بنظرية سذرلاند (المخالطة المغايرة)، دون أن يراعى التفinitionات التي وجهت إلى هذه النظرية، من قبل المنظرين، والباحثين في مجال علم الاجتماع الجنائي، أو أن يقوم الباحث بجمع معلومات دون الاستناد لقضايا نظرية واضحة، ومحددة. ومن ثم تكون تفسيراته قاصرة وغير دقيقة، وغالباً ما يتردد بين القضايا المختلفة، دون أن يكون هناك محاولة إيجابية منه لتحديد مدى الاتساق بين تلك القضايا.

وبذلك تفتقر معظم الدراسات للدراسة العلمية الكافية بالمتغيرات المتعددة، في مجال التفسير. وتكون النتيجة حصر سلوك الفرد في دائرة معينة، قد لا تسعفه في عملية تفسير هذا السلوك، وتحليل أبعاد البناء الدافع له.

ومن ثم نعرض موضوع هذا الفصل بمعالجة الجوانب التالية :

- المعضلات النظرية لدراسة الانحراف الاجتماعي.
- الاتجاهات النظرية في فهم الظاهرة الانحرافية.

أولاً: المعضلات النظرية والمنهجية لدراسة الانحراف الاجتماعي :

يقتضى فهم الأطر النظرية في مجال الانحراف الاجتماعي، التعرف على أبعاد مشكلة الانحراف، والمعضلات النظرية والمنهجية المطروحة في مجال البحث العلمي للظاهرة الانحرافية. كما أن تحديد الآفاق النظرية للانحراف الاجتماعي تقتضى منا تعقب المسار النظري للدراسات التي تناولت الانحراف، والجريمة، للتعرف على أبعاد الاتجاهات النظرية الكلاسيكية في دراسة الانحراف والجريمة من ناحية، والموقف الراهن للنظريات التي تتناول الظاهرة الانحرافية بعد أن تقدمت الدراسات السوسيولوجية في مجال الانحراف الاجتماعي من ناحية أخرى.

وذلك ما يمكن تعقبه في البحوث والدراسات التي أنجزها علماء علم الاجرام Criminology، وعلماء الاجتماع، حول تلك الظاهرة. حتى يمكن التعرف على الآفاق الفلسفية الراهنة التي توجه المعالجات الحديثة للانحراف الاجتماعي، ومن ثم يصير في مقدورنا توجيه العمل في مجال الانحراف والجريمة في ضوء اطار نظري يمكننا من انجاز الدراسات العلمية حول تلك الظاهرة، على أسس علمية واضحة، ومحددة، ومتكاملة، تساعدنا على فهم أبعاد تلك الظاهرة الثقافية والاجتماعية والشخصية. وتمكنا من التنبؤ باتجاهات السلوك الانحرافي في سياق المجتمعات البشرية المختلفة.

ومن ثم يعتمد فهم الموقف النظري الراهن في مجال الانحراف الاجتماعي على تعقب الحوار النظري والمنهجي، في مجال الانحراف الاجتماعي، سواء على مستوى التراث التقليدي، أو على مستوى التراث الحديث، في مجال الظاهرة الانحرافية. وذلك لمعرفة الجوانب الهامة لهذا التراث، والتي تشكل معاً اطاراً نظرياً متكاملًا في مجال البحوث العلمية للانحراف الاجتماعي.

والواقع أن مناقشة هذا التراث مناقشة نقدية تقتضى منا فهماً، ووعياً كاملاً، بأبعاد النظرية السوسيولوجية في علم الاجتماع، والتقنيات المنهجية التي تساعدنا على تحقيق الفهم الموضوعي للظاهرة الانحرافية. والمتعقب لتلك الدراسات

الخاصة بالانحراف والجريمة، يستطيع أن يصل إلى العلاقة القائمة بين النظريات المختلفة التي تناولت تلك الظاهرة. كما أنه يحقق الفهم الواضح لإسهامات النظرية السوسيولوجية في هذا المجال من ناحية، وعلاقة الظاهرة بالسياق الاجتماعي سواء على مستوى المجتمع الكبير أو الجماعات الفرعية من ناحية أخرى.

والواقع أن علماء الاجتماع الذين اهتموا بالانحراف والانومي (Anomie) (اهتزاز المعايير الاجتماعية وغيابها)، كما هو الحال عند «دوركايم»، و«لوسرول»، و«روبرت ميرتون»، والباثولوجيا الاجتماعية (Social Pathology) كما فعل «س. رايت ملز» والذين عاشوا في مناخ ثقافي معين، وتأثروا بتوجيه نظري معين في فهم تلك الظواهر بصورة عامة، قد أسهم كل منهم بجانب معين في فهم الظاهرة الانحرافية، ومحاولة ربطها بالسياق الاجتماعي والثقافي للمجتمعات البشرية التي تحدث في إطارها تلك الظاهرة بصورها المتعددة المتمثلة في: صور الخروج البسيط، والجناح المرتبط بالأحداث، وارتكاب الجرائم بين الراشدين والتي تمثل أقصى صور الانحراف والخروج على القيم الثقافية، والمعايير المنتظمة. والتي توجه سلوك الأشخاص في المواقف الاجتماعية المتعددة.

ورغم تقدم البحث في مجال الانحراف الاجتماعي، إلا أن هناك بعض جوانب الظاهرة الانحرافية تشكل معضلات منهجية ونظرية بالنسبة لعلماء الاجرام، وعلماء الاجتماع الجنائي عند دراستها.

فإذا كانت دراسة الجانب الظاهر من الانحراف أمراً ممكناً، فإن ثمة جوانب أخرى يصعب فيها تطبيق الاجراءات المنهجية المعتادة لدى عالم الاجتماع، عند دراستها. إذ أن ثمة جماعات سرية (جماعات التجسس Esoteric groups مثلاً) تمارس نشاطها الانحرافي، وليس من السهل التعرف على مظاهرها السلوكية، والدوافع الكامنة خلفها. لأننا لا نستطيع أن نضع أيدينا على هذه الجماعات بسهولة، كما أنه من الصعب بالنسبة لبعض أعضائها معرفة ظروف هذه الجماعات واسلوب تنظيمها. أضف لذلك جوانب الانحراف الخفية فثمة

أفعال تعتبر بحكم نوعيتها سرية وخفية. وهو ما يمكن تسميته بالانحراف الخفى Esoteric deviant. وذلك مثل الجرائم الجنسية سواء المثلية منها، أو المغايرة.

ورغم اتسام الظاهرة الانحرافية بشكل عام بالسرية والخفاء، إلا أن هناك بعض صور الانحراف التى لا يكتشف منها سوى النذر القليل، فى حين أن هناك صور انحراف أخرى معلنة وواضحة، وربما تكون ضمن اسلوب الحياة العامة فى بعض المجتمعات. وذلك مثل الرشوة. ومع ذلك فإن هناك جانباً كبيراً منها يدخل ضمن الإنحراف غير الظاهر، أو غير المكتشف، وربما يكون السبب فى ذلك تقبلها كاسلوب للتعامل بين الجمهور. ويمكن أن نحتكم لمعيار آخر نحدد فى ضوءه الجانب الخفى، والجانب الظاهر للانحراف. ألا وهو رد فعل الجمهور، ودرجة الامتناع، والاستنكار التى يواجهها السلوك من قبل الجمهور، نتيجة لاعتدائه على الشعور العام، ووجود حساسية اجتماعية منه نتيجة لروح الاستنكار التى يواجهها مرتكبوه من الجمهور.

وفى ضوء ذلك المعيار تكون الجرائم الجنسية سواء كانت مثلية أو مغايرة، أو جرائم هتك العرض... الخ. من الجرائم التى لها رد فعل استنكارى قوى من الجمهور، فى حين أن جرائم تهريب العملة قد لا يكون لها رد فعل استنكارى قوى من الجمهور، نظراً لعدم وضوح تأثيرها المباشر على الجمهور. أما جرائم الرشوة فرد الفعل الاستنكارى ليس بنفس الدرجة التى يقابل بها صوراً أخرى من الانحراف، وذلك يرجع لشيوعها بين الجمهور فى بعض المجتمعات، واعتماد البعض عليها لتسهيل مهام ومنافع خاصة.

وحتى لو تركنا معضلات الدراسة فى مجال الانحراف التى يواجهها عالم الاجتماع، وعالم الاجرام جانباً منها لوضوح تلك المشاكل والمعضلات المنهجية، فإذا تناولنا جانباً آخر مثل دراسة تكلفة الانحراف Cost of deviant، لوجدنا أنفسنا أمام أصعب المشاكل وأعقدها، وأشدّها غموضاً فى مجال الظاهرة الانحرافية. وذلك لطبيعة الموضوع المعقدة من ناحية، وتعدد أبعاده وتداخلها مع بعضها، وارتباطها بالجانب الخفى من الظاهرة الانحرافية من ناحية أخرى.

فبالنسبة لطبيعة الموضوع المعقدة، نجد أن قياس تكلفة الانحراف (الانحراف هنا بالمعنى العام، بما فيه من مستويات شدة مختلفة، تبدأ بالانحراف البسيط، وجناح الأحداث، والجريمة) يتسع ليشمل نفقات الدولة على مؤسسات العدالة الجنائية، وشؤون الحراسة، والرقابة، والوقاية والعلاج. وما يسبقها من برامج تنشئة وتوجيه للمواطنين.

هذا بالإضافة إلى التكلفة المترتبة على الفعل الانحرافى ذاته، مثل جريمة القتل مثلاً، إذا أن تكلفتها متعددة الأبعاد، بالإضافة إلى تكاليف الدولة الظاهرة، إلا أن هناك تكلفة أخرى لهذه الصورة من صور الانحراف، تتمثل في الضرر المترتب على قتل شخص، وسقوطه من حساب القوى المنتجة في المجتمع، وما يترتب على ذلك من تصدع أسرته، أو تعرضها لأضرار جسيمة بالنسبة لمستواها المعيشي، ومستقبل أفرادها. هذا بالإضافة إلى الضرر المترتب على مرتكب الجريمة ذاته بالنسبة لإسقاطه من حساب القوى المنتجة في المجتمع بصورة نهائية، عندما يصدر ضده حكماً بالإعدام، أو لفترة من الوقت تطول أو تقصر إذا ما حكم عليه بالسجن.

وهذه المعضلات جميعها ليست من الأمور السهلة البسيطة، فقياسها أمر صعب ومتعدد الجوانب، ويحتاج لإمكانات غير عادية، وتكنيكات منهجية غير تقليدية، خاصة بالنسبة لقياس تكلفة الجريمة الحقيقية والتي لا يمكن تحديدها بشكل قطعي. وغالباً ما يخضع تقديرها لترجيحات قد لا تكون دقيقة بشكل كامل.

هذه الأمور ليست واضحة، ولكنها تطرح نفسها أمام الدارسين من علماء الاجتماع، وعلماء الاجرام، وعلماء الاجتماع الجنائي، عند دراسة الظاهرة الانحرافية. وهي ليست من الأمور السهلة، التي يمكن تناولها في ضوء وجهة نظر معينة، ورؤية نظرية، ومدخل منهجي محدد، قد لا يتسع لكل تلك الجوانب.

هذا بالإضافة إلى قضية أخرى تطرح نفسها أمام دارس الظاهرة الانحرافية، وتتمثل في: تحديد المفاهيم، وتتميط الأفعال بصورة تصلح للقياس والدراسة. إذ أن مفاهيم الانحراف، رغم تقدم البحوث وتنوعها، فما زالت محل جدل وخلاف بين

الدارسين فضلاً عن اختلاف معايير التنميط، وعدم وجود معايير موحدة ودقيقة لتنميط الأفعال الانحرافية، من حيث جسامتها، وتمائلها بالنسبة للأضرار الاجتماعية المترتبة عليها:

وربما يرجع ذلك لنسبية الظاهرة الانحرافية بين المجتمعات المختلفة، فما يعتبر انحرافاً في مجتمع من المجتمعات، ينظر إليه على أنه سلوك اجتماعي سوى في مجتمعات أخرى. ومن هنا ظهرت صعوبة إدراج أفعال انحرافية في جدول تصنيفي معين، لأنها تخضع لعملية الإضافة والحذف بالنسبة للمجتمعات المختلفة. هذا بالإضافة إلى أن الظاهرة الانحرافية تخضع لعوامل التغير التي تمر بها المجتمعات البشرية، فبالنسبة لمجتمع واحد، نجد في فترة زمنية معينة يؤكد على سلوك انحرافي معين، لما له من ضرر اجتماعي كبير، ثم تبدأ النظرة تتغير نحوه، فيأخذ مستوى من الشدة والخطورة أقل مما كان عليه، أو يحذف من قائمة الأفعال الانحرافية بشكل تام.

والدليل على ذلك الاختلاف القائم بين صور الظاهرة الانحرافية التقليدية، والصور الحديثة. والاختلاف القائم بين صور الانحراف في المجتمعات المتقدمة، والمجتمعات التي نسميها بالمجتمعات النامية، أو المجتمعات التقليدية. الأمر الذي ترتب على ظهور بعض المفاهيم الجديدة التي تتلاءم وطبيعة بعض الصور الانحرافية الحديثة مثل مفهوم الفساد Corruption كظاهرة، والتي تزايد الاهتمام بها بشكل واضح بين علماء الاجتماع، وعلماء الاجرام، لما لها من تأثير واضح على عملية التنمية من ناحية، والاستقرار الاجتماعي في المجتمع من ناحية أخرى. والتي يمكن أن يندرج تحتها بعض المفاهيم المرتبطة بصور معينة من الفساد مثل الاختلاس Embezzlement والرشوة Bribery، والتحيز، وغيرها من صور الفساد الأخرى.

وقد أدت المعاناة المتزايدة التي نجمت عن تفشي صور الانحراف بشكل ملحوظ في مختلف المجتمعات، إلى زيادة الاهتمام بصور الانحراف المختلفة بعد

الحرب العالمية الثانية، وعلى وجه الخصوص صور الفساد التي تزايدت بشكل ملحوظ في مختلف النماذج الاجتماعية في عالم اليوم^(١).

ثانياً: الاتجاهات النظرية في فهم الظاهرة الانحرافية:

١- تطور التفكير النظري حول الجريمة:

قد يبدو للبعض أن نظريات علم الاجرام لا ترتبط بنظريات الانحراف، ويرجع ذلك إلى اعتقادهم بأن نظريات الانحراف قاصرة على تلك المحاولات، التي قام بها بعض علماء الاجتماع لفهم الحالات التي تعبر عن خروج بعض أعضاء المجتمع على القواعد والمعايير المنتظمة. والواقع أننا أمام مسألة هامة رغم تصور البعض بأنها ليست ذات قيمة، إلا أنها مسألة هامة وحيوية، ويمكن عن طريقها أن نحسم كثيراً من الجدل والحوار حول مشكلة الانحراف، والجريمة، وجناح الأحداث.

فالتراث الفكري سلسلة متصلة الحلقات، والحوار البشري حول طبيعة الانحراف سواء كان خروجاً عن معايير، أو جناح أحداث، أو ارتكاب أفعال إجرامية، حددها القانون، ووضع لها العقوبات. وهو يشكل في جملته وحدة واحدة، وكل لا يتجزأ، الأمر الذي يشير إلى ضرورة فهم أبعاد هذا الجدل والحوار، وتحديد ملامحه الأساسية، ووضع وجهات نظره المتعددة في مضاهاة مع بعضها، لا مكان التعرف على الاختلافات الأساسية بين وجهات النظر تلك من ناحية، والكيفية التي ساعدت بها وجهات النظر تلك على تطوير الحوار، حتى وصل إلى وضعه الراهن، سواء في علم الاجتماع، أو علم الاجرام.

والجدول التالي يوضح لنا تاريخ المدارس، وتطورها، ومضمون كل منها ومنهجها في تناول الظاهرة الانحرافية بعامة، بما فيها السلوك الاجرامى.

(1) Gouldner, Alvinw: in T aylor, Ian & other: The New criminology: for a social theory of deviance: London, Routledge & Kegan Paul Ltd., P. 1973. p. XIII.

المدارس الفكرية

الطريقة المنهجية	مضمونها	أهم أقطابها	تاريخ تأسيسها	المدرسة
المقعد ذو المساند الخراط والاحصاءات	مذهب اللذة علم البيئة الثقافية تكوين السكان	بكاريا ونظام كتليه، وجري	١٩٧٥ ١٨٣٠	التقليدية الجغرافية
الاحصاءات عبادة واحصاءات	الخصمية الاقتصادية النوع التركيبي	وليم بونجر	١٨٥٠	الاقتصادية النوعية أو الشخصية
عبادة - اختبارات احصاءات	الحرم بالميلاد الضعف العقلي	لومبروزو وجودارد جورج	١٨٧٥ ١٩٠٥	أ - اللمبروزية ب - المختبرون العقليون
عبادة - احصاءات احصاءات	السيكوباثية العمليات الاجتماعية والجماعة	هيلى، اليكهرون فون لست هامبل وفونتنسكى وترنس	١٩٠٥ ١٩١٥	ج - النفسيون د - الاجتماعية

والحقيقة أن كلاً من هذه المدارس يسعى للتعرف على تفسير معين لأسباب الجريمة، بالاستناد إلى طريقة منهجية معينة. ورغم أن الدراسات المنهجية المختلفة في مجال السلوك الإجرامي حديثة العهد. إلا أنه خلال هذا التاريخ أمكن كشف عيوب الفهم الذي ساد لدى البعض حول الجريمة، بأنها من مس الشيطان، أو فساد في الغريزة. وهى الأفكار التى سادت خلال العصور الوسطى، وبداية العصور الحديثة. حيث كانت تفسر صور الخروج والانحراف عن ما تتفق عليه الجماعة البشرية فى ضوء هذا الفهم الخاطئ، وقد كان لهذا الفهم تأثيره على بعض المجتمعات حتى القرن التاسع عشر، حيث كان الاتهام فى إنجلترا يضيف إلى المتهم أنه خضع لتحريض الشيطان، وغوايته، بالإضافة إلى خرقه للقانون.

وعموماً يمكن اجمال القول بأنه وجدت خلال القرنين الآخرين مدارس متنوعة، لكل منها نهجها الفكرى الخاص بها، فى نظرتها للجريمة. والواقع أن هذه المدارس رغم تداخلها مع بعضها فى بعض الجوانب، إلا أن تمييزها عن بعضها يستند لكتابات روادها الأوائل، والمتطرفين فى كل منها. وقد ذهب كل من كريسى وسذرلاند إلى أن جميع تلك المدارس التى أوردناها فى الجدول السابق تنضوى على مغالطة فكرية أساسية فى فهم الظاهرة الإجرامية، إلا أنهما استثنيا من ذلك المدارس الاجتماعية. واعتبراها أكثر تلك المدارس فهماً للظاهرة الانحرافية.

فمثلاً نجد أن المدرسة التقليدية فى علم الاجرام قد ظهرت فى إنجلترا خلال النصف الأخير من القرن الثامن عشر، ثم انتشرت بعد ذلك إلى أوروبا، والولايات المتحدة الأمريكية. وهى تقوم على سيكولوجية مذهب اللذة والألم، وتبعاً لهذا المذهب يطبق مبدأ الحساب النفعى لبنتام (١٧٤٨ - ١٨٣٢) على السلوك الإجرامى. إذ أن اللذة التى قد يحصل عليها فرد ما من فعل معين، تقارن بالألم الذى قد يحدث للشخص من هذا الفعل. وفى ضوء هذا المذهب تكون عقوبة كل فعل إجرامى قائمة على حساب دقيق يوازن بين نسبة الألم التى يتحملها المجرم، بحيث تكون زائدة فى كميتها وشدةها عن نسبة اللذة التى حصل عليها الشخص

نتيجة لفعله. وهنا يفترض أن لدى الفاعل ارادة حرة. وأنصار هذا المذهب يرون أنه ليست هناك حاجة لبحث مزيد من الأسباب، ويصرّون على ضرورة الاكتفاء بهذا التفسير الذي يستندون إليه في فهم السلوك الاجرامى، وتقدير العقوبة عليه.

ورغم أن هذه المدرسة أخذت ببعض التعديلات باستبعاد الأطفال والمجانين من العقاب، لأنهم لا يستطيعون حساب الألم واللذة بتعقل. كما أنهم حددوا العقوبات، ولم يتركوا منها للقضاة إلا النذر اليسير. إلا أن الشك قد بدأ يتسرب إلى الأساس النفسى الذى تقوم عليه هذه المدرسة نظراً لأنها فردية وعقلية واردة. وذلك لأنها تفترض حرية الارادة بطريقة لا تعطى مكاناً ولو بقدر ضئيل، لمزيد من البحث فى أسباب الجريمة أو طرق منعها.

وبالنسبة للمدارس التى جاءت بعد تلك المدرسة التقليدية، فإنها ارتضت فروض الأسباب الطبيعية للجريمة.

وقد ركزت المدرسة الجغرافية على الظروف البيئية، وتوزيع الجرائم على أساس يئى من الناحية الجغرافية، والاجتماعية. وقد كان من مؤيدى هذه المدرسة كل من: كتلية، وجيرى فى فرنسا. وقد تبعهما عدد كبير من المريدن فى المانيا، وانجلترا. وقد ازدهرت هذه المدرسة فى الفترة ما بين (١٨٣٠ حتى سنة ١٨٨٠)، ولم يكتف أنصار هذا الاتجاه على مجرد تحليل توزيع الجرائم، ولكنهم قاموا بدراسات خاصة عن جناح الأحداث، والسلوك الاجرامى.

أما بالنسبة للمدرسة الاقتصادية التى نشأت حوالى عام ١٨٥٠، والتى تؤكد على الحتمية الاقتصادية، فقد قام أنصار هذه المدرسة بدراسات عديدة، ربطوا فيها بين تغير معدل الجريمة، وتغير الظروف الاقتصادية. وبذلك انحصرت نظرة هذه المدرسة فى اتجاه واحد فقط بالنسبة للعوامل الدافعة للجريمة، والانحراف بشكل عام.

أما بالنسبة للمدارس النوعية أو الشخصية، فإنها تتشابه من حيث منطقتها العام، والطريقة المنهجية التى تستند عليها، وهى تفترض عموماً أن المجرمين يختلفون عن غير المجرمين فى بعض الصفات الشخصية، التى تكشف عن وجود

ميلول غير عادية لارتكاب الجريمة. واختلاف هذه المدارس عن بعضها يرتبط باختلاف المميزات الشخصية التي تميز شخصية المجرم عن غير المجرم.

ف نجد مثلاً المدرسة اللومبروزية نسبة إى مؤسسها العالم الايطالى لومبروزو Lombroso (١٨٥٦ - ١٩٢٨)، والذي كان فى مقدمة الداعين لهذا الاتجاه، ووضع أسس النظرية البيولوجية فى تفسير السلوك الاجرامى، فى كتابه: (الانسان المجرم ١٨٧٦)، حيث أخرج دراسة الجريمة من مجال البحوث اللاهوتية والميتافيزيقية، وأخضعها للدراسة العلمية. والواقع أن لمبروزو قد تردد بين نظرية الوراثة، ونظرية الشذوذ العقلى، ونظرية الصراع. حيث اعتبر المجرم من طراز شبيه بطراز المصابين بالصرع. ورغم هذا التردد إلا أنه ظل متمسكاً بفكرته الأساسية الخاصة بدراسة السمات الخلقية (أو الصفات الجسمية)، والنفسية، المميزة للمجرم. وتقوم نظرية لمبروزو بشكلها الأولى على الفروض الآتية :

أ - المجرمون هم بمولدهم فريق ذو خصائص معينة.

ب- يتميز هذا الفريق بالتشويه أو الشذوذ.

ج- هذا الشذوذ الطبيعى لا يسبب الجريمة، ولكنه يكشف عن الشخصية المهيئة للسلوك الاجرامى.

د - لا يستطيع هؤلاء الأشخاص بسبب طبيعتهم الشخصية الابتعاد عن الجريمة، إلا إذا كانت ظروف الحياة مناسبة لهم بشكل غير مألوف.

هـ- استخلص بعض مؤيدى لمبروزو أن فئات المجرمين كاللصوص، والقتلة، ومجرمى الجنس، يتميزون بصفات معينة، تميز كلاً منهم عن الآخر. ومع ذلك فإن بعض مؤيديه أمثال «فرى» Ferri (١٨٥٦ - ١٩٢٨) قد حرص على تأكيد أهمية العوامل الاجتماعى فى السلوك الاجرامى.

كما أن «جاروفالو» Garofalo، أكد على تعدد العوامل بإشارته إلى أن البيئة الاجتماعية لا يمكن أن تؤدى وحدها لارتكاب الجرائم.

وقد نادت أيضاً هذه المدرسة بضرورة اعتبار العقوبة أداة للدفاع الاجتماعي، لحماية المجتمع من الجريمة، وبذلك تكون المدرسة الإيطالية مدرسة وضعية، لأنها نظرت إلى الجريمة باعتبارها ظاهرة طبيعية، واهتمت بدراسة السمات الجسمانية والنفسية للمجرمين.

وبالنسبة للمدرسة التي تناولت الضعف العقلي وعلاقته بالجريمة، والتي يسميها علماء الاجتماع، وعلماء الاجرام بمدرسة المختبرين العقليين. فقد مهدت لهذه المدرسة ملاحظة «جورنج» التي تشير إلى أن المجرمين بصفة عامة يتسمون بانحطاط واضح في المستوى الفكري، فقدراتهم على التفكير ضعيفة. ومن ثم نجد ملاحظة جورنج تؤيد نموذج الضعف العقلي الذي يميز المجرم عن غير المجرم^(١). وقد مهدت آراء «شارل جورنج» لظهور نظرية جديدة على يد «جودارد» Goddard تشير إلى أن المسئول عن السلوك الاجرامي. ليس إلا الضعف العقلي الموروث. وذلك لأن الشخص الضعيف العقل، لا يتمكن من تقدير نتائج سلوكه، أو تقدير معنى القانون.

وقام جودارد ببحوث عدة، أثبت بها أن غالبية المجرمين كانوا ضعاف العقول^(٢)، إلا أن محاولة تطبيق هذه الآراء، بالمقارنة بين فئات من المجرمين، وغير المجرمين، أدى إلى فقدان هذه النظرية لقيمتها في تفسير السلوك الاجرامي، وبالتالي أخذت في الزوال من ميدان الدراسة العلمية للسلوك الاجرامي. فرغم أن هذه المدرسة جاءت بعد أن سقطت نظرية لمبروزو، واستعانت بمنطق، ومنهج اللمبروزية مع ضعاف العقول. فإنها لم تكن أكثر حظاً من نظرية لمبروزو، إذ أنها لقيت نفس مصيرها في مجال دراسة السلوك الاجرامي.

وكان ظهور المدرسة النفسية بمثابة امتداد لنظرية لمبروزو، إلا أنها رفضت النظرة إلى المجرمين باعتبارهم طرازاً موحداً، أو مجموعة من الفئات التعسفية. واهتمت بالمجرم ومعاملته باعتباره فرداً، وذلك بالاستناد إلى الأساس العلاجي للمجرم، حيث ترى أنه لا يمكن علاجه إلا باعتباره شخصاً في حد ذاته.

(1) Coring, Charles: The English Convict, London, 1913. p. 173.

(2) Goddard, H. H.: Feeble-mindedness, N. Y., 1914.

وبذلك ركزت المدرسة النفسية على الأمراض النفسية، والصراع، والانحراف العقلي والخلقي، على نحو ما فعل لمبروزو. إلا أن المدرسة النفسية أولت الاضطرابات العاطفية، وغيرها من الأمراض النفسية، كل اهتمامها. وذلك بعد أن فقدت مدرسة الاختبارات العقلية أهميتها نتيجة للنقد الذي وجه إليها.

ومما هو جدير بالذكر في هذا المجال أن المدرسة النفسية في نهاية تاريخها قررت أن الاضطرابات العاطفية تأتي نتيجة للاتصال الاجتماعي، أكثر من كونها نتيجة للوراثة الطبيعية. ومن ثم اهتم كثير من علماء النفس بدراسة شخصيات المجرمين، وهم موجهون بقضية أساسية مؤداها أن سلوك الفرد هو عبارة عن استجابة للموقف، وأنه ليس للموقف من أهمية إلا من خلال شخصية الفرد التي تفسره، وتحده. وبذلك ربطت هذه المدرسة بين وضوح الجوانب الاجتماعية للجريمة، وأيضاً ربطتها وظيفياً بشخصية المجرم ونفسيته.

وتأتى المدرسة الاجتماعية في ظروف سقطت فيها المدارس السابقة من على عرشها، تحت وطأة النقد الشديد الذي وجه إليها، والتشكيك في صلاحيتها لتفسير السلوك الإجرامى. ورغم أن النظريات الاجتماعية متنوعة في محل تفسير الجريمة، إلا أن التحليل الحالى لعوامل الجريمة وأسبابها من منظور علم الاجتماع قد بدأ بمدخل المدرسة الجغرافية، التى اهتمت بالبيئة والظروف الاجتماعية، ومدخل المدرسة الاقتصادية التى ربطت الجريمة بالظروف والأحوال الاقتصادية، إلا أن المهتمين بالجريمة من الاجتماعيين لم يقفوا عند هذا المستوى الذى بدأت به المدرسة الاجتماعية بل تعددت وتنوعت تفسيراتهم الاجتماعية. وقد وجدت هذه المدرسة مؤيدين لها ممن يؤكدون على أهمية البيئة الاجتماعية فى تفسير السلوك الإجرامى. وذلك على نحو ما ذهب كل من «فون لست» من ألمانيا، وبرنس فى بنجيكا، وفان هامبل فى هولندا، وفونتسكى فى روسيا. وذلك ما أوضحه نيقولا تيماشيف فى عرضه لكتاب مبادئ علم الاجرام لسذرلاند، وكريس⁽¹⁾.

(1) Sutherland & Cressey, Principles of criminology, American Catholic Sociological Review, 1955. June. pp. 143 - 144.

وقد راجت أفكار المدرسة الاجتماعية فى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تم ادراج علم الاجرام ضمن مواد الدراسة الجامعية، فى أواخر القرن التاسع عشر. ومن ثم بدأت أفكار لمبروزو التى سيطرت على الأمريكيين حتى عام ١٩١٥، تأخذ فى الزوال. ومن ثم بدأ الاتجاه البيئى يشتد خاصة بعد نشر جورج لكتابه «المتهم أو المذنب الانجليزى عام ١٩١٣»، وقد حدد كل من سذرلاند، ورونالد كريس النظرية الأساسية التى تقوم عليها المدرسة الاجتماعية بأنها تتمثل فى: اعتبار السلوك الاجرامى نتاجاً لمظاهر السلوك والعمليات الاجتماعية الأخرى. إلا أن تحليل هذه العمليات المتصلة بالاجرام قد اتخذ شكلين أساسيين يمثل كل منهما اتجاهاً معيناً وهما :

الاتجاه الأول: تمثل فى ربط الاجتماعيين: التغيرات فى معدل نسبة الجريمة، بالتغيرات فى التنظيم الاجتماعى، بما تتضمنه من تغير فى النظم الاجتماعية الأساسية. ومن هنا بدأ الاهتمام بدراسة الجماعات الأولية، وعلاقة الجريمة بحركة السكان، والصراع الثقافى، والمنافسة، والترتيب الطبقي، والمذاهب الفكرية والاقتصادية وغيرها، وكثافة السكان وتكوينهم.

ويتمثل الاتجاه الثانى فى محاولة الاجتماعيين، لتعريف العمليات الاجتماعية التى تؤدى بالشخص إلى هاوية الاجرام. وقد ارتبطت هذه التحليلات بالنظريات العامة الخاصة بالتعليم الاجتماعى. واستندت إلى بعض أفكارها مثل المخالطة المغايرة، والتقليد، وقيمة السلوك، والتعويض، والعدوان الناتج عن الحرمان، والاتجاه الحالى فى هذا الصدد، موجه أساساً بأفكار كل من جون ديوى، وجورج ميد، وشارلز كولى، وتوماس. ويشير هذا الاتجاه إلى أن السلوك الاجرامى متضمن فى عمليات التعليم، وينتج عنها تلك العمليات التى تشير لتكوين السلوك. والواقع أن مضمون التعلم هو الأساس، وهو العامل المميز فى تحديد سلوك الشخص، وكونه مجرمًا أم غير مجرم.

والواقع أن الخلاف القائم اليوم بين علماء النفس الاجتماعى، وعلماء

الاجتماع تُفى هذا الصدد، يتمثل فى: كون كل من الفريقين يركز على جانب، ويعتبر الجانب الآخر متضمناً فى عملية تفسير السلوك الاجرامى. فعلماء الاجتماع يقررون ضرورة أخذ السمات النفسية فى الاعتبار عند تفسير السلوك الاجرامى، فى حين أن أعضاء المدرسة النفسية يعترفون بأهمية الظروف الاجتماعية والثقافية إلا أن هناك اختلافاً كبيراً بالنسبة للمدى الذى عنده تلتقى كل من الشخصية والجوانب الاجتماعية الثقافية فى النظريات الاجرامية، وذلك هو ممكن عدم الاتفاق على الوسيلة التى تتفاعل بها تلك الجوانب لتنتج أنماطاً سلوكية غير اجرامية.

والواقع أن فكرة الارتباط بين الشخصية، والجوانب الاجتماعية الثقافية، تعد أساساً لمزج الاتجاهين معاً كتفسير متكامل للسلوك الاجرامى.

وفى إطار الفكر الاجتماعى فى مجال الجريمة ظهر بوضوح نظرية العامل المضاعف، ومدى فاعليته فى دفع السلوك الاجرامى. وهل هناك عامل بعينه يلعب دوراً واضحاً أم أن هناك عوامل أخرى تشاركه بقدر متساو، أو بقدر متفاوت. وبذلك تقوم هذه النظرية على أفكار أساسية تتمثل فى - وحدة العامل - وتكامل العوامل، وتعادلها، وتفاوت العوامل فى التأثير على السلوك الاجرامى.

والواقع أن أنصار هذه المدرسة يقررون أهمية عدد كبير من العوامل المختلفة، بالنسبة للسلوك الاجرامى. وهم يركزون على العامل المضاعف، والعوامل المساعدة فى تفسير السلوك أكثر من محاولتهم صياغة نظرية متكاملة من هذه العوامل، لتفسير السلوك الاجرامى. ويعتبر «وليم هالى» من مؤيدى العامل المضاعف فى دراسة السلوك الانحرافى، حيث ذهب إلى أنه لا يمكن أن يؤثر فى دراسته للحالات الفردية للمنحرفين، أى التجاذب نظرى، أو فكرة سابقة، وإنما يحاول ملاحظة أى عامل مسبب⁽¹⁾.

(1) Healy, William: The individual delinquent: Boston, Little, Brown. 1915.

وقد انتقد البرت كوهن في دراسته لإنحرف لأحداث والبناء الاجتماعي،
نظرية العامل المضاعف، في نقاط أساسية ثلاث هي :

أ- أن هناك خلطاً في التفسيرات عن طريق العامل المفرد، والتفسير عن طريق
نظرية واحدة، أو منهج نظرية، يطبق في جميع الحالات. فالنظرية الواحدة لا
تفسر الجريمة عن طريق العامل الواحد، بل تهتم بعدد من المتغيرات.

ب- أن العوامل لا تختلط فقط بالأسباب، بل يفترض أن كل عامل يتضمن في
داخله قدرة على إنتاج الجريمة، أو بالأحرى يتضمن قدراً محدداً من القوة
لإنتاج الجريمة.

ومن ثم يذهب إلى أن العامل الواحد لا يعتبر دائماً ذا قوة كافية لإنتاج
الجريمة في الحالات الفردية. ومن الواجب تضافر عدة عوامل لتؤدي ذلك،
وفي بعض الأحوال قد يكون أساس استناد القوة السببية لعامل معين في حالة
فردية هو الرابطة الاحصائية بين معدل نسبة الجريمة المرتفع، وهذا العامل.

ج- أوضح «البرت كوهن» أن طابع الدراسات المتعلقة بالعامل الواحد ينطوي
على مغالطة وهذه المغالطة ترجع إلى أنه عندما تفسر الجريمة، فأننا نكتفي
بأن نصف مجموعة من الظروف السيئة، والوضعية التي يأسف لها أي
مواطن محترم: ثم نرجع القوى السببية لهذه الظروف.

وتتمثل هذه المغالطة في علم الاجرام، في الرغبة في استئصال الجريمة بغير
تغير لظروف الحياة الموجودة. وأن نعزها، ونحترمها، ونحافظ عليها دون أن نلجأ
إلى مواجهة صريحة مع تلك الظروف مباشرة للحد من الجريمة.

الفصل الثالث

الأسس المنهجية لعلم الاجتماع الجنائي

- مشكلات البحث العلمي للجريمة والانحراف.
- التطور التاريخي للتفكير المنهجي في مجال الجريمة والانحراف.
- الاجراءات المنهجية المستخدمة في علم الاجتماع الجنائي.

الفصل الثالث

الأسس المنهجية لعلم الاجتماع الجنائي

تمهيد :

لا شك أن خصائص التفكير العلمي، مختلفة عن خصائص التفكير العادي. ولما كانت الجريمة والانحراف مظاهر سلوكية مرتبطة بطبيعة الشخصية، وظروف الواقع الاجتماعي والثقافي، فإن تفسير هذا السلوك، وتحديد أسبابه، وخصائصه، تعتبر من الأمور الصعبة، خاصة إذا خضع هذا التفسير للإسلوب العلمي في التفكير. وإذا كان هناك رغبة عارمة ومستمرة من الإنسان منذ القدم لتقديم تفسيرات مختلفة لسلوك الإنسان بأشكاله المختلفة، فإن هذا التفسير العادي لم يعد الآن مقبولا من الناحية العلمية. ومن ثم يتضح أن التفكير العلمي مختلف تماماً عن التفكير العادي، ولذلك نجد التفسيرات العلمية تقوم على أسس منهجية معينة قد تكون من التعقيد بحيث يصعب معها اتباع الاجراءات المنهجية بصورة متكاملة، إلا أن الحاجة لهذا التفكير العلمي في مجال الجريمة والانحراف، قد تزايدت منذ بداية القرن التاسع عشر حيث بدأ الاهتمام بالجريمة يأخذ في تطبيق مناهج كمية للتعرف على طبيعة الظاهرة الاجرامية، والعلاقات القائمة بينها، وبين الأحوال والظروف الاجتماعية.

وقد عرف أدولف كتليه Adolphe Quetelet كأول باحث اجتماعي في الجريمة. وتنحصر أهمية «كتليه» بالنسبة لنا في استخدامه المبكر للمقاييس الكمية في مجال الجريمة، وتأكيداته على الجانب الاجتماعي. ونتيجة للتراكم المستمر والمحاولات الدائمة في مجال تفسير السلوك المنحرف. تبلورت الصورة العامة للأسس المنهجية في مجال دراسة الجريمة. والانحراف. وفي ضوء هذا التراث الفكري، نعالج الأسس المنهجية لعلم الاجتماع الجنائي في الخطوات التالية :

• مشكلات البحث العلمي للجريمة والانحراف.

• لتطور التاريخي للتفكير المنهجي في مجال الجريمة والانحراف.

• المناهج المستخدمة في علم الاجتماع الجنائي.

أولاً: مشكلات البحث العلمي للجريمة والانحراف :

لاشك أن البحث في مجال الجريمة، من الأمور الصعبة المحفوفة بالكثير من المشكلات، وذلك يرجع لطبيعة الموضوع الذي نتناوله من جهة، ولظروف التكنيكات العلمية المستخدمة في مجال البحث العلمي من ناحية أخرى. والواقع أن أولى مشكلات البحث العلمي في مجال الانحراف والجريمة تتمثل في :

١- الاحصاءات الجنائية المضللة: وذلك لأن الاحصاءات الجنائية التي تصدر عن الجهات الرسمية، لا تمثل الواقع الفعلي لأنماط الظاهرة الاجرامية تمثيلاً صحيحاً. وذلك يرجع لأسباب أساسية منها :

• اختلاف الأجهزة الاحصائية العاملة في مجال الجريمة أساساً، الأمر الذي يترتب عليه اختلاف الاحصاءات التي تصدرها كل من تلك الجهات.

• ضعف القدرات والكفايات الاحصائية، الأمر الذي يترتب عليه عدم توفر البيانات الدقيقة والمعالجات المحكمة حول الظاهرة الاجرامية وأنماطها.

• تأثير الاحصاءات انخفاضاً وارتفاعاً بنشاط رجال الأمن، الأمر الذي يترتب عليه ظهور بيانات مختلفة إلى حد ما.

• الاختلاف الثقافي بين المجتمعات وبعضها، وأثر ذلك على مفهوم الانحراف والجريمة، والجناح. الأمر الذي يترتب عليه تفاوت الاحصاءات الجنائية من فترة لفترة بالنسبة لمجتمع ما، ومن مجتمع لمجتمع آخر، في ضوء المفاهيم الثقافية الأساسية التي تحكم فهم المجتمع للانحراف والجريمة والجناح.

• تفاوت معايير التعامل مع المنحرفين والمجرمين بين فئات المسؤولين المختلفة، الأمر الذي يترتب عليه اختلاف الاحصاءات الجنائية وعدم وجود معيار واحد يحكم التعامل مع جميع الفئات.

• نزوع بعض الجهات لإخفاء الصورة الفعلية للظاهرة الاجرامية الأمر الذى يترتب عليه أن تصدر احصاءات جنائية مضللة لا تعكس الواقع الفعلى . هذا فضلاً عن نزوع بعض الهيئات العاملة فى مجال الجريمة لابرار نشاطها بالمغالاة فى الاحصاءات التى تصدرها . وفى كلتا الحالتين تكون الاحصاءات الجنائية مضللة إلى حد كبير .

• تعتمد البحوث فى مجال الجريمة والانحراف على الاحصاءات المعلنة . أو المبلغ عنها لوحدات الشرطة وأجهزة العدالة الجنائية . وهذه الاحصاءات لا تعكس فى الواقع إلا الصورة الظاهرة لأنماط الجريمة والجناح . فى حين أن الصورة الفعلية متضمنة فى الغالب فى ذلك الجانب غير المبلغ ، أو الجانب الشخصى للظاهرة الانحرافية بصورة عامة ، والاجرامية بخاصة ، ومن ثم فإن البحث لا يشمل الجانب الأساسى من الظاهرة الاجرامية . وربما كان الجانب الهام ، نظراً لأنه يمثل الحجم الفعلى من ناحية ، ولأنه يعكس الطبيعة الحقيقية للظاهرة الاجرامية من حيث كونها سرية أو خفية ، أو غير معلنة من ناحية أخرى . الأمر الذى ترتب عليه غياب الجانب الهام فى فهم طبيعة وظروف وأسباب الجانب الأساسى للظاهرة الانحرافية ، والاجرامية معاً .

٢- صعوبات منهجية، تتعلق بالصعوبات النظرية فى مجال الجريمة والانحراف؛

ثمة صعوبات منهجية ترتبط بالصعوبات النظرية فى مجال البحث، حيث أن بحوثاً كثيرة فى الانحراف والجريمة، لا تقوم على أساس نظرى واضح، ومحدد، ولا تستند إلى نظريات منظمة، أو نماذج فكرية محددة . ومن ثم تجمع البيانات دون أن يكون لها أساساً واضحاً لتنظيمها . وعليه يكون تفسيرها غير محدد وغير موجه، ولا يمكن تتبعه والتأكد من صدقه . الأمر الذى يؤثر على التعميمات التى تستخلص من تفسير نتائج الدراسات من حيث: الصدق، والثبات، والشمول . وذلك يرجع فى أساسه لعدم وجود تصور نظرى متكامل للظاهرة الانحرافية .

٢- صعوبات منهجية تتعلق بالتكنيكات المنهجية المستخدمة،

غالباً ما يواجه البحث بصعوبات تتعلق بالتكنيكات المستخدمة في مجال البحث، وخاصة من حيث سحب عينة البحث. حيث يفتقر البحث في مجال الجريمة إلى الطرق الاحصائية الدقيقة لإختيار العينة وسحبها.

هذا بالإضافة لإفتقار الدراسات في مجال الانحراف والجريمة للدراسة الكافية بمتغيرات متعددة تخدم عملية التحليل والاعتماد على متغير واحد بعينه، الأمر الذي يجعل البحث يفتقر إلى الدقة المنهجية في تحديد مدخل الدراسة، وربما يرجع ذلك لتأثر البحث في معظم الأحيان باتجاه بعينه دون الاتجاهات النظرية الأخرى، في مجال الجريمة والانحراف.

أضف لذلك عدم دراية معظم الباحثين في مجال الجريمة بتكنيكات التحليل العاملي، وتحليل العلاقات، الأمر الذي يترتب عليه وجود صعوبة في التأكد من صحة نتائج الدراسة،. وما هو جدير بالذكر في هذا المجال أن الأدوات المنهجية التي تستخدم في مجال الانحراف والجريمة قد لا تتسم بالصدق والثبات، والدقة المنهجية، التي تتطلبها الدراسة، لكي تكون الأدوات متسقة مع طبيعة موضوع البحث.

هذا فضلاً عن عدم توفر التكنيكات المنهجية الملائمة لدراسة الجانب الخفي من الظاهرة الاجرامية، والاعتماد فقط على التكنيكات العادية في دراسة الجانب الظاهر، الأمر الذي يجعل البحث متأثراً في الجانب الخفي بالانطباعات الذاتية التي قد تفسد إلى حد كبير درجة صدق البيانات، وموضوعيتها، وامكان التنبؤ باحتمالات المستقبل حول الانحراف والجريمة في ضوء نتائج الدراسة المتأثرة بالجانب الذاتي، والتي لا تتوفر فيها درجة كافية من الموضوعية.

ثانياً: التطور التاريخي للتفكير المنهجي في مجال الجريمة والانحراف :

١- لمحة تاريخية حول التفكير المنهجي :

خضع البحث العلمى فى مجال الجريمة والانحراف لتاريخ التطور الفكرى للبشرية، ولمحاولات الانسان المستمرة لتفسير الجانب الأخلاقى، والجانب غير الأخلاقى، لسلوك الانسان. وإذا كان أوجست كونت قد ذهب إلى أن تاريخ الفكر البشرى قد مر بمراحل ثلاثة تمثلت فى المرحلة الثيولوجية الدينية، ثم المرحلة الميثافيزيقية، التى ترجع الأمور لخوارق الطبيعة. ثم المرحلة الوضعية، فإنه فى ذلك يعكس لنا خصائص التفكير البشرى بصورة عامة. والواقع أن تفسير السلوك المنحرف والجريمة، قد تأثر إلى حد كبير باتجاه الفكر البشرى وتطوره. فلو أن شخصاً كان يعيش قبل القرن التاسع عشر، وطلبنا منه أن يفسر لنا الجريمة والانحراف، لجاءت اجابته بأن بعض الناس يختارون طواعية، وبارادتهم أن يكونوا أشراراً، أو أن بعض الأفراد تستحوذ عليهم قوة طبيعية خارقة. أو أن روحاً، شرير أو شيطان يفرض عليهم ارتكاب الجريمة. وذلك لأنه خلال تلك الفترة لم يكن هناك أى اهتمام باجراء بحوث حقيقية حول الجريمة والانحراف.

ومن ثم كان تفسير الجريمة يرجعها فى الغالب إلى خوارق طبيعية، وأقرب إلى النهج العقلى فى كتابات القرن الثامن عشر، خاصة بين علماء مدرسة العقوبة، وبوجه خاص عند بكاريا وبنتام. حيث تبين كتاباتهم هذا الاتجاه، وتعكس تأثير فلسفة مذهب المنفعة الانجليزية والفرنسية.

وقد ساعد على اضعاف مذهب خوارق الطبيعة الذى ساد فى العصور الوسطى، عصر الكشف، والثورة الصناعية، والتى صاحبها تطور العلوم الطبيعية، وتقدم البحث فى مجالها. الأمر الذى ساعد على تطوير تفكير الناس فى مجال الواقع الاجتماعى، ونظام العلاقات، والناس، والجماعات الاجتماعية والقيم الخلقية، والسلوك المنحرف الذى يناهى نظام الأخلاق الذى يؤكده المجتمع.

وقد كان الاهتمام الأول بالجريمة من مدخل البيئة واضحاً، عندما

استخدمت الاحصاءات الخلقية التي وضعها «أ. م. جيزى» A. M. Guerry، الرسوم المظللة، التي توضح توزيع الجريمة بالنسبة للبيئة، ثم استخدم هذا المدخل المنهجى لدراسة الجريمة على نطاق واسع فى الدراسات التى أجريت فى إنجلترا بين عامى ١٨٣٠، ١٨٦٠، حيث لوحظ تركيز الجرائم فى المناطق التى يسودها الانحلال فى المدن الكبرى.

ثم بدأ استخدام المقاييس الكمية فى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، على يد المدرسة الإيطالية. وكان «لمبروزو» أول من وضع بداية هذا الاستخدام فى دراسة شخصية المجرم. إذ أن «لمبروزو» أول من وضع بداية هذا الاستخدام فى دراسة شخصية المجرم. إذ أن لمبروزو قد لفت نظره عندما كان طبيباً بالجيش الإيطالى أن الجنود الأشرار، يختلفون نسبياً عن الجنود الأمناء، من حيث الصفات العامة، والخصائص الجسمانية. وقد أثرت فيه بصفة خاصة تلك الحالات الشاذة التى وجدت عن طريق الكشف بعد الوفاة، بالنسبة لعدد من مرتكبي الذنوب العنيفة المشهورين. وبعد دراسته ٣٨٣ جمجمة لمجرمين سجل النسبة المثوية للحالات الشاذة، من حيث الأسنان، وسعة الجمجمة، وشكل الجبهة، وما إلى ذلك.

وقد خلص من الموازنة لجماجم المتوحشين، وجماجم ما قبل التاريخ، إلى التأكيد بأن المجرم بالمولد هو طراز بدنى يمكن تفسيره كعودة للظهور فى الأزمنة الحديثة لبعض الخصائص التى اتصف بها الانسان البدائى. ثم وسع «لمبروزو» دراسته لتشمل مقاييس جسم الانسان، لعدد من المجرمين يبلغ ٥٩٠٧ حالة، حيث وجد أيضاً أن المجرم أقل احساساً بالآلام، كما استدل أيضاً أنه أقل احساساً بألم الغير.

وقد تحدد الطراز الاجرامى عنده بتوفر خمس أو ست خصائص بدنية. وعلى أساس النمط الاجرامى عنده وضع «لمبروزو» ثلث المجرمين فى طبقة المجرمين بالمولد. الذين ليسوا فى حاجة إلى عراقيل البيئة كحافز للجريمة. وقد ذهب «لمبروزو» أيضاً إلى أن كل المجرمين بالمولد مصابون بالشلل، وأنه ليس بالضرورة أن يكون كل المصابين بالشلل مجرمين بالمولد.

وبذلك نجد أن «لمبروزو» قد أكد في مستهل بحوثه، على وجود نمط اجرامى بالوراثة، ثم أهمل بعد ذلك نظرية الوراثة عن الأسلاف، واعترف بأثر البيئة حتى على المجرم بالميلاد.

كما أنه اعترف بأهمية الجهود التي تبذل في الولايات المتحدة للتقويم، كحركة للإصلاح، ومنع الجريمة. وذلك بدوره يؤكد أن لمبروزو لم يكن متطرفاً دائماً في نظريته للمجرم، في ضوء محاولاته الفكرية الأولى، وأنه بدأ يطور أفكاره ويؤمن بدخول عوامل أخرى تلعب دوراً فعالاً في دفع الشخص لإرتكاب الجريمة. وقد حفز تفكير «لمبروزو» التطوري هذا تلامذته للاجتهاد في تفسير الجريمة، وتطوير المدخل المنهجي لدراساتها، إلا أنهم تأثروا بأستاذهم من حيث مدخل الشخصية أى شخصية المجرم ذاته، وليست الجريمة أو الفعل الاجرامى.

ومن ثم جاءت محاولة روفائيل جارفالو R. Garofalo في بحوثه بنمط اجرامى آخر هو الطرز الاجرامى النفسى السيكلوجى، أكثر من كونه طرزاً بدنياً، وذهب «جاروفالو» إلى أن المجرمين ناقصون بالفطرة، في عواطف الشفقة والأمانة. وانعدام عواطف الفطرة يفسر الجرائم ضد الأشخاص بسهولة ويسر. وانعدام الثانية يفسر الجرائم ضد الأملاك، أو ضد أموال الغير. إلا أن «جارفالو» يرى أن لتجربة المجتمع في الأسرة والجماعات الاجتماعية أثره على هذه العواطف.

وإذا كان «لمبروزو» قد حدد مدخل الشخصية، أى شخصية المجرم أساساً لفهم الجريمة، إلا أنه أكد على مدخل العامل الواحد رغم محاولته لإبراز أهمية عوامل أخرى، هي العوامل البيئية. ثم جاء جارفالو وأكد نفس المدخل ذات البعد الواحد، المتعلق بنقص العواطف الخلقية. إلا أنه حاول أن يبرز فاعلية المجتمع والجماعات في تهذيب تلك العواطف. ورغم ذلك فإن فكرة البعد الواحد كانت بارزة إلى حد ما لدى كل من «لمبروزو» و «جاروفالو».

إلا أن «انريكو فرى» Enrico Ferri قد انتهج فكرة العوامل المتعددة، ومن ثم اختلف في مدخله المنهجي عن كل من «لمبروزو» و «جاروفالو» بالتأكيد على

المنهج الاجتماعي ذات الأبعاد المتعددة. وذلك لأنه أعطى مثل أستاذه «المبروزو» للعامل الانثروبولوجية مكاناً في نظريته. ثم أضاف تأثيرات البيئة. ومن ثم كان أهم مؤلفاته في هذا المجال هو «علم اجتماع الجريمة» حيث أوضح أن الجريمة نتاج مركب لعوامل ثلاثة كبرى هي :

طبيعية، أو جغرافية، ثم العوامل التي تتصل بعلم الانسان، وعلم النفس، والعوامل الاجتماعية. وفي ضوء هذه العوامل الثلاثة صاغ «فرى» قانونه حول التشعب الاجرامى: والذي يشير إلى أنه :

« كما أن مقداراً معيناً من الماء في درجة حرارة معينة تذيب كمية ثابتة من مادة كيميائية، دون زيادة أو نقصان ذرة واحدة. فهكذا الحال في بيئة اجتماعية معينة في أحوال فردية وطبيعية محددة، يمكن أن يرتكب عدداً ثابتاً من التعديات لا أكثر ولا أقل». وفي ضوء تلك الأفكار فإن «فرى» يرى أن العقاب ما هو إلا واحد من الأساليب الممكنة للتأثير على السلوك. وأكد على ضرورة وضع برنامج لمنع الجريمة. وذلك بابعاد الظروف والأحوال التي تساعد على ارتكاب الجريمة. كما أنه في ضوء أفكاره تلك يذهب إلى أن المجرم ليس مسؤولاً عن أفعاله، وذلك لأنه تصور أنه نتيجة لا محيص عنها للأحوال التي أثرت على حياته. وبذلك استبدل تصور المسؤولية بتصور المحاسبة. وذلك لأنه يعتقد أنه حتى بالنسبة للمجرمين غير المسؤولين، يجب أن يحاسبوا لأن مصالح المجتمع تسمو على مصالح أعضائه.

٢- المداخل المنهجية لدراسة الجريمة والسلوك الاجرامى :

بعد أن تناولنا الخلفية التاريخية للتفكير المنهجي في مجال الجريمة، والسلوك الاجرامى، نجد أنفسنا أمام رؤية منهجية جديدة. وذلك بعد أن تقدمت الدراسات العلمية للسلوك البشرى سواء في مجال علم النفس، أو علم الاجتماع. الأمر الذي يقتضى تصنيف المداخل المنهجية لدراسة الجريمة بين مدخلين أساسيين :

• مدخل منهجى يتعلق بشخصية المجرم.

• مدخل منهجى موضوعى.

فكل من هذين المدخلين يتناول بعداً أساسياً، ويسيرا فى محور معين من محاور التفكير حول الجريمة، والسلوك الاجرامى. كما أن كلا منهما يعتمد على تكتيكات منهجية تلائم طبيعة المدخل ومنحاه.

أ - معالم المدخل المنهجى الذى يتناول شخصية المجرم،

يعكس المدخل الأنثروبولوجى عمل كل من «المبروز» و «جورج» و «هوتن» Hooton، حيث كان البحث يدور حول ما إذا كان المجرم يختلف اختلافاً بيناً فى تكوينه البدنى عن غير المجرم، وعما إذا كان لهذه الخصائص البدنية تأثيرها على السلوك.

والحقيقة أن التكنيك الطبى يستهدف دراسة تأثير المرض البدنى على الجريمة، فى حين أن التكنيك الإحيائى يسعى لايجاد علاقة بين الجريمة والوراثة، أما بالنسبة للتكنيك المتعلق بالوظائف والكيمياء الحيوية، فيبحث عن علاقة الجريمة بالوظائف والأنواع التى تتصل بعلم الوظائف العادية، وغير العادية، وعلاقتها بالتغذية، والبلوغ، ودورات التغير التى تظهر على النساء، ومدى قيام الغدد الصماء بوظيفتها.

أما مدخل التكنيك النفسى فيستهدف تشخيص انحرافات الشخصية المرتبطة بشخصية الفرد، وليس بالجماعة بالنسبة لأنواع الحرمان، فى الحاجات والرغبات، هذا فضلاً عن تكنيك التحليل النفسى، وتشخيص الأمراض النفسية، والعقلية، وعلاقتها بالانحراف الشخصى، والسلوك العادى. ويؤكد تكنيك التحليل النفسى هنا العلاقة بين التوترات العاطفية. وفى البداية كان الاهتمام منصباً على تلك التوترات والأمراض التى تظهر مبكراً فى شخصية الفرد، أكثر من كونها ناتجة عن طريق الجماعة.

وأخيراً اكتشف بعض المحللين النفسيين المهتمين بالأمراض النفسية، وجود تأثيرات للثقافة على الشخصية. وإذا كان تكنيك التحليل النفسى الذى يقوم على عمل «فرويد» يرجع انحرافات السلوك إلى كبت الدوافع الأساسية، والذى تسببه العادات المتأصلة، أو مطالب الحياة المتعددة. وينتج عن ذلك صراع بين الذات العليا أو الضمير (التقاليد الاجتماعية)، والدوافع الأساسية مثل الغريزة الجنسية والجوع. وقد وسع أنصار مدرسة التحليل النفسى بعد «فرويد» أمثال «كارن هورنى» و«ايرك فروم» مفهومهم لعلاقة انحرافات الشخصية بالصراعات الداخلية، والرغبات المكبوتة.

واعتبر «ايرك فروم» أن للحياة الثقافية، والاجتماعية تأثيرها الواضح على الجانب النفسى. وبالتالى ربط بين بعض الحاجات الأساسية للشخصية، والانحرافات السلوكية. ومن هذه الحاجات الأساسية للشخصية عند ايرك فروم الحاجة للابداع، والتى إذا لم تشبع تميل الشخصية للتخريب والتخريب. والحاجة للارتباط، والحاجة للانتماء واللذان تسعى الشخصية لاشباعهما، وذلك إذا لم يتحققا بصورة سريعة بالارتباط والانتماء للجماعات المنحرفة.

ب- المداخل المنهجية الموضوعية لدراسة الانحراف والجريمة:

بجانب المدخل المنهجى الذى يركز على الشخصية، أى شخصية المجرم باعتبارها أساساً لدراسة الجريمة، ظهر اتجاه آخر يؤكد على الجوانب الموضوعية فى دراسة الجريمة، أى أنه يهتم بالجريمة من حيث الظروف التى أدت إليها. سواء كانت هذه الظروف جغرافية، أو بيئية، أو اقتصادية، أو اجتماعية وثقافية.

والواقع أن دراسة مثل تلك المداخل المنهجية على درجة كبيرة من الأهمية، خاصة وأن تلك الجوانب الأساسية المرتبطة بتلك المداخل المنهجية تعد أبعاداً أساسية فى تفسير الجريمة والانحراف.

ومن الناحية الجغرافية نستهدف ايضاح التأثير المباشر الذى تمارسه العوامل

الجغرافية، كالمناخ بما فيه من حرارة أو رطوبة أو ضغط أو تغيرات في الطقس والموارد الطبيعية والموقع، والتي تتجاوز إلى حد كبير تحكم الانسان. وقد كان «كيتليه» Quetele أول من اهتم بهذا الجانب منذ عهد بعيد، حيث أوضح أن الميل للجرائم ضد الملكية يزداد في فصل الشتاء، في حين أن الجرائم ضد الأشخاص يزداد في فصل الصيف. وقد اهتم بعض الباحثين الأمريكيين في علم الاجتماع بدراسة نتائج تغير الطقس على الجريمة، كما اهتم العلماء الجغرافيون بدراسة تأثير المناطق الحارة على الأخلاق بالموازنة بالمناطق المعتدلة.

وقد اتسع مدخل البيئة ليشمل تأثير توزيع الناس والأنظمة على نماذج السلوك. كما أن مصطلح البيئة Ecology يتسع ليشمل دراسة العلاقات الانسانية التي لا تشتمل المظاهر الثقافية للحياة الاجتماعية، وبخاصة ما يتعلق منها بالتجمعات الناتجة عن الهجرة. والمنافسة، وتقسيم العمل. ومن ثم كان التركيز على خصائص المناطق التي تتركز بها الجريمة لمعرفة أنماط الحياة الاجتماعية، وطبيعة الظواهر الاجتماعية السائدة في تلك المناطق.

والواقع أن استخدام مدخل البيئة في دراسة الانحراف والجريمة ليس محدوداً في علم الاجرام، بل أنه منتشر بشكل واضح، خاصة بعد دراسات كل من «شو» Shaw ومكاي Mckay في شيكاغو في نهاية عام ١٩٢٠. حيث تزايد الاهتمام بهذا العمل حول الانحراف. وإن كان الاهتمام قد تناقص في الفترة الأخيرة بهذا الجانب، إلا أنه استخدم بعناية أكثر في الدراسات التي استعانت بهذا المدخل في دراسة الانحراف. والحقيقة أن أعظم دراسة خلال تلك الحقبة من تاريخ علم الاجرام بالنسبة لإستخدام مدخل البيئة في دراسة الجريمة والانحراف، كانت دراسة «لاندر» Lander نحو فهم جناح الأحداث^(١). فقد حلل عينة من الجانحين المقيمين في بالتيمور Baltimore بلغت ٨,٤٦٤ حالة، مستخدماً

(1) Lander, Bernard: Towards an understanding of juvenile Delinquency, New York, Columbia University Press, 1954.

التحليل العاُملى Factor analysis، حىث تَمكِن به من تحقِيق نَتائِج طَيبَة أَكثَر مِمّا تَم فى الدِراسات السابِقة. ومَع أن نَتائِج دِراسَة «لاندِر» تَتَّفِق بِصُورَة عاَمَة مَع دِراسَة «شو» و «مكاى» فَقَد شَعِر أن عَمَلِيات نَمِر المَدَن لا تَمَدِّنا بِالأَساس التَفسِيرى لِالإِختِلافات الكَبِيرة فى مَعَدَلات الجِناح. كَما أَنَّهُ لَم يَجِد اِرتِباطاً حَقِيقياً بَين السَكن والجِناح، ولا بَين العَنصر والجِناح. وَأَنَّ هَذه المَناطق السَكنية مِنَ المَدنية وَالتي بِها أَكثَر مِن ٥٠٪ مِنَ السَكان الزَواج ذات جِناح أَقل.

كَما أَن التَحليل العاُملى يَوضَح أَنَّ الفَقْر والسَكن الرَدِئ، وَكِشافَة الأَفراد بِالغُرف، وَالإِقامَة بِالقُرب مِنَ مَركَز المَدينة ذات عِلاقات بِسِيطَة.

فى حَين أَن العِوامل الوَحيدة ذات اِلتِباط الفَعلى بِالجِناح هِى مَلَكية السَكن وَكِشافَة سَكن الزَواج. وَعَلى هَذا الأَساس يَزَعِم لاندِر بأنَّ الجِناح يَرتِبط بِالأنومى Anomie، وَالذى يَشير لِغِياب المَعايير، وَاهتِزازها. وَعَدَم قَدَرَتها عَلى أَداء وَظيفَتها الأَساسية فى تَوجيه سَلك الأَفراد أَعضاء الجِماعة، أَو المَجمَع. وَعَند هَذا الحَد أى عَندما تَكون مَعايير الجِماعة غَير مَفيِدَة فى مَنتَقة أَو لِأَفراد جِماعة فَرعية فَإِنَّ سَلك الأَفراد يَجَنح لِلانحِراف^(١). وَبِذلك يَكون غِياب المَعايير فى مَنتَقة مَعينة حافِزاً وَاضِحاً لِلَميل لِلانحِراف. وَعَلى هَذا الأَساس يَفسِر «لاندِر» اِرتِفاع مَعَدَل الانحِراف فى مَنتَقة دُون أُخَرى.

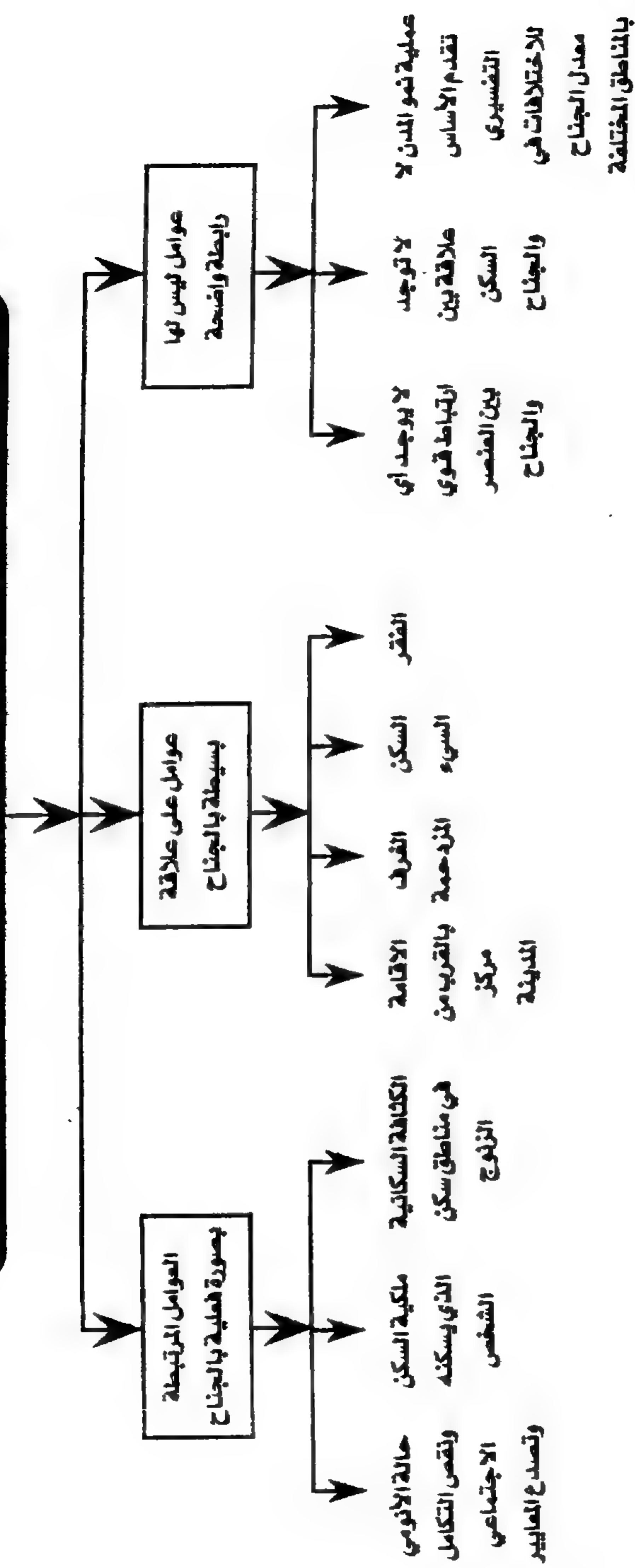
وَقَد اِهتم بِالمدخَل البِئِى «رُوبِرت جُوردون» Robert Gordon، فَأَفرَد لَها دِراسَة خَاصَة بِمَجلَة عِلْم الاجتِماع الأَمريكية، وَقَد بَدَأ دِراسَتَه بِالإِشارَة إِلى أَنَّ العَديد مِنَ الدِراسات تَناولَت دِراسَة «بِرِنارد لاندِر»، اِبتِداءً مِنَ ١٩٥٤ حَول فَرَضين أَساسيين، يَتَعلَقان بِمَدى اِرتِباط الجِناح بِالْمَركَز الاجتِماعى الاِقتِصادى، أَوِ الأَنومى (تَصَدَع المَعايير). وَذَلك لِأَنَّ «لاندِر» فى دِراسَتَه «نَحو فَهم لِجِناح الأَحداث» الَّتى أَجَراها عام ١٩٥٤: رَكَز اِهتماماً كَبِيراً حَول التَحليل المُتَعَدِّد

(1) Lander, op. cit., p. 89.

الأبعاد للبيانات البيئية للتعرف على ما إذا كان الجناح يرتبط بالمركز الاجتماعي الاقتصادي في بيئة معينة. وقد وضع من تحليل «لاندر» أن الجناح يرتبط بملكية السكن الذي يشغله الشخص، وبالتكامل الاجتماعي، أكثر من ارتباطه بالمركز الاجتماعي الاقتصادي. ومن التحليل يتضح لنا أن لاندر يؤكد على أهمية نظرية الأنومي في تفسير الجناح، أكثر من أهمية نظرية الحتمية الاقتصادية. ونظراً لأن النظريتين لهما مكانة تقليدية معينة في تراث الفكر الاجتماعي، فقد ثار الجدل واشتد الحوار حول نظرية «لاندر»، والنتائج التي توصلت إليها.

وقد جاءت نتائج التحليل العامل لعوامل الجناح في دراسة لاندر كما هو موضح بالخريطة التالية :

نتائج دراسة لاندرو والتحليل العاملي للعوامل المختلفة في علاقتها بالجناح



أما المدخل الاقتصادي لدراسة الانحراف والجريمة فيتمثل في الاتجاه الذي ينادى به أنصار التفسير المادى للتاريخ، وفي ضوء ذلك تصور البعض أن الأحوال الاقتصادية ذات الاتصال المباشر بالجريمة والانحراف تتمثل في: الدوافع الاقتصادية المباشرة، وتعقد وكراهية الاستغلال الاقتصادي، كما أنهم يوسعون نظرتهم لتشمل في المجتمعات المتقدمة ظروف الرفاهية، التي وجهت توجيهاً تجارياً وظروف تشغيل الأحداث وتشغيل النساء والبطالة، هذا بالإضافة إلى الأساس الاقتصادي للمكانة الاجتماعية باعتبارها عوامل أساسية تدفع للانحراف وارتكاب الجرائم. ورغم ضيق هذه النظرة عن امكانية تقديم التفسير العلمى المتكامل للظاهرة الانحرافية، إلا أن لها بعض المؤيدين ممن لا يتداركون أبعاد الرؤية العلمية المتكاملة لتفسير الظواهر الاجتماعية بعامة، وظاهرتى الانحراف والجريمة بصفة خاصة.

(أولاً) المدخل المنهجي الاجتماعى لدراسة الانحراف والجريمة:

يتمثل هذا المدخل بصفة أساسية فى منحى الاتجاه الوظيفى المنهجي لدراسة الانحراف والجريمة، وهو يمثل مدخل أو منحى التوتر والضغط لدراسة الجريمة والانحراف، حيث نجد أن نظريات هذا المنحى تصف الانحراف باعتباره مفروضاً على الشخص. وذلك يحدث نتيجة التفاوت بين تأكيدات الثقافة على الأهداف، وتأكيداتها على الوسائل المنظمة. فنتيجة لهذا التفاوت يكون بلوغ الناس لأهوائهم مصحوباً بالانحراف. وذلك ما أوضحه «روبرت ميرت» فى تحليله لأشكال التكيف المنحرف فى ضوء التفاعل بين عناصر البناء الاجتماعى المتمثلة فى الأهداف والوسائل المنتظمة لبلوغها⁽¹⁾.

وقد تعددت المداخل المنهجية فى دراسة الانحراف والجريمة فى ضوء المنهج الوظيفى، منها مدخل التفاوت بين التطلعات والفرص المتاحة لتحقيقها، حيث أن الشخص عندما تزيد تطلعاته عن الفرص المتاحة لتحقيق هذه التطلعات فإنه يضطر للانحراف استجابة للاحاح تلك التطلعات.

(1) Horton, Paul B. & Leslie, Gerald, R., The Sociology of social Problems, 1974. p. 162.

وهذا الفرض قد صاغه «روبرت ميرتون» وطوره في علاقته بالانحراف كل من «كلووارد» وأعلن في دراستيهما للجناح والفرصة^(١). وإذا كان «اهن» و«كلوارد» ركزا على فرض أن الانحراف يظهر أو يتولد نتيجة الاحباط الذى يواجهه الشباب الفقير، الذى لديه رغبة لإحتلال مركز فى الطبقة المتوسطة. فإن بعض علماء الاجتماع الآخرين يذهبون إلى أن الجناح نتيجة للصراع بين أشخاص الطبقة الدنيا، ومؤسسات الطبقة الوسطى (الدولة وهيئات الرعاية والبوليس)، أكثر من كونه نتيجة لفشل يافعى الطبقة الدنيا فى تحقيق تطلعات الطبقة الوسطى^(٢). وذلك ما أوضحه كل من «بيفورد هورين» و«رتشارد بريمر» فى دراستهما لصراع العصابة الأمريكية فى ضوء نظرية الجناح^(٣).

ثم نجد مدخل الجماعة المتصارعة Group-conflict وهذا المدخل يحاول تفسير السلوك الاجرامى فى سياق صراع بعض الجماعات. حيث نجد بعض الجماعات تمارس أعمال العنف نتيجة لحالة الاحباط التى تتعرض لها وتعانى منها. حيث تكون الشرطة عدواً بالنسبة لهم. والقانون وسيلة للضغط والقهر. كما أنهم يشعرون أنهم لم ينالوا من البوليس إلا النذر القليل من الحماية، وكثيراً ما يحتكون بالقانون نتيجة لأعمالهم الخارجة على حدود القانون. كما أنهم لا يكونون للبوليس والقانون احتراماً كافياً، بمعنى أنهم أقل تقديراً واحتراماً للبوليس والقانون.

وكثيراً ما ترتكب الأفعال الاجرامية من قبل هذه الجماعات سواء فى صراعاتها مع بعضها أو فى صراعاتها مع جهات أخرى. وذلك مثل ما هو حادث فى بعض الدول المتقدمة نتيجة الصراع بين النقابات وبعضها، أو بينها وبين الادارات المختلفة فى مؤسسات العمل.

(1) Cloward, R. & Olhlin. Lloyd, delinquency and opportunity, N. Y., Free Press, 1960.

(2) Horton, op. cit., p. 162.

(3) Harris, Buford & Prymer, Richard, op. cit.

والواقع أن هذه النظرية رغم ما تنطوى عليه من بعض الفروض التفسيرية إلا أنها لا تصلح لتفسير حالات كثيرة من الجرائم. إذ أن بعض الجماعات قد يكون لها معدل عال من الجرائم، إلا أن الغالبية منها ذات معدل منخفض. وذلك مثل ما هو حادث بالنسبة للأخيرة في المجتمع الياباني. كما أن ثمة صعوبة في تفسير العديد من الجرائم الفردية. في ضوء هذا الفهم المتعلق بصراع الجماعات^(١).

أما المدخل المنهجي لنظريات الضبط، فقد برز حديثاً لتفسيرات اتساق الضبط المنحرفة، فقد أوضحت العديد من البحوث الحديثة أن معظم الجانحين لديهم أفكار دارجة بالنسبة للصواب والخطأ، وأن انحرافهم يشير لانفصالهم عن معاييرهم الأخلاقية. وبذلك تذهب نظريات الضبط الاجتماعي إلى أن الأفعال الجانحة، والأفعال المنحرفة، تتولد عندما يكون ارتباط الشخص بالمجتمع ضعيفاً، أو متصدعاً^(٢).

وهذه النظريات تركز بصفة أساسية على الجرائم المهنية والتي ترتبط بصورة أساسية بنقص روابط العاطفة، والمكافآت بالمؤسسات الاجتماعية الأساسية. إذ أن أى شيء يضعف الرابطة والتواصل والاستغراق في المجتمع، ينمى أو يدفع إلى الجريمة... فالأسرة والمدرسة هما المدخل للاتصال والترابط بالمجتمع، ولذلك عندما لا يحققان وظيفتهما بصورة متكاملة، فإن علاقة الأشخاص اليافعين تكون غير مرضية. ومن ثم يترتب على ذلك ظهور الانحراف والجنح كرد فعل عام لهذه الحالة.

(ثانياً) مدخل الثقافة الفرعية المنحرفة للجنح:

اهتم علماء الاجتماع لفترة طويلة بمدخل الجماعات المرجعية، باعتبارها مدخلاً أساسياً لظاهرة الجنح. وبعد أن نشر «كوهن» مؤلفه حول الأطفال

(1) Horton, P. & Leslie, Gerald R., op. cit., p. 163.

(2) Hirschi, Travis, Causes of delinquency, Berkeley, University of California Press, 1969, p. 16.

الجانحين^(١). وهذا النوع من السلوك يسمى بجناح الثقافة الفرعية المنحرفة. ومن ثم تزايدت الكتابات النظرية، وأجريت الدراسات حول ظاهرة الجناح من مدخل الثقافة الفرعية المنحرفة^(٢). ونظراً لإختلاف المتغير التابع فى النظريات المختلفة المتعلقة بجناح الثقافة الفرعية المنحرفة، فإننا نحتاج لتحليل مدخل الثقافة الفرعية تحليلاً كافياً، لكى يتمثل التفسير فى النظريات المختلفة. فالعناصر الأولية للثقافة الفرعية، تتمثل فى اللغة، والقيم، والسلوك، ومن ثم لا يمكننا اقتراح مدخل الثقافة الفرعية إلا إذا كانت مؤشرات السلوك غير المشروع متفقة ومنسجمة مع قيم الجماعة المنحرفة، ولغتها المشتركة، المنسجمة مع عنصرى القيم والسلوك. وذلك يمكن تحديده اجرائياً على النحو التالى :

- انحراف القيم من وجهة نظر الفاعل واتقانها مع القرناء.
- وجود استخدام لغوى مشترك من خلال ألفاظ ومصطلحات، سواء فى الحديث أو الكتابة.
- ارتفاع معدل القيم المنحرفة المشتركة بين أعضاء الجماعة، يرتبط بارتفاع معدل المعلومات عن الألفاظ اللغوية.
- يصنف هؤلاء الأفراد ذوى الدرجة العالية من الثقافة المنحرفة باعتبارهم ذوى درجة عالية من الاتفاق على الألفاظ والرموز المشتركة، وقيامهم بأعمال غير مشروعة.
- إن ارتباط القيم المنحرفة، والسلوك غير المشروع، والألفاظ الملائمة، يمثل الحد الأدنى لنمط الثقافة الفرعية المنحرفة.
- تتمثل الثقافة الفرعية المنحرفة فى شبكة التفاعل الحادثة بين مجموعات من الأفراد. سواء كانت معلنة، أو غير معلنة.

(1) Coben, Albert K., Delinquent Boys: The Culture of the Gang, N. Y., Free Press, 1955.

(2) Lerman, Paul: Argot, Symbolic Deviance and Subcultural Delinquency, Am Social. R. pp. 209 - 227.

• والواقع أن لكل عنصر من عناصر الثقافة الفرعية المنحرفة قضايا أساسية مميزة، عن القضايا الأخرى.

وإذا ما تناولنا عنصر القيم، نجد أن هناك نوعين أساسيين للقيم، هما القيم الفردية، والقيم المشتركة. والواقع أن قياس النوعين يعد بمثابة معضلة منهجية. وعليه فإن محور فكر منظري الثقافة الفرعية يقوم على قضية أساسية فحواها أن الفاعلين، أى المنحرفين يشتركون فى مجموعة من القيم العامة. والواقع أن اختبار هذا الفرض يتطلب قياس القيم من وجهة نظر الفرد، وكذلك من وجهة نظر مشاركة. وليس قياس القيم الفردية بالأمر الصعب، ولكن قياس قيم المشاركين له محفوف بالمشاكل. وقد نحل المشكلة منهجياً بقياس القيم التى يعجب بها زملاؤه. وبقدر اتفاقهم على اختيارات الفرد وتفضيلاته القيمية، وإدراكه هو لقيمهم، يمكننا الوصول إلى القيم المشتركة، أو قيم الجماعة.

وقد توصلت بعض الدراسات لوجهات النظر النظرية المتعلقة بقضية الثقافة الفرعية المنحرفة، إلى وجود ثمانية قيم أساسية يمكن عن طريقها قياس القيم الفردية والمشاركة، وهذه القيم الثمانية لقياس الثقافة الفرعية المنحرفة هى :

- ١- مقدرة الشخص على كتمان أسرار الجماعة، وعدم إباحته بأسرارها للبوليس.
- ٢- مدى اتسامه بالخشونة والغلظة.
- ٣- مدى قدرته على الحصول على جرعات مخدرة، أو عقار هلوسة، أو كحول.
- ٤- قدرته على اتخاذ أيسر الطرق للحصول على المال.
- ٥- مقدرة فى الضحك على الآخرين واستغلالهم.
- ٦- قدرته على الاتصال بفئات النصابين والمحتملين، وفئات المنحرفين.
- ٧- قدرته على كسب تعضيد جماعته وتقديرها.
- ٨- قدرته على التفوق وتحقيق انجاز فى ميدان العمل.

وفى ضوء تلك القيم يمكن اختبار العلاقة بين الجناح، والاختلافات النوعية بين الأشخاص. إذ أن بعض الدراسات التى تناولت الاختلافات الجنسية والجناح، أوضحت أن هناك فرقاً واضحاً بين الجنسين، فيما يتعلق بالمشاركة فى القيم المنحرفة، وكذلك بالنسبة لفروق العمر أو انساق القيمة. حيث تؤكد أن الاجماع الكامل على طريقة حياة مشتركة، لا يحتمل حدوثه إلا إذا بلغ الفاعل أعلى مستوى النضج، الذى يحقق له النمو المعرفى.

وقد أبانت نتائج الدراسات التى تناولت جناح الثقافة الفعلية المنحرفة، أن المجتمعات ذات الجماعات المتعددة، يتنافس فيها عالم المدرسة والعمل والجماعة المرجعية، على ولاء الشباب. ويترتب على هذه المنافسة فهم كل من الاختيارات القيمية الفردية، وبالمثل قيم القرناء المشتركة. وباختبار هذه القضية المتعلقة بالمناقشة بين التوجيهات القيمية للجماعات المختلفة جاءت النتائج كالتالى :

- يتبين من الدراسة أن الأولاد الذكور أكثر انبهاراً بالقيم المنحرفة من البنات، وأنهم أقل انبهاراً وتقبلاً للقيم الإمثالية المتطابقة مع ما هو قائم.
- أن الانبهار بالقيم المنحرفة يبدأ فى عمر مبكر، ويزداد عند بلوغ عمر الثانية عشر، والثالثة عشر.

- الانبهار بالقيم المنحرفة على مستوى الفرد أقل ثباتاً.
- بزيادة العمر يميل عالم العمل أن يحتل مكانة المدرسة نظراً لأنه أثبت التوجيهات القيمية.
- للقيم المنحرفة على مستوى الجماعة المرجعية قوة جذب أقوى، مما هو على المستوى الفردى.
- يميل الشباب المنبهر بالقيم المنحرفة نحو الذين يساندونه فى نفس التوجيه القيمى.
- يكثرت ارتكاب الأفعال الجانحة النمطية أى متكررة الحدوث بنسب أعلى بين

الناضجين من الذكور الذين ينبهرون بالقيم المنحرفة، والذين يساندتهم قرنائهم في هذه القيمة.

• تبين أن الشباب الذى يشترك فى قيم الجماعة المرجعية، يعتقد فى الغالب أن خرق القانون يغرى الناس الذين يعرفونهم، وذلك يشير إلى أن الجماعة المرجعية تعضد الأفراد بتأييدها السلوكى والقيمى.

وعموماً فإن نتائج هذه الدراسة ترفض فرض «ميلز» الخاص بوجود ثقافة مميزة للفتة الدنيا والبناء الاجتماعى. كما أنها تؤيد وجهة نظر «كوهن» المتعلقة بتنوع القيم لجناح الثقافة الفرعية إلا أنها ترفض تحديد كوهن لمكونات القيم التى تودى إلى هذه التنوعات.

وقد أكد على أهمية هذا المدخل فى دراسة الجناح «جوردون» R. Gordon، وزملاؤه، فى دراستهم (للقيم والجماعة المنحرفة)، وهى دراسة لجماعات ناصية الشارع Street-Corner group.

وبعد مناقشة «جوردون» وزملائه لنظرية «البرت كوهن»، التى تضمنها مؤلفه «الأولاد الجانحون» عام ١٩٥٥، ونظرية ميلر التى تضمنتها دراسته للثقافة الدنيا... والجماعة الجانحة عام ١٩٥٥ ونظرية كل من ريتشارد كلوارد ولويد اهلن فى مؤلفهما (الجناح والفرصة ١٩٦٠)^(١). وفى ضوء ذلك قد خلصت دراسة «جوردون» وزملائه من مناقشة النظريات المختلفة التى تضمنتها الأعمال السابقة، إلى أن هذه النظريات جميعها تتفق على أهمية القيم بالنسبة للجناح. وإن كان «جوردون» وزملاؤه يأخذون على تلك النظريات عدم تحديدها لطبيعة العلاقة القائمة بين متغيرى القيم والجناح. كما أن نتائج الدراسة أكدت على جوانب أساسية بالنسبة للثقافة الفرعية: حيث أكدت على وجود علاقة بين القيم التطبيقية

(1) Gordon, R. & Others: Values and Gang delinquency (a study of street-corner groups, A. J. Sociol; 1963. Vol. 69 No. 2. pp. 109 - 128.

والجناح. والذي اعتبر بمثابة رد فعل نتيجة للمعاناة من حالات القلق التي تصاحب احباط تحقيق القيم.

والحقيقة أنه منذ أن نشر كليفورد شو Clifford R. Shaw دراساته الشهيرة حول جناح الأحداث^(١)، بدأ اهتمام الكثير من علماء الاجتماع بتفسير جناح الأحداث المذكور في إطار ظاهرة الثقافة الفرعية Subcultural Phenomena حيث يثار انحراف الجماعات المرجعية أو أسلوب الحياة. والأمثلة الحديثة لذلك دراسات «البرت كوهن»، و «رتشار كلوارد»، و «اوهلن»، و «هربرت بلوش»، و «أرثر بندر هوفر»، في دراستهما العصابة (The Gang) ١٩٥٨، وجاكسون توبي وولتر ملر في دراسته حول ثقافة الطبقة الدنيا ١٩٥٨. وصولومون كوبرن في دراسته لصراع القيم في المناطق المنحرفة ١٩٥١. وايزنشتات S. W. Eisenstadt من جيل إلى جيل ١٩٥٧، ومن ثم نجد أن التراث يشير إلى أن الثقافة الفرعية جزء من مفهوم الثقافة الفرعية المنحرفة، وأنها قد خضعت لمعالجات طرق البحث الكمية. هذا فضلاً عن الدراسة السابقة لتلك الدراسات بقليل، والتي حاولت أن تقيم الرابطة بين مقاييس السلوك المنحرف، وسياق الثقافة الفرعية. كما أن دراسات كل من «البرت رس» و «البرت رودز» في مؤلفهما حول الجناح وبناء الطبقة الاجتماعية. وجاكسون توبي وماركا توبي في دراستهما لمركز المدرسة المنخفض، كعامل مهيب في جناح الثقافة الفرعية.. قد قدموا ايضاحات مختلفة تشير إلى أن الجناح يسود بين الأولاد الذين يختلفون في أنماط تفاعلهم. ومع أنهم فشلوا في تعريف وقياس الثقافة إلا أنهم لفتوا الانتباه للبعد الأساسي للتفاعل المرتبط بالثقافات الفرعية^(٢).

وإذا كان مدخل الثقافة الفرعية للانحراف له مؤيدوه ممن أشرنا إليهم أمثال

(1) Shaw, Clifford R. «Juvenile delinquency - A case History» Bulletin of the state university of Iowa, No. 24. U. S. No. 701 (1933); Shaw & Mckay, Henry D., Juvenile delinquency and urban Areas, Chicago: University of Chicago Press, 1942.

(2) Lerman, Paul, op. cit., p. 209.

كوهن، ومللر، وآخرون، إلا أن هناك بعض علماء الاجتماع لا يوافقون على مفهوم الثقافة الفرعية المنحرفة، ويرون أن هناك ثلاثة أنواع من الثقافات الفرعية. ومثال ذلك هو «أرفنج سبرجل» حيث ذهب إلى أن هناك ثلاث ثقافات يمكن التعرف عليها في المناطق الحضرية عند سبرجل وهي^(١):

الثقافة الفرعية لعصابات المدينة الخربة، الثقافة الفرعية للمقامرة، الثقافة الفرعية للسرقة والسطو. و «سبرجل» يرى هنا أن هذه الثقافات الفرعية الثلاث تلتقى بدرجة بسيطة من حيث أعضائها، أو من حيث المناطق كما أن هناك بعض علماء الاجتماع الذين يعترضون على مفهوم الثقافة الفرعية المنحرفة. كما أن البحوث الحديثة توضح أن معظم المنحرفين لم يتبنوا نسق القيمة المنحرف للثقافة الفرعية المنحرفة. ويذهب هؤلاء الاجتماعيون بقولهم أن معظم المنحرفين يشاركون في القيم، والمعتقدات العامة للثقافة السائدة، ولكنهم يفشلون في التعايش معها. بمعنى أنهم يحملون القيم السائدة، إلا أنهم ينحرفون عنها وينزلقون في هاوية الانحراف.

وقد ذهب «لويس دي فليير» إلى أن مفهوم الثقافة الفرعية المنحرفة أصبح الآن غير مستخدم في بعض البحوث، والتي بدلاً من أن تأخذ بهذا المدخل في دراسة الانحراف تطبق مدخل نظرية الضبط، ورغم ما يواجه مدخل الثقافة الفرعية المنحرفة من صعوبات تتعلق بالخلط وعدم الوصول لحكم نهائي، وآراء قاطعة إلا أن هذا المدخل قد أثبت من خلال الدراسات التي ركزت عليه، امكانية ايضاح بعض جوانب الانحراف الأساسية. وإذا ما أمكننا أن نقيم التكامل المنهجي بينه وبين المداخل الأخرى عند دراسة ظاهرة الانحراف لتوصلنا إلى مدخل متكامل، ورؤية واسعة، تمكنا من تغطية جوانب الظاهرة المختلفة، والنظر إليها من جوانبها المتعددة، سواء كانت اجتماعية أو شخصية أو ثقافية.

(1) Spergel, Irving, Rackettsville, Sumtown, Haulburg, Chicago, University of Chicago press, 1964.

والواقع أن أياً من المداخل المنهجية السابقة وحده، لا يمكن أن يعطينا التفسير الكامل لسلوك الانحراف، والاجرامى. إذ أن ظاهرة الانحراف، بحكم كونها ظاهرة اجتماعية، تتألف من جوانب ثلاثة ثقافية واجتماعية وشخصية. ولذا فهي تحتاج لرؤية نظرية متكاملة من هذه النواحي الثلاثة. كما أنها تحتاج لمدخل منهجى متكامل فيه تلك الجوانب الثلاثة.

وبذلك يكون المدخل الشخصى، والمدخل الاجتماعى، والمدخل الثقافى، مداخل ثلاثة أساسية، يؤلف بينها الحاجة لتكامل المدخل المنهجى، لدراسة الظاهرة الانحرافية والاجرامية.

إذ أن فهم الشخصية، ومدى فشلها فى استيعاب الاتجاهات، والعادات، والأهداف، والقيم، والذى جعل من الفرد شخصاً منحرفاً - وذلك نتيجة فشله فى تكوين أحكام قيم معيارية - والواقع أن فهم هذا الجانب وحده غير كاف لفهم مشكلة الانحراف، إذ أنه لا يغطى المنحرفين، طالما أن الجانب المعيارى يشكل جزءاً هاماً من الانحراف، لارتباطه بنسق الثقافة. وذلك ما يغطيه المدخل الثقافى.

إلا أن المدخلين السابقين لا يمكن أن يقدموا التفسير السليم للجوانب الاجتماعية فى الانحراف، خاصة وأن المدخل الاجتماعى لسوء التنظيم، ينظر للجريمة باعتبارها نتاجاً للتغير الاجتماعى، وما يترتب عليه من تحطيم لشبكة القيم المرتبة فى المجتمع. حيث تصير العديد من القيم والمعايير السابقة غير قابلة للتطبيق، وتظهر صور صراعات القيم العديدة⁽¹⁾.

ومن ثم نجد أن المداخل المنهجية الثلاثة متكامل فى فهم الظاهرة الانحرافية بعامة والاجرامية بخاصة، من زواياها المختلفة، وجوانبها المتعددة. وبذلك تتكامل لنا الرؤية حول الظاهرة من أبعادها المختلفة، وتتوفر لدينا المعرفة الكافية لوضوح الرؤية بأبعاد الظاهرة وظروفها ونتائجها.

(1) Horton, op. cit., pp. 164 - 169.

ثالثاً: الاجراءات المنهجية المستخدمة في علم الاجتماع الجنائي :

ثمة قاعدة عامة تشير إلى أن المناهج العلمية المستخدمة في علم الاجتماع واحدة، من حيث تعميمها في فروع علم الاجتماع الأخرى. بمعنى أنه ليست هناك مناهج معينة لكل علم دون العلوم الأخرى، بل أن الحال عكس ذلك، حيث أن مناهج علم الاجتماع، والاختلاف حولها من حيث التحديد، فهناك المنهج التجريبي، والمنهج الانثروبولوجي، والمنهج التاريخي المقارن. وهذه المناهج من الصلاحية بمكان في مجال علم الاجتماع الجنائي، وهي تستخدم بنفس صلاحياتها التي تستخدم بها في اطار علم الاجتماع بصفة أساسية.

يضاف لذلك طريقة التقرير الذاتي للجريمة Self-Reported crime Method. وإذا كان لهذا الأسلوب من قيمة علمية في ميدان البحث، فإن هذه القيمة تتضاعف في مجال علم الاجتماع الجنائي. وذلك لأن الموضوع الأساسي الذي يتناوله علم الاجتماع الجنائي، يتمثل في: دراسة الظاهرة الانحرافية بعامة، والظاهرة الاجرامية بخاصة. نظراً لأن تلك الدراسة تدور حول مجموعة من الأسئلة تتمثل في الاجابة عن ماذا What؟: أى ماذا عن الظاهرة ومفاهيمها وأبعادها. وأيضاً الاجابة عن لماذا Why؟ بمعنى ما هي الأسباب التي تعمل وراء تلك الظاهرة، وما نوعية تلك الأسباب. ثم الاجابة أيضاً عن How أى كيف نتناول تلك الظاهرة من ناحية؟ وكيف نواجهها من ناحية أخرى؟، والواقع أن الاجابة عن مثل تلك الأسئلة في اطار الظواهر الاجتماعية بعامة عملية صعبة وتحتاج لإجراءات منهجية محددة ودقيقة. فما بالك في الاجابة عنها في اطار ظاهرة اجتماعية غير سوية ذات حساسية بالنسبة للجمهور، ومرتكبيها.

ونظراً لطبيعة الظاهرة الانحرافية والظاهرة الاجرامية الخاصة بحساسية المجتمع بالنسبة لهما. نجد أنفسنا في موقف يتوسط نمطين من السنوك. تجمعهما خاصية واحدة: واطار واحد. ورغم ذلك فإن فهمهما يحتاج لإجراءات منهجية مختلفة.

فالرشوة سلوك انحرافي يدخل في دائرة الجريمة، والفساد. ولها جانب معلن

وجانب خفى. وإذا كان الجانب المعلن الظاهر من الرشوة يخضع لاجراءات منهجية عادية، وتكنيكات وأدوات عادية، استخدمت فى مجال الظواهر الاجتماعية العادية. فإن الجانب الخفى يحتاج لاجراء منهجى، وتكنيكات غير تلك الاجراءات المألوفة لدينا.

وقبل أن نعرض للأطر المنهجية بما فيها من مناهج مبتكرة فى حقل الجريمة والانحراف، ينبغى أن نعرض لهذا الجانب الخفى من الظاهرة الانحرافية، حيث يتسع المفهوم ليشمل :

- الحالات التى يتم تسجيلها ضد مجهول.
- الحالات التى لا يقوم الأفراد بتبليغها للشرطة لسبب ما من الأسباب.
- الحالات التى تحفظ، ولا يترتب فيها، ولا تدرج فى سجل الجرائم، لعدم أهميتها فى نظر الشرطة.
- الحالات التى لا تكشف، ولا يعرف مرتكبوها، ولكن تعرف عن طريق الادلاء الشخصى من قبل مرتكبيها.

هذه هى الصور التى تشكل الجانب الخفى من الظاهرة الاجرامية. هذا فضلاً عن ذلك الجانب غير المعلن من الظاهرة الاجرامية نتيجة لاجراءات معينة من قبل الدولة سواء كانت تلك الاجراءات تتعلق بحساسية الجرائم والرغبة فى عدم نشرها من قبل الدولة، أو أجهزة الضبط والرقابة والمحاكمة.

ونتيجة لذلك، وفى ضوء الصورة العامة لطبيعة الظاهرة الاجرامية نجد أن "جانب الخفى يشكل الجانب الأساسى للظاهرة الاجرامية. ورغم وحدة الأسس التفسيرية للظاهرة الانحرافية بعامة، والاجرامية بخاصة، إلا أن التعرف على:

مدى خطورة الأفعال الاجرامية، ونوعها والاجراءات التى تتبع فى ارتكاب تلك الأفعال ليس من الأمور السهلة الممكنة، التى يمكن معالجتها على نحو ما تعالج به صور الانحراف المبلغة، والتى يعلن عنها. خاصة وأن المعالجة المنهجية العادية لا تصلح لمعالجة هذا الجانب الخفى.

ومن ثم اجتهد علماء الاجرام بالاستعانة بالاخباريين Informants لكي يفضوا عن طريق الرواية بجرائمهم، وذلك بعد تهيئتهم لذلك. وعلى أساس ذلك اصطنعت طريقة التقرير الذاتي "Self-Reported Crime method" خاصة وأن الاهتمام قد تزايد بين علماء الاجتماع، والاجرام، لفهم الجانب الخفي. وقد كانت دراسة كرسى ١٩٦٥ للمجرمين غير المحليين من أهم الدراسات في هذا الجانب. واهتم رايس ١٩٦٢ بدراسة السلوك الجنسي قبل الزواج، وقد تعددت البحوث والندوات في هذا المجال حتى أمكن في النهاية استخلاص اسلوب التقرير الذاتي.

وقد طبق على نطاق واسع في البحوث والدراسات التي تناولت الظاهرة الاجرامية في السويد والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية، وهذا الاسلوب يستهدف تهيئة الشخص للافضاء بتلقائية عن جرائمه التي ارتكبها.

الاتجاهات الأساسية في استخدام اسلوب التقرير الذاتي:

ان الدافع الأساسي وراء استخدام اسلوب التقرير الذاتي، هو حجم المشاكل الخلافية حول دراسة الجانب الخفي، والتغلب على أهم مشكلة تواجه الباحث، في مجال الجريمة والانحراف. وبالتالي التغلب على مشكلة مجموعة الضابطة، والمجموعة التجريبية، في مجال الانحراف والجريمة. هذا فضلاً عن اسهام هذا المنهج في كشف النقاب عن جانب الخطورة الاجتماعية للأفعال الاجرامية، ومعرفة العلاقة بين الظاهرة الانحرافية، والظواهر الاجتماعية الأخرى. أضف لذلك امكانية التعرف على الحجم الفعلي للظاهرة الاجرامية.

وفي ضوء ذلك تنوعت الاتجاهات في استخدام اسلوب التقرير الذاتي، حيث اهتم «ناي» Nay باستخدام هذا الاسلوب في دراسته للعلاقات الأسرية والسلوك الجنائي ١٩٥٨. للكشف عن علاقة الضبط الاجتماعي بالجنح، إذ أن مشكلة الضبط الاجتماعي من المداخل الأساسية عنده لفهم الظاهرة الانحرافية. ومن ثم ركز في دراسته على الاتجاهات والعلاقات القائمة بين المراهق والديه نظراً

لاعتقاده بأنها تساعد على تفسير السلوك الاجرامى، ولأنها لم تدرس بالقدر الكافى لفهمها. وكان اهتمامه منصباً أساساً على وجهة نظر المراهق.

واهتم لerman "Paul Lerman" فى دراساته حول الجناح وعلاقته بالثقافات الفرعية ١٩٦٢، بكشف عناصر الثقافة الفرعية^(١)، المتمثلة فى اللغة، والقيم، والسلوك، وعلاقتها بالجناح.

ثم كان للسلوك الجنسى قبل الزواج حظ فى الاهتمام به من قبل «رايس» ١٩٦٢، واهتمت «نانس بارتون» بمعرفة أبعاد السلوك الجنسى من قبل الاناث. وقد اهتم «هارت» فى عام ١٩٦٤ يبحث العلاقة بين الطبقة الاجتماعية والجناح.

إلا أن الدراسة التى قام بها «كريسى» عام ١٩٦٥ كانت تمس مباشرة القضية فى دراسة الظاهرة الانحرافية، وهى تلك القضية المتعلقة بالتعرف على الجانب الخفى وذلك بتصميم دراسته للحصول على معلومات عن المجرمين غير المسجلين وذلك بهدف :

• اجراء التحليل المقارن للأنماط الاجرامية السائدة فى النرويج مع سائر الدول الاسكندنافية.

• التحليل المقارن بين المجرمين المسجلين، وغير المسجلين، لمعرفة العلاقة القائمة بين الجريمة والظواهر الأخرى.

• التعرف على خطورة الظاهرة الاجرامية غير المسجلة وحجمها.

• الكشف عن العلاقة بين الزيادة والنقصان فى الجرائم المسجلة، والزيادة والنقصان فى الجرائم غير المسجلة.

(1) Lerman, Paul, Individual values, Peer values, and subcultural delinquency, Am. Sociol. R., Vol. 33. No. 2. 1968. pp. 219 - 235.

وقد اتسع نطاق الاستخدام العلمى لهذا الأسلوب فى إطار الدراسات الاستطلاعية، والدراسات التجريبية، مع جعل هذا الاجراء المنهجى بديلاً يعوضنا عن المنهج التجريبي فى مجال الجريمة والانحراف. وذلك لا يعنى عدم امكان استخدام المنهج التجريبي فى مجال الجريمة والانحراف، ولكن هذا المنهج يكمل الاتجاه التجريبي أو يقف فى مصاف الأهمية فى استخدام مجموعات ضابطة ومجموعات تجريبية فى مجال الظواهر الأخرى.

وقد تم التوسع فى الاستفادة من الاستخدام المنهجى للتقرير الذاتى، فى التعرف على علاقة الجريمة بالسكان وتوزيعهم ونوعهم، وعلاقتها بالمستوى التعليمى، والبناء الاجتماعى، والظروف البيئية وصور الصراع فى المجتمع.

وقد اعتمد فى مثل هذه الدراسة على الاخباريين، وتم الاستعانة باستفتاء غير موقع من قبل المبحوث لضمان عنصر السرية الذى يجعلهم يدلون باجابات صادقة حول الجرائم التى ارتكبوها ولم يكتشف أمرها.

وخلاصة ذلك أن المعالجات المنهجية فى مجال الجريمة والانحراف، متماثلة مع المعالجات المنهجية فى مجال الظواهر الاجتماعية الأخرى. هذا بالإضافة إلى أن طبيعة الظاهرة الانحرافية والظواهر المندرجة تحتها مثل الجريمة والجناح والفساد تحتاج لاستخدام اجراءات منهجية معينة مثل اسلوب التقرير الذاتى، لامكان الكشف عن بعض الجوانب غير المعلنة فى الظاهرة الانحرافية بهدف تحديد :

الخطورة الاجتماعية لهذه الأنماط الحقيقية ونوعيتها، والعوامل الدافعة لها، ومدى ارتباطها بالتغيرات التى طرأت على الجانب المعلن من الظاهرة الانحرافية.

وهذا بالإضافة إلى استخدام الاجراءات المنهجية المختلفة مثل دراسة الحالة الثقافية، والمقارنة، والتصورات النظرية التى توجه البحث فى مسار معين. هذا فضلاً عن استخدام أدوات منهجية عدة مثل المقابلة والاستبار.

والواقع أن استخدام مثل تلك الاجراءات والأدوات يتسق مع طبيعة الظاهرة الانحرافية على النحو الذى تتسق به مع بقية الظواهر الاجتماعية الأخرى.

الباب الثاني

أسس الدراسة العلمية

للمظاهرة الانحرافية

- تمهيد
- الفصل الرابع: تنميط الأفعال الاجرامية
- الفصل الخامس: التفسير العلمي للمظاهرة الانحرافية
- الفصل السادس: تقدير تكلفة المظاهرة الانحرافية
- الفصل السابع: التخطيط لتقليل تكلفة الانحراف

الباب الثاني

أسس الدراسة العلمية

للظاهرة الانحرافية

تمهيد :

من الحوار السابق حول علم الاجتماع الجنائي، والأسس النظرية والمنهجية التي يقوم عليها. نجد أنفسنا أمام معضلة علمية أساسية تتمثل في ضرورة تحديد الاطار النظرى والمنهجى الذى يوجه مسار البحث، وتعتمد عليه عملية التفسير. خاصة وأن هذه الاتجاهات النظرية الكلاسيكية فى اطار دراسة الجريمة والانحراف، ليست بعيدة بشكل كامل عن الاتجاهات الحديثة، وإنما كانت دائماً على اتصال بها.

هذا فضلاً عن ظهور اتجاهات معاصرة فى مجال الجريمة، تشكل وجهة نظر متطورة ومختلفة عن وجهات النظر السابقة. فنجد مثلاً اتجاهات الضبط الاجتماعى، واتجاهات رد الفعل الاجتماعى، وغيرها من الاتجاهات النظرية فى مجال تفسير الظاهرة الانحرافية.

أضف لذلك وضوح الرؤية لدى علماء الاجتماع المهتمين بدراسة الظاهرة الانحرافية بعامة، والاجرامية بخاصة، وتأكيدهم على أهمية النظر للظاهرة الانحرافية، والظواهر المدرجة فى اطارها، باعتبارها ظواهر اجتماعية.

ومن ثم تقتضى دراستها من الناحية النظرية الاستناد إلى الفهم السيولوجى للظاهرة الاجتماعية، بحيث نتناولها من جوانبها الاجتماعية والثقافية والشخصية، باعتبارها مكونات أساسية للظاهرة، وتقتضى دراستها تناول تلك الجوانب الثلاثة

مكتملة. وذلك ما سوف نوضحه في اطار تحليل الاتجاهات النظرية لتفسير الانحراف والجريمة، خاصة تلك الاتجاهات التي تستند إلى أسس منهجية محددة وواضحة، وبالصورة التي يمكننا بها أن نرى الظاهرة الانحرافية من جوانبها البنائية، وجوانبها الدينامية. وفي ضوء ذلك نسير في تحديد مسار الدراسة العلمية للظاهرة الانحرافية في علم الاجتماع الجنائي في الخطوات التالية :

- تحديد عملية التمييز والتصنيف.
- ايضاح أسس التفسير العلمى للظاهرة الانحرافية.
- تقدير تكلفة الظاهرة الانحرافية.
- التخطيط لتقليل تكلفة الانحراف.

الفصل الرابع

تتميط الأفعال الاجرامية

• مشكلة تتميط الأفعال الانحرافية والمجرمين.

• اتجاهات تصنيف المجرمين.

• تتميط الأفعال الانحرافية.

الفصل الرابع

تتميط الأفعال الاجرامية

تمهيد :

لاشك أن عملية التتميط والتصنيف من أساسيات العلم، ولها وظيفة موضوعية. وذلك لأن انشاء فئات، ومجموعات، نظام منهجى فى العلم. يخدم هدف البحث، ويشكل جانباً أساسياً من جوانب العلم، وعناصره. ومن ثم عرفه البعض بأنه عملية تصنيف الأشياء فى فئات، على أساس اكتشاف الخواص العامة القائمة فيما بين تلك الفئات والمجموعات. وذلك يعنى أنه عملية ادراج الأنواع تحت فئة أو جنس أكبر يضمها جميعاً.

وعليه ذهب البعض فى تعريفه للعلم إلى أنه المعرفة المنظمة، أو كما يذهب البعض الآخر بناء المعرفة المحققة، مصاغاً فى قوانين عامة، تحكم الظواهر الفردية، والمتفرقة. ولاشك أن للتتميط والتصنيف شروطاً محددة. ويجب أن يكون هادفاً ومفيداً، وأيضاً أن يحقق الاقتصاد فى الوقت، وذلك لأنه خطوة لا بد منها فى عملية القياس والدراسة.

كما أنه يجب أن يقام على أساس التجريد من الخصائص المشتركة، للفئات العامة، التى تحوى تحتها فئات متفرقة. وذلك يشير إلى العلاقة القائمة بين التصنيف والتعميم فى العلم. إذ أنه بمثابة أحكام تتعلق بفئة أو فئات أو مجموعات معينة من الأشياء، مصاغة على أساس الخصائص المشتركة. وبذلك يمكن القول بأن التصنيف عملية أساسية للتعميم الذى يستند إليه أى علم من العلوم.

وقد اتخذت عملية التصنيف والتتميط فى مجال الظاهرة الانحرافية مسالك متعددة. إذ أنها بدأت بمحاولة تصنيف المجرمين حسب نوع الجرم الذى يرتكبه الشخص، ثم أخذ بعد ذلك يتطور، ويقام على أساس التوجيه الشخصى للمجرم، أى طبقاً للحالة القائمة فى الفعل. هذا بالإضافة إلى المحاولة القائمة فى معظم

النظم القانونية، لتصنيف الأفعال حسب خطورتها الاجتماعية. مثل: مخالفة، أو جنحة، أو جناية. وطبقاً للجزاء المتبع بالنسبة لكل حالة ومدى شدته.

ثم كانت محاولات علماء الاجتماع، لتصنيف الأفعال الانحرافية على أساس التفاعل بين عناصر البناء الاجتماعي، كما فعل كل من «بارسونز» و«ميرتون» و«روبرت دبن»، هذا فضلاً عن محاولة إقامة التصنيف على أساس التفاعل بين رد الفعل الاجتماعي، والتصرف حيال الفعل، ودرجة خطورة الأفعال الاجتماعية. وذلك ما حدث في دراسة المعهد الدولي لعلم الاجرام، والخاصة برد الفعل الاجتماعي للانحراف.

ولاشك أن ذلك يقتضى منا أن نعطي للتنميط والتصنيف قدراً من الاهتمام بدراسته، على أساس تحديد التصنيف في ضوء الاتجاهات القديمة، وبعض الاتجاهات المعاصرة التى أقامته حسب الاتجاهات السائدة، والتى ربطت بين المجرم ونمط شخصيته. ثم التصنيف على أساس أغراض السياسة العقابية، يلى ذلك التصنيف على أساس التوجيه الشخصى للأفعال الاجرامية. ثم التصنيف على أساس التفاعل بين عناصر البناء الاجتماعي ودرجة الخطورة الاجتماعية للفعل. ومن ثم يسير تحليلنا لعملية التصنيف والتنميط تلك فى مسار يستهدف تحديد:

• مشكلة تنميط الأفعال الانحرافية والمجرمين.

• اتجاهات تصنيف المجرمين.

• اتجاهات الأفعال الانحرافية.

أولاً: مشكلة تنميط الأفعال الانحرافية والمجرمين:

من الصعوبات التى نواجهها فى مجال علم الاجتماع الجنائى، أن عملية تنميط الأفعال الانحرافية تواجه بصعوبات عديدة، منها: تنوع الأساس الذى نعتد به فى عملية التنميط. وإذا ما كنا نقيم تنميط الأفعال على أساس نوعية «فعال»، ودرجة تماثلها، كأن نمط الأفعال من حيث كونها جرائم اعتداء على نفس، أو على المال، أو على الممتلكات، أو أنها جرائم تتعلق بالأخلاق، والآداب

العامة، أم أنها جرائم ذات طابع دولي، أو أن تنمطها حسب رد فعل المجتمع لتلك الأفعال بالقياس لخطورتها، والتصرف حيالها.

أما بالنسبة لخطورتها الاجتماعية والضرر المترتب عليها، فذلك ما يعكسه الاتجاه العام في معظم القوانين الدولية الوضعية، والتي تقيم تصنيفاً للأفعال من حيث خطورتها بتوزيعها بين مخالفة، وجنحة، وجناية، على أساس أن المخالفة تعكس أبسط صور الأفعال الانحرافية خطورة، في حين أن الجنح تمثل الأفعال ذات الخطورة الاجتماعية المتوسطة، أما الجنايات فتعكس الخطورة الاجتماعية الجسيمة.

أما بالنسبة لعملية التمييز بناء على رد الفعل الاجتماعي للأفعال المنحرفة، والتصرف حيالها. فقد اهتم المركز الدولي لعلم الجرام بكتندا، بإجراء دراسة مقارنة بين بعض الدول من حيث تصنيف الأفعال الانحرافية على أساس رد الفعل الاجتماعي، لتلك الأفعال، والتصرف الحادث نحوها. وبناء على ذلك:

حددت الدراسة متصلاً لرد الفعل الاجتماعي لصور الانحراف، في ضوء التصرف الحادث في مواجهة تلك الصور الانحرافية، بحيث يبدأ المتصل بالأفعال الانحرافية البسيطة المتسامح فيها، والتي لا يتم حيالها اتخاذ أى إجراء، ثم يستمر رد الفعل في التدرج من هذه الصور إلى صورة التصرف باحالة الشخص إلى طبيب أو مستشفى لعلاج، ثم باستدعاء البوليس ليحضره وينذره، ثم يعرضه على المحاكم، وبمحاكمته وتوقيع العقوبات التي تبدأ بأبسط صور العقوبات، وتنتهى بأشدها.

والواقع أن مشكلة تنميط الأفعال وتصنيف المجرمين ذات دلالة بالغة في مجال علم الاجتماع الجنائي، إذ أنها تشير لمدى التحكم والسيطرة على زمام البحث في مجال الأفعال الإجرامية، والذي يشير بدوره لمدى وضوح الرؤية والفهم الكامل لأبعاد الظاهرة. والحقيقة أن ثمة محاولات بذلت في هذا المجال سواء كانت بين العلماء القدامى، أو المحدثين. إلا أن التنوع والتعدد في فئات المجرمين، وفئات الأفعال، ارتبطت بتعدد العلماء. وذلك يشير لقضية خطيرة مؤداها أن الاتفاق بين العلماء على أساس تصنيفى موحد، أمر غير وارد.

ومن ثم نواجه بالعديد من المشاكل عندما نتناول بالدراسة صور الأفعال، وفئات المجرمين لأنه قلما يوجد عدد من الدراسات تسير على نهج واحد في هذا المضمار. هذا فضلاً عن تحكم مشكلة قياس تكلفة الجريمة والانحراف، والتي لا يمكن أن تنهض إلا على أساس تصنيفي سليم لفئات المجرمين، وفئات الأفعال الانحرافية.

وإذا ما أردنا أن نحدد معنى التصنيف، نجد أنه بمثابة «العملية التي تستهدف تجميع الأشياء في فئات، على أساس اكتشاف الخواص العامة، التي تجمع بينها. وذلك ما تضمنه معنى التعريف الذي ساقه «ريتز» D. Runs لمفهوم التصنيف^(١).

ثانياً: اتجاهات تصنيف المجرمين:

وفي ضوء ذلك نجد أن محاولة العلماء لوضع الأفعال الانحرافية، والمنحرفين، في فئات، لا تتوقف. إذ أنهم بدأوا ذلك منذ فترة بعيدة في تاريخ البحث، في مجال الظاهرة الانحرافية بعامة، والظاهرة الاجرامية بخاصة. ومن التصنيفات القديمة للمجرمين تلك المحاولة التي قدمها «لومبروزو» في كتابه (الانسان المجرم) حيث قسم المجرمين إلى الفئات الآتية :

• المجرم بالميلاد (أى الفطرة).

• المجرم بالعاطفة.

• المجرم المجنون.

• المجرم بالعادة.

• المجرم بالصدفة.

وقد تعرض تصنيف «لمبروزو» هذا للنقد الشديد من قبل العلماء، وبصفة خاصة من العالم الانجليزى «جورج» والذي استند في نفيه لمحاولة «لمبروزو» إلى

(1) Runs, D.: Dictionnaire de Philosophie, N. Y. Philosophical Library, 1942, p.

نتائج دراسته للسجين الانجليزى. هذا فضلاً عن ذلك الغموض الذى يكتنف تصنيف «المبروزو»، والذى أوضحه هورفيتز. وقد تأثر «انكروفرى» بتصنيف «المبروزو» رغم أنه يؤكد على العوامل الاجتماعية الكامنة وراء الجريمة. وبم يكن بين تصنيف «المبروزو» و «فيرى» أية فروق، اللهم إلا فروق فى الدرجة. حيث: حدد فئات المجرمين على النحو التالى :

المجرم المجنون، والمجرم بالفطرة، والمجرم بالعادة، والمجرم بالصدفة، والمجرم بالعاطفة.

أما بالنسبة لتصنيف «جاروفالو»، فقد تأثر أيضاً بتصنيف «المبروزو» و «فيرى». حيث غلب عليه الجانب الفيزيقي. وذلك ما يوضحه تصنيف المجرمين إلى :

• قتلة.

• مجرموا العنف.

• لصوص.

ثم ذهب العالم النمساوى «فالبرج» W. E. Walberg، إلى تصنيف المجرمين بالاستناد إلى الاختلافات الاجتماعية والنفسية، والتي تميز بين المجرم بالعادة، والمجرم بالصدفة.

أما «فرانزفون لزت» فيصنف المجرمين على أساس القابلية للإصلاح. فيميز فئة المجرمين بالصدفة وهم المجرمون اللحظيون، ومجرمون قابلون للإصلاح، ومجرمون غير قابلين للإصلاح^(١).

هذا هو الطابع الغالب على اتجاهات تصنيف المجرمين بين العلماء الأوائل فى هذا المضمار.

وحتى لو نظرنا لعملية التصنيف فى ضوء أعمال علماء الاجرام المعاصر، لتبين لنا أنهم اعتمدوا فى عملية التصنيف على شخصية المجرم، فجاء تصنيف

(١) السيد يس السيد، دراسات فى السلوك الاجرامى، المرجع السابق، ص ٩٠.

«بنينو دى توليو» إلى مجرم عرضاً، ومجرم بالتكوين والمجرمين المجانين. وقد شعب كل من هذه التقسيمات الأساسية للمجرمين إلى أنواع عدة، وهو هنا متأثر إلى حد كبير بالجانب العضوى، والنفسى، فى الشخصية. ولم يكن له أى اهتمام فى ايراد دور البيئة، والظروف الثقافية.

وحتى تصنيف «شلدون» للمجرمين إلى أنماط ثلاثة للأفراد، تعكس كل منها نمطاً مزاجياً معيناً.. ورغم مناصرة «شلدون» و «اليانور جلوك» لهذا التصنيف، ومحاولة تطبيقه فى دراسة جناح الأحداث. إلا أن ما قيل بالنسبة لهذه التصنيفات، يتماثل مع النقد الذى وجه لمحاولات التصنيف القديمة.

ومن ثم جاءت بعض المحاولات تحت عنوان تصنيف المجرمين. والتى قام بها «لند سميث» و «ودنهام». لتعرض بالنقد لمحاولات التصنيف السابقة، وتفنيده صلاحيتها كأداة للبحث. وفى ضوء ذلك صنفا المجرمين إلى فئتين أساسيتين على طرفى متصل، يمثل أحد أطرافه المجرم الاجتماعى The social criminal، ويمثل الطرف الآخر المجرم الفردى The individual criminal. ثم يقرران وجود أنماط إجرامية أخرى تقترب وتبتعد عن أى من النمطين الأساسيين، الواقعان على أطراف المتصل.

حيث يميل بعضها للطرف الفردى مثل الجرائم العاطفية، وجرائم الأزمات (أى التى ترتكب تحت ضغط الأزمات. التى يتعرض لها الشخص) وطابع المجرم من هذا النوع، أنه عرضى، ولا يمثل الشخصية المستقرة، ولا يكون منظماً. وليس له تحديد سالف فى المحيط الاجتماعى للشخص.

أما النشاط الإجرامى الذى يشبه إلى حد ما الجرائم المحترقة، فإنها تميل إلى الطرف الاجتماعى للمجرمين. وتتمثل فى جرائم الخاصة White-collar crime التى حددها عالم الاجتماع الأمريكى «ادون سذرلاند». وهى الجرائم التى يرتكبها شخص يتمتع بمكانة اجتماعية واقتصادية عالية، ويستغلها فى خدمة التنظيم، ونشاطه المسمى. ويندرج فى هذه الفئة التى تقر المجرم الاجتماعى، وجرائم الأحداث.

أما بالنسبة للنمطين الأساسيين اللذين أوضحهما «سمث ودونهام» ، فنجد أن نمط المجرم الاجتماعي يعضد من ثقافة ما. ومرتكب هذا النمط السلوكي يعرف بمهارته وجسارته في ممارسة النشاط الإجرامي، والذي يضيف عليه مكانة اجتماعية في نطاق جماعة أقلية خاصة، تعتبر الاجرام سلوكاً عادياً. وبذلك يكون هذا النمط الاجرامي معضداً من طرف أفراد آخرين. حيث يعتمد المجرم في ممارسته، ونشاطه الاجرامي على مساعدتهم المباشرة، وغير المباشرة. وهنا تنمي الأساليب الاجرامية، وتتبلور لها لغة خاصة بالمصطلحات الاجرامية Argot، ويصير لها اطار توجيهي خاص لسلوكها.

أما بالنسبة لنمط المجرم الفردي، فإن جرائمه ليست بالصورة السلوكية التي تحدد سلفاً من قبل محيطه الاجتماعي. كما أنها لا تضيف عليه مكانة اجتماعية في وسطه الاجتماعي، وارتكاب أفعاله الاجرامية لأغراض شخصية، أكثر من كونها لأغراض عامة. وذلك مثل الشخص المصاب بالسرقة، وبصورة عامة لا يستند نمط المجرم الفردي على الاطار الثقافي، وليس له صفة الاحتراف، كما أنه ذات طابع فردي وليس منظماً.

أما «باويل هورتون» و «جيرالد لزلي» فقد قدما تصنيفاً للمجرمين في مؤلفهما سيولوجية المشكلات الاجتماعية، الذي نشر لأول مرة لنوع من الجريمة ذات قيمة علمية ضعيفة، وذلك لأنها لا توضح لنا أى شيء يتعلق بدوافع الاجرام، ولا تساعدنا على اقتراح العلاج الفعال. ومن ثم أقاما تصنيفهما بالاستناد إلى الأغراض الجنائية، والمساعدة العملية في تحليل الطرائق المختلفة للعلاج. ومن أجل ذلك يصنف المجرمين ليس طبقاً لنوع ونمط الجريمة، ولكن طبقاً للتوجيه الشخصي للمجرم.

١- المجرمون قانونياً Legalistic criminals :

وهم الأشخاص الذين يرتكبون الأفعال بدون معرفة قانونية. وهم هنا يعتبرون مجرمين في نظر القانون، أكثر من كونهم كذلك بالمعنى الاجتماعي والأخلاقي. والمجرمون بسبب الجهل واحد من الأمثلة الدالة على ذلك. ويندرج معهم فئة

ضعاف العقول فالجهل بالقانون واحد من العوامل التي تدفع ببعض الأشخاص لإرتكاب أفعال دون وعي بالقوانين التي تحرمها، نتيجة لكثرة القوانين وتعارضها، هذا فضلاً عن الفئة التي تدان ظلماً. أضف لذلك فئة من يدان في جرائم ملفقة. وبذلك نجد أن هذه الفئة من المجرمين لا يحتاجون إلى علاج، ولكنهم يشيرون مشاكل تتعلق بحجزهم واجراءات معاملتهم في المؤسسات العقابية، وذلك لأنهم ليسوا من المجرمين التقليديين، ولا يتوفر لديهم القصد الجنائي Criminal intent، أو المعرفة الجنائية Criminal knowledge، ولا التوجيه الإجرامي Criminal orientation^(١).

٢- مجرمون بدون ضحايا Victimless criminals :

وهم يمثلون فئة من يرتكبون جرائم دون أن يكون لهم ضحايا آخرون، حيث يعود الضرر على أنفسهم، ولكنهم يخرقون المعايير والقواعد القانونية التي تخدم أموراً تتعلق بالأخلاق الخاصة بالفرد، وبحماية المجتمع. وهي مثل الأفعال الخاصة بالقمار والبغاء وتعاطي الحشيش والخمر والمخدرات، والزنا والجنسية المثلية، بالإضافة إلى الأفعال الواقعة مباشرة على نفس الفاعل مثل الانتحار. ولا شك أن هذه الجرائم مختلفة عن جرائم المحترفين^(٢).

٣- المجرمون السيكيوباتيون Psychopathic criminals :

وتضم هذه الفئة جميع المجرمين الذين لا يستطيعون ضبط سلوكهم بطريقة مشروعة. وذلك لسوء تكيفهم العاطفي. وبذلك يضاف لهذه الفئة من هم مصابون بالخاوف المرضية، وحالات عدم الاتزان، والاضطراب النفسي، التي يترتب عليها أفعال إجرامية أو انحرافية.

فكثير ما يرتكب الفرد جرماً تحت ضغط الاضطرابات النفسية، والتي قد

(1) Lorton, Paul B. & Leslie, Gerald R: The Sociology of Social problems, New Jersey: Prentice-Hall, inc. Englewood cliffs, 1974, p. 140.

(2) Horton & Leslie, Ibid., pp. 140 - 141.

تجعله غير قادر على ضبط سلوكه والسيطرة عليه. ومن بين هذه الفئة السرقة المرضية، والسيكوباتيون والإنفصاميون، وهم ليسوا محترفين، ولا تجدى معهم العقوبات التقليدية، ولكنهم يحتاجون لعلاج بمصحات وعيادات لوقاية المجتمع منهم. ويمكن الافراج عنهم بعد شفائهم لأنهم ليسوا بمحترفي الاجرام، ولا ينشدون الكسب أو المنفعة من وراء سلوكهم.

٤- المجرمون المؤسسيون **Institutional criminals** :

وتشير الجريمة المؤسسية لأفعال إجرامية معينة، يتكرر حدوثها إلى الحد الذي تصير معه جزءاً من السلوك المعيارى للجماعة، فى المؤسسات. وهى لا تعرف كجريمة من قبل مرتكبيها. وهؤلاء المذنبون ليسوا مجرمين محترفين، وقد أسماهم سذرلاند بالمجرمين ذوات الياقة البيضاء **White-collar criminals**، أو مجرمى الخاصة. حيث أن الأفراد هنا من طبقة اجتماعية واقتصادية عليا.

والحقيقة أن اجرام المهنيين ينحصر فى خرقهم للقوانين التى سنت من أجل تنظيم نشاطهم المهني، كالتهرب من دفع الضرائب بطرق غير مشروعة، من قبل مديرى البنوك والشركات، وجرائم تهريب العملة للخارج. والواقع أن نظرة المجتمع لمثل هؤلاء تختلف عن نظره للمجرمين التقليديين فى المجتمع. ومن ثم ترتبط جرائمهم بظروف التنظيم الاجتماعى فى المجتمع. وبذلك لا تعتبر الجريمة المهنية مشكلة فى علم الاجرام وإن كانت تعد كذلك فى علم الاجتماع الجنائى، والذي يعتبر التنظيم الاجتماعى وارداً فى نطاق بحثه. وطالما أن الجريمة المهنية مشكلة فى سياق التنظيم الاجتماعى، والأخلاق العامة، فلاشك أنها ذات دلالة بالغة فى الدراسة الاجتماعية للانحراف.

٥- المجرمون الموقفيون **Situational criminals** :

الواقع أن معظم سجون العالم تحتوى على عدد من الأشخاص الذين ارتكبوا الفعل الاجرامى تحت ضغط ظروف قهرية. وهذا الفعل لا يتسق ولا ينسجم

اطلاقاً مع حياتهم السابقة. مثال: ذلك الصراف الذى يختلس Embezzles ليدفع أجر عملية تجرى لزوجته، فى ظروف مالية قاسية. وكذلك رجال الأعمال الذين يتشبهون افلاسهم بالتدليس. وهؤلاء الأشخاص يعاملون من قبل المحاكم بروح اللين والتهاون، خاصة إذا كانت حياتهم السابقة خالية من مثل تلك المحاولات.

والواقع أن هؤلاء المجرمين ليسوا فى حاجة إلى علاج، أو اصلاح على نحو ما يحدث مع المجرمين العاديين. واحتمال عودتهم للجريمة غير وارد، كما أن العقوبات الجزائية التى توقع عليهم لا تهدف سوى الاستجابة لروح العدالة فى المجتمع، وذلك لأن عقابهم لا يخدم أى غرض اجتماعى^(١).

٦- المجرمون المعتادون Habitual criminals :

ثمة مجرمون تمارس الظروف سيطرة زائدة عليهم بسهولة، ويستسلمون للانفعال. ومن ثم يسهل ارتكاب مثل هؤلاء الأشخاص الجرائم بسهولة، خاصة فى ظروف الأزمات، فيرتكبون أعمال السرقة، أو يستخدمون العنف. وهم بلا شك لا يعتبرون أنفسهم مجرمين، ويوجدون التبريرات، والأعذار لسلوكهم.

ورغم تكرار ارتكابهم للجريمة، إلا أنهم لا يعتبرون محترفين. ورغم أن سجلاتهم حافلة بصور الجرائم التافهة، مثل: المخالفات، والتشرد، والمروق، والتهرب من دفع ما عليهم من نقود، إلا أنهم لا يفرقون بين ما هو اجرامى، وما هو غير اجرامى، بمعنى أن صور الانحراف، وعلم الانحراف متداخلة مع بعضها فى نظرهم. وهم يفتقدون احترام الآخرين إلى حد كبير، كما أنهم يعيشون ظروفاً اقتصادية صعبة.

وهم يفتقرون للمهارات المهنية، كما أنه ليس لهم دور منظم فى مجال الجريمة^(٢).

(1) Horton & Leslie, op. cit., pp. 144 - 145.

(2) Horton & Leslie, op. cit., p. 145.

٧- المجرمون المحترفون Professional criminals ،

ثمة فئة أخرى من المجرمين تمتهن الجريمة كوسيلة للعيش، ومجرمو هذه الفئة، لا يأتون من كونهم مجرمين. كما أن جرائمهم مخططة ولذا قلما يقبض عليهم. وهم يتبارون في استخدام أساليب ومهارات معينة، لاثبات جدارتهم في ارتكاب السلوك الاجرامى. والواقع أن محترفي الاجرام لهم خصائص عامة عديدة، فهم يعرفون جيداً بأنهم مجرمون، ويسعون لتنظيم أعمالهم بوعى في سلك الاجرام. كما أنهم يستمدون مركزهم واحترامهم بعرض مهاراتهم في السلوك الاجرامى: وتعتبر ملابسهم، وعرباتهم الفخمة، وغيرها من مظاهر عن مركزهم. وهى بمثابة رموز لهذا المركز. وهو يخطط لجرائمه بإحكام لكي يكون عقابه مخففاً، إذا ما قبض عليه. ولذا فهو لا يقتل أبداً، ولا يميل للعنف في ارتكاب جرائمه، إلا في حالات الضرورة القصوى. وكثيراً ما يتحجب بأنه ضحية المجتمع، أو والده. وأن الشارع كان منزله. وهذه الاتجاهات المعقدة لا تصدق على الأنواع الأخرى من المجرمين^(١).

٨- المجرمون السياسيون Political criminals ،

لاشك أن هذا النمط من المجرمين واضح في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث نجد أن الاجرام السياسى ذات معانى مختلفة. وهى أعمال وأفعال سياسية تعرف وتعاقب باعتبارها جرائم. وذلك مثل نشر أخبار أو أنباء مغرضة، أو اذاعة أنباء تعرض أمن البلد وسلامتها للخطر، أو اصدار صحف معادية ومعارضة، وإيجاد تنظيمات معادية، أو التحدث بأسلوب غير لائق للهيئة الرسمية. وقد أبرز «هورتن» و«لزلى» بعض أنماط من الاجرام السياسى مثل الجرائم السياسية الرمزية، وإثارة الفوضى والرعب السياسى. هذا بالإضافة إلى الجريمة العادية السائدة في الولايات المتحدة، والتي تثيرها بعض الطوائف والفئات مثل الزوج واليساريين وغيرهم من

(1) Horton & Leslie, Ibid, p. 147.

مثيرى القلاقل والمتاعب فى المجتمع. والواقع أن «هورتن» و «لزلى» يعتقدان أن مثل هذه الأنماط موجودة فى الولايات المتحدة، وتشكل نمطاً اجرامياً معيناً.

والواقع أن هذا النوع من الاجرام يتسم بدرجة من التنظيم، ومن ثم تتجسم خطورته على أمن الدولة. وقد أشار هورتن ولزلى إلى أن الجريمة الحرفية، مختلفة فى درجة تنظيمها. فهناك جرائم ذات درجة عالية من التنظيم، وتقوم بها جماعة ما، سواء كانت كبيرة الحجم، أو ذات حجم محدود. لا يزيد عن فردين أو ثلاثة. ومن ثم نجد البعض يهتم بدراسة بناء ووظيفة الجريمة المنظمة لفهم البعد السيسولوجى لهذا النمط من السلوك الاجرامى.

وفى ضوء ذلك نجد أن الأنواع العديدة من الجرائم التى ذكرها «هورتن» و «لزلى»، والمتضمنة فى الجرائم القانونية، والجريمة بدون ضحايا. والجرائم السيكوباتية، والمهنية، والموقفية، والعادة، وجرائم المحترفين، والجرائم السياسية، تختلف جميعها من حيث الدفع Motivation، والتنظيم Organization. ومن التنظيمات الاجرامية غير المشروعة ذات الاتجاهات والعلاقات المعقدة، عصابة «المافيا» Mafia ذات الطابع السولى.

وفى ضوء التحليل السابق لعملية تميط المنحرفين، وتصنيف المجرمين إلى فئات، حسب الشخصية، والتوجيه الشخصى، والدافع الكامن وراء شخصية المجرم، أو المنحرف، ودرجة التنظيم الذى يحدد طابعاً اجرامياً معيناً للشخصية المجرمة. يتضح لنا أن عملية التصنيف قد تطورت من هذه الزاوية، بصورة تقربها من الفهم الاجتماعى لشخصية المجرم، والدوافع الكامنة وراء سلوكه. إذ نجد أن التصنيف فى مراحله الأولى اتسم بالطابع الشخصى فى المدرسة الوضعية، حيث كان التركيز على خصائص شخصية المجرم، ثم أخذت المحاولات فى الارتقاء حتى استهدفت ابراز الخصائص البنائية والوظيفية للنمو الاجرامى الذى يحدد شخصية مرتكبيه. وذلك ما أبرزه تحليل هورتن ولزلى، وتصنيفهما لفئات المجرمين التى سبقت الإشارة إليها.

وقد أخذت المحاولات فى التأثير بإسهامات علم الاجتماع فى فهم الظاهرة الانحرافية. ومن ثم برز الاتجاه لتصنيف الأفعال الانحرافية على أساس طبيعة الفعل من ناحية، وخطورته الاجتماعية ورد فعل المجتمع نحوه من ناحية أخرى. وذلك ما نعرضه بشيء من التحليل للتعرف على أبعاد عملية التصنيف من هذه الزاوية، ومدى مساهمتها فى تيسير عملية البحث السبيلولوجى للظاهرة الانحرافية بعامة، والظاهرة الاجرامية بخاصة.

ثالثاً: تنميط الأفعال الانحرافية؛

يعد تعريف كوهن للانحراف من أكثر التعريفات شيوعاً بين علماء الاجتماع. إذ يعرفه بأنه السلوك الذى يخرج على التوقعات المشتركة، والمشروعة داخل النسق الاجتماعى^(١). كما أن «سبروت» ينظر للانحراف باعتباره متضمناً لمفهوم النظام^(٢). ومن ثم يقرر «سبروت» أن فكرة النسق الاجتماعى راسخة فى أذهاننا، بتنظيماته المعيارية. وبذلك تتمثل دالة الانحراف فى خروج بعض الأعضاء عن القواعد الاجتماعية، وأنماط السلوك المتوقعة ثقافياً^(٣).

والواقع أن محاولة تصنيف الأفعال الانحرافية، قد بدأت بمحاولة «دوركاييم» لتصنيف صور الانحراف، بالربط بينها وبين طبيعة البناء الاجتماعى، وخاصة بتقسيم العمل والحالات الباثولوجية فى المجتمع. ومن ثم حدد نوعين من الانحراف، هما الانحراف الأنومى، والانحراف الأناتى.

وفهمنا لصور الانحراف وأنماطه من دوركايم موجهاً بمعنى الانحراف عند

(1) Cohen, A. K., The study of social disorganization and deviant behaviour, in sociology today, op. cit. p. 192.

(2) Sportt, W., Science and Social action, Glencol 111, The Free Press, 1950. p. 107.

(٣) السيد شتا: سبيلولوجية الانحراف فى المجتمع الجماهيرى، المجلة الجنائية القومية، القاهرة ١٩٧٢، العدد ٥، ص. ٢٢٤ - ٢٢٥.

«اميل دوركايم»، والذي يمكن تحديده وفهمه في ضوء فرضيته بالنسبة للطبيعة البشرية المزدوجة، أو ثنائية الطبيعة البشرية، والتي ترتبط بتقسيم العمل البشرى، وما يرتبط به من ترتيبات، وما يرتبط به من مطالب خاصة بطبيعة الانسان، واحتياجاته. وإذا ما حاولنا أن نستخلص من أعمال «دوركايم» وهى أنماط الانحراف التى أوضحها، تبين لنا أن هناك أنماطاً انحرافية ثلاثة هى: الانحراف البيولوجى، والعصيان الوظيفى، والانحراف الايسكويدي (الانحراف المتمكن أو المتأصل).

وقبل أن نتناول كلاً من هذه الأنماط الانحرافية الثلاثة نحدد هذه الأنماط فى علاقتها بالمجتمع، والخريطة التالية توضح أنماط الانحراف عند «دوركايم».

المجتمع	الفرد
تقسيم العمل العادى	- المجارى (المساير) النمط الأول: انحراف بيولوجى أو سيكولوجى
تقسيم العمل الباثولوجى	النمط الثانى: العصيان الوظيفى النمط الثالث: الانحراف المتمكن (الأنومى والأنانى)

وسوف نتناول كلاً من هذه الأنماط الثلاثة على حدة، إذ أنه فى حالة تقسيم العمل العادى يمكن أن يكون الشخص مسائراً. وقد يظهر نمط الانحراف الأول. أما فى حالة تقسيم العمل المرضى، فإنه يرتبط بصور الانحراف المتعلقة بالعصيان وبالانحراف الاسكويدي. وذلك ما نعرض له فيما يلى :

١- الانحراف البيولوجى The Piological deviant

فى المجتمع العضوى Organic society لدوركايم يوجد تقسيم العمل التلقائى. وقد يحدث الانحراف كظاهرة عادية، فالوعى الفردى، يختلف بشكل كبير لأن عمل المؤثرات الخبيثة والعوامل الموقفية مع بعضها، ومع الوعى الجمعى القائم، قد يؤدى لظهور أفعال انحرافية. وفى هذا الموقف يظل الانحراف ذات أداء

وظيفى للنزعة الجمعية. وفى مجتمع «دوركايم» الصحيح يكون الانحراف بصورة اسهاماً للوظيفة السيكلوجية والبيولوجية المريضة. وبذلك تظل التغذية البيولوجية السيكلوجية السيئة المثال الفريد على غربة الوعى الفردى عن الوعى الجمعى.

٢- التمرد والعصيان الوظيفى The functional rebellion :

والواقع أن أفعال أو أعمال العصيان الوظيفية، تخرج عن الوعى الجمعى الحقيقى كما هو الحال بالنسبة لعملية ظهورها. وبصفة خاصة: العصيان الوظيفى، الذى يمكن اعتباره كاستجابة رفض ضد تقسيم العمل القسرى. وما يرتبط به من تفاوت اجتماعى. والعصيان الوظيفى هنا، يقرر ما يتصف به من تحدى لنقص التعادل، أو للتفاوت بين الأدوار الاجتماعية، والقدرات البيولوجية. ومن ثم يمكن القول بأن العصيان والتمرد الوظيفى ليس بالانحراف البيولوجى المطلق. إذ أن النظم القائمة بما تمارسه من تأثير يدخل فى اطار صياغة هذا النمط من أنماط الانحراف عند «دوركايم». وبذلك يكون الانحراف الوظيفى بمثابة رد فعل شخصى عادى للمجتمع المريض، أو للمجتمع الباثولوجى.

٣- الانحراف الاسكويدي The skewed deviant :

وهو يعكس حالة التشوش الفردية غير الملائمة فى المجتمع المريض، وهذا النمط من الانحراف يرتبط بمصدرى الأنومى Anomie، والأنانية Egoism، أى النزعة الذاتية. أما الأنومى فيشير إلى نقص الترتيب والتنظيم وضعف الوعى الجمعى، فى حين أن النزعة الذاتية والأنانية تمثل الجانب الذاتى للفرد، وكلا الجانبين بمثابة الظروف التى تدفع بالفرد للعمل متحرراً من الالتزامات عند الاستجابة، وعدم الاكتراث والإنسحاب. وهذا النمط يمكن أن يميز فى فئتين: أولهما الغيرية Altruistic، التى ناقشها «دوركايم» فى بحثه حول الانتحار. والذى يمكن اعتباره وظيفياً مرتبطاً بالانحراف الاسكويدي. وذلك يعتمد على تصور المرء للمجتمع الذى وجد فيه. والواقع أن هذا النمط الأخير يرتبط بظهوره فقط بالمواقف المرضية أو غير العادية.

والخريطة التالية توضح ارتباط أنماط الانحراف عند «دوركايم» بظروف تقسيم العمل :

تقسيم العمل العادي	تقسيم العمل الباثولوجي
١- انحراف بيولوجي وسيكولوجي.	١- انحراف سيكولوجي أو بيولوجي.
٢- جانب من العصيان الوظيفي.	٢- عصيان وظيفي.
	٣- الانحراف الاسكويدي تحت الظروف الأنومية أو الأنانية.

وقد وضع دوركايم تمييزاً واضحاً بين مفهومى الأنانية Egoism، والأنومى Anomie، ووضعهما فى جانب، وبين النزعة الفردية Individualism ووضعها فى جانب آخر بحيث يشير الأنومى لنقص الترتيب والتنظيم الاجتماعى، وضعف الوعى الجمعى. بينما يمثل مفهوم الأنانية الجانب المنتظم للفرد. والفرد يناضل لكى ينجز رغباته الذاتية بطريقة غير متوائمة مع النظام الاجتماعى، وغير متوائمة مع قدراته الخاصة (البيولوجى). ومن ثم تبرز صور الانحراف المختلفة، والتى عرضنا لها سلفاً. وعندما نتناول أفكار «دوركايم» حول الأنومى والانحراف فى علم الاجتماع الأمريكى، نجد أن المحاولات تعددت لتصنيف أنماط الانحراف. واستند بعضها لمفهوم «دوركايم» تارة، والبعض الآخر مال لتطوير مفاهيم «دوركايم»، والوصول إلى صورة تصنيفية متطورة لأنماط الانحراف.

ومن الأعمال الأساسية فى علم الاجتماع الأمريكى، لتصنيف الأنماط الانحرافية، محاولة «روبرت ميرتون» حيث ميز عنصرين أساسيين للبناء الثقافى، وأسماهما بالبناء الثقافى Cultural structure للمجتمع، وهما: الأهداف الثقافية المعروفة، والوسائل المنظمة. والتى عن طريقها تنجز هذه الأهداف.

وميرتون يشير هنا، أنه فى المجتمع ذى التنظيم الجيد، تكون الأهداف والوسائل

متحاملة، ومنسجمة مع بعضها تماماً. حيث يكون كل منهما مقبولا من الآخر، ومفيداً ونافعاً لكل أعضاء المجتمع. أما عن سوء التكامل، فإنه يحدث عندما لا يكون التأكيد على أى من الوسائل والغايات غير كاف. وفي ذلك يذهب ميرتون إلى أنه عندما يكون التأكيد على الأهداف الخاصة مع اهتمام بسيط بالوسائل المنتظمة، التي تساعد على بلوغ الأهداف، فإن ثمة أشكالا أخرى تظهر.

وقد أبرز «روبرت ميرتون» أنه في المجتمع المتكامل يحصل الفرد على رضا بقبول كل من الأهداف والوسائل.

والواقع أن محاولة «ميرتون» كانت تهدف أساساً لإبراز المضمون الاجتماعي للانحراف. ومن ثم حاول أن يرقى بالتفسير الاجتماعي لمفهومي الأنانية والأنومي. وقد صاغ ميرتون تنميته للإستجابات التكيفية للفرد في مجتمعه على أساس التفاوت بين التأكيد على الأهداف والوسائل التي تحدد لإنجاز الأهداف. والواقع أن محاولة ميرتون عكس الاتجاه النظري الذي يهتم بالدافع البيولوجي لنموذج الفعل المنحرف عند دوركايم، والذي يشير إلى أنه نتيجة لفشل المجتمع العضوي في غرس قيمه في نفوس أعضائه، بترك المجال مفتوحاً للعمل الحر للرجبات الأنانية والباثولوجية.

وقد أقام ميرتون تنميته للأفعال المنحرفة، على أساس الاختيارات ذات المعنى الكامل من القبول أو الرفض، بالنسبة للأهداف الثقافية. ومن ثم يمكن تسمية التنميط المقترح لميرتون بأنه تكيفات الفرد. وهو يشير بوضوح لأنواع الاختيارات، التي تتم بواسطة أناس يشغلون أوضاعاً معينة في البناء الاجتماعي. ومن ثم يوضح التنميط العلاقة بين وضع الفاعل في البناء الاجتماعي، ونوع الضغط السائد في الوضع، ونوع المجازاة والانحراف، أو التوافق.

وذلك ما توضحه الخريطة التوضيحية التالية :

أساليب التكيف	الأهداف الثقافية	الوسائل المنتظمة
المجاراة	+	(x) +
الابتكار	+	(xx) -
الطوقسية	-	+
الانسجامية	-	-
التمرد	±	±

(x) تشير + للإيجابية

(xx) تشير - للرفض

١- الانحراف الابتكاري عن الوسائل Innovation :

يتمثل هذا النوع من التكيف المنحرف، في مسايرة المبدع أو المبتكر للأهداف المحددة مع خروجه عن الوسائل التي تقرها الثقافة. والمنحرفون من هذا النمط يستنبطون وسائل جديدة لانتهاك المعايير، ويعملون على استخدام الوسائل المتحرفة استخداماً نافعاً. ومن ثم يكون دور المنحرف هنا ابتكار الوسائل الكفيلة بتحقيق الأهداف، بغض النظر عن مشروعيتها. وقد أسمى روبرت ميرتون هذا النمط من الانحراف بالابتكار والتجديد. وذلك لأن الشخص يتكيف مع الوسائل غير المشروعة بغية تحقيق النجاح^(١).

٢- الانحراف الروتيني عن الأهداف Ritualism :

يتحدد بمسايرة الوسائل المحددة، والفشل في تعيين الأهداف المقررة. وهم في ذلك يستمدون رضائهم من مسايرتهم للوسائل، في الوقت الذي يكونون فيه متحررين من ضغط الأهداف المقررة اجتماعياً. وبذلك يكون سلوكهم منحرفاً نظراً لتوقع مقاومتهم عند مستويات معينة بالنسبة للأهداف المقررة. وقد

(1) Waltn & Young, the new Criminology for a social theory of deviance: London, Routledge & Kegan Paul, 1973. p. 96.

أسماء ميرتون «بطقوسية البيروقراطية» الذين يكونون شديدي التدقيق في مراعاة الروتينية.

٣- الانحراف الانسحابي عن الوسائل والأهداف Retreatism :

وهذا النمط الانحرافي يشير لمقاومة الأهداف والوسائل، ورفضهما. بمعنى أن المنسحب Retreatist لا يشارك في الاجماع على القيم المجتمعية، كما أنه يرفض كلاً من الأهداف المنتظمة في النسق، وأهداف المنسحب هنا ذات مستوى عال من الفردية، والمنسحبون يفشلون لحد معين في تحقيق التكيف الاجتماعي، كما أنهم لا يبدلون أية جهود لسد تلك الفجوة بالوسائل الملائمة، أو غير الملائمة. وقد أسمى ميرتون هذا النمط من الانحراف بالانسحابية أو الانهزامية ومن بين هؤلاء المنسحبون توجد فئات مدمني الكحول ومدمني المخدرات... الخ.

٤- التمرد والعصيان Rebellion :

ويعكس نمط التمرد بالنسبة لميرتون رفض كل من الأهداف والوسائل، وتقديم بناء اجتماعي تكون المستويات الثقافية للنجاح فيه معروفة تماماً. والواقع أن التمرد عند ميرتون بهذا المعنى لا يشير، أو لا يتضمن، معنى الامتناع والاستنكار الذي تناوله «ماكس شلر». إذ أن نمط ميرتون في ايجابية واضحة يترتب عليها إحداث تحولات وتبدلات في المعايير الثقافية للنجاح.

والواقع أن الاتجاه الاجتماعي لتصنيف الانحراف، قد عني بادخال اعتبارات أساسية في عملية التصنيف، خاصة بعد أن ترك عمل ميرتون تأثيراً واضحاً في مجال الأفعال الانحرافية. فجاء «روبرت دين» وأضاف متغير المعايير، بالإضافة إلى متغيري الوسائل والغايات. وعلى أساس التفاعل بين هذه العناصر البنائية الثلاثة، استخلص بعض أنماط الانحراف. وقد راج هذا الاتجاه وأصبح يشغل بعض الاجتماعيين حتى أدى الحوار المستمر إلى ضرورة إبراز عنصر رد الفعل الاجتماعي للانحراف في عملية التصنيف. وذلك ما قام به المركز الدولي لعلم

الاجرام بكندا عندما قدم دراسته حول رد الفعل الاجتماعى للانحراف. وفى ضوء رد الفعل هذا أقام تصنيفه للأفعال الانحرافية.

وقد مهدت لنظرية رد الفعل الاجتماعى للانحراف Social reaction to deviant أعمال كل من «هوارد بيكر» Howard Becker و«ادوين لميرت» Edwin Lemert. وقد سار فى نفس الاتجاه كل من «اركسون» K. Erikson و«ليتسيس» J. J. Kitsuse و«زخر» E. M. Schur، فضلاً عن اسهامات كل من «تايلور» Ian Taylor و«بابل» و«التون» و«جاكون يوج» فى مؤلفهم (علم الاجرام الجديد من أجل نظرية اجتماعية للانحراف). والواقع أن الحوار حول قضية رد الفعل الاجتماعى للانحراف برزت بتناول «دوركاييم» لهذه القضية، وهو يصدد تحليل الظاهرة الاجرامية حيث ذهب إلى أن لدرجة امتعاض المجتمع، واستنكاره، وسخطه، أهمية واضحة فى فهم طبيعة السلوك الاجرامى، وتحديد درجة خطورته على المجتمع. إلا أن تعميق هذه الأفكار وبلورتها وصياغتها فى نظرية عامة يعزو لهؤلاء العلماء الذين أولو تلك القضية اهتماماً واضحاً.

والواقع أن نظرية رد الفعل الاجتماعى تلك، تولدت عن الاتجاه المعارض للاتجاهات الكلاسيكية فى فهم الجريمة. وما يرتبط منها بنظرية السببية. وبذلك نجد اتجاه رد الفعل الاجتماعى يرفض الاتجاهات التى تؤكد على العامل الواحد، أو العوامل المتعددة للجريمة والانحراف فى تقديرها للانحراف، وتأكيداً على الطبيعة المطلقة لأسباب الاجرام، أو الانحراف. وهى بالطبع، وليس بالضرورة ترفض المدخل البنائى الوظيفى. ومن ثم تؤكد نظرية رد الفعل الاجتماعى على طبيعة القواعد الاجتماعية، أو رد الفعل الاجتماعى الموجه للأفراد الذين يعارضون تلك القواعد. وهم بذلك يؤكدون على النسبية الاجتماعية، ويقررون أن ما يعتبر انحرافاً بالنسبة لشخص، قد لا يكون انحرافاً بالنسبة لشخص آخر.

ومن الأمور الهامة أيضاً أنهم يذهبون إلى أن ما يعالج كانحراف فى وقت ما، وفى سياق ما، قد لا يكون ضرورياً لأن يعالج دائماً كانحراف. وهم هنا يذهبون

- إلى أن العقاب في المجتمع قد يخلق الانحراف في حد ذاته، بمعنى أن الضبط الاجتماعي الذي يخلق الانحراف يمكن أن يعني أموراً ثلاثة مختلفة على الأقل:
- ١- أن خرق القواعد في مجتمعاتنا اليوم لا يعني سلوكاً منحرفاً، أو لا يهتم به كسلوك منحرف حقيقي، يعتبره بعض الرسميين انحرافاً.
 - ٢- من المحتمل أن الفاعل سوف يكون منحرفاً كنتيجة لخبرة رد الفعل الاجتماعي لدى مؤسسات الضبط الاجتماعي، لأن الشخص هنا يرى نفسه كمنحرف.
 - ٣- وأنه يعني أن هيئات الضبط الاجتماعي تقدم معدلات للانحراف، وأن ثمة صوراً للانحراف تنتج عن العمل اليومي للبوليس والمحاكم.
- ومن ثم نجد أن رد الفعل الاجتماعي للانحراف يعني ثلاثة أشياء مختلفة والواقع أن بعض العلماء الذين أوردناهم في هذا المجال قد اهتموا بالنقطتين الأولى والثانية في حين أن البعض الآخر - وخاصة الذين اهتموا بالجانب المنهجي - تناولوا الجانب الثالث بالتحليل.
- فنجد مثلاً «هوارد بيكر» يفرق بين خرق القواعد والانحراف، بمعنى أن كون الفعل منحرفاً أم لا يعتمد في جانب منه على طبيعة الفعل. وفي جانب آخر على ما يفعله الناس الآخرون من حوله^(١).

(1) Tylor, Ian & Other; op. cit. p. 140.

الفصل الخامس

التفسير العلمي للظاهرة الانحرافية

- التفسيرات الجزئية للجريمة والانحراف.
- العوامل البيولوجية والنفسية في تفسير الانحراف والجريمة.
- التفسيرات الاجتماعية للانحراف والجريمة.
- تطور الاتجاهات الاجتماعية في تفسير الانحراف والجريمة.
- الاغتراب وتفسير الانحراف والجريمة.

الفصل الخامس

التفسير العلمي للظاهرة الانحرافية

تمهيد :

من الأمور المتفق عليها بين علماء الاجتماع، وعلماء الاجرام، وعلماء النفس. أن الانحراف بعامة، والجريمة والفساد والجناح بخاصة، ما هي إلا ظواهر اجتماعية، شأنها في ذلك شأن بقية الظواهر الاجتماعية الأخرى. وهي بكونها ظواهر تعرف بأنها سلوك متكرر الحدوث، وينشأ بصورة تلقائية في ظروف وأحوال اجتماعية وشخصية وثقافية معينة. والسلوك ما هو إلا ذلك النشاط الذي يصدر عن الانسان في علاقته ببيئته الاجتماعية والثقافية، والانحراف والجريمة بذلك سلوك ونشاط يصدر عن الانسان في اطار تفاعله مع الجوانب الاجتماعية والثقافية والأفراد في مجتمعه. وهي بمثابة صور للتكيفات المنحرفة في المواقف الاجتماعية التي يتفاعل معها الشخص.

ومن ثم يعتمد التفسير العلمي لهذا السلوك، على فهم الظروف الشخصية والاجتماعية والثقافية، التي تشكل الاطار العام، والمباشر، الذي يتم هذا السلوك في مجاله.

ومن ثم يكون لدينا مجالات ثلاثة أساسية لتفسير السلوك المنحرف، والسلوك الاجرامى هي :

- مجال الشخصية.
- والمجال الثقافى.
- والمجال الاجتماعى.

وهذه المجالات الثلاثة تعمل مجتمعة في توفير الظروف الملائمة لتفسير الظاهرة الانحرافية، تفسيراً علمياً. إلا أننا قبل ذلك نعرض للتفسيرات الجزئية للجريمة والانحراف.

أولاً: التفسيرات الجزئية للجريمة والانحراف:

ولما كانت عملية التفسيرات تلك، قد شغلت علماء الاجتماع، وعلماء الاجرام على مدى فترات تاريخية بعيدة، فإن وجهات النظر قد اختلفت بعض الشيء، في تقديم التفسيرات الملائمة للسلوك المنحرف، والجريمة.

والواقع أن أولى الدراسات العلمية للجريمة، والتي اُسِّمت بالطابع الاجتماعي، هي تلك الدراسة التي قام بها العلامة البلجيكي كيتليه Quétélet (١٧٩٦ - ١٨٧٤). حيث نشر عام ١٨٣٢ تحليلات احصائية تتعلق بتوزيع الجريمة، حسب البيئة، وطبقاً للمناخ، والفصول. كما ظهرت نظريات ترجع الجريمة إلى نظم وعوامل اقتصادية عام ١٨٥٠، وهي التي أعاد عرضها الهولندي وليم بونجر Willem Bonger (١٨٧٦ - ١٩٤٠) في أوائل القرن العشرين^(١).

ثم كانت أعمال لمبروزو بمثابة تحول جذري في مجال تفسير الجريمة، حيث اتجه إلى الفرد، وأرسى دعائم الاتجاه الانثروبولوجي في علم الاجرام، وتصور بنظريته حول المجرم، أنه قدم حلاً لمشكلة تفسير الجريمة، بوضع نمط بيولوجي أساسي ونفسي، واعتبره أساساً لتمييز المجرم عن غير المجرم.

وبذلك أصبح المجرم بالميلاد Born Criminal عند لمبروزو هو ذلك الانسان الذي فيه ارتداد إلى الانسان الأول. وأنه بمثابة التجسيد الحاضر للمخلوق القديم. والذي تتوفر لديه وجهات وملامح الانحلال Degenerative stigmata، والتي منها (عدم انتظام شكل الجمجمة، وضخامة الفكين، وبروز عظام الخد ورقة الشفة العليا عن السفلى، وضيق الجبهة، وانحدار وكثافة الحاجبين وشعر الجسم مع ضعف نمو اللحية، وكبر الأذنين وبروزها إلى الخارج، وشذوذ تركيب سقف الحلق والأسنان. ثم أضاف لتلك الصفات الجسمانية بعض الصفات النفسية المتمثلة في ضعف الاحساس بالألم، والميل للوشم، والغرور، وقصر النظر، وعنف المزاج، وانعدام الشعور الخلقي.

(١) دكتور أحمد خليفة، مقدمة في دراسة السلوك الاجرامي، الجزء الأول، دار المعارف ١٩٦٢.

ورغم تأكيد لمبروزو على المجرم بالميلاد، والمجرم المجنون، والمجرم المصروع، والمجرم العاطفي، في أعماله الأخيرة. وكذا على العوامل الاجتماعية. ثم كان «فرى» أول من أكد على أهمية جميع العوامل في تفسير السلوك الاجرامي. وقد واصل العلماء اهتمامهم بتفسير السلوك الاجرامي والانحرافى، على أسس بيولوجية ونفسية، واجتماعية، واقتصادية. وما زالت هذه الاتجاهات تشكل مناحى منهجية أساسية لتفسير الجريمة والانحراف فى بعض البلدان، حيث نجد أن المدخل الفردى سائد بين علماء الاجرام فى ايطاليا، والاتجاه الاقتصادى أى تفسير الجريمة والانحراف بالعوامل الاقتصادية فى الاتحاد السوفيتى، فى حين أن الاتجاه الاجتماعى فى تفسير الجريمة والانحراف، يسود فى الولايات المتحدة الأمريكية.

ورغم ذلك فإن أياً من تلك الاتجاهات وحده، لا ينهض دليلاً كافياً على تفسير السلوك الاجرامى، والانحراف، وظواهر الفساد، والجناح، التى تكاد تعم مختلف بقاع الأرض. ومن ثم نسعى لعرض مختلف الاتجاهات التفسيرية الجزئية لإلقاء الضوء على أبعاد العوامل المختلفة حتى نتمكن من صياغة الرؤية الاجتماعية لتفسير الجريمة والانحراف.

ثانياً: العوامل البيولوجية والنفسية في تفسير الانحراف والجريمة:

شهد القرن التاسع عشر، رواجاً واسعاً بالنسبة للترعة البيولوجية فى تفسير الجريمة والانحراف. وذلك يرجع فى أساسه للتقدم الكبير الذى أحرزته العلوم والدراسات العلمية الخاصة بوظائف الغدد فى الجسم. وعلى هذا الأساس، أى على أساس النشاط الغددى فى الجسم، ذهب البعض لتفسير السلوك العدوانى وربطه بنقص فى افرازات بعض الغدد واضطرابها. كما أن بعض علماء النفس قد ربطوا بين الجانب السيكلوجى للشخص، ونظام الرموز فى الجسم. وبذلك نجدهم يردون الحالات المرضية للشخص لحالة الغدد، ومدى أدائها لوظيفتها. ومن هؤلاء العلماء س. بتندى Pende، وروى، وشهلاب، وغيرهم ممن وجدت لهم دراسات عديدة تؤكد على بعض الخصائص الفيزيائية الجسمانية باعتبارها عوامل مشجعة

للسلوك الاجرامى. ومن هذه الدراسات دراسة شلدن جلوك، والينور جلوك، ودراسة جورج فولد، ودراسة كرتزد فلورنى.

والواقع أن مرجع الرابطة بين الجانبين فى تفسير السلوك الانحرافى والاجرامى، هو أن الشخصية تتبلور تحت تأثير تلك العوامل. ولكن بعد أن تقدم علم النفس، وتكنيك التحليل النفسى، وبدأ يدخل فى مجال تفسير الجريمة والانحراف حتى بدأت تكون لهم الشخصية المستقلة فى مجال التفسير، وبدأت هذه الاتجاهات الحديثة تقلل من شأن العوامل البيولوجية.

ومن ثم بدأ فرويد تحليله النفسى مركزاً على عملية اللاشعور Unconscious، والكبت Repression، والتي تنتج عن الصراع النفسى. وبذلك تكون الجريمة تعبيراً عن الطاقة الغريزية، التي لم تجد لها مخرجاً اجتماعياً مقبولاً، فتبحث لها عن مخرج غير مقبول اجتماعياً. وقد نما اتجاه التحليل النفسى فى تفسير الجريمة على يد أنصار التحليل النفسى، أمثال كارن هورنى، وايرك فروم، حيث دخلت اتجاهات التفسير فى مسارات أخرى ربطت بين العوامل النفسية، والثقافية، والاجتماعية، التي تمارس تأثيرها على الشخصية.

ثالثاً: التفسيرات الاجتماعية للانحراف والجريمة:

صاحب التقدم فى مجال علم الاجتماع، محاولة بعض علماء الاجتماع من الاستفادة بهذا العلم من حيث النظرية والمنهج، فى تقديم التفسير الاجتماعى للمشكلات الاجتماعية المختلفة، ومنها مشاكل الانحراف، والجريمة، وجناح الأحداث. وأيضاً مشكلة الفساد. وقد تزايد الاهتمام بهذه المشاكل إلى الحد الذى نجد الآن العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية، التي يقوم بها متخصصون فى علم الاجتماع. وقد كان لعالم الاجتماع دوركايم فضل السبق فى هذا المجال عندما قام بدراسته حول الانتحار فى فرنسا، معتمداً فى ذلك على الاحصاءات الجنائية.

وقد ترتب على تزايد هذا الاهتمام بين علماء الاجتماع تراكم التراث فى

هذا المجال حتى أصبح لدينا العديد من النظريات الاجتماعية، والمفاهيم السيسولوجية، المتعلقة بالظواهر الانحرافية المختلفة. ومن هذه المفاهيم التي تشكل بصورة عامة اتجاهات متميزة:

علاقة السلوك المنحرف بالثقافة الفرعية والصراع الثقافي، وعلاقة الانحراف بالجماعات والضبط الاجتماعي وعلاقته بالتفاوت والضغط الاجتماعي، وعلاقته بالإغتراب، وعلاقته أيضاً برد الفعل الاجتماعي. وسوف نعرض لكل من هذه الاتجاهات على حدة في إطار اتجاه معين، باعتباره محاولة لتفسير الانحراف والجريمة والجناح والفساد في إطار فكري معين. وذلك تمهيداً لمناقشة المدخل السيسولوجي لتفسير الظاهرة الانحرافية من الجانب الشخصي والاجتماعي والثقافي.

١- تفسير الانحراف في ضوء نظريات الانحراف الثقافي،

ذهب «مارشال كلينارد» إلى أن مصطلح الثقافة يشير في عموميته للمستويات المعيارية في السلوك، وفي ضوء ذلك يهتم عالم الاجتماع بدراسة العلاقة بين المعايير المتصارعة، وما تنطوي عليه الثقافة العامة، والثقافات الفرعية، من قيم، وعلاقة ذلك بالسلوك المنحرف. وذلك لأن المجتمعات الحديثة تنطوي على العديد من الثقافات الفرعية المتباينة، والتي لكل منها نسقها الخاص من المعايير، والقيم، التي توجه سلوك أعضائها، نحو هدفها الأساسي في الحياة. وقد أكد هذا الاتجاه من قبل «البرت كوهن» عندما ذهب إلى أن الثقافات الفرعية توجد بشكل واضح في المجتمعات ذات التباين والتمايز الفعلي.

والواقع أننا نستطيع أن نجد ثقافات فرعية متميزة بين عصابات المراهقين والبغايا، ومدمني المخدرات والكحول، وممارسي الجرائم الجنسية المثلية والمغايرة، ومحترفي الاجرم^(١) إذ أن لكل من هذه الجماعات معاييرها الخاصة بها، والتي

(١) راجع في ذلك مقال مارشال كلينارد حول اسهامات علم الاجتماع في فهم السلوك المنحرف، المجلة البريطانية لعلم الاجرام، مجلد ٣، ص ١١٠ - ١٢٩. وانظر ترجمة لهذا المقال في ميادين علم الاجتماع، - كتب محمد الجوهري وآخرون، ص ٢٧٧.

توجه سلوك أعضائها. كما أن لكل منها قيمها الخاصة، التي تبرر بها وجودها، وتحفظ بها توازنها الداخلي. فضلاً عن حفظ التوازن الداخلي لأعضائها، بوجود التبريرات القيمة لسلوكهم المضاد للمجتمع.

وفي إطار هذا الفهم العام صاغ «أدون سذرلاند» فرضه المتعلق بنظرية المخالطة المغايرة، والتي في ضوءها قرر أن نظريات السلوك الاجرامى فى حاجة إلى مراجعة، وهو بصدد تفسير جرائم الخاصة^(١).

والحقيقة أن نظرية «سذرلاند» تؤكد مع العديد من النظريات الأخرى التي صيغت حول السلوك الاجرامى: أن هذا السلوك يكتسب بالتعلم، شأنه في ذلك، شأن كافة أشكال وصور السلوك الاجتماعى الأخرى، التي يكتسبها الشخص عن طريق التعلم.

ومن ثم فإن هذه النظرية تؤكد على فرض أساسى مؤداه: أن غالبية السلوك الاجرامى يتعلمه الشخص من خلال احتكاكه بالأنماط الاجرامية المقبولة، ومكائنه فى إطار بيئة اجتماعية وفيزيقية معينة. وعلى حد صياغة «أدون سذرلاند» لهذا الفرض الأساسى الذى تقوم عليه نظريته فإن «السلوك الاجرامى باعتباره نمطاً من أنماط السلوك، يتم تعلمه من خلال المخالطة مع هؤلاء الذين يعتبرون هذا السلوك مقبولاً وملائماً، وبالانعزال عن هؤلاء الذين يعتبرونه غير ملائم، وغير مستحب. فالشخص فى موقف معين يشارك فى السلوك الاجرامى، ويمارسه، إذا ما رجحت كفة التقبل، عن كفة الرفض لهذا السلوك^(٢).

والواقع أن نظريات الثقافة الفرعية المنحرفة تشير إلى أن جناح الشباب يرتبط

(1) Sutherland, Edwin H, White Collar Crime. N. Y., Dryden Press, Inc, 1949. p. 224.

(2) Horton & Lesil, op. cit. p. 158 & Sutherland, white collar crime, op. cit., p. 234 & Sutherland & Donald Cressey, Criminology: Philadelphia: J. B. Lippincott, 1970. pp. 57 - 91.

أساساً بجانبين آخرين. ولهذا فإن معظمهم يصير مجرماً راشداً وعلى نحو ما أشار «البرت كوهن» و «ولتر مللر» ترفض الثقافة الفرعية المنحرفة، أو الجانحة قيم الطبقة الوسطى، كما هي معلنة، أو معبر عنها بواسطة المدرسين والوزراء والبوليس. وربما الآباء.

وقد اهتم «بول ليرمان» بقضية الثقافة الفرعية المنحرفة في رسالته للدكتوراه التي تقدم بها عام ١٩٦٦ لجامعة كولومبيا. ثم أعد حول الموضوع دراسته حول القيم الفردية، والقيم المرجعية، والثقافة الفرعية الجانحة^(١). حيث اعتبرها ظاهرة تنال اهتمام العديد من المنظرين السوسيولوجيين. وقد عرضنا لهذه الدراسة بالتفصيل في فصل سابق.

والأمر الهام في هذا الصدد، أنه قد اعتبر الثقافة الفرعية المنحرفة قضية أساسية ملائمة لتفسير الانحراف. وذلك ما أكد عليه في دراسة اللهجة، والانحراف الرمزي، وجناح الثقافة الفرعية.

٢- التوتر والضغوط الاجتماعية وتفسير الانحراف والجريمة:

تصنف هذه النظريات الجناح والانحراف، وكأن المرء مفروض عليه ممارسة الانحراف، في محاولته لتحقيق الرغبات المشروعة التي أحبط اشباعها.

وقد عالج «روبرت ميرتون» هذه القضية عندما تناول التفاوت الذي يحدث بين عناصر البناء الاجتماعي المتمثلة في الأهداف والوسائل، وما يصاحب حالة التفاوت تلك من صور التكيف المنحرفة. فعندما لا تكون الوسائل المنتظمة مبلغة للأهداف، تكون النتيجة الانحراف.

وقد صاغ كل من «رتشارد كلوارد» و «الليود أوهلن» نظرية الانحراف والفرص، في فرض مؤداه: أن الجناح يتولد عن احباطات الشباب الفقير، الذي تسد أمامه فرص تحقيق الرغبات بالنسبة للمركز في مجتمع ذات التوجيه من

(1) Lerman Paul: Individual values, Peer values, and sub-Cultural delinquency, sociol. R, 1968. Vol. 33. No. 2. pp. 219 - 235.

الطبقة الوسطى. كما أن بعض السيسولوجيين يرون أن الجناح نتيجة للصراع الأساسي بين أفراد الطبقة الدنيا ومؤسسات الطبقة الوسطى مثل: المدرسة، والبوليس. أكثر من كونه نتيجة لفشل راشدى الطبقة الدنيا فى تحقيق تطلعات الطبقة الوسطى.

٣- صراع الجماعة وتفسير الانحراف:

يحاول أنصار هذا الاتجاه تفسير السلوك المنحرف فى ضوء صراع الجماعة. حيث أن بعض أعضاء الجماعات الصغرى يناضلون من أجل وضع أفضل، وتحسن أحوالها وقد يكون البوليس هنا هو العدو، وكذلك القانون يكون بمثابة الوسيلة لممارسة الضغط عليهم. حيث تشعر هذه الجماعة بأنها لم تنل منها إلا اجابات محدودة. وهم بذلك يشيرون إلى الأفعال الاجرامية العديدة، التى ترتكب فى عملية صراع الجماعات. مثال ذلك: النقابات والادارة... الخ.

والواقع أن نظريات صراع الجماعات قد تساعد على تفسير بعض أنواع الجرائم، إلا أنها لا يمكنها أن تفسر جميع أنواع الأفعال الاجرامية، وكذلك الجرائم والانحرافات الفردية، التى يصعب تفسيرها فى سياق صراع الجماعة.

٤- نظريات الضبط وتفسير الانحراف والجريمة:

ثمة اهتمام واضح فى الوقت الحاضر بنظريات الضبط الاجتماعى، وقد ظهر هذا الاتجاه، كرد فعل لموقف علماء الاجرام، الذين لم يتوصلوا بعد لرؤية عملية متكاملة لتفسير الجريمة والانحراف. وتؤكد تلك النظريات على أبعاد نظرية أساسية فى تفسير الجريمة والانحراف بعامة، وبوجه خاص على انساق القيم المنحرفة. وذلك ما أوضحته كتابات كل من «هورتن، ولزلى» بالاستناد إلى عدد من الدراسات الحديثة، التى خلصت بأن جناح معظم الجانحين، بمثابة انفصال واع عن معاييرهم الأخلاقية.

وذلك ما أكدته «دافد ماتزا» في دراسته للجناح^(١). و«بيفالوا» و«جوزيف» رودجرز في دراستهما لمعايير السلوك، والمعايير الأخلاقية والاتصال. ومشاكل الانحراف والمجاراة وبصورة عامة أكد «ترافيز هيرزخ» في دراسته لأسباب الجناح، أن نظريات الضبط تقوم على فرضية أساسية مؤداها: أن الأفعال الجانحة تنتج عندما تكون رابطة الفرد بالمجتمع ضعيفة، أو متصدعة^(٢). وفي دراسة قام بها كل من «شورت مستر» و«دبلك» حول عملية الجماعة والعصبة الجانحة اهتماماً بجانب أساسي في تفسير الجريمة والجناح من منظور الضبط الاجتماعي، حيث أكدوا أن الجانحين يختلفون كثيراً عن غير الجانحين، حيث تنقصهم الفاعلية، وروابط المكافأة بالنظم الاجتماعية الأساسية.

وفي ضوء ذلك نجد أن ضعف رابطة الشخص، ونقص استقراره في المجتمع، يولد الجريمة والانحراف. ومن ثم ذهب «كث بولك» في دراسته التي عنوانها «هؤلاء الذين فشلوا» إلى أن المدرسة والأسرة ما هي إلا المداخل الأساسية للتواصل مع المجتمع، وإذا ما كانت علاقة الأشخاص الصغار بأى منهما غير مرضية، فإن النتيجة المباشرة لذلك هو الجناح، باعتباره رد فعل عام لهذه الحالة^(٣). وقد أكد «بيتر فترز» هذا الوضع في دراسته للجناح كوظيفة للعلاقات داخل الأسرة^(٤)، كما أن كل من «ريموند أوامك» و«ادوارد واجر» أكدوا هذه القضية أيضاً، في دراستهما للخبرة الأسرية والتوحد، وجناح الاناث ١٩٦٩. هذا فضلاً عن مناقشة «اليزرجاف» لمشكلة الانومي الأسرى والجناح، في ضوء هذا الفهم عام ١٩٦٩. وكذلك أكدته «هرزخ» في دراسته لأسباب الجناح، والتي أشرنا لها سلفاً.

(1) Metza, David: Delinquency and drift., M. D. Buffalo and Joseph W. Rodgers, Behaviour Norms, Moral Norms, and attachment: Problems of Deviance and Conformity, Social Problems, 19 (Summer 1971) 101 - 13.

(2) Hirschi, Travis: Causes of delinquency: Berkeley: University of California Press, 1919. p. 16.

(3) Polk, Kennet: Those who Fail Engene, ore.: Lane Country Youth Project, unpublished Manuscript, 1956; from Horton. p. 168.

(4) Venezia, Peter S: Delinquency and function of intrafamily relationship, Journal of research in crime and delinquency Jul., 1968. 148 - 74.

ومن ثم نجد أن نظريات الضبط الاجتماعي تنظر للجناح على أنه التحرر النسبي من الارتباط، والتطلعات، والمعتقدات الأخلاقية، التي تربط معظم الناس، وتجعلهم يعيشون حياة واحدة في ظل القانون.

رابعاً: تطور الاتجاهات الاجتماعية في تفسير الانحراف والجريمة:

من المحاولات المتطورة في تفسير الانحراف والجريمة محاولة كل من «رتشارد كلوارد» و «ليود أوهلن» في دراستهما للانحراف والفرصة، نظرية العصابات الجانحة^(١) حيث حاولا أن يقيما وحدة فكرية بين معيارين اجتماعيين مبكرين لتفسير الجريمة هما:

الأنومي Anomie (تصدع المعايير) والذي يهتم بأصل الانحراف. وهو المفهوم الذي ساقه «دوركهايم» وتناوله بالتطور «روبرت ميرتون»، والمخالطة المغايرة Differential association لسذرلاند، والذي يركز على تناقل أساليب الحياة المنحرفة، وهما يختلفان عن «ميرتون» في عدة جوانب أساسية تتمثل في:

١- عرضنا الانحراف بالتركيز على الانسحاب من جانب عدم الالتزام الجمعي Collective obligation، أكثر من كونه تكيفاً فردياً Individual adaptation.

٢- أشار إلى مسئولية النسق بالنسبة للمشاكل الجمعية المفروضة متخذاً من الزوج في أمريكا وموقفهم مثلاً لتفسير هذا المستوى الانحرافي.

٣- أشار لإنتقال الثقافات الاجرامية في المناطق الخربة المنظمة، والتي تمد بما يسمونه بناء فرص النجاح غير المشروعة. والثقافة الفرعية، حيث أنها متبلورة وموجودة وتمدنا بالمخالطة المغايرة بالنسبة لأساليب حياتها، وفرصها الخاصة.

(1) Cloward, Richard & Ohlin, Loyd, Delinquency and opportunity theory, Chicago, Free Press, 1960.

٤- وقد أشار إلى نمو الثقافات الفرعية تماماً خارج الاجماع وتولدها عن غياب كل من الفرص المشروعة، وغير المشروعة. وساق مثالا لذلك بنمو العصابات المتصارعة، والتي تبرز في المناطق الخربة، غير المنظمة. والتي تقيم قيمها على العنف. وعلى أساس هذه النقاط الأربعة الأساسية يقيم كل من «أوهلن» و«كلوارد» تصورهما السسيولوجي لتفسير الانحراف في ضوء التكامل بين الأنومي والمخالطة المغايرة من خلال القضايا الأربعة السابقة، والتي تتناول الأول والثانية منها قضية الأنومي لميرتون، وأن القضية الثالثة والرابعة تتناول المخالطة المغايرة «لسدرلاند».

والواقع أن جميع تلك النظريات، رغم ما تنطوي عليه من فهم واع ورشيد للظاهرة الانحرافية، إلا أنها مازالت محدودة في إطار تعداد أبعاد معينة دون أن تعطي جميع الأبعاد المتعلقة بالظاهرة الانحرافية، والظواهر المتدرجة تحتها. وعلى وجه الخصوص الأبعاد الثقافية والاجتماعية والشخصية، فرغم أنها تعرض لكل من تلك الأبعاد إلا أنها تعرضها بزاوية معينة.

حيث تتناول نظرية الثقافة، والثقافة الفرعية المنحرفة، ونظرية الأنومي «لدوركاييم»، إطار الثقافة العامة. في حين أن نظريات التوتر والضغط الاجتماعية، والضبط الاجتماعي، ورد الفعل الاجتماعي، والاتجاهات التأليفية. تتناول الجوانب الاجتماعية والجوانب الشخصية على نحو ما فعل «ميرتون» في دراسته لعلاقة التعاون البنائي بالتكيفات الشخصية المنحرفة. إلا أن التصور المتكامل الذي يمكننا من تناول ظاهرة الانحراف، وجوانبها الثقافية، والاجتماعية، والشخصية، مازالت غير مكتملة في عرضها وذلك ما أكدته «هورن ولزلي» بقولهما بأن أياً من تلك النظريات لا تقدم الرضا الكامل في تفسير الظاهرة الانحرافية، فكل منها يلقي ضوءاً على جانب، ويواجه بتحديات جانب آخر. كما أن عدداً كبيراً من هذه النظريات مازال متعارضاً في أساسه النظري لتفسير الظاهرة الانحرافية، ويسعى

لرد الاتجاهات الأخرى إليه. ولا تستطيع أى من تلك النظريات أن تقيم فى ضوء بنائها الخاص نظرية عامة، يمكن أن تفسر الجريمة بكافة أنواعها⁽¹⁾.

وما زالت الأسباب الحقيقية والأساسية للجريمة غير معروفة، نتيجة للفصل القائم بين الأسباب المرتبطة بالدوافع الكامنة وراء جميع أشكال السلوك. ومن ثم فإن دراسة وفهم الحالات التى يرتبط بها ظهور وانتشار السلوك الانحرافى بعامة، والاجرامى بخاصة، على درجة كبيرة من الأهمية.

وذلك يقتضى تناول الظاهرة الانحرافية، فى علاقتها بالظواهر الاجتماعية الأخرى من خلال أبعادها الأساسية المتمثلة فى: الجوانب الثقافية والجوانب الاجتماعية، والجوانب الشخصية. حيث تتضمن الجوانب الثقافية القيم والمعايير والمعانى. وتتضمن الجوانب الاجتماعية تلك النظم، والجماعات، والأوضاع، والأدوار، والبناء الاجتماعى.

أما الجانب الشخصى، فيشير للدوافع، والاستعداد، والميول، والرغبات، والتطلعات، والامكانيات. والتى تترجم فى الاتجاهات، وصور السلوك المختلفة.

على أن يؤخذ فى الاعتبار تفاعل تلك الجوانب الثقافية والاجتماعية والشخصية، وترابطها ببعضها، وتأثير كل منها على الأخرى.

والواقع أن الظاهرة الاجتماعية، التى تعكس حالة البناء الاجتماعى من جوانبه الثقافية والاجتماعية والشخصية، وتؤدى بصورة مباشرة للانحراف والجريمة هى ظاهرة الاغتراب.

خامساً: الاغتراب وتفسير الانحراف والجريمة :

وقد صدرت نظرية أخرى، قائمة على التأليف بين أكثر من اتجاه فكرى فى تفسير الجريمة والانحراف. وكان «جون-نتر» أول من حاول استخدام مفهوم

(1) Horton & Leslie: Op. cit., p. 164.

الاغتراب فى علاقته بالجريمة، مؤكداً على علاقته الوطيدة بالانحراف والجريمة^(١).

والاغتراب مفهوم تجرىدى عام، يشير لحالات الانفصال عن القيم، والمعانى، والمعايير، ويتحدد من خلال مفاهيم اجرائية متعددة، تتمثل فى: فقدان السيطرة نتيجة لغياب المعرفة، والارادة القادرة على التأثير فى المحيط الاجتماعى للشخص. وفقدان المعنى، ويتمثل فى غياب الهدف، والموجه الأساسى للحياة، بحيث تصبح الحياة بلا معنى، أو هدف واضح.

وفقدان المعايير، ويعنى الانفصال عن المعايير، أو تصدع بناء المعايير، التى توجه سلوك الأشخاص. ثم الاغتراب الاجتماعى بمعنى الانفصال عن الأهداف المحددة ثقافياً.

ثم الاغتراب النفسى، ويتمثل فى انفصال الشخص عن ذاته الحقيقية، والتكيف مع ذلك الوضع بحالات من الانسحاب والعصيان^(٢).

وهذه الأبعاد الخمسة للإغتراب، والتى حددها «ملفن سيمان» فى تحليله لمعانى الاغتراب، مترابطة، ومتبادلة التأثير مع بعضها. وإن كان «ملفن سيمان» لم يكشف عن تلك العلاقة، إلا أنه أشار إلى أهميتها فى تفسير ظاهرة الاغتراب، وربطها بالظواهر الاجتماعية الأخرى. ومن ثم لم تكن محاولة «نتلر» فى ربط ظاهرة الاغتراب بالظاهرة الاجرامية محكمة، وإن كانت بمثابة مرشد لأهمية الكشف عن علاقة مثل تلك الظاهرة بالظواهر الاجتماعية الأخرى، باعتبار أنها ترتبط بصورة مباشرة بالانحراف والجريمة. فهى تعكس حالة البناء الاجتماعى من ناحية، وعلاقتها بصور الانحراف والجريمة من ناحية أخرى.

وتتنطوى على مداخل ثلاثة، هى: المدخل الشخصى، والمدخل الثقافى والمدخل الاجتماعى.

(1) Nettler, G., Alienation Measurement, sociol R., 1957.

(٢) دكتور/ السيد شتا: الرشوة ومفهوم الاغتراب، المجلة الاجتماعية الجنائية، ١٩٧٤.

ومن ثم نتناول بالتحليل المداخل الثلاثة لدراسة الانحراف والجريمة من منظور الاغتراب.

المدخل الشخصي وعلاقته بالاغتراب :

وذلك لأن المدخل الشخصي للجريمة والانحراف، على درجة كبيرة من الأهمية. حيث يرى هذا المدخل أو الاتجاه، أن المشاكل الاجتماعية تنبع عن ظروف فردية معينة. منها ما يتعلق بفشل الشخص في استيعاب الاتجاهات الدارجة، والعادات والأهداف والقيم، وهذا الاجرام ينظر له باعتباره انحرافاً شخصياً. والذي يشير إلى أن الشخص المنحرف، هو الذي فشل في تكوين أحكام القيم المعيارية والعادات، الأمر الذي يترتب عليه وجود أشخاص غير متوافقين اجتماعياً.

ومثل هذا الاتجاه لا يغطي انحراف المناطق الخربة. خاصة وأن الجناح هنا يتعلق بالجانب المعيارى للنسق الثقافى. وسوف لا يكون قابلاً للتطبيق على المجرمين القانونيين ومجرمى المؤسسات، والمجرمين الموقفين، والمجرمين الذين بدون ضحايا. فالمعترب هو الذى يرفض نسق القيم السائد، إذ أنهم يصيرون مجرمين فى اطار نسق قيمهم السائدة، وحياة التنظيم. غير أن بعض المجرمين بدون ضحايا يكونون ذات شخصية منحرفة. ففي هذه الحالات يرفض الشخص جانباً كبيراً من نسق القيم السائدة، ويدرك، أو يعى نفسه كمخالف للآخرين فى هذا الوضع. والواقع أن أسباب الانحراف الاجرامى يتماثل إلى حد كبير مع أسباب أى شكل آخر للانحراف الشخصى.

ولاشك أن فشل المدرسة والمنزل فى تزويد الشخص بالقيم العامة السائدة فى المجتمع، يتيح الفرصة لصور الانحراف الشخصى. ونتيجة لإرتفاع معدل سوء التكيف العاطفى وقد أوضحت بعض الدراسات لتزلاء السجون، أن هذا التصدع العاطفى له فاعلية فى توجيه سلوك بعض المجرمين. وذلك لأن فشل الشخص فى استيعاب القيم السائدة يتيح الفرصة لحالات التصدع العاطفى، وظهور الأمراض

النفسية مثل العصاب والهستيريا. وغيرها من صور الأمراض النفسية. والواقع أن مدخل الشخصية في دراسة الانحراف يساعدنا على فهم الجريمة. ولكنه لا يمكننا من تقديم التفسير الكامل لها.

والحقيقة أن القلة من الناس هم الذين يصيرون في حالة انحراف إجرامي من خلال عدم مقدرتهم لتعلم العادات، وأنماط السلوك السائدة. وأن بعض الجرائم والتي تعد قليلة نسبياً ترتكب نتيجة لنقص المقدرة الذهنية لتعلم السلوك المقبول، والتمييز بين السلوك الإجرامي، والسلوك غير الإجرامي. إلا أن هذه الفئة من الناس، لا تشكل إلا الجانب القليل، والمحدود من مشكلة الجريمة.

والواقع أن هذا المدخل يرتبط بالجانب الشخصي لظاهرة الاغتراب، إذ أن التكيف المنحرف للشخص عند «ميرتون» مرتبط بهذا الجانب، وفشل الشخص في استيعاب المعايير والأهداف بصورة متكافئة، بحيث يستطيع أن يحقق في نشاطه التوازن بين الأهداف والوسائل المنتظمة لتحقيقها. ومن ثم يتكيف تكيفاً منحرفاً، بأى من صور التكيف المنحرف التي حددها في الابتكارية، والطقوسية، والانسحابية، والعصيان والتمرد. والواقع أن صور التكيف المنحرف للشخصية تلك، ترتبط بصورة مباشرة أيضاً بنمط الاغتراب الذاتى. حيث أن الشخص عندما ينفصل عن ذاته الحقيقية، سواء في ناتج عمله، أو نتيجة لاستيعاب الرأى العام لشخصيته، وطمسها، وحرمانه من كل عوامل الاستبطان والتفرد الذاتى، يكون تكيفه منحرفاً.

ولاشك أن تحليل الجوانب الشخصية لظاهرة الاغتراب سوف يمكننا من التعرف على أبعاد الجانب الشخصى للظاهرة الانحرافية، الأمر الذى يشير إلى امكانية تحقيق المدخل الشخصى في دراسة الظاهرة الانحرافية فى اطار دراسة الانحراف من منظور الاغتراب، مع تكامل هذا المدخل مع المداخل الأخرى الثقافية، والاجتماعية، لأنها متضمنة فى دراستنا للانحراف من منظور الاغتراب.

الفصل السادس

تقدير تكلفة الظاهرة الانحرافية

- نظرة حول الاعتبارات الأساسية المتعلقة بالظاهرة الانحرافية.
- وضع الظاهرة الاجرامية في الدول النامية والمتقدمة.
- الآثار الاقتصادية والاجتماعية للجريمة.
- تكلفة الجريمة وأسس قياسها.
- قياس التكلفة الاجتماعية والاقتصادية للرشوة والاختلاس.

الفصل السادس

تقدير تكلفة الظاهرة الانحرافية

أولاً: نظرة حول الاعتبارات الأساسية المتعلقة بالظاهرة الانحرافية:

يستوعب الحوار في هذا الموضوع معظم الفرضيات العلمية الدارجة في علم الاجرام المعاصر، سواء على مستوى الفهم النظرى، أو المعالجة المنهجية، أو مستويات التفسير للظاهرة الاجرامية. وذلك سعياً لصياغة رؤية نظرية ومنهجية تختلف في طبيعتها عن التفسير التقليدى للجريمة والمجرمين. وترتبط في منطقها ومنحائها المنهجى بمجموعة من الاعتبارات الأساسية، والمتسقة مع طبيعة العصر المتغيرة من ناحية. والاتجاه العلمى المعاصر الذى يتناول الجريمة والسلوك الاجرامى كظاهرة اجتماعية تفضى إليها مجموعة من العمليات الاجتماعية المتعددة الأبعاد والصور من ناحية أخرى. بحيث يمكن القول بأن هذا التنوع والتعدد في أبعاد العمليات الاجتماعية التى تؤدى إليها يترك آثاره المتعددة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، والتى تكلف المجتمع والأفراد من الأعباء ما يجعلنا نشعر بخطر الجريمة وفداحة تكاليفها.

وذلك لأن غالبية المجتمعات البشرية واجهت تحولات اقتصادية واجتماعية سريعة، أثرت على كيانها الاجتماعى والاقتصادى بصورة أفقدته طابع الثبات والاستقرار النسبى على النحو الذى أثر على اطارها الثقافى، بما يحويه من قيم ومعانى ومعايير، وبالتالي تزعزعت الرابطة القوية بين السلوك والقيم التى كانت تحدد مساره، وتعطيه معناه ومغزاه الاجتماعى. وذلك لأن النعمة التى سادت في أعقاب الحرب العالمية الثانية تمثلت في سياسات البناء والتعمير في اطار خطط التنمية الشاملة للمجتمع.

وبذلك أدى هذا الاتجاه في التفكير، لبلورة اتجاه فكرى جديد تمثل في اعادة النظر، بالنسبة لبناء، ووظائف التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية

التي يتفاعل معها الأفراد، والتي أصبحت تمارس ضغوطاً معينة عليهم من حيث الضبط والتفاعل دون أن يكون هناك نهوضاً مماثلاً في طرائق التفكير والاتجاهات التي تمارس تأثيرها على سلوك الأفراد، وتفاعليهم.

وبذلك يسيطر البحث على مجرد النمو على التفكير البشري، مما جعله يهمل العناصر الانسانية، وما تعرضت له من حالات مرضية باثولوجية ارتبطت بتمرد الشباب، والانفجار السكاني، وانتشار المخدرات، وتلوث البيئة. بالإضافة إلى انتشار الجريمة والانحراف في موجات هادرة، متنوعة من حيث الكم والنوع. وعلى مستوى المجتمعات، سواء كانت نامية، أو متقدمة، بحيث لم يستلم مجتمع أو فرد من آلامها، وويلاتها.

ومن ثم أصبحت الأجيال الجديدة تعاني من وطأة هذه التحولات والتغيرات التي طرأت على كيان المجتمع، ونظمه، وتنظيماته من ناحية، وما صاحبها من غلاء فاحش في مستويات المعيشة، وزيادة في دائرة التطلعات البشرية، التي لم تتوفر لها الفرص الكافية للاشباع من ناحية أخرى. الأمر الذي صاحبه تطرف الميل لصور معينة من السلوك الاجرامي، مثل السرقة، والاختلاس، والرشوة.. وكافة صور الفساد المختلفة، التي سادت المجتمعات النامية على حد سواء مع اختلافها من حيث الكم واسلوب ارتكابها.

وحتى عندما تداركت الدول خطورة هذه المشكلات التي صاحبت التحول السريع في البناء الاجتماعي والاقتصادي، وجهت كل اهتمامها للمشاكل ذات الطابع العالمي، مثل المخدرات، أو تلوث البيئة، والانفجار السكاني، وغيرها من المشاكل والأمور ذات الطابع والأبعاد العالمية، وأعطتها من الوقت، والمال، والجهد، والاهتمام ما لم يعط للجريمة والانحراف، وكافة صور الفساد من حيث المكافحة والاصلاح. وبذلك أخذ تحركها لمواجهة هذه المشكلات مسلكين: مسلك تناول الاعتمادات المالية وتنظيم مرافق العدالة الاجتماعية، من شرطة ومحاكم وسجون. وانشاء الهيئات والتنظيمات الدولية والمحلية المتخصصة لمواجهة مشاكلها. ومسلك تمثل في

تزايد الانفعال بتلك المشاكل والاقدام الواعى والادراك الرشيد الكامل للآفاق والأبعاد التى وصلتها، ويحتمل أن تصلها هذه المشاكل فى المستقبل. وذلك ما لم تحظ به وبشكل مماثل الجريمة والسلوك الاجرامى فى المجتمعات على المستوى الدولى والمحلى. وإن كان المسلكان قد توازيا بالنسبة للمشكلات الباثولوجية، فإن هذا التوازن لم يتحقق بكامله بالنسبة للجريمة والانحراف.

وإن كان المسلك الأول الخاص بإنشاء التنظيمات والتشريعات على المستوى الدولى والمحلى، قد حظى باهتمام كبير بالنسبة للجريمة. فإن المسلك الثانى الخاص بالاقدام الواعى، والادراك الرشيد لم ينل نفس هذا المستوى من الاهتمام. والدليل على ذلك أن الخلاف مازال قائم بالنسبة لتصنيف الجريمة والمجرمين. وأسس تنميط الأفعال الاجرامية، ومعايير هذا التنميط الاجتماعية والقانونية، والاقتصادية، والنفسية. والتى يترتب عليها تصنيف فئات الأفعال الاجرامية من حيث خطورتها، وأثرها الاجتماعى والاقتصادى على المجتمع والأفراد من ناحية. ونقلها من دائرة الاباحة للتحريم أو العكس. والتغليظ أو التخفيف من العقوبة المحددة لكل منها فى ضوء خطورتها الاجتماعية، وأثرها على المجتمع والأفراد، اقتصادياً، واجتماعياً، ونفسياً، من ناحية أخرى. هذا بالإضافة إلى الاختلاف الواضح أيضاً بالنسبة لمستويات التفسير للسلوك الاجرامى، والأبعاد الأساسية لعملية التفسير تلك.

ولذلك أدى التفاوت بين مسلكى مواجهة الجريمة، إلى انقاص قدرة المؤسسات والتنظيمات الخاصة فى المحافظة عليها، والعلاج للجريمة والمجرمين، ومساعدتها على أداء وظيفتها، مما جعل التكاليف الباهظة التى تنفق على مرافق الضبط، والعدالة، غير محققة لمستهدفاتها بشكل متكامل. وذلك ما يصعب حسابه إلى حد كبير ويحتاج من الجهد ما يزيد الأعباء والجهود المبذولة فى هذا المجال.

وإذا كانت الجرائم التقليدية مثل السرقة والحرق العمد، والقتل والاغتصاب، تشكل خطورة فيما مضى، وكان ينظر للمجرم على أنه ذلك المخلوق الهمجى الغريب، الذى ينبذه المجتمع. وأنه مختلف تماماً عن باقى الناس. فإن مثل هذا

التفكير قد انتهى وأصبحنا بعيدين عن المنطق «اللمبروزي» كل البعد. أو أصبح ينظر للفرد على أنه شخص عاد وأنه مثل أى واحد منا.

هذا فضلاً عن تغير النظرة إلى الفعل الاجرامى، باعتباره متغير السمات. وذا طبيعة مانعة، وأن الأفعال الاجرامية وغير الاجرامية ممتزجة ومتغيرة بتغير تيار الحياة الذى لا ينقطع. ولم يكن هذا فحسب هو الموقف من الجرائم التقليدية، والنظرة النفسية للجريمة. إذ أن هناك تياراً فكرياً جريئاً ينظر للجريمة والانحراف نظرة مغايرة تماماً. ويعتبرهما ذات وظيفة اجتماعية للمجتمع وتنظيماته، وذلك باعتبارها صمام أمان للمجتمع، يكشف به عن مواطن التوترات الضاربة بجذورها فى بعض اتساقه ونظمه نتيجة للتغيرات التى تطرأ على بعض عناصره دون الآخر، مما يؤثر على كفاءتها الوظيفية، وانشقاقها عن بقية العناصر، مما يخلق أثره على بعض الكيانات الثقافية والاجتماعية، فيجعلها غير قادرة على أداء وظيفتها الرادعة. أو الايجابية فى توجيه سلوك الأفراد أو ترشيدهم. ومن ثم تكون الجريمة مؤشراً من المؤشرات التى تكشف عن مكن هذا التوتر الذى قد يؤثر على استمرار المجتمع وتوازنه.

وليس هذا فحسب ما طرأ على النظرة للجريمة والمجرم من تغير، إذ أصبحت النظرة للجريمة بعيدة كل البعد عن أصولها الفكرية التى سيطرت على الفكر حيناً من الدهر. كما أصبح لا ينظر إلى المجرم النظرة التقليدية، بل أصبح المجتمع مسئولاً إلى حد كبير على ما يضعه على الأفعال الاجرامية من مسئولية جنائية. وبذلك لم يعد الفعل الاجرامى يضرب بجذوره فى أعماق الطبيعة البشرية. وإن كان ذلك لا ينفي ارتباط الفعل بالطبيعة البشرية، إلا أن المجتمع هو صاحب الحكم النهائى على هذا الفعل، بحيث يمكن اعتباره جريمة أو غير ذلك.

والمشكلة لا تقف عند هذا الحد، بل تتعداه إلى مسألة وجود أفعال اجرامية تأخذ نفس النظرة فى كافة المجتمعات. وأفعال لا تأخذ نفس النظرة. وذلك على المستوى "أفقر" فى المجتمعات التى تتواجد فى فترتنا الحضارية المعاصرة. ونفس الحال -النسبة للمستوى الرأسى على امتداد التاريخ، وتطور المجتمعات، إذ أن هناك

أفعالاً مازالت تأخذ نفس النظرة من حيث خطورتها رغم اختلاف النماذج الاجتماعية وتطورها، بالصورة التي تختلف فيها تماماً عما كانت عليه في الماضي.

هذا بالإضافة لوجود أفعال إجرامية تختلف النظرة إليها من مجتمع إلى مجتمع آخر في نفس الفترة المعاصرة، بالإضافة إلى اختلاف النظرة على مستوى المجتمع المعاصر فيما بين فترات تطوره التاريخية. وإن كانت الصورة الأولى يسهل الاتفاق على خطورتها وتكاليفها، نظراً لطابعها العام، فإن الصورة الثانية المتمثلة في تباين النظرة بين المجتمعات، وعلى مستوى المجتمع الواحد، خلال تطوره بالنسبة لخطورة الأفعال، هي التي تمثل الصعوبة المنهجية، والعلمية، في حساب خطورة الفعل، ومعدل تكلفته الاقتصادية والاجتماعية، وما يصاحبها من تكاليف اقتصادية.

أضف لذلك وجود أفعال إجرامية لا تشكل خطراً بالنسبة للرأى العام، وإن كانت تشكل خطراً من وجهة نظر السلطة الحاكمة. مثل جرائم تهريب العملة النقدية. فضلاً عن وجود أفعال لا يقبلها المجتمع، وينبذها، في حين أن المشرع يعطيها من الخطورة ما يقل عن جرائم أخرى، لا يرفضها الرأى العام.

وبذلك يكون التجريم صادراً عن سلطة خارجية، أكثر من كونه صادراً، عن قيم وأخلاقيات داخلية. ومن الواضح أن أى اعتبار خلقى فى العصر الحديث يرتبط بشكل مباشر بحالة التكنولوجيا أو حالة المعرفة.

هذا بالإضافة إلى ذلك الاحتكاك والتفاعل بين المجتمعات التي قد تختلف نظرتها للجريمة، وخطورتها من ناحية. كما أن أفرادها عندما يأتون بأفعال مقبولة فى مجتمعهم لا تكون نظرتهم للفعل فى مجتمع بنفس شدة النظرة الموجهة لها فى المجتمع بين كل أعضائه.

ولم تنجُ المحاولات العملية التي أنجزت على المستوى الدولى والمحلى من بعض الغموض الذى اكتنفها من حيث ربط الجريمة بالتغيرات التي طرأت على المجتمع، دون أن تكشف عن طبيعة هذه العلاقة ومداها. وهل هى علاقة مباشرة ومطرودة، أم أنها علاقة غير مباشرة، وترتبط ببعض الجوانب من عملية التغير، التي لا تتوازن

فيها عناصر التغير بالقدر الذي يترتب عليها مؤثرات معينة. مثال ذلك: التغير السريع في مجال السلوك، عنه في مجال القيم التي تحدده، والذي يترتب عليه فقدان القيم لقدرتها على الردع والايجابية، مما يترتب عليه حدوث صراعات ثقافية معينة، تؤدي بالضرورة لسلوك قد لا يكون مجازاً من المجتمع. ومع ذلك نجد أن هناك تحفظات على هذا الاتجاه تتمثل في:

إذا كانت علاقة التغير بالجريمة ضرورة لا مفر منها. فما هو نوع التغير الذي يرتبط بالجريمة، وما حدود هذا الارتباط، وهل هو رباط مباشر بكل عناصر التغير، أم أنه ارتباط بحالة التغير للعناصر التي لم تتلاءم مع عملية التغير الكلية، والتي قد يترتب عليها حدوث توترات بنائية معينة.

وفي ضوء هذه الفكرة السالفة، وعلى أساس أن التغير أصبح سمة العصر. هل: للجريمة صفة الثبات والحدوث المستمر، أم أنها صفة مؤقتة. وإذا كان بها صفة الدوام طالما أنها قائمة في كافة صور المجتمعات البشرية، فما هي الحدود المعقولة لاستمرار وجودها. وما هي الحدود التي تضعها في موقع الخطورة على المجتمع وأعضائه.

وعلى هذا الأساس كيف تشير عملية التنمية بالصورة التي لا تظهر فيها الظروف المهيئة لإرتفاع معدلات الجريمة، وظهور أنماط أخرى منها.

وهل يتم ذلك بإحكام خطة التنمية في كافة المجالات الثقافية والاجتماعية والشخصية، وبحيث يتم ترشيد هذه الجوانب بمعية متعادلة. أم بادراج خطط العلاج والوقاية من الجريمة ضمن خطط التنمية، أم أن ادراج الصورتين معاً أمر ضروري.

إذ كنا قد طرحنا هذه التساؤلات فلأن الموضوعات، التي تثيرها مازالت قيد البحث والدراسة، ولم تصل المحاولات العلمية بعد لرأى قاطع بخصوصها. ومن ثم لم ترقى مثل هذه التساؤلات لمستوى التفسير، وإن كانت تؤخذ محل الاعتبار في عملية التفسير للجريمة والسلوك الاجرامي.

ثانياً: وضع الظاهرة الاجرامية في الدول النامية والمتقدمة :

من الطبيعي أن يختلف وضع الظاهرة الاجرامية في كل من الدول المتقدمة والدول النامية، وذلك لاختلاف ظروف تغير كل منهما بصورة عامة. فالدول المتقدمة قد وصلت إلى مرحلة من التقدم الحضارى جرت معها بعض مظاهر التوترات والضغطوط فى الكيان الثقافى والاجتماعى والشخصى لهذه المجتمعات. بالقدر الذى أصبح معه الأفراد يشعرون بحاجتهم للعوامل الايجابية التى تميزهم عن سائر الكائنات. تلك الايجابية التى حققها الرأى العام ولكن بصورة تلقائية تسلب معها كل مقومات الذاتية الفردية لأعضاء تلك المجتمعات المتقدمة.

ومن ثم أخذت صور السلوك الاجرامى طابعاً جديداً تمثل فى جرائم العصابات المنظمة.. الخ. وبذلك أخذت الجرائم طابعاً جديداً يتسق مع ظروف تلك المجتمعات المتقدمة، حيث لا تكون للفرد القدرة على مواجهة هذه الظروف التكنولوجية المعقدة بمفرده. ومن ثم يلوز بالجماعات المنحرفة التى تخطط لإرتكاب الجرائم، وذلك لممارسة نشاطه فى اطار خططها الاجرامية. هذا فضلاً عن بلوغها مستوى من الاندماج على مستوى الريف والحضر، بحيث لا توجد فروق بين جرائم القطاعين إلا فيما ندر، وبالصورة التى لا يمكن اعتبارها عند مستوى التمايز فى صور وطبيعة الأفعال الاجرامية، وذلك لانتشار التنظيمات الاجتماعية على مستوى القطاع الريفى، الأمر الذى صاحبه تفشى بعض أنماط الجرائم المتعلقة بهذه التنظيمات مثل الرشوة والاختلاس.

أما المجتمعات النامية، ومنها الدول العربية فهى حديثة العهد بالتطور، ولم تصل بعد لمستوى الاستقرار والازدهار، والتنظيم المحكم، والتقدم التكنولوجى، الذى يفرض قدراً من الضبطية والحماية للمجتمع. كما أنها تتعرض فى كل فترة من فترات تاريخها لهزات ثقافية واجتماعية واقتصادية تفقد معها الطابع المستقر فى نفس الأعضاء من حيث القيم والمعايير. ومن ثم نجد أن لعمليات التغير المستمرة التى يتعرض لها المجتمع آثارها فى ظهور صور معينة من السلوك

الاجرامى . لم تكن مدرجة من قبل ، أو لم تكن بنفس الدرجة من قبل . وذلك مثل جرائم تهريب النقد، وجرائم الاحمال . وإن كانت الدول النامية تمر بظروف مماثلة من حيث التخطيط والتغير، فإن ذلك قد يعرضها لبعض صور الجرائم المتماثلة، والتي قد تأخذ صابغاً مشتركاً فى طبيعتها واسلوب ارتكابها .

وإذا كانت الدول المتقدمة قد استقرت من حيث التنظيمات فى كافة قطاعاتها . فإن الدول النامية مازالت تواجه صوراً من التعديل والتبديل لأجهزتها وما زال اسلوب التنظيم غير متقن بها إلى حد ما . وبذلك كانت الجرائم المرتبطة بالتنظيمات البيروقراطية مثل الرشوة والاختلاس .. وإن كانت ذات طبيعة مختلفة فى الدول المتقدمة عنها فى الدول النامية، من حيث كونها ذات طبيعة منظمة فى الدول المتقدمة . كما أن التنظيمات مازالت فى مرحلة الانتشار والامتداد فى الدول النامية . مثال : ذلك انتشار التنظيمات التعاونية فى الريف، والتي صاحبها صور من السلوك الاجرامى أيضاً مثل الرشوة والاختلاس، كما هو الحال فى مصر وبقية الدول النامية . كما أن مؤسساتها فى المناطق الحضرية تتعرض لموجات من الانحراف والجريمة تتضافر على تكثيفها ظروف هذه التنظيمات، وما بها من عدم الاستقرار من ناحية . وعدم نضوج الوعى التنظيمى لدى القائمين والمتعاملين مع التنظيمات من ناحية أخرى .

وإذا كنا نجد قدراً من التماثل والتشابه بين الدول المتقدمة، والدول النامية، من حيث صور الجرائم التقليدية فإن صور الجرائم الحديثة متباينة فيما بينها . كما أن هناك قدراً من التفاوت بين كثافة هذه الصور فى الدول المتقدمة عنها فى الدول النامية . ولاشك أن ذلك التماثل وهذا الاختلاف يرجع لظروف معينة، قد يكون منها ما هو متشابه بالقدر الذى خلق هذا التماثل . ومنها ما هو متباين من حيث الطابع الثقافى والاجتماعى والشخصى، والذي صاحبه هذا التمايز من حيث النوع والكم . ونفس الحالة بالنسبة للدول النامية، إذ أنها لم تأخذ نفس المستوى من التطور الذى تمر به . وقد ترك ذلك آثاره على بناء شخصية الأفراد .

واتجاهاتهم ومظاهر سلوكهم الاجرامى بالمجتمعات التى قطعت شوطاً أكبر فى عملية التنمية، وربما تتقارب مع بعض الدول المتقدمة فى طبيعة واسلوب الأفعال الاجرامية فى الوقت الذى قد تتمايز فيه عن الدول النامية الأخرى، التى لم تصل لمستوى النمو الذى بلغته تلك الدول فى تطورها. وإن كان ذلك ينفى وجود الطابع المشترك بشكل واضح بالنسبة للجرائم التقليدية فى تلك الدول النامية خاصة، وأن هذه الجرائم التقليدية مرتبطة أساساً بظروف قد تكون متماثلة على مستوى النماذج الاجتماعية للوجود البشرى الحديث منها، والقديم، والمتقدم، والنامى، على حد سواء.

وإذا كانت الدول النامية، ومنها الدول العربية، تتعرض لعملية التغير المستمرة، ويظهر فيها فاعلية العامل التكنولوجى بشكل دائم، بالصورة التى قد تدعو إلى حد القول بأن للتكنولوجيا أثرها على طبيعة الجرائم والسلوك الاجرامى فى الدول النامية. وذلك لأنها فى ظروف هذا التغير تتعرض لموجات عارمة من الزيادة السكانية وتزداد بها الهجرة من الريف إلى الحضر والذى يتمايز فى طابعه الثقافى إلى حد كبير عن الطابع الثقافى فى المناطق الحضرية.

هذا فضلاً عن مشاكل الصحة والتعليم والخدمات بحيث يمكن القول بأن الأفراد فى الدول النامية لم يشعروا بعد بأهمية الخدمات التى تقدم لهم، والتى يكون لها أثرها المباشر على تفاعلهم مع التغيرات الجديدة، وعدم مقاومتهم لصور الأفعال الاجرامية المختلفة مثل الرشوة والاختلاس والتزيف والتهرب.

كما أن تلك التغيرات والظروف التى تطرق لها الدول النامية تقتضى بالضرورة ادراك مشروعات التنمية للمؤسسات العقابية، ومؤسسات الضبط، وأجهزة العدالة والتشريعات، بما يكفل لها امكانية أداء دورها الوظيفى بفاعلية كبيرة فى عملية الوقاية أو العلاج من الجريمة. والواضح أنه رغم الاهتمام الكبير على مستوى بعض الدول النامية بسياسة الدفاع الاجتماعى، إلا أن هذه السياسة لم تتضح فيها بعد لدى بعض الدول. كما أن الدول التى تشعر بأهميتها لم تتوفر

لها المعرفة الكافية، بالكيفية التي يمكن أن تطبق بها هذه السياسة، كما أنها لم تستقر بعد على الأساس الفلسفي لهذه السياسة.

وإن كانت الهيئات الدولية المهتمة بالدفاع الاجتماعي قد قطعت شوطاً في بلورة الأساس الفكري لهذه السياسة، فإنها لم تحدد بعد بصورة قاطعة، وبصورة واضحة امكانية تطبيق هذه السياسة في المجتمعات النامية، بالصورة التي تتسق وطبيعة تركيبها الاجتماعي والثقافي والشخصي. وإن كان ذلك يعرض جذور هذه المشكلة، فإن أبعادها تتحدد وبشكل واضح في إطار هذه الدول التي لم تحدد بعد، وبشكل قاطع الإطار الايديولوجي لسياساتها في الدفاع الاجتماعي. وما زالت تطبيقاتها السياسية للدفاع الاجتماعي قائمة على أساس انتقاء لبعض تطبيقات جزئية في دول أخرى، قد تختلف في طابعها، وإطارها الايديولوجي، وتركيبها الاجتماعي، ومناخها الثقافي عن تلك الدول التي هي في حاجة إلى خطة متكاملة لسياسة الدفاع الاجتماعي، بحيث تكون مدرجة في خطط التنمية الشاملة بتلك الدول. وبحيث تتكامل الجهود في كافة القطاعات لتوفير المناخ الصحي لتطبيق سياسة الدفاع الاجتماعي.

هذا فضلاً عن تأثير هذا الوضع على الدراسات التقييمية لأساليب المعاملة العقابية والوقائية، وذلك لأنه لا يمكن أن يجرى تقييم لبرنامج مشروع إلا إذا كانت أهدافه واضحة.. وذلك لأن التقييم ليس بالدراسة الوصفية للنواحي الادارية والمالية، والعملية ولكنه يذهب إلى ما بعد ذلك فيحتاج إلى مناهج محكمة لتقدير مدى كفاءة البرنامج في الاجابة عن أسباب عدم نجاح برنامج أو أسباب نجاحه. أضف لذلك ما تواجهه أجهزة العدالة الجنائية من صعوبات تتعلق بالامكانيات المالية والفنية والادارية، وهي عوامل تمارس ضغطاً واضحاً على سياسة الدفاع الاجتماعي في الدول النامية.

ومن ثم يمكن القول أن آثار الظاهرة الاجرامية في الدول النامية والدول المتقدمة، ليست نفس الشيء على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، خاصة وأن الظروف الاجتماعية للنموذجين متباينة إلى حد كبير. كما أن اسلوب ارتكاب

الجرائم مختلف فهو ذو طابع جمعى فى الدول المتقدمة. أما النامية فهو اسلوب فردى. كما أن الفعل الاجرامى مازال موجهاً ضد أفراد إلى حد كبير، فى حين أنه موجه ضد الأموال والممتلكات فى الدول المتقدمة. وإن كان هناك بعض صور الجريمة الموجهة ضد الأموال والممتلكات فى الدول النامية، فإن طبيعة ارتكاب الجريمة الفردية تجعل آثارها محدودة إلى حد كبير عن طبيعة ارتكابها المنظم والجماعى فى الدول المتقدمة. وحتى هذا التمايز نجده إلى حد ما على مستوى الدول النامية، والتي تختلف فى مستوى التقدم الذى قطعه، والذي يمارس تأثيره على ملامح السلوك العامة فى كل نموذج من نماذج المجتمعات النامية.

وبذلك تكون الآثار الناجمة عن ارتكاب الجرائم فى الدول المتقدمة مختلفة إلى حد ما عن الآثار المترتبة على ارتكابها فى الدول النامية، والتي تختلف فيما بينها أيضاً من حيث هذه الآثار. هذا رغم وجود حدود دنيا مشتركة لتلك الآثار الاجتماعية والاقتصادية، خاصة فيما يتعلق بالجرائم التقليدية. أما الجرائم الحديثة المتميزة فى طابعها نتيجة لتمايز خصائص كلا النموذجين الاجتماعيين المتقدم والنامى، والتي تؤثر على نوعية الآثار وكثافتها وخطورتها بالنسبة لكل منها.

ثالثاً: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للجريمة؛

وإذا ما أخذنا المجتمع المصرى كنموذج للدول النامية لتعيين وضع الظاهرة الاجرامية فى ظروف عملية التنمية بهذا المجتمع، لتبين لنا أنه رغم الشوط الذى قطعه مصر فى عمليات التنمية فى كافة المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، ورغم ما حققته من تغيرات جذرية فى بناء المجتمع، ومجالاته، فإن الظاهرة الاجرامية مازالت تأخذ طابعاً مزدوجاً بحيث نجد الصورة التقليدية للجريمة، والصورة الحديثة. ونجد الاسلوب التقليدى بجانب الاسلوب الحديث. هذا فضلاً عن انتشار موجات السلوك مثل العنف بين الاسلوب المنظم لارتكاب الجرائم.. وانتشار صور أخرى من الرشوة والفساد. ورغم أن سياسة الدفاع

الاجتماعى تقوم على أفكار واضحة وتأخذ طابعاً اجرائياً فعالاً فى مجال الوقاية والعلاج.. والعقوبة والتشريعات.. وما يرتبط بها من اجراءات.. فإن الظاهرة الاجرامية أخذت فى الزيادة فى بعض صورها خاصة الحديث منها.

وذلك يكشف عن وجود ظروف أخرى تمارس التأثير مما يحد من فاعلية سياسة الدفاع الاجتماعى. وقد تكون هذه الظروف راجعة إلى طبيعة التغيرات السريعة، والتي لا تقف عند حد معين تعطى فيه فرصة للعناصر الثقافية لتوائم تلك التغيرات من ناحية، وعدم وجود رابطة قوية ومحكمة بين الخطة العامة وسياسة الدفاع الاجتماعى من ناحية أخرى.

ومن ثم نشطت البحوث والدراسات العلمية فى مجال الجريمة والسلوك الاجرامى، والسياسة العقابية، وذلك على مستوى الصور الحديثة والتقليدية للجرائم. فقام المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بدراسات علمية على مستوى الصور الحديثة للجرائم مثل الفساد، وصوره المتعددة، كالرشوة والاختلاس، وتناول السياسة العقابية ومعاملة المدينين.. وغيرها من الموضوعات التى تكشف عن أبعاد الأفعال الاجرامية فى المجتمع المصرى، ودرجة خطورتها الاقتصادية والاجتماعية.

ولما كانت الدراسة المباشرة لصور الأفعال الاجرامية المرتكبة سواء التقليدى منها أو الحديث، لا تكفى لتعين خطورة الأفعال الاجرامية، وآثارها الاقتصادية والاجتماعية، فقد عنى المركز بالكشف عن ظاهرة الاجرام الخفى للتعرف على أبعاد الجانب الخفى من الجريمة، والذي يرتبط بكفاءة صور الظاهرة الاجرامية، سواء كانت ذات طبيعة خفية مثل الجرائم الجنسية، أم ذات طبيعة واضحة ترتبط بجانب خفى مثل الرشوة، والاختلاس. وذلك بهدف الوصول إلى صورة تقريبية عن حجم الإجرام الخفى بالنسبة لكل صورة من الصور الاجرامية، بالقدر الذى يرجح من تقدير تكلفة الجريمة، وتعيين آثارها الاجتماعية والاقتصادية.

هذا بالإضافة لتقدير سياسة الدفاع الاجتماعى فى المجتمع المصرى على أسس علمية، ومسالك نظرية، ومنهجية واضحة، تكفل التعرف على مدى ما

حققت هذه السياسة من نجاح، وما فيها من قصور، ومصادر هذا القصور. وعوامل النجاح لإمكان إدراجها في مشروعات التنمية للسياسة العقابية، وسياسة الوقاية والعلاج، والدفاع الاجتماعي بصورة عامة، سواء على مستوى السياسة الجنائية أو الأجهزة التي تقوم بهذه السياسة وظروفها من حيث التنظيم الإداري والمالي والفني، وذلك بهدف الوصول بهذه الأجهزة للمستوى الملائم لتطبيق سياسة الدفاع الاجتماعي على أساس أهداف واضحة، وبخطوات متسقة مع خطة التنمية العامة في الدولة. بحيث يتعادل أداء هذه السياسة الوظيفي مع طبيعة التغيرات التي تصاحب عملية التنمية، فتكون الأفعال الإجرامية محصورة في أضيق نطاق بحيث يمكن حصاره ومواجهته بالصورة التي لا تؤثر على اقتصاد المجتمع وأحواله الاجتماعية، ومصالح أعضائه وظروفهم الاجتماعية.

رابعاً: تكلفة الجريمة وأسس قياسها :

عندما نتحدث عن الآثار الاجتماعية والاقتصادية للجريمة، نكون هنا بصدد الحديث عن تكلفة الجريمة، وما تتحمله الدولة من جرائها نتيجة ما يصيبها من خسائر مالية، وتصدعات اجتماعية. والواقع أن آثار الجريمة كثيرة ومتعددة سواء بالنسبة للدولة، أو بالنسبة للأفراد.

أما عن آثارها بالنسبة للدولة فنجد أن لها من الناحية الاقتصادية آثاراً واضحة بالإضافة إلى ما تنفقه الدولة على أجهزة العدالة والضبط، وأجهزة الرعاية الاجتماعية للمذنبين، وما يكلفها ذلك من توفير الأموال والأدوات. والقوى البشرية المعدة للقيام بهذا الدور. وليس هذا هو الجانب الملموس من تكلفة الجريمة من الناحية الاقتصادية للدولة فحسب. إذ أن الأفراد الذين يعملون في مختلف المرافق المتعلقة بمكافحة الجريمة والوقاية منها قوى أسقط جهدها من حساب القوى المنتجة، وأوقف جهدها للعمل في مجال هذه الأجهزة. هذا بالإضافة للعاملين في مجال التعليم لإعداد العاملين بهذه المجالات والأجهزة والمؤسسات التي أوقفت لهذا العمل.

هذا فضلاً عن تأثير انتاج الدول بما يقتطع من ميزانية سنوية لهذا المجال، أو تعطيل هذا الجانب المالى من الاستثمار والانتاج.

أضف لذلك الخسائر الاقتصادية المرتبطة بشخص الجانى والمجنى عليه، إذ أن المجنى عليه سواء أصيب بعجز أو استبعد نهائياً من مجال القوى المنتجة يكون خسارة مالية تتكلفتها الدولة لأنه يعطل عن الانتاج، ويحتاج لإنفاق مالى عليه. أما الجانى فإنه يسقط من حساب القوى المنتجة خلال فترة العقوبة. وهذه صورة من صور تكلفة الجريمة الاقتصادية. لما ينفق عليه خلال التعامل معه جنائياً، واصلاحه لإعادته لمجال السلوك السوى. أضف لذلك صور الجرائم الاقتصادية التى تعتبر اعتداء مباشراً على اقتصاد الدولة، مثل جرائم الاختلاس، وتهريب النقد، وتزيف العملة، والتى تؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد القومى، وما يترتب عليها من اضعاف للمقدرة المالية للدولة.

أما عن الآثار الاقتصادية للجريمة على الأفراد، فتتمثل فيما يترتب على الجانى من حرمانه من ناتج جهده العادى، ونفس الحال بالنسبة للمجنى عليه. هذا فضلاً عن حرمان أسرتهما من ناتج عملهما، وما يجره ذلك من ويلات اقتصادية على أسرهم وأفرادها.

أما بالنسبة للآثار الاجتماعية للجريمة فهى ذات جانبين: جانب يتمثل فى آثارها الاجتماعية على مستوى المجتمع. وجانب يتمثل فى آثارها الاجتماعية على الأفراد. إذ أن ظهور الجريمة ووجود أفراد وجماعات خارجة عن معايير وقيم المجتمع تخلق نوعاً من التوتر بين قيم ومعايير الجماعات المنحرفة، وقيم المجتمع لها، والتأكيد على هذا الانفصال والنقد لتخلق لأعضائها قدراً من التوازن الداخلى. وهى أيضاً تقنع الأعضاء بمشروعية أفعالهم الاجرامية تلك، لإسترداد ما اغتصبه المجتمع منهم من حقوق. أضف لذلك ما يصيب المجتمع من موجات اضطراب وفوضى نتيجة لإنتشار الظواهر الاجرامية، وما يترتب عليها من اضعاف القيم الراسخة. أضف إلى ذلك ما يترتب على انتشار سلوك اجرامى معين مثل الرشوة،

وبالصورة التى تجعله اسلوباً عاماً للحياة، وما يصاحبه من اضعاف للقيم الراسخة واهتزاز لمعايير المجتمع. والذى قد يعكس آثاراً أخرى على صور السلوك الأخرى بحيث يجد مروجو العنف والشغب، مبرراتهم لإثارة الفوضى والاضطراب بابرار هذه الصورة عن فساد الحياة وعدم استقرارها، وما يثيره ذلك من فوضى واضطراب عام قد يؤثر على كيان النظام ويعرقل مسيرته.

أما عن الآثار الاجتماعية للجريمة على مستوى الأفراد فهى كثيرة ومتعددة الأبعاد. إذ أن ما يترتب على ارتكاب جريمة ما تعرض الجانى والمجنى، لظروف تبعده عن مجال رعاية أسرته، مما قد يعرضها للعديد من المشكلات الاجتماعية. حيث لا يجد الأبناء من يرعاهم، ويشرف على تربيتهم، نتيجة لانهمالك الأم فى عملية تدير المستلزمات المالية لحياة الأسرة. ومن ثم يكون الأبناء عرضة للاحتكاك برفقاء السوء واغراءات الحاجة مما يجعلهم فريسة للانحراف وارتكاب الجريمة. الأمر الذى يثير الكثير من المشاكل الاجتماعية الأخرى للمجتمع مثل التسول والتشرد والجناح.

وإذا كانت عملية تقدير الآثار الاقتصادية وحساب تكلفتها من الأمور السهلة إلى حد ما رغم ما يكتفيتها من معضلات منهجية ونظرية لعملية الحساب تلك. فإن حساب الجانب المعنوى من الآثار يكون محفوفاً بالعديد من المخاطر والمعضلات التى قد تحتاج لهيئات علمية متخصصة لتقدير جوانبها المختلفة.

وحتى الآن لم تتقدم الجهود المبذولة فى مجال احتساب تكلفة الآثار الاقتصادية والاجتماعية على أسس واضحة لعملية الحساب تلك. وإن كانت هناك جهود قد بذلت فى بعض الدول المتقدمة لعملية الحساب تلك فإن اختلاف ظروف تلك الدول المتقدمة عن ظروف الدول النامية يجعلهم يدخلون أسس معينة تتلاءم مع ظروفهم فى عملية التقدير، والتى لا تكون ملائمة لظروف الدول النامية. ولذا فهم يستندون لأسس فى عملية التقدير لا تتلاءم مع ظروفهم. وقد تكون ملائمة مع ظروف الدول الأخرى.

وبذلك أثرت اختلافات وجهات النظر بالنسبة للآثار الاجتماعية والاقتصادية للجريمة على أسس ومعايير حساب تكلفة الجريمة. وذلك رغم الجهود المبذولة على المستوى الدولي لتقدير الآثار الاجتماعية والاقتصادية للجريمة. ورغم ما حققته من منجزات نظرية ومنهجية قادرة على معالجة هذه الآثار بشكل يتلاءم مع ظروف بعض المجتمعات ونظرتها للأفعال الإجرامية ودرجة خطورتها.

ومن ثم نقدم محاولتنا هذه لإلقاء بعض الضوء على العضلات النظرية والمنهجية لتقدير تكلفة الجريمة المرتبطة بآثارها الاجتماعية والاقتصادية على مستوى المجتمع والأفراد، وذلك في ضوء الجهود المبذولة في هذا المجال على المستوى الدولي والمحلي.

خامساً: قياس التكلفة الاجتماعية والاقتصادية للرشوة والاختلاس:

يتضح مما سبق أن عملية قياس تكلفة الجريمة من أعقد المشاكل وأصعبها خاصة، وأن الأرقام المعلنة لا تمثل الواقع إلا في القليل. إذ أن هناك جانباً خفياً من هذه الجرائم يمثل الجزء الأكبر والأساسي. ولا شك أن وجوده في عملية القياس يقربنا من الصورة الفعلية لتكلفة هذه الجرائم، هذا فضلاً عن طبيعة الجرائم الاقتصادية التي نتناولها بالدراسة الآن، وما تتسم به من خصائص متميزة. فالرشوة أصبحت بمثابة أسلوب عام للحياة في كافة المجالات، ولا يضبط منها إلا النذر القليل. وفي حالات معينة، إلى الحد الذي يمكن القول معه أن ضرب هذا العدد المكتشف في ثلاثة أضعاف أو أربعة أضعاف ربما يقربنا إلى حد ما من الصورة الفعلية. هذا فضلاً عن وجود بعض صور الرشوة مثل العمولة والسمسرة، وما تتسم به من طابع رسمي. وهي تشكل الحجم الكبير من مبالغ الرشوة، هذا فضلاً عما يترتب عليها من خسارة نتيجة لإستقطاع الحصة من الأسعار وزيادتها بالصورة التي تخدم المتعاملين والقائمين بالعملية. هذا فضلاً عن وجود صور

معنوية للرشوة يصعب قياسها مثل الالتزامات الأدبية. والأمور العينية، وما قد يترتب على هذه الصور من خسارة بالغة للجهة التي تم فيها هذا السلوك.

كما أن الاختلاس ذو طبيعة معينة إذ أنه بمثابة استلاب من المال العام، وهو بذلك لا يتم إلا في دائرة حكومية معينة سواء كان الاختلاس للمال أو معدات، أو مواد خام. إلا أن تعدد صورته يعنى احتمال حدوثه دون أن يكتشف بسهولة في صورة أخرى. وبذلك أصبح احتمال الجانب الخفى منه قائماً، ولا شك أن هذا الجانب له تأثيره البالغ في تقدير ما تتكلفه الدولة من جرائه.

وفي ضوء ذلك نعرض لأبعاد التكنيكات المنهجية لقياس تكلفة جرمي
الرشوة والاختلاس على النحو التالي :

- كيفية قياس تكلفة جريمة الرشوة.
- كيفية قياس تكلفة جريمة الاختلاس.

١- قياس تكلفة الرشوة:

اتضح من التحليل السابق للمعضلات المنهجية والنظرية لقياس تكلفة الرشوة وآثارها الاجتماعية والاقتصادية وإمكان التخطيط لتقليل تكلفة الجريمة بصورة عامة والرشوة بصورة خاصة. اتضح أن الرشوة من الجرائم الاقتصادية التي تمارس تأثيراً بالغاً من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، وذلك على النحو التالي :

(أ) آثار الرشوة الاجتماعية:

للرشوة تأثيراتها الاجتماعية البالغة على المجتمع وأعضائه، إذ أنها من السلوك المرضى المرفوض أساساً. وقد كانت القيم التقليدية تنظر له نظرة رفض باعتباره يجرح الشعور العام ويضير بمصلحة الأفراد. كما أن انتشاره بشكل بالغ إلى الحد الذي يكتسب معه شيوعاً بين أفراد المجتمع، وكأنه أسلوب عام للحياة، يترتب عليه نتيجة مباشرة، وبصورة تلقائية، تتمثل في إضعاف وظيفة القيم الرادعة في

المجتمع خاصة وأنه أصبح الآن مقبولاً على المستوى العام لدرجة أن غالبية الأفراد يمارسونه بدون تردد، ويعدونه من مسلمات التعامل مع المؤسسات، سواء كانت حكومية، أو قطاعاً عاماً أو قطاعاً خاصاً. ولا شك أن اضعاف الوظيفة الاجتماعية للقيم يؤثر على كفاءتها الوظيفية لردع سلوك الأفراد المرضى في المجتمع وهذا الجانب رغم صعوبة قياسه، والتعرف عليه، إلا أنه على درجة كبيرة من الأهمية، لأنه يحمل المجتمع أعباء اقتصادية كثيرة.

وكما أن للرشوة تأثيرها على قيم ومعايير الشخص الذي يقدمها، نظراً لمدخل احتمال الاستثناء في نسق قيمه، وقياساً عليه تبدأ سلسلة الاستثناء في سلوك الفساد بالمجتمع. كما قد يترتب عليها حصول شخص على شيء، أو وضع اجتماعي، وهو ليس على مستوى الأداء الوظيفي المطلوب، فيعاق الدور عن وظيفته بشكل مؤثر على اقتصاد التنظيمات الاجتماعية بخاصة، والمجتمع بعامه.

والواقع أن هذه الجوانب التأثيرية لها أهمية بالغة، ومن الضروري وضعها في الاعتبار عند حساب تكلفة الرشوة. رغم صعوبة قياسها. وقياساً على ذلك هناك العديد من القوانين الاجتماعية التي تتأثر بالرشوة في المجتمع.

(ب) الآثار الاقتصادية للرشوة،

أما عن الآثار الاقتصادية للرشوة فهي ذات جانبين أساسيين: جانب مباشر، وجانب غير مباشر. أما عن الجانب المباشر لآثار الرشوة الاقتصادية فيتمثل في الضرر الاقتصادي المباشر على الشخص الذي يدفع رشوة لتخليص مصالحه، أو مهامه من ناحية. والضرر المترتب على اقتصاد التنظيمات الاجتماعية والمجتمع نتيجة تقديم الرشوة من العملاء وحصولهم على عطاءات أقل من قيمة الشيء المطروح للعطاء، والمزاد والمناقصة. وهذان الجانبان يشكلان معاً الجانب الظاهر من الآثار الاقتصادية للرشوة، ولا شك أن احتمالات هذا الجانب كثيرة من حيث التأثير على اقتصاد الأفراد أو اقتصاد المجتمع.

أما الجانب غير المباشر من الآثار الاقتصادية فيتمثل في اضعاف امكانية الأشخاص الذين يضطرون لتقديم رشاوى من ناحية، وتعويق اقتصاد المجتمع والأرباح المحتملة لهذا الجزء الذى انتفع به أشخاص معينون مقابل تقديمهم رشاوى. وهذا أيضاً يوضع ضمن الآثار الاقتصادية للرشوة.

(ج) تحديات قياس تكلفة الرشوة:

فى ضوء التحليل السابق لآثار الرشوة الاجتماعية والاقتصادية، يتكشف لنا بعض الجوانب التى تشكل تحدياً لقياس تكلفتها. وأول هذه التحديات يتمثل فى الجانب الخفى من الرشوة، وامكانية التعرف عليه، وتحديد صورته القرية من الصورة الفعلية للرشوة، وحجمها. ثم كيفية حسابها، سواء من حيث ضررها على الناحية الاجتماعية، أو من ناحية ضررها على الأشخاص، أو اقتصاد المجتمع. هذا بالإضافة إلى تحد ثان يتمثل فى امكانية حساب خسائر الأرباح، سواء بالنسبة للأفراد، أو بالنسبة للمؤسسات. أما التحدى الثالث وهو الأكثر صعوبة فيتمثل فى كيفية حساب الآثار الاجتماعية للرشوة. فهذا الجانب يحتاج أولاً لتكميمه، ثم الوصول منه إلى تقدير نسبي، والتحدى الرابع يتمثل فى كيفية حساب خسائر العمولة، وما يترتب عليها من أضرار الاقتصاد على مستوى التنظيمات والمجتمع. ثم يأتى أخيراً التحدى الخامس، والذي يتمثل فى امكانية التنبؤ باحتمال تكلفة الرشوة فى المستقبل، إذ أن القوانين الخاصة بالاحتمالات، والتنبؤ، ليست من السهولة بمكان، ويحتاج لامكانيات احصائية ورياضية ومعالجات تحليلية متقدمة، لأن لهذه الجوانب تأثيراً على بعضها. ومن ثم يصير تحليل العلاقات الوظيفية والعلية فيما بينها أمراً ضرورياً للتعرف على اتجاهات هذه العلاقة واحتمالاتها.

ومن ثم يتكشف أمامنا التحديات الأساسية فى حساب تكلفة جريمة الرشوة، والتى تقتضى مستويات متقدمة من التحليل فى مجال البحث العلمى.

(د) اعتبارات أساسية في قياس تكلفة الرشوة:

لا شك أن قياس تكلفة الرشوة بهذه الصورة من المشاكل المنهجية الصعبة، ومن ثم بات ضرورياً تناول هذا الجانب على أسس واضحة، نجملها في الاعتبار التالية:

• الاعتبار الأولي: يتمثل في أهمية وضوح الرؤية بالأبعاد الاجتماعية، والثقافية، والشخصية، والاقتصادية للرشوة. والعوامل التي ترتبط بها، وكيفية تأثيرها على بناء المجتمع، والنسق القيمي السائد فيه، وعلاقتها الوظيفية بالظواهر الاجتماعية الأخرى.

• الاعتبار الثاني يتمثل في: ضرورة تناول الرشوة بقدر وافر من الدقة المنهجية والاستعانة بتكنيكات منهجية واضحة ومحددة، واستخدام أدوات منهجية على مستوى الكفاية لتناول الظاهرة. والاستعانة بأساليب تحليلية متكاملة، وذلك للوصول إلى صورة فعلية لظاهرة الرشوة وحجمها الفعلي، وإمكانية التنبؤ باحتمالاتها في المستقبل.

• والاعتبار الثالث يتمثل في: محاولة التعرف على الحجم التقريبي لظاهرة الرشوة من الجانب الخفي، حتى تأتي تقديراتها ملائمة للحجم الفعلي وتكاليفه.

• الاعتبار الرابع: الاتفاق على موقف واضح من العمولة والسهمرة وتقدير حجم الخسائر المرتبطة بها نظراً لأنها من الناحية الوظيفية تدخل ضمن إطار الرشوة، ولكن من الناحية الفعلية لا يعاملان معاملة الرشوة.

• الاعتبار الخامس: تحديد الحجم الفعلي لنمط الرشوة، والرشوة البسيطة، والوصول إلى تقدير نسبي لهما، لإمكان حساب تكلفتها.

• الاعتبار السادس: تحديد صورة الرشوة المالية، والمادية، والمعنوية، واحتمالات الخسارة المرتبطة بكل من تلك الصور.

- الاعتبار السابع: تقدير الضرر الناتج عن تعطيل قوة الأشخاص المرتكبين للرشوة، والذين أودعوا السجن، وأصبحوا قوة غير منتجة فعلاً في المجتمع.
- الاعتبار الثامن: حساب تكلفة جرائم الرشوة من حيث أجهزة الرقابة والضبط والقضاء، ومؤسسات الإيداع لمركبي الرشوة.
- الاعتبار التاسع: حساب الضرر الذي تتعرض إليه أسر مرتكبي الرشوة، وما يتعرضون له من مشاكل، واحتمالات انزلاق بعض أفرادها تحت ضغط الحاجة لمجال الجريمة.
- الاعتبار العاشر: ضرورة معالجة تفاعل هذه الجوانب مع بعضها، وإمكانية التنبؤ بها في المستقبل على أسس تمكّنتنا من الوصول إلى نتائج قريبة نسبياً من الحجم الفعلي لتكلفة الجريمة.

٢- قياس تكلفة الاختلاس:

الإختلاس في ضوء التعريف القانوني عبارة عن «تصرف شخصي في مال الدولة، تصرف ماله، وله صور متعددة مثل إختلاس أموال، إختلاس معدات، إختلاس مواد خام. ولا شك أن الحجم الفعلي للإختلاس، لا يتمثل في حالات الإختلاس التي تم ضبطها، إذ أن هناك جانباً خفياً للإختلاس يتمثل في تلك الحالات التي لم يتم ضبطها.

(أ) الآثار الاجتماعية للإختلاس:

تمثل الآثار الاجتماعية للإختلاس في تأثير هذا السلوك على اتجاه السلوك العام في المجتمع، وعلى قوة الرابطة بين الأشخاص والمصلحة العامة. وذلك ما يجر معه الكثير من أنماط السلوك المرضية.

(ب) الآثار الاقتصادية للإختلاس:

تمثل الآثار الاقتصادية للإختلاس في الضرر الواقع على اقتصاد المجتمع

وتعطيل هذا الجانب من الاقتصاد من الاستثمار العام، الأمر الذى يصاحبه ضرر تراكمى على الاقتصاد العام.

(ج) تحديات قياس تكلفة الاختلاس:

تمثل هذه التحديات فى جوانب أساسية وهى :

- ١- كيفية حساب الحجم الفعلى للإختلاس، وتقدير قيمة الأشياء العينية.
- ٢- كيفية تقدير علم استثمار هذه الجوانب غير المالية، والمالية معاً.
- ٣- كيفية حساب تأثيرها التراكمى على الاقتصاد العام فى المجتمع.
- ٤- كيفية تقدير الجانب الخفى بعد التعرف على الحجم النسبى له.
- ٥- كيفية الوصول إلى الصورة القرينة نسبياً من الحجم الفعلى للإختلاس.

(د) اعتبارات أساسية فى قياس تكلفة الاختلاس:

من الضرورى أن نحدد مفهوم الإختلاس قبل كل شىء تحديداً علمياً دقيقاً، لكي يمكن التعرف على تأثيره على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والشخصية والثقافية. ثم الاجتهاد لحساب تكلفة الجانب الخفى بعد التقدير النسبى له. الاعتماد على أساليب رياضية متقدمة لحساب التكلفة، وتقديراتها، واحتمالاتها فى المستقبل. والاجتهاد للتعرف على تكلفة جرائم الإختلاس بالنسبة لأجهزة العدالة الجنائية من ناحية. والخسائر المترتبة على حبس مرتكبى الإختلاس وتعطيلهم كقوة عمل منتجة فى المجتمع، وأرباح هذا التعطيل لقوة عملهم. هذا بالإضافة إلى ضرورة حساب أرباح الإختلاس على المستويات المختلفة من الجوانب المتعلقة به. وذلك للوصول إلى الصورة التقريبية من تكلفة جرائم الإختلاس.

بقى أمامنا اعتبارات علمية أساسية على المستوى المحلى فى قياس تكلفة الجريمة، والتعرف على آثارها الاجتماعية والاقتصادية، تمهيداً للتخطيط من أجل تقليل تكلفتها سواء بالنسبة للأضرار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة عليها. أو من

ناحية ما ينفق من قبل الدولة على أساليب الوقاية والعلاج. وهذه الاعتبارات العلمية تتمثل فى :

- ضرورة فهم ظروف المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والشخصية والتنظيمية، وتحديد مكان التوتر فى تلك الجوانب التى تشكل الواقع الاجتماعى. وذلك للتعرف على الظروف المهنية لتفشى الجرائم الاقتصادية والعوامل التى تشكل البناء الدافعى لتلك الجرائم باعتبارها مظاهر تعبيرية للسلوك المنحرف. على أن يتم ذلك برؤية واضحة بطبيعة الواقع وعلى أسس منهجية محددة فى مجال العلوم الاجتماعية التى تهتم بدراسة السلوك والفعل الاجتماعى.
- أن يكون واضحاً أمام المخططين لتنمية المجتمع عناصر مجتمع المستقبل، والصورة التى يحتمل أن تكون عليها، والوسائل الكفيلة بتحقيقها، مع الاجتهاد لتوفير العوامل التى تقلل من مظاهر التوتر المحتملة فى ظروف تغير انساق المجتمع.
- أن تتم عملية التنبؤ باحتمالات المستقبل بالنسبة لدرجة وقوع الجرائم الاقتصادية على أسس علمية، وفهم واضح لقوانين الحركة الاجتماعية، وقواعد التنبؤ فى علم الاجتماع وإلتجاه هذه الحركة وعواملها.
- أن يكون هناك فهم واضح بطبيعة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسلوكية والتنظيمية التى طرأت على صور الجرائم الاقتصادية، فى ظروف التغيرات المعاصرة.
- أن يتم فهم الجانب المعلن من الظاهرة الاجرامية على أسس علمية لتحديد حجمها وتكاليفها وظروفها المختلفة، هذا بالإضافة إلى ضرورة فهم الجانب الخفى من الجرائم الاقتصادية للوصول إلى صورة تعبر إلى حد ما عن الحجم الفعلى للظاهرة الاجرامية.

• أن يتم حساب التكاليف بأساليب رياضية وإحصائية متقدمة ومحددة، لكي نصل إلى التكلفة التقريبية للجرائم الاقتصادية، حتى نوضع في الاعتبار في إطار الخطط القومية للتنمية.

• أن تدرج خطط الدفاع الاجتماعي في إطار خطط التنمية العامة في المجتمع، وأن تعتبر جزءاً مكملًا لخطط التنمية الشاملة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي.

بقي أن نرجع اهتمامنا بآثار الجريمة، وقياس تكلفتها لما للجرائم الاقتصادية من آثار سيئة على اقتصاد المجتمع الذي يعد دعامة أساسية لعملية التنمية التي تعقد عليها المجتمعات البشرية النامية جل آمالها في النهوض، وتحقيق التقدم، واللاحاق بركب المجتمعات التقدمية، وتبؤ مكائنها في الحضارة المعاصرة، والتخلص من عوامل الجمود والانحيار الذي قد يكون تفشي الجرائم إحدى مؤشرات، وعوامله في آن واحد، والتي إذا ما تفشت بصورة جعلتها تدخل في إطار الأسلوب العام للحياة على نحو ما هو حادث بالنسبة للرشوة بشكل قاطع، والإختلاس إلى حد ما. في الوقت الذي يكون فيه البناء الاجتماعي ضعيفاً، وغير قادر على دعم ميكانزمات الضبط الاجتماعي، يكون المجتمع على حافة الانحيار، والتداعي أمام موجات التوتر والانحراف، التي قد لا يستطيع التخلص منها إلا بإحداث تغييرات نوعية في أنساقه وسياقه العام.

الفصل السابع

التخطيط لتقليل تكلفة الانحراف

- الاعتبارات الأساسية المرتبطة بالجريمة واسلوب التقليل من نفقاتها.
- عملية التخطيط لتقليل تكلفة الجريمة.
- تحديات عملية اقلال تكلفة الجريمة.
- بعض التوصيات المتعلقة بمواجهة تحديات الإقلال من تكلفة الجريمة.

الفصل السابع

التخطيط لتقليل تكلفة الانحراف

تمهيد :

تعتبر عملية التخطيط لتقليل تكلفة الجريمة، من الأمور الصعبة، والملحة في نفس الوقت. وتأتى صعوبتها، من ارتباطها بالعديد من المشاكل التي تواجهها المجتمعات البشرية، في ظروف التغير السريع، التي تتعرض لها كافة النماذج الاجتماعية من ناحية. وطبيعة الوعي والتخطيط لدى القائمين بعملية التنمية، والطابع الأيديولوجي الذي يحدد اختيار الأفراد لإسلوب معين، في فهم مشاكل المجتمع، واتجاه تطوره، وسياسة الدفاع الاجتماعي الملائمة له، من ناحية أخرى.

ويأتى إلحاح عملية التخطيط لتقليل تكلفة الجريمة من تزايد صور السلوك الاجرامى، وتكرار حدوثها بشكل بالغ، وبصورة أصبح معها يؤثر مباشرة على مسيرة التنمية بالدول، ودرجة الاستقرار الاجتماعى بها. وهذا ما دفع معظم الدول لتخصيص جانباً كبيراً من ميزانيتها لمواجهة الجريمة. فى الوقت الذى مارالت فيه الجريمة آخذة فى التزايد، رغم ما ينفق عليها من اعتمادات مالية باهظة فى مجال الوقاية والعلاج. وذلك لافتقار العمل للخطة المحكمة، والمتكاملة الأبعاد فى مجال الدفاع الاجتماعى.

ومن ثم تقتضى مناقشة هذه المشكلة، وضوح الرؤية بطبيعة التغيرات التى طرأت على الظاهرة الاجرامية، وظروف التغيرات التى تتعرض لها المجتمعات، والعوامل الدافعة لظهور صور اجرامية حديثة، والطابع الأيديولوجي الذى يحكم سياسة العمل فى مجال الدفاع الاجتماعى. وذلك وصولاً لتعيين الاسلوب العلمى اللازم لعملية التخطيط لسياسة الدفاع الاجتماعى، وتحديد العضلات التى تواجه عملية التخطيط تلك، لتقليل الميزانية المعتمدة فى هذا المجال، والسبل الكفيلة بالتغلب على تلك العضلات، والتحديات التى تواجهنا فى التخطيط، والعمل فى مجال الوقاية والعلاج للجريمة.

وفى ضوء ذلك نسير فى تناولنا لمشكلة التخطيط لتقليل تكلفة الجريمة فى الخطوات التالية:

- تحديد الاعتبارات الأساسية المرتبطة بالجريمة والسلوك الاجرامى، والظروف الدافعة له، وتفاقم تكاليفها.
 - تحليل أبعاد عملية التخطيط لتقليل تكاليف الجريمة، ومراحلها، ومتطلبات العمل بكل مرحلة منها.
 - التعرف على العضلات والتحديات الفنية، والبشرية، والاجرائية، التى تواجهنا فى عملية التخطيط، والعمل لتقليل تكاليف الجريمة.
 - التقدم ببعض التوصيات التى يساعدنا الأخذ بها للتغلب على معضلات وتحديات التخطيط والعمل لتقليل تكاليف الجريمة.
- والآن نعود لمناقشة هذه النقاط الأربعة بشئ من الإيجاز :

أولاً: الاعتبارات الأساسية المرتبطة بالجريمة واسلوب التقليل من نفقاتها :

يتمثل الاعتبار الأول فى: ضرورة فهم التغيرات التى طرأت على صور، وأبعاد الظاهرة الاجرامية، والتى أصبحت ذات طابع منظم فى أغلب حالاتها، وتفاقت صورها الاقتصادية المرتبطة بالفساد، مثل: الرشوة، والاختلاس. واتسام العمل بها بالطابع المنظم جماعياً، وغياب رأى العام الرافض لبعض صورها الحديثة مثل الاهمال والرشوة، بحيث أصبحت تشكل اسلوباً عاماً للحياة، يتأرجح بين الرفض والقبول من قبيل السلطة السياسية، والسلطة الضبطية، والمجمع بجماهيره الغفيرة. مثال ذلك: رفض السلطة السياسية الضبطية لجرائم الجمارك، وتهريب النقد، وسلبية الجماهير والرأى العام بالنسبة لها. وعدم وضوح الخطورة الاجرامية لجرائم الاهمال، أمام السلطة القضائية والضبطية، وتقبل الجماهير فى معظم المجتمعات لسلوك الرشوة بحيث أصبح اسلوباً للحياة فى تلك المجتمعات.

والاعتبار الثانى: يتعلق بضرورة اعتبار خطة التنمية فى مجال الدفاع الاجتماعى، جزءاً من خطة التنمية العامة فى الدولة. لأن العمل فى مجال الدفاع الاجتماعى يرتبط بالعمل فى المجالات الأخرى، المتعلقة بالتعليم، والانتاج، والصحة، والخدمات.

والاعتبار الثالث: يتمثل فى ضرورة فهم المجتمع، وظروفه، والتنسيق بين قطاعاته، والايديولوجية التى تحكم العمل فى قطاعاته، والأهداف التى توجه نشاط قطاعاته، لأن ذلك يؤثر على سياسة العمل فى مجال الدفاع الاجتماعى.

والاعتبار الرابع: يتعلق بوعى العاملين فى مجال التخطيط وتنفيذ سياسة الدفاع الاجتماعى، التى تنتهجها الهيئة الدولية، للتوفيق بينها، وبين سياسة الدفاع الاجتماعى على النطاق المحلى.

والاعتبار الخامس: يشير لطبيعة الأجهزة العاملة فى مجال الدفاع الاجتماعى، ومدى قدرتها على القيام بعبء سياسة التنمية المستهدفة فى مجال الجريمة.

والاعتبار السادس: يتمثل فى طبيعة الاحصاءات الجنائية، ومدى تعبيرها عن الواقع الفعلى للظاهرة الاجرامية بجانبها المعلن والخفى.

والاعتبار السابع: يتمثل فى تعيين المعدل المستهدف تقليل تكلفة الجريمة عنده، بحيث لا يكون مؤثراً على اقتصاد المجتمع، ودرجة الاستقرار الاجتماعى به.

وبذلك يشير الاعتبار الثامن: لإستناد التنمية فى مجال الدفاع الاجتماعى على وضوح الرؤية بظروف المجتمع، وطبيعة الظاهرة الاجرامية، وأبعادها، والأداء الوظيفى للأجهزة العاملة فى مجالها، ومستهدفات التنمية فى هذا المجال. وذلك لترشيد القرار والعمل، فى عملية التنمية، فى مجال الدفاع الاجتماعى.

أما الاعتبار التاسع: فيشير لضرورة وجود أساس نظرى لتفسير وتحليل صور الأفعال الاجرامية، سواء الظاهر منها، أو الخفى. وتحديد المجالات المختلفة المرتبطة بمجال الدفاع الاجتماعى، وسياسة الدفاع الاجتماعى، التى يستند إليها فى

مجال الجريمة، والأجهزة العاملة في مجال الوقاية والعلاج، وتقييم كفاءتها الوظيفية في الأداء، وتحديد احتياجاتها من العاملين المتخصصين، ومن الأدوات الفنية. وتعين مستهدفات التنمية في مجال الدفاع الاجتماعي، وتقييم التشريعات المعمول بها، ومدى صلاحيتها وتلاؤمها مع التغيرات التي طرأت على المجتمع والجريمة، وتحديد الأسلوب المتبع في السياسة الجنائية، ومدى صلاحيته لتحقيق مستهدفات التنمية في هذا المجال. على أن يتم ذلك بالاستناد إلى الأسلوب العلمي. وعند هذا المستوى تبدأ المرحلة التالية.

ثانياً: عملية التخطيط لتقليل تكلفة الجريمة:

مرحلة صياغة خطة التنمية، في مجال الدفاع الاجتماعي لتقليل نفقات الجريمة، ومن الضروري أن يتم صياغة عناصر خطة التنمية في مجال الدفاع الاجتماعي لتقليل نفقات الجريمة على أساس ارتباطها بخطة التنمية العامة، في الدولة من ناحية، واستنادها على سياسة الدفاع الاجتماعي المعلنة، والتي يجب أن تتسق مع سياسة الدفاع الاجتماعي المعلنة للهيئة الدولية من ناحية أخرى، على أن تشمل مرحلة الصياغة تلك الجوانب التالية:

- تحديد الحالات التي تتطلب صياغة التشريعات الملزمة، ونوعية هذه التشريعات، وتطوير النصوص التشريعية القائمة، بما يجعلها صالحة للتطبيق في ظروف التغيرات التي طرأت على المجتمع، والظاهرة الإجرامية.
- تحديد أسلوب الوقاية الملزم.
- تحديد أسلوب العلاج الملزم.
- تحديد الأجهزة اللازمة لعملية الوقاية والعلاج، وأسس تطوير الأجهزة القائمة للتمكن من القيام بدورها في عملية التنمية في مجال الدفاع الاجتماعي سواء من حيث التدريب أو الضبط والرقابة والوقاية والعلاج.
- تحديد احتياجات الأجهزة العاملة في هذا المجال فنياً وبشرياً ومالياً، حسب الدور الموكل لكل منها.

• تنميط صور الأفعال الاجرامية من حيث خطورتها على أساس البحث العلمى بالاستناد إلى معايير واضحة اجتماعياً واقتصادية ونفسياً وقانونياً، لتعيين خطورتها الاجرامية على اقتصاد المجتمع، وحياة الأفراد، والاستقرار الاجتماعى. وتعيين اسلوب العمل اللازم لكل منها، بما يجعل العمل فى مواجهتها متلاحماً مع درجة خطورتها.

وعند هذا الحد تبدأ المرحلة الثالثة.

مرحلة التنفيذ لخططة التنمية فى مجال الدفاع الاجتماعى لتقليل تكلفة الجريمة، وتقتضى هذه المرحلة أن يسير العمل متوازناً مع العمل فى اطار خطة التنمية العامة للدولة، وأن يكون العمل متسقاً ومتكاملاً مع السياسة المعلنة للدولة فى مجال الدفاع الاجتماعى. وأن يتم فى مختلف مجالات الجريمة بشكل متوازن، على أن تقوم الأجهزة بأدوارها المحددة لها على أساس التعاون، وتبادل المعلومات فيما بينها للتعرف على منجزات كل منها فى هذا المجال.

مرحلة التقييم: والواقع أن عملية التقييم عملية مستمرة تبدأ بمرحلة التحضير، وتنتهى بمرحلة التنفيذ، لمراجعة الأجهزة والقطاعات المختلفة وتقييم دورها الوظيفى ومنجزاتها فى عملية التقليل من تكاليف الجريمة ومدى استخدامها لميزانيتها فى المجالات المحددة لها.. على أن تتم عملية التقييم تلك على أساس علمى مستندة فى ذلك على المقارنة بين ما هو مستهدف من الأجهزة، وما حققته فى هذا المجال. وذلك لإمكان ترشيد العمل فى المجالات التى لم تحقق المستهدف منها.

ثالثاً: تحديات عملية اقلال تكلفة الجريمة:

الواقع أن هناك معضلات وتحديات تواجهنا فى عملية التخطيط لتقليل تكاليف الجريمة تتمثل فى :

١- أن البحث العلمى لم يتوصل بعد لتحديد دقيق لمفهوم الجريمة وطبيعة

التغيرات التى طرأت على صور وأبعاد الظاهرة الاجرامية، والعوامل الدافعة إليها.

٢- واننا لم نتفق بعد على أساس نظرى لتفسير السلوك الاجرامى وتحديد مصادره والعوامل الدافعة إليه.

٣- واننا لم نستقر بعد على الأسلوب الذى يتم به التنسيق بين سياسة الدفاع الاجتماعى التى أعلنتها الهيئة الدولية، وسياسة الدفاع الاجتماعى المعلنة من قبل الدول.

٤- وأن التفاوت مازال قائم بين سياسة الدفاع الاجتماعى المعلنة من قبل الدول، واسلوب العمل فى مجال الوقاية والعلاج من الجريمة فى بعض الدول.

٥- ومازالت بعض الدول لا تعتمد على نتائج البحوث العلمية، وترشيد العمل فى مجال الدفاع الاجتماعى.

٦- مازالت الاحصاءات الجنائية لمعظم الدول مضللة، ولا تعكس الدافع الفعلى للجريمة فى تلك الدول، الأمر الذى لا يمكننا من تقييم العمل فى مجال الدفاع الاجتماعى فى ضوء تلك الاحصاءات.

٧- مازال الاهتمام من بعض السلطات السياسية بمجال الدفاع الاجتماعى غير كاف، ولا يخدم سوى مصالحها فحسب.

٨- مازالت الفروق بين الدول المتقدمة، والدول النامية، فى مجال الجريمة، واسلوب مواجهتها، غير محددة المعالم، رغم الاختلاف الواضح بينها. ولم تصل بعد لإتفاق على معدلات الجريمة المعقولة، والتى لا تؤثر على اقتصاد المجتمع. سواء على مستوى المجتمعات المتقدمة، أو المجتمعات النامية. وعدم توفر الفنيين والمخططين بالقدر الكافى فى مجال الأجهزة العاملة على مواجهة الجريمة. ومن ثم تنفق تلك الأجهزة أموالاً باهظة لغياب الخبرة الواعية، بمجالات الاتفاق، واسلوب العمل اللازم لهذه الأجهزة.

٩- ولم يتح بعد للدول النامية الفرصة للتعرف على خبرات الدول المتقدمة في مجال الاقلال من تكاليف الجريمة.

١٠- عدم وجود نموذج نظري للتخطيط لإقلال تكاليف الجريمة من قبل الهيئة الدولية.

١١- وعدم قيام الهيئة الدولية بدور فعال لمساعدة بعض الدول في عملية صياغة خطة الاقلال من تكاليف الجريمة والتعاون معها على تنفيذها، بحيث تكون نموذجاً يتخذى به من قبل الدول الأخرى.

١٢- قصور التعاون بين الأجهزة العاملة في مجال الدفاع الاجتماعى ببعض الدول، وعدم تبادلها المعلومات التى تعكس نشاطها في هذا المجال.

١٣- أن تكون خطط التقليل من تكاليف الجريمة قائمة على أساس متكامل من حيث الفهم الصادق للجريمة ومواجهتها والعمل في مجال الوقاية والعلاج بحيث تشمل كافة الجوانب التى تكفل مواجهتها بفاعلية. وفى ضوء ذلك يجب توزيع النفقات بحيث تغطى المجالات المختلفة، على أن تراعى طبيعة الأدوار الوظيفية التى تقوم بها الأجهزة العاملة في مجال الدفاع الاجتماعى، وبحيث تكون هذه الأجهزة قادرة على أداء دورها مع توفر الخبرة الكافية بها لإستخدام ميزانيتها المخصصة لها استخداماً أمثل، وبأعلى قدر من الكفاية والفاعلية.

وعلى هدى ذلك يرجى أن يسير العمل في مجال التخطيط لتقليل نفقات الجريمة في مسالكه الصحيحة، حتى يأتى بنتائج طيبة، تمكنا من تقليل النفقات، وتكاليف الجريمة بالقدر الذى يدعم اقتصاد الدولة، ويحقق لها الاستقرار الاجتماعى.

والواقع أن أهم المجالات وأخطرها بالنسبة لتقدير تكلفة الجريمة تتمثل في صور الفساد المختلفة، وعلى وجه الخصوص الصور المرتبطة بالجرائم الاقتصادية المتمثلة في الاختلاس والرشوة.

رابعاً، بعض التوصيات المتعلقة بمواجهة تحديات الاقلال من تكلفة الجريمة،

١- دعم البحوث العلمية فى مجال الجريمة وتبصير الدول والأجهزة المتخصصة فى مجال الجريمة بأهمية الاستفادة منها فى التخطيط لتقليل نفقات الجريمة.

٢- ضرورة ربط خطط التنمية فى مجال الدفاع الاجتماعى بخطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدولة.

٣- ضرورة قيام الهيئة الدولية بمجهودات واضحة فى مجال التخطيط لتقليل تكاليف الجريمة.

٤- ضرورة اسهام الهيئة الدولية فى مجال الدفاع الاجتماعى لإقلال تكاليف الجريمة ببعض الدول لتكون هذه التجارب بمثابة نماذج تحتذى بها الدول الأخرى.

٥- توخى الصدق من بعض الدول فى عرضها للاحصاءات الجنائية، والتخلص من الحساسية الدولية، حتى يمكن الاستفادة من تجاربها وتقييمها.

٦- تقديم الدعم المالى من الهيئة الدولية لمراكز البحوث الاجتماعية والجنائية العاملة فى مجال الدفاع الاجتماعى، لكى تتمكن من توسيع نطاق عملها فى مجال البحث والدراسة وتدريب الفنيين والمتخصصين فى مجال الدفاع الاجتماعى.

٧- القيام بجهد ايجابى من قبل الهيئة الدولية فى مجال البحث العلمى، لتنميط الأفعال الاجرامية على أساس خطورتها. وذلك على المستوى المقارن بين بعض الدول المتقدمة والنامية، حتى تتمكن الدول الأخرى من الاستفادة فى مجال تنميط الأفعال الاجرامية بها.

٨- ضرورة قيام الهيئة الدولية بجهد ايجابية لتقييم برامج التنمية فى مجال الدفاع الاجتماعى فى بعض الدول، للتعرف على مدى ما حققته هذه البرامج من اقلال نفقات الجريمة.

الباب الثالث

المعالجة السيسولوجية لموضوعات الدراسة في علم الاجتماع الجنائي

• تمهيد

• الفصل الثامن: مظاهر تفسير الظاهرة الاجرامية

• الفصل التاسع: توجيهات القيم والرشوة في مصر

• الفصل العاشر: معالم جناح الأحداث في المملكة العربية

السعودية

الباب الثالث

المعالجة السيسولوجية لموضوعات الدراسة في علم الاجتماع الجنائي

تمهيد :

إن أول ما يتبادر للذهن حول الانحراف، السؤال: عن ما هو الانحراف؟، أو من هو المنحرف؟، والانحراف عن من؟، وما هي العوامل الدافعة للانحراف؟. وقد نالت هذه الأسئلة اهتمام الكثير من علماء الاجرام، وعلماء العقاب، وعلماء النفس، وعلماء الاجتماع.. الأمر الذي ترتب عليه تراكم التراث حول الانحراف، وتعدد الآراء والنظريات، وتعدد المحاولات التصنيفية للظواهر الانحرافية، وحصرها فيما بين ظاهرة الجريمة، وظاهرة جناح الأحداث، وظاهرة الفساد، والتي تشكل مجتمعة الاطار العام للظواهر الانحرافية التي لا يخلو منها أو من بعض صورها مجتمع ما من المجتمعات البشرية. كما أنها واسعة الانتشار بمختلف صورها في الوقت الحالي سواء على مستوى المجتمعات المتقدمة أو النامية.

ومن ثم أصبح دراسة مثل تلك الظاهرة من ضروريات العصر لإمكان تحديد أبعادها، وملامحها، وخصائصها، وظروفها، والنتائج المترتبة عليها، واحتمالاتها في المستقبل. وذلك لإمكان رسم السياسة الوقائية الكفيلة بحماية المجتمع وأعضائه من أضرارها.

ونتيجة لذلك كله تزايد الاهتمام بمشكلة الجريمة في النصف الثاني من القرن العشرين، كرد فعل لإرتفاع نسبة الجرائم بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة خاصة في المجتمعات المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أخذت الظاهرة الاجرامية بمظهرها المتمثلين في: الانحراف، والجريمة، أشكالاً وصوراً متعددة ومتباينة عن أشكالها وصورها التقليدية. هذا فضلاً عما طرأ على مجتمعات العالم الثالث من تغيرات مصاحبة لعمليات التنمية، وما صاحبها من

عوامل مهيئة للإغتراب في تلك المجتمعات، والذي يرتبط بدوره ببعض صور الظاهرة الاجرامية^(١)، التي تزايدت أشكالها وصورها في المجتمعات الحديثة، بحيث أصبحت مفعمة بالمجرمين والمتحرفين من الأحداث والراشدين، ومدمني المخدرات، ومرتكبي جرائم العنف، والجرائم الاقتصادية، وغير ذلك من صور الجريمة والانحراف.

ونتيجة لذلك احتدم الجدل والنقاش بين المتخصصين، حيث ذهب كل منهم لتقديم تفسيرات معينة للسلوك الاجرامى والانحرافى. فاهتم أنصار التحليل النفسى بتفسير الظاهرة الاجرامية في علاقاتها بحالات العصاب والاعتلال النفسى. هذا فضلاً عن المهتمين بالعدوى الوراثية كسبب للجريمة، وهذه التفسيرات وغيرها من المحاولات القاصرة لم تتعرض لأنواع التنظيمات الاجتماعية، وأحوال البناء الاجتماعى لايضاح أثرها على الظاهرة الاجرامية ومن ثم كانت هذه التفسيرات قاصرة وخالية من التعمق فى فهم السلوك. الاجرامى. ومن ثم اهتم علم الاجرام بالتحليل الموضوعى للجريمة كظاهرة اجتماعية^(٢).

ولهذا اعتبر جيوبونز الجريمة أحد أشكال السلوك الاجتماعى، وهو فى ذلك متأثر بدوركايم الذى أكد شدة تركيب الظواهر الاجتماعية، وسرعة تطورها، وملاحظتها فى جميع المجتمعات مهما اختلفت نماذجها. هذا فضلاً عما بينه الاحصاء من الزيادة المطردة فى نسبة الاجرام. الأمر الذى جعل دوركايم يذهب إلى أن الجريمة تكاد تكون الظاهرة الوحيدة التى تنطوى بصفة لا تقبل الشك على جميع أعراض الظاهرة السليمة وذلك لأنها تبدو مرتبطة أشد ارتباطاً بشروط الحياة الاجتماعية وبنية النماذج الاجتماعية المختلفة.

وإذا كان «دوركايم» يمحو جميع الفروق التى تفصل بين الظاهرة السليمة،

(1) Faia, Michael, Alienation, structural strain an Political Devieny, Social Problems, 1967. No. 4. p. 390.

(2) Giobons, danc., Society crime and criminal careers, New Jersy, Hall inc., 1968.

والظاهرة المعتلة، فذلك لا يعنى أن الجريمة لا تتشكل ببعض الصور الشاذة. إذ أن ذلك يحدث عندما ترتفع نسبة الاجرام ارتفاعاً مفرطاً، أو أن تتحدد صورها بشكل غير عادى، كما هو حادث فى المجتمعات المتقدمة. إذ أن هذه الزيادة، وهذا التعدد المفرط، ظاهرة شاذة. غير أننا نلاحظ فى كل مجتمع، فى حالته الطبيعية، صوراً من الظاهرة الاجرامية عند حد معين لا تتجاوزه^(١).

وبذلك لا يوجد مجتمع خال منها تماماً. ومع أن ارتفاع نسبة الاجرام، فى فترات معينة، وفى مجتمعات معينة، يعد ظاهرة شاذة، فمن الجائز أن تكون زيادة بعض أنواع الاجرام ظاهرة سليمة، وذلك لأنه لكل حضارة نوعاً من الاجرام الخاص بها. والذى لا يمكن القضاء عليه طالما أنه لم يصل بعد لمستوى الفعل الذى يחדش بعض العواطف الاجتماعية، التى تمتاز بشدة الوضوح، وبشدة الحساسية. وبحيث تبلغ العواطف التى تחדشها تلك الأفعال درجة كافية من القوة، فى شعور كل فرد من أفراد المجتمع، حتى تستطيع كبح جماح العواطف المضادة لها.

وحتى لو تحقق هذا الشرط فلن تختفى الجريمة، بل سوف تتشكل بصورة أخرى. إذ أن الأسباب التى تقضى على منابع معينة للإجرام هى نفسها التى تؤدى مباشرة إلى وجود بعض المنابع الأخرى للإجرام. وذلك ما يمكن أن يفسر فى ضوءه اختفاء بعض صور الاجرام وظهور بعضها الآخر فى المجتمعات المتقدمة، فالعوامل التى تقلل بعض مظاهر الاغتراب، وما يصاحبها من سلوك انحرافى، واجرامى، هى نفس العوامل التى أدت إلى تفاقم الاغتراب، وما يصاحبه من صور الانحراف والاجرام فى المجتمعات المتقدمة^(٢)، مثل الولايات المتحدة.

وفى ضوء هذا الفهم تزايد الاهتمام بالمنظور السيسولوجى لتحليل الظاهرة الاجرامية بهدف الوقوف على العوامل المؤدية لإختلاف أنواع السلوك المرتبط

(١) دوركايم، قواعد المنهج فى علم الاجتماع «ترجمة» محمود قاسم، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٠، ص ١١٩.

(2) Faia, op. cit. pp. 390 - 402.

بالظاهرة الاجرامية باختلاف البناءات الاجتماعية، وتنوعها تبعاً لتنوع تلك البناءات الاجتماعية^(١).

وقد كان للفكر الاشتراكي دور واضح في بلورة رؤية خاصة لتفسير السلوك الاجرامى، وهى الرؤية التى تعد امتداداً لنظرية «كارل ماركس». أما عن أبعاد هذه الرؤية فإنها تشير فى بعض جوانبها لإستغلال العمال فى المجتمعات الرأسمالية، وما يؤدى إليه ذلك الاستغلال من تفشى الفقر والبؤس، والذي يصاحبه أنواع مختلفة من السلوك الاجرامى كرد فعل لهذه الظروف، بما فى ذلك من رشوة وسرقة واختلاس، وبغاء وادمان مخدرات.

أما الأبعاد الأخرى للرؤية الماركسية فتشير إلى أن نظام العدالة الاجتماعية فى المجتمعات الرأسمالية، لا يستهدف سوى حماية المصالح المستغلة لطبقة الملاك، وأصحاب رءوس الأموال. ومن ثم يعتمد منع الجريمة والحد منها فى ضوء هذه الرؤية على إعادة تنظيم الاقتصاد فى المجتمع لمواجهة نزعات الأنانية، والميل الفردية الخاصة فى النظام الاقتصادى الرأسمالى. ورغم أن هذه الرؤية تساعدنا على تفسير بعض جوانب الظاهرة الاجرامية، إلا أنها لا تكفى بصورة مطلقة لتقديم التفسير الكامل لتلك الجوانب، وذلك ما دفع بعالم الاجتماع «ى. ه. سذرلاند» للكشف عن عمليات نسقية، أو علاقات من شأنها تفسر الظاهرة الاجرامية فى ضوء الصراع الثقافى^(٢).

وإذا كانت نظرية «سذرلاند» تلقى مزيداً من الضوء على أبعاد البظاهرة الاجرامية، إلا أنها لا تغطى بوضوح جوانب التفاوت الشخصى والتفاوت البنائى بشكل واضح. وبالنسبة للتفاوت الشخصى فهو يشير للتفاوت بين التطلعات الشخصية، والامكانيات الخاصة للشخص لتحقيق تلك التطلعات. أما عن التفاوت البنائى فهو مستمد من فرض «ميرتون» المتعلق بنمعيار الانحراف عنده. حيث

(١) السيد شتا، سوسيولوجية الانحراف، المجلة الجنائية القومية، القاهرة، ١٩٧٢، العدد الثانى، ص ٢٢٥.

(2) Nettler, G., measure of alienation. Am. sociol. R., 1957.

تؤدي درجة الأنومي العالية وباعتبارها التفاوت بين الوسائل والغايات لمعدل عال من الانحراف الاجتماعي، ورغم أن هذه الاتجاهات في جملتها، تشير إلى أهمية ربط الظاهرة الاجرامية بالبناء الاجتماعي. إلا أنها لم تكشف بوضوح عن أبعاد ظاهرة الاغتراب، وعلاقتها بالظاهرة الاجتماعية. إذ أن الظواهر الاجتماعية بما فيها ظاهرة الاغتراب تؤلف في جملتها الواقع الاجتماعي.

ويزداد وضع أبعاد الاغتراب في المجتمعات المتقدمة. ومن ثم يصبح على درجة كبيرة من الأهمية الربط بين الاغتراب والتفاوت الشخصي، والبنائي، في المجتمعات المتقدمة والنامية، عند تفسير الظاهرة الاجرامية. وذلك ما أكد عليه «ميشيل فايا» حيث ذهب إلى أن درجة الاغتراب العالية ترتبط بالدرجة العالية لادراك التفاوت البنائي. وأن درجة الاغتراب العالية ترتبط بالدرجة العالية لادراك التفاوت الشخصي.

ومن ثم نستطيع في ضوء العلاقة القائمة بين الاغتراب ونمطى التفاوت أن نذهب إلى وجود ارتباط مباشر بين ادراك التفاوت البنائي، وادراك التفاوت الشخصي، بينها وبين السلوك الاجرامي.

وعلى هدى ذلك يتضح أن الاغتراب الزائد يؤدي لدرجة عالية من الانحراف والجريمة، وذلك ما ذهب إليه «جون نتلر» بفرضه الذي مؤداه: وجود علاقة بين الاغتراب والجريمة⁽¹⁾. وذلك بعينه ما أكدته دراسة «ميشيل فايا» مع اشارته الواضحة إلى ضرورة الاهتمام بهذا الفهم في المجتمعات المتقدمة التي تعاني من الاغتراب. والواقع أن تفسيرنا للجريمة من منظور الاغتراب يساعدنا على فهم الظاهرة الاجرامية في علاقتها بالفهم المادي للاغتراب لدى الماركسيين من ناحية، وكل من دوركايم وبارسونز وميرتون من ناحية أخرى. كما أنه يتسق وطبيعة المجتمعات النامية والمتقدمة التي تمر بظروف ثقافية واجتماعية واقتصادية

(1) Nettler, G.: Ibid.

وسياسية يصاحبها بالضرورة مظاهر الاغتراب^(١). وإن كانت بدرجة متفاوتة بين المجتمعات النامية، والمجتمعات المتقدمة. وذلك ما سوف نأخذه بعين الاعتبار عند تفسيرنا لأبعاد الظاهرة الاجرامية والثقافية والاجتماعية والشخصية وصورها المتعددة، في مختلف النماذج الاجتماعية المتباينة. والخطورة نسبية بالنسبة لأنماط الجريمة المتفشية في المجتمعات النامية والمتقدمة.

وفي ضوء تلك الرؤية يتسع فهمنا للظاهرة الاجرامية ليشمل الفهم الاجتماعي للانحراف والجريمة والفهم القانوني. إذ أننا نرجع في فهم الظاهرة الاجرامية التي تحوى كل من الانحراف والجريمة عند تفسيرها بصورة عامة إلى السلوك المشروع، وغير المشروع اجتماعياً. وعند تحديدنا لصور الجريمة نستعين بالتعريف القانوني للسلوك الاجرامى. وتمييزنا بين الانحراف والجريمة هنا يعتمد على مدى الخطورة النسبية للسلوك على مستوى المجتمعات النامية والمتقدمة، وأنواع رد الفعل الاجتماعى على أساس نظرى ومنهجى لتصنيف الظاهرة الاجرامية فيما بين الانحراف والجريمة^(٢). وعلى هدى ذلك نسير فى تحليلنا للتغيرات التى طرأت على صور وأبعاد الظاهرة الاجرامية فى مسلكين مترابطين. المقارنة بين المجتمعات المتمايزة ثقافياً، والتى حددناها بالمجتمعات المتقدمة، والمجتمعات النامية، مع مراعاة التمايز القائم بين النماذج الاجتماعية للمجتمعات المتقدمة. وعلاقة ذلك بصور الظاهرة الاجرامية والمقارنة بين الثقافة الفرعية وعلاقتها ببعض صور الظاهرة الاجرامية فى المجتمعات النامية كما هو الحال فى المجتمع المصرى.

(١) يعتمد فهمنا للاغتراب هنا على المفهوم الواسع للمصطلح بأبعاده المتعددة المتمثلة فى فقدان السيطرة، وفقدان المعنى، وفقدان المعايير، والاعتراب النفسى، والاعتراب الاجتماعى بمظاهره المتنوعة.

(٢) بحث الانحراف بكتندا، التقرير الثانى، رد الفعل الاجتماعى للانحراف، ترجمة د. السيد شتا، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناية ١٩٧١.

وفى ضوء ذلك يتوزع تحليلنا السسيولوجى للظاهرة الاجرامية ليشمل
الموضوعات التالية :

- مظاهر تغير الظاهرة الاجرامية.
- توجيهات القيم والرشوة فى مصر.
- معالم ظاهرة جناح الأحداث فى المملكة العربية السعودية.

الفصل الثامن

مظاهر تغير الظاهرة الاجرامية

- الفهم السسيولوجي لأبعاد الظاهرة الاجرامية.
- أبعاد الظاهرة الاجرامية في المجتمعات المختلفة.
- أبعاد الظاهرة الاجرامية في المجتمع المصري (تحليل احصائي).
- دراسات حالة لبعض الأنماط الاجرامية الأساسية (في ضوء البحوث الميدانية المصرية).

الفصل الثامن

مظاهر تغير الظاهرة الاجرامية

أولاً: الفهم السسيولوجي لأبعاد الظاهرة الاجرامية :

الجريمة ضرب من ضروب السلوك الانساني الدارجة في كل مجتمع، ولذا كان طبيعياً أن تهتم العلوم الاجتماعية بدراسة الظاهرة الاجرامية باعتبارها احدى الظواهر الاجتماعية المعقدة، بهدف تقصي مصادرها الثقافية والاجتماعية والشخصية، وتفسير مظاهرها السلوكية في علاقتها بتلك الأبعاد الثقافية والاجتماعية والشخصية للظاهرة^(١).

وبذلك يتضح لنا أن تعقد هذه الظاهرة يرجع لتعدد أبعادها الثقافية والاجتماعية والشخصية، والاقتصادية والقانونية، الأمر الذي اضطر معه بعض الباحثين للتركيز على بعض جوانبها دون الأخرى، مما ترتب عليه استبعاد بعض الأبعاد الأساسية للظاهرة في الدراسة^(٢)، والتي قد تكون أساسية في فهم الأبعاد التي يتناولوها. ومن ثم أدى هذا الفصل التعسفي في دراسة الظاهرة الاجرامية، لعدم وضوح الرؤية بالمكونات البنائية للظاهرة، والعلاقة القائمة بين تلك المكونات من ناحية. وعدم فهم العملية الاجتماعية التي تفضي للظاهرة الاجرامية من ناحية أخرى. هذا فضلاً عن عدم تمكنهم من الربط بين الجوانب البنائية والدينامية للظاهرة عند دراستها لتقصي مصادرها ومظاهرها السلوكية.

ومن ثم خلط البعض في فهمه لهذه الظاهرة بين حالة البناء الاجتماعي

(١) دكتور أحمد خليفة: أصول علم الاجرام الاجتماعي، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٥٥، ص ١٢ - ١٣، ١٨ - ١٩، ٤٢.

(٢) السيد يس: نحو دراسة الآراء والاتجاهات وتأثيرها على الظاهرة الاجرامية، المجلة الجنائية، ١٩٧٠، ج ٣، عدد ١، ص ٨٣.

والاقتصادي والثقافي والشخصي والظاهرة الاجرامية التي اعتبرها حالة تلك البناءات^(١)، في الوقت الذي نقد فيه الظاهرة الاجرامية باعتبارها ضرباً من ضروب السلوك الانساني، نتيجة لحالة البناءات المختلفة، وما تعانيه من تفاوتات معينة، تعبر عن حالة البناء الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي والشخصي، وتعد في الوقت نفسه من مصادر المظاهر السلوكية للظاهرة الاجرامية. ونحن في ضوء هذا الفهم سوف نسير في تحليلنا للمظاهر السلوكية للظاهرة الاجرامية في مسالك ثلاثة مترابطة :

- يتمثل المسلك الأول في تصنيف المظاهر السلوكية للظاهرة الاجرامية في ضوء التعريف القانوني وارتباطها بظروف المجتمع وأوضاعه المختلفة.
- ويتمثل المسلك الثاني في تعيين حالة السياقات الاجتماعية والاقتصادية والشخصية والثقافية للمجتمع، وما تعانيه من تفاوتات معينة في ظروف عملية التنمية.
- أما المسلك الثالث، فيستهدف تفسير الظاهرة الاجرامية على أساس الربط بين مظاهرها السلوكية، ومصادرها المرتبطة بحالة البناءات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والشخصية، وما تعانيه من تفاوتات مختلفة في ظروف عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

١- مناقشة المحاولات المختلفة لفهم الظاهرة الاجرامية :

تزايد الاهتمام بمشكلة الجريمة في النصف الثاني من القرن العشرين كرد فعل لارتفاع نسبة الجرائم بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، في المجتمعات المتقدمة والنامية على السواء، رغم الاختلاف النوعي والكمي للجرائم بكل منهما. إذ أن الظاهرة الاجرامية أخذت أشكالاً وصوراً متعددة - في مظهرها المتمثلين في الانحراف والجريمة - عما كانت عليه أشكالها وصورها التقليدية،

(١) دكتور أحمد خليفة، المرجع السابق، ص ١٨.

فى المجتمعات المتقدمة. كما أن التغيرات التى طرأت على المجتمعات النامية فى ظروف عمليات التنمية قد صاحبها تفاوتات شتى فى مختلف الجوانب الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والشخصية، التى كانت بمثابة العوامل العاكسة لمستوى الاغتراب بالمجتمع، والمهيئة للمظاهر السلوكية للظاهرة الاجرامية⁽¹⁾.

ومن ثم كانت النتيجة المباشرة لحالة الاغتراب التى تعاني منها المجتمعات، والجماعات، والشخصية، أن أصبحت المجتمعات مفعمة بالمجرمين، والمنحرفين من الأحداث، والراشدين، ومدمنى المخدرات، ومرتكبى جرائم العنف، والجرائم الاقتصادية، وغير ذلك من صور الجريمة والانحراف. ولهذا احتدم الجدل والنقاش بين لفيف من العلماء سعيًا منهم لفحص هذه الأفعال، وفهم الملابس الكامنة وراء كل منها، والمرتبطة بحالة البناءات المختلفة فى المجتمع. فاهتم أنصار التحليل النفسى بتفسير الظاهرة الاجرامية فى علاقتها، بالعصاب والاعتلال النفسى للشخصية المتفاعلة مع البناءات المختلفة.

كما اهتم البعض بالعدوى الوراثية كسبب مباشر للجريمة. ولكن هذه التفسيرات وغيرها لم تتعرض لأنواع التنظيمات الاجتماعية، وأحوال البناء الاجتماعى، لإيضاح أثر هذه الجوانب على الظاهرة الاجرامية، ولهذا جاءت هذه التفسيرات قاصرة وخالية من التعمق فى فهم السلوك الاجرامى. ومن ثم اهتم علم الاجرام بالتحليل الموضوعى للجريمة كظاهرة اجتماعية. فاعتبر «جينز» الجريمة أحد أشكال السلوك، وهو فى ذلك يتأثر بفهم «دوركهايم» للظاهرة الاجرامية إلى حد كبير، والذى أكد على ارتباطها بظروف الحياة الاجتماعية، وبينية النماذج الاجتماعية المختلفة.

وقد كان للفكر الاشتراكى، دور واضح فى بلورة رؤية خاصة لتفسير السلوك الاجرامى، وهى الرؤية التى تعد امتداداً لنظرية «كارل ماركس». أما عن أبعاد هذه الرؤية، فانها تشير فى بعض جوانبها لإستغلال العمال فى المجتمعات الرأسمالية،

(1) Faia, Michael: alienation: structural strain and political deviancy: social problem, 1967. No. 4. p. 390.

وما يؤدي إليه ذلك الاستغلال من تفشى الفقر والبؤس، الذى يصاحبه أنواع مختلفة من السلوك الاجرامى، كرد فعل لهذه الظروف، بما فى ذلك من رشوة، وسرقة واختلاس، وبغاء، وادمان المخدرات.

أما الجوانب الأخرى للرؤية الماركسية، فتشير إلى أن نظام العدالة الاجتماعية فى المجتمعات الرأسمالية لا يستهدف سوى حماية المصالح المستغلة لطبقة الملاك وأصحاب رءوس الأموال، وهذه الرؤية فى عموميتها تشير لأهمية ربط فهم ماركس للإغتراب بالظاهرة الاجرامية.

ورغم أن هذه الرؤية تساعدنا على تفسير بعض جوانب الظاهرة الاجرامية، إلا أنها لا تكفى بصور مطلقة لتفسير كافة جوانب الظاهرة، وذلك ما دفع بعالم الاجتماع «ى. هـ. سذرلاند» للكشف عن عمليات نسقية، أو علاقات من شأنها أن تفسر الظاهرة الاجرامية فى ضوء الصراع الثقافى^(١). ورغم أن نظرية «سذرلاند» تلقى مزيداً من الضوء على الجانب الثقافى للظاهرة الاجرامية، إلا أنها لا تغطى بوضوح جوانب التفاوت الشخصى والبنائى المرتبطة بالظاهرة الاجرامية. وإذا كان التفاوت الثقافى يشير للتفاوت بين السلوك والقيم التى تحدده وتعطيه. مغزاه، فإن التفاوت الشخصى يشير للتفاوت بين القدرات المتاحة والرغبة فى شغل أدوار معينة كما أنه يشير أيضاً للتفاوت بين الفعل والأهداف الخاصة نتيجة لإتجاه الفعل مباشرة لما هو عام، وبذلك يكون التفاوت بين الأهداف الخاصة والأهداف العامة مصدراً للصراعات التى قد تدفع بالشخص لإرتكاب الجرائم كما يشير أيضاً للتفاوت بين التطلعات الشخصية، والامكانيات المتاحة للشخص لتحقيق هذه التطلعات^(٢).

أما التفاوت البنائى، فتشير بعض جوانبه للتفاوت بين الأدوار المتوقعة والقدرة

(١) نافيت، دونالد، بحث الجريمة (ترجمة) القاهرة، دار الكرنك للنشر والطبع، ص ١٧.

(2) Faia, op. cit., p. 401.

لشغلها. كما أن التفاوت بين الوسائل والغايات يؤدي لمعدل عال من الانحراف الاجتماعي على نحو ما ذهب إليه «روبرت ميرتون»^(١).

ورغم أن هذه الاتجاهات تشير في جملتها لأهمية ربط الظاهرة الاجرامية باطارها الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والشخصي، إلا أنها لم تكشف بوضوح عن أبعاد ظاهرة الاغتراب، باعتبارها ظاهرة اجتماعية، تؤلف مع بقية الظواهر الاجتماعية الأخرى الواقع الاجتماعي، وتؤثر بدورها على السلوك الاجرامي.

٢- أبعاد الاغتراب في المجتمعات النامية والمتقدمة وعلاقتها باختفاء وظهور الجرائم:

ان فهم أبعاد ظاهرة الاغتراب في كل من المجتمعات المتقدمة والنامية، يساعدنا إلى حد كبير على فهم العلاقة بين الاغتراب والسلوك الاجرامي، والتعرف على العوامل المؤدية لظهور واختفاء بعض صور الظاهرة الاجرامية في النماذج الاجتماعية المتميزة. إذ أن التجانس والتضامن الآلي الذي كان يسود المجتمعات البدائية، قد خلق الشعور بالغيرية والتفاني من أجل الجماعات التي ينتمي إليها الفرد، ويخضع لها خضوعاً مطلقاً.

ومن ثم ارتبطت الجرائم سواء كانت جريمة الثأر، والانتقام، أو الاعتداءات على الجماعات الأخرى، بمدى شعور الأفراد بالغيرية وطمس شخصيتهم وخضوعها المطلق للجماعات، وذلك ما يساعدنا على تفسير بعض صور الظاهرة الاجرامية في المجتمعات النامية ذات الثقافات الفرعية المتميزة إلى حد ما، ثم صاحب التغيرات التي طرأت على المجتمعات المتقدمة والنامية تغير في نسق العلاقات، ونخت حدة التجانس، ومن ثم بدأت بعض صور الظاهرة الاجرامية التقليدية تختفي تدريجياً، ويظهر بدلاً منها صور أخرى سواء كان هذا الظهور مرتبطاً بزيادة حدوث الظاهرة، أو باستحداث صور جديدة بدلاً من الصور التقليدية. وإذا كنا نلاحظ وجود الظاهرة الاجرامية في كل مجتمع من المجتمعات

(1) Faia. Ibid., p. 402.

بصورة أو بأخرى عند حد معين لا تتجاوزه^(١)، بحيث يكون ارتفاع نسبة الاجرام فى فترات معينة، وفى مجتمعات معينة، ظاهرة شاذة. إلا أنه من الجائز أن تكون زيادة بعض أنواع الاجرام ظاهرة سليمة، وذلك لأن لكل حضارة نوعاً من الاجرام الخاص بها، والذي لا يمكن الحد منه، طالما أنه لم يصل بعد لمستوى الفعل الذى يחדش بعض العواطف الاجتماعية التى تمتاز بشدة الوضوح، وبشدة الحساسية. وبحيث تبلغ العواطف التى تחדشها تلك الأفعال درجة كافية من القوة فى شعور كل فرد من أفراد المجتمع، حتى تستطيع كبح جماح العواطف المضادة لها.

وحتى لو تحقق هذا الشرط فلن تختفى الجريمة، بل سوف تتشكل بصورة أخرى إذ أن الأسباب التى تقضى على منابع معينة للإجرام، هى نفسها التى تؤدى مباشرة إلى وجود بعض المنابع الأخرى للإجرام، فقد ارتبط التجانس واغتراب الخضوع بالتعصب والتطرف فى المشاعر الغيرية، وما صاحبها من سلوك اجرامى، حفاظاً على شرف الجماعات التى ينتمى إليها العضو. ثم أدت التغيرات التى طرأت على طبيعة العلاقات، وقيم الولاء والانتماء إليها، وما فقدته من وظائف تقليدية إلى نفس اغتراب الخضوع، وما صاحبه من صور اجرامية، ولكن كل هذه العوامل أدت فى الوقت نفسه إلى حالة من اغتراب الانفصال فى المجتمعات النامية والمتقدمة نتيجة للتفاوت الحادث بين السلوك والقيم المحددة له.

ومن ثم ارتبط هذا النوع من الاغتراب بشتى صنوف التفاوت الحادثة فى المجتمعات النامية والمتقدمة، وما صاحبها من صور اجرامية: وذلك ما يمكن أن نفسره فى ضوء اختفاء بعض صور الاجرام، وظهور بعضها الآخر فى تلك المجتمعات، إذ أن العوامل التى نفت بعض مظاهر الاغتراب وما صاحبها من سلوك انحرافى واجرامى، هى نفس العوامل التى أدت إلى تفاقم الاغتراب بمظاهره الضارية فى المجتمعات النامية، والمتقدمة، وما صاحبها من صور الانحراف والاجرام.

(١) دوركايم، قواعد المنهج فى علم الاجتماع (ترجمة)، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٠، ص ١١٩.

وفى ضوء هذا الفهم، تزايد الاهتمام بالمنظور السوسيولوجى لتحليل ابعاد الظاهرة الاجرامية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والشخصية للوقوف على العوامل المؤدية لإختلاف أنواع السلوك المرتبطة بالظاهرة الاجرامية، وعلاقتها باختلاف البناءات الاجتماعية، وتنوعها تبعاً لتنوع تلك البناءات، وما بها من تفاوتات مختلفة^(١).

ورغم أن هذه الاتجاهات تؤكد فى جملتها على أهمية الربط بين ظاهرة الاغتراب، والظاهرة الاجرامية، لفهم العوامل الكامنة، وراء السلوك الاجرامى. إلا أنها تحدد أبعاد هذه العلاقة تحديداً متكاملأ رغم ظهور أبعاد الاغتراب بشكل واضح فى المجتمعات المتقدمة والنامية، الأمر الذى دفع «بمشيل فايا» للربط بين أبعاد الاغتراب والتفاوت الشخصى والبنائى من ناحية، وبينها وبين الظاهرة الاجرامية من ناحية أخرى. ومن ثم ذهب «ميشيل فايا» إلى أن درجة الاغتراب العالية ترتبط بالدرجة العالية لادراك التفاوت البنائى والتفاوت الشخصى. ومن ثم يكون الاغتراب عاملاً أساسياً فى توثيق الصلة بين ادراك التفاوت البنائى، وادراك التفاوت الشخصى، وبينها وبين السلوك الاجرامى. وبذلك يتضح أن الاغتراب الزائد يؤدي لدرجة عالية من الانحراف والجريمة، وذلك ما أكدته «جرين نترل» بفرض مؤداه: وجود علاقة بين الاغتراب والجريمة^(٢).

فى ضوء ذلك يتسع تناولنا للظاهرة الاجرامية ليشمل الفهم الاجتماعى للانحراف والجريمة والفهم القانونى للصور المتعددة. إذ أننا نرجع عند تحديد صور الظاهرة الاجرامية لتصنيفها بصورة عامة إلى السلوك المشروع وغير المشروع اجتماعياً، فالفعل لا يكون مرفوضاً لأنه جريمة ولكنه جريمة لأن المجتمع رفضه ويجرم ارتكابه ويعاقب مرتكبيه.

ومن ثم نستعين بالتعريف القانونى للفعل الاجرامى عند تصنيف صور

(١) السيد شتا، سوسيولوجية الانحراف، المجلة الجنائية القومية، القاهرة، ١٩٧٢، عدد ٢، ص ٢٢٥.

(2) Mettler, G.: Measure of alienation: Am. sociol R., 1957.

السلوك الاجرامى وتمييزها عن صور الانحراف. معتمدين فى ذلك على رد الفعل الاجتماعى باعتباره أساساً نظرياً ومنهجياً للتصنيف.

وفى ضوء ذلك، واستناداً للمسالك التى عيناها سلفاً، نسير فى تحليلنا لأبعاد التغيرات التى طرأت على الظاهرة الاجرامية فى المجتمع المصرى، ومدى تمايز هذه الصور عن صور الظاهرة الاجرامية فى المجتمعات المتعددة، ثم نعمق المقارنة بتحليل العلاقة بين الثقافات الفرعية فى المجتمع المصرى، وبعض صور الظاهرة الاجرامية، مثل الثأر فى المناطق الريفية.

ومن ثم توزع تحليلنا لأبعاد الظاهرة الاجرامية فى مصر فى النقاط التالية :

أولاً: أبعاد الظاهرة الاجرامية فى المجتمعات المختلفة.

ثانياً: أبعاد الظاهرة الاجرامية وصورها فى المجتمع المصرى (تحليل احصائى).

ثالثاً: دراسات حالة لبعض الأنماط الاجرامية الأساسية فى مصر.

رابعاً: مقارنة بين الجرائم التقليدية والجرائم الحديثة.

ثانياً: أبعاد الظاهرة الاجرامية فى المجتمعات المختلفة :

ترجع أهمية التحليل المقارن لأبعاد الظاهرة الاجرامية فى المجتمعات المتقدمة والنامية، ترجع إلى أن هذا التحليل سوف يلقي الضوء على الظروف الثقافية والاجتماعية والشخصية المرتبطة بالسلوك الاجرامى، فى أى من المجتمعين. كما أنه يمكننا من التعرف على الصور الاجرامية المستحدثة التى يحتمل أن تصاحب ظروف المجتمعين. ومدى ارتباط تمايز هذه الأنماط الاجرامية بتمايز الأبعاد الثقافية والاجتماعية والشخصية لكل من المجتمعين. ومن ثم يكون المدخل المناسب لتحليل أبعاد الظاهرة الاجرامية فى كلا المجتمعين هو الفعل الاجرامى بصوره المتعددة الصادرة عن الشخصية المتفاعلة مع تلك الجوانب الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية بكل من المجتمعين.

١- أبعاد الظاهرة الاجرامية في المجتمعات المتقدمة :

إذا كان الانسان يمتاز عن الحيوان بايجايته وقدرته على الابداع، فإن سلب قدرته على الابداع فى ظروف المجتمعات الجماهيرية التى تنمى الاتجاه الجماهيرى، وتدعم الثقافة الجماهيرية، والسلوك الجماهيرى، والتى تطمس الشخصية فى خضم هذا الاطار الجماهيرى، كل هذه الجوانب تؤدى بشكل مباشر إلى شعور الانسان بحاجته إلى التمايز والتفرد عن تلك الجماهير التى استوعبت كل مكونات تفرد. وبذلك يسعى لتحقيق هذا التمايز والتفرد بكافة صور المخاطرة، إذا لم تتوفر العناصر السوية لتحقيق ذاتيته. كما أن المجتمع المتقدم قد جعل الانسان منفصل عن روابطه التقليدية بالجماعات والمجتمعات المحلية نتيجة لسيطرة الرأى العام، وفقدان بعض القيم الأخلاقية (مثل قيم الشرف والولاء) لأهميتها الاجتماعية^(١).

ومن ثم يدرك الانسان عزله وانفصاله، ويشعر بعجزه وجهله فى ظروف المجتمع الجماهيرى. وبذلك لا يستطيع أن يجابه هذه الحالة لحظة واحدة إذا لم يجد لنفسه روابط جديدة تمل محل الروابط القديمة. وإذا لم يجد الروابط الطبيعية، فإنه يحقق ذلك بوسيلتين، هما الخضوع لشخص معين، أو لجماعة معينة، ليتجاوز عزله بالانتماء لهذه الجماعات التى تتطرف فى معاداتها للمجتمع. أو بتسلطه على العالم بحيث يتجاوز وجوده الفردى بالسيادة، وفى السيادة والخضوع عنصر مشترك هو الاتصال بغيره، وهو فى الحالتين يكون مهدداً دائماً بالعداوة مع غيره.

كما أن الثقافة الجماهيرية تخلق التجانس العام، وطمس الفرديات. لهذا يكون الانسان غير قادر على الخلق والتجاوز. ومن ثم فهو يسعى لتحقيق هذا التجاوز بطريق آخر هو التحطيم والتدمير الذى يمكنه من تجاوز حدود الحياة، ووضع نفسه فوقها. وذلك لأنه لا مناص من ظهور ارادة التدمير إذا ما سلبت ارادة

(١) دكتور سيد شتا، الاغتراب الاجتماعى فى ضوء نظرية التكامل المنهجي، جامعة القاهرة، كلية الآداب، ١٩٧٤، ص ٧٤ «رسالة دكتوراه لم تشر».

الخلق في ظروف الاتجاه الجماهيري في المجتمعات المتقدمة التي يسودها رأى الأكثرية، حيث تطمس الشخصية في هذا الكل، ذو الثقافة الجماهيرية والسلوك الجماهيري.

ومن ثم نجد ظهور صور إجرامية عديدة في هذه المجتمعات المتقدمة مصاحبة لحالات الاغتراب الضاربة بجذورها في ثقافة هذه المجتمعات ونظمها، وبذلك نجد كثيراً من الصور الإجرامية المرتبطة بالماسوكية (Masochistic) أو الرغبة في تعذيب النفس.

والسادية (Sadistic) أو الرغبة في تعذيب الآخرين. ولهذا يعد المجتمع المتقدم مسئولاً إلى حد كبير عن تلك التغيرات الشاملة لكافة جوانبه الثقافية والاجتماعية والشخصية التي صاحبها معدلات عالية للانحراف والجريمة من ناحية، وظهور صور إجرامية جديدة تتسق وطبيعة تلك التغيرات من ناحية أخرى.

الصور الحديثة للجريمة في المجتمعات المتقدمة:

ترتب على طبيعة المناخ الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي والتكنولوجي السائد في المجتمعات المتقدمة، ظهور بعض صور الجريمة الحديثة، منها جرائم تلوث البيئة Pollution المصاحبة للتقدم التكنولوجي في تلك البلاد، وارتفاع جرائم الفسق وزنا والمحارم نتيجة لضعف الرابطة الأسرية، وفقدان الجماعات الفرعية لسلطة الضبط التي كانت تمارس في ظروف المجتمعات المحلية. بالإضافة إلى جرائم الاجهاض، وخطف الطائرات، والمظاهرات التي أصبحت تمارس بين فئات متعددة من الشباب احتجاجاً على التناقضات القائمة في بناء تلك المجتمعات^(١). هذا بالإضافة إلى العديد من مظاهر الشغب التي سادت بين جماعات الشباب في السويد، وخطف السيارات. هذا بالإضافة إلى ظهور جرائم العنف بشكل ملفت في هذه المجتمعات المتقدمة، والتي أخذت صور عصابات

(١) بحث لانحراف في كندا، نفس المرجع السابق.

منظمة لممارسته في بعض المجتمعات، مثل الاتحاد السوفيتي، والولايات المتحدة الأمريكية^(١).

ولاشك أن تفسير صور الشغب والعنف المتعددة، التي سادت تلك المجتمعات المتقدمة يقتضي التعرف على أبعاد الاغتراب المصاحبة للظروف التكنولوجية والاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية السائدة في تلك المجتمعات. إذ أنها ذات طبيعة خاصة تعمل على تهيئة الأفراد للشعور باغتراب فقدان السيطرة والانفصال، وعدم التوحد. ومن ثم تكون الصور المتعددة للسلوك الاجرامى في تلك المجتمعات من ضمن مظاهر الاحتجاج من الأفراد على معاناتهم في هذه المجتمعات. هذا فضلاً عن العديد من مظاهر الفساد المرتبطة بظروف هذه المجتمعات، التي تغيرت بها جرائم الاعتداء على الممتلكات والأشخاص. كما أن أنواع الجرائم تغيرت من الجرائم الفردية إلى جرائم العصابات، ومن جرائم الظروف إلى الجرائم المرضية، ومن جرائم الطبقة العاملة إلى جرائم رجال الأعمال^(٢).

٢- أبعاد الظاهرة الاجرامية في المجتمعات النامية؛

ان تحليل أبعاد الظاهرة الاجرامية في المجتمعات النامية يحتاج لجهد شاق وبصيرة، ووعي بمجريات الأمور في ظروف تلك المجتمعات التي تمر بتغيرات سريعة ومتلاحقة، أدت إلى حدوث كثير من التفاوتات مثل: التفاوت بين القيم والسلوك، والتفاوت بين التطلعات والامكانيات المتاحة لتحقيقها، والتفاوت بين الامكانيات الشخصية لشغل الدور والأدوار المتوقع شغلها. والتفاوت بين تطلعات الدول من عملية التنمية والقدرات الادارية المتاحة في القطاعات المختلفة، والتي تقوم بدور أساسى لتحقيق هذه التطلعات. والتفاوتات بين فكرة الخاص وفكرة

(1) Fyvel/T: op. cit. pp. 147 - 151, 160.

(٢) النبرى، روبرت، انحراف الأحداث في الدول ذات الصناعة المتطورة، أعمال الحلقة الدولية ١٣، لعلم الجريمة، ١٩٦٣، ص ٣٨١.

العام، والتفاوت بين الأفعال والأهداف الخاصة، التي يرتبط تحقيقها بتحقيق الأهداف العامة. والتفاوت بين الأهداف المحددة، والمعايير المنتظمة لتحقيقها.

والواقع أن حالات الإغتراب المتباينة تلك تضرب بجذورها في أعماق المجتمعات النامية بعامة، والمجتمع المصرى بخاصة. ومن ثم ذهب الأستاذ «روبرت تلمان» في دراسته لظاهرة الفساد في الدول النامية إلى حد القول بأن الفساد في الدول النامية من الموضوعات الشائكة، والتي تتطلب تحليلات جريئة، وآراء حديثة من علماء الاجتماع^(١). للتعرف على أبعاد الظاهرة الاجرامية وتفسيرها في ضوء التغيرات السريعة التي تطبع تأثيرها على الأوضاع الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والشخصية، بالقدر الذى يفعم المجتمعات النامية بمثل تلك التفاوتات الاغترابية المتباينة، والتي تؤثر على الأفراد بصورة متفاوتة نظراً لعدم تمكن الأفراد من التكيف مع المواقف الجديدة. وبذلك يفقد نمط السلوك العام، ولا يدرى المرء بأى مثل يحتذى.

وحتى عندما يتم تكيف الشاب مع المواقف الجديدة فانه يميل إلى الجمود شأنه في ذلك شأن الكبار بالنسبة للمواقف التي تكيفوا معها^(٢). ومن ثم يصبح خطر الجريمة محتملاً في ظروف التغير المستمر. وذلك لأن تغير السلوك السريع بشكل يفوق سرعة تمثيل القيم المتغيرة، والمحددة لهذا السلوك، لا يحول بين الأفراد والسلوك الاجرامى. ومن ثم يكون التفاوت بين السلوك والقيم المحددة له مصدراً مباشراً للفعل الاجرامى في المجتمعات النامية. هذا فضلاً عن أثر التفاوتات الاقتصادية والشخصية المختلفة على الظاهرة الاجرامية في تلك المجتمعات، المفعمة بصور الجرائم التقليدية والحديثة. ومن ثم اهتم بتحليل الجرائم المرتبطة بعملية التنمية «رونالدفيرت» و «ادجار سبكتز» في كتابهما، حول الفساد في الأقطار

(١) روبرت تلمان، ظهور نيروقراطية السوق السوداء، الإدارة والتنمية والفساد في الدول الجديدة، ورقة عمل قدمت في اجتماع الرابطة الانجوية لعلم السياسة في نير أوليانز في نوفمبر عام ١٩٦٧م.

(٢) ميرجن، أرماند، أثر التنمية الاقتصادية على الجريمة، الحلقة الدولية الثالثة عشر لعلم الجريمة، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناية، ١٩٦٣، ص ٤٠٤ - ٤٠٥.

النامية، والتي تنتشر فيهما جرائم الرشوة والاختلاس، وكافة صور الفساد مثل السوق السوداء، وغيرها من مظاهر الفساد الحديثة بشكل محموم^(١).

وتعد مصر من الدول النامية التي صاحب عملية التنمية بها ارتفاع نسبة الجرائم الاقتصادية، وظهور أنواع حديثة من الجرائم، مثل جرائم تهريب النقد، والتي بلغت ٣٨٢ جريمة في عام ١٩٦٨، أدت إلى تهريب ٧٦٥٨ ألف جنيه، موزعة على أنواع جرائم التهريب التالية :

- التعامل في أوراق النقد الأجنبي بنسبة ١٦٪، المقاصة ٥٠٪، تصدير نقد أجنبي ١٠,٧٪، استيراد نقد أجنبي ١٦,٢٧٪، استيراد نقد مصرى ٣٤,٢٩٪، تهريب ذهب ونقود وأشياء ذات قيمة ١٠,٤٪، حيازة نقد أجنبي ٧,٣٢٪، رسوم جمركية ٢,٨٧٪، تعامل بالنقد مع غير مقيم ٥,٢٦٪.

ولم تكن هذه فحسب بعض صور الجرائم الحديثة، إذ أن عدم استيعاب فكرة العام، والمؤسسات الواسعة، وما صاحبها من جرائم الإهمال في أداء العمل المطلوب، والتي تكلف الدولة خسارة اقتصادية فادحة، تعد صورة من صور الجرائم الحديثة في عملية التنمية التي تحتاج إلى جدية وإيجابية في أداء العمل المطلوب. هذا بالإضافة إلى ظهور تحول من الجرائم الفردية إلى جرائم العصابات، وما صاحبه من ظهور حالات الشغب والعنف بشكل لم يكن معروفاً من قبل.

أضف إلى ذلك بعض صور الجرائم المعبرة عن الحالة المرضية للمجتمع والشخصية في ظروف عمليات التنمية في مصر، ومنها البغاء، والجرائم الجنسية بوجه عام، وتعاطي المخدرات، وحالات الانتحار والشروع فيه، والتي بلغت في عام ١٩٧١ (١٤٦) حالة، منها نسبة ٣٤,٢٪ حالة انتحار يرجع دوافعها لحالات الانفعالات النفسية بالنسبة للذكور، ونسبة ٣٤,٣٪ بالنسبة للإناث. هذا فضلاً عن العوامل الأخرى الكامنة وراء هذا الفعل، والمتمثلة في الضيق الاقتصادي، والمنازعات العائلية والاضطهاد وسوء المعاملة، وخشية الطر، وإخفاء جريمة أخرى... الخ.

(١) محمد عارف عثمان، المفهوم الاجتماعي للرشوة، المجلة الجنائية القومية، ١٩٦٢، ص ٥، عدد ١٣.

أضف إلى ذلك الارتفاع الواضح فى نسب الجرائم التقليدية مثل الرشوة والاختلاس والسرقات، والتي يتكرر حدوثها فى ظروف عملية التنمية نتيجة لظروف موضوعية تتعلق بصراع القيم، والتفاوت بينها وبين السلوك، وفقدان المعايير، وضياح المعنى، أى غياب القدرة لدى الأفراد على التنبؤ بعواقب السلوك، وفهم الحوادث التي يكون الفرد مولجاً فيها، وطبيعة التحول فى النظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

أما بالنسبة للظروف الذاتية الكامنة وراء السلوك الاجرامى فى مصر كدولة نامية، فانها تتعلق بصراع الأهداف الخاصة مع الأهداف العامة، وعدم اتجاه الفعل مباشرة نحو الهدف الخاص نتيجة لعدم تمثله للعام^(١)، وغياب الشعور بالولاء والارتباط، فى الوقت الذى بدأت فيه الروابط التقليدية تتناقص وتفقد وظيفتها الرادعة، والضابطة لسلوك الأفراد. هذا فضلاً عن شعور الأفراد بنقص مقدرتهم لشغل الأدوار المتوقعة.

ومن ثم يلجأون لوسائل غير مشروعة لتحقيق مآربهم مثل الرشوة والاختلاس، لمواجهة تطلعاتهم المتزايدة، والتي لم يجدوا الفرص الكافية لتحقيقها فى ظروف التغيرات الاقتصادية والاجتماعية السريعة^(٢)، والتي يترتب عليها التفاوت بين المهارة الفنية والاجتماعية والتوقعات المتطورة بالنسبة لشغل الدور والتعاون لإنجاز مستهدفات التنمية.

وبالنسبة لدراسة الجريمة فى علاقتها بالهجرة من الريف إلى الحضر فى مصر. نجد أن المشكلة فى الدول النامية أكثر منها تعقيداً فى الدول المتقدمة، فعلى نحو ما أشرنا سلفاً بالنسبة للدول المتقدمة، نجد أن الهوة ضيقة بين الثقافة الحضرية، والثقافة الريفية نتيجة للاتصال والتقدم التكنولوجى، وانتشار وسائل الاعلام المحققة للثقافة الجماهيرية التي تستوعب إلى حد كبير الفروق بين الثقافة الفرعية على مستوى الريف والحضر والجماعات، والثقافة العامة.

(1) Loyo, colin, op. cit., p. 442.

(2) Tilman, R. O. op. cit., p. 442.

وبذلك تصير مشكلات علم التكيف والصدمة الثقافية أقل في حداثتها من عمليات الهجرة من الريف للحضر في المجتمعات المتقدمة. وبالنسبة للمجتمعات النامية، فإن التمايز واضح بين الثقافات الفرعية على مستوى الريف، والحضر، والجماعات، والثقافة العامة.

وبذلك تكون عملية الهجرة من الريف إلى المدينة مفعمة بالعديد من مشاكل سوء التكيف الاجتماعى. الأمر الذى يواكبه ظهور العديد من أنماط السلوك الاجرامية بين المهاجرين، فى الوقت الذى تتزايد فيه عملية الهجرة من الريف إلى المدينة فى مصر لظروف تتعلق بالبحث عن أسباب العيش، وتحسين المستوى الاقتصادى، والتعليم، وغيرها من الظروف المرتبطة بعملية الهجرة، خاصة وأن هناك تكثيفاً لعمليات التصنيع والتجارة فى المناطق الحضرية فى مصر.

وبذلك تتفاقم التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية والشخصية والثقافية فى نقل تلك الظروف فى الوقت الذى تتناقص فيه مقدرة الأفراد على: الانشاء، والتفرد، والاتصال، وذلك نتيجة لنقص مهاراتهم الفنية والاجتماعية. وعليه يصير من الضرورى ربط الظاهرة الاجرامية، بسياقها الاجتماعى والثقافى والاقتصادى والشخصى، لإمكان تفسير بعض الأفعال الاجرامية، والحالات البديعية المصاحبة لعملية التنمية فى مصر.

ثالثاً: أبعاد الظاهرة الاجرامية وصورها فى المجتمع المصرى (تحليل احصائى) :

يمر المجتمع المصرى فى هذه المرحلة من تاريخه بتغيرات شاملة لكافة جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومن ثم فإن ظروفه التكنولوجية، والبنائية بما فيها من نظم بيروقراطية، بالإضافة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، تمارس ضغوطاً معينة على أنساق الأفعال والقيم، التى تحدد هذه الأفعال، وتعطيها مغزاها. بحيث يزداد التفاوت بين الأفعال والقيم. وذلك نتيجة لسلب وظيفة الردع من القيم التقليدية، فى الوقت الذى لم يتمثل فيه الأفراد بعد القيم المتسقة مع طبيعة تلك التغيرات.

وبذلك يصير السلوك مشكلاً، لأن أفعال الأفراد لا تتجه مباشرة لتحقيق الأهداف الخاصة بالأفراد الذين لم يتمثلوا العام بعد. ومن ثم تكون الوسائل غير المشروعة مطلوبة لدى الأفراد لتحقيق أهدافهم بغض النظر عن مشروعيتها أو عدم مشروعيتها وما يترتب عليها من ضرر بالمصلحة العامة، وبذلك تنفشي صور الرشوة والاختلاس والسرقات.

هذا فضلاً عما يصاحب هذا الموقف من ظهور جرائم الإهمال في الأداء، وعدم الحرص على المصلحة العامة. كما أن ظروف التنمية، وما يصاحبها من اتساع عملية التصنيع وتشغيل العاملين في الصناعة، واتساع دائرة الاستهلاك يؤدي بالضرورة لانتساع دائرة تطلعات الأفراد، في الوقت الذي تكون فيه الفرص المتاحة لتحقيق هذه التطلعات محدودة نتيجة لنقص مهاراتهم الفنية والاجتماعية، والتفاوت بين القدرات الشخصية، وتوقعات الأداء المطلوبة لشغل الدور. وذلك يمارس بدوره تأثيره في سعي الأفراد لتحقيق هذه التطلعات بطرق غير مشروعة.

هذا فضلاً عن اتساع دائرة الإداريين من محدودى الدخل والكفاءة، والذين لا يجدون في الوسائل المشروعة المصدر الكافى لتحقيق التقدم واشباع التطلعات. ومن ثم يلجأون لوسائل غير مشروعة لتحقيق تقدمهم، واشباع رغباتهم عن طريق الرشوة والاختلاس والسرقات. أضف إلى ذلك سرعة التقدم التكنولوجى وما يستتبعه من كفاءات فنية متطورة، الأمر الذى يحد من فرص العاملين في تحقيق تقدم مرضى. وبذلك يلجأون للوسائل غير المشروعة مثل الرشوة لتحقيق تقدمهم.

هذا بالإضافة لما طرأ على المجتمعات المحلية والعلاقات والظروف الأسرية من تغيرات، كان لها أثرها الفعال على السلوك الاجرامى لدى الأفراد. وذلك ما سوف نحدد أبعاده بتحليلنا لسمات المجتمع المصرى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية على المستوى العام والفرعى، والطابع انعام للشخصية المصرية. وذلك للتعرف على الأحوال البنائية، وعلاقتها بمظاهر الاغتراب المرتبطة بطريق مباشر بصور الظاهرة الاجرامية، والمظاهر الباثولوجية في ظروف عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع المصرى. وفي ضوء ذلك سوف نتناول

بإيجاز السمات الأساسية للمجتمع المصري، بالقدر الذى يمكننا من التحليل
الاحصائى لصور الجريمة المتمثلة فى :

- صور الجريمة المرتبطة بعملية التنمية.
- صور الجريمة المرتبطة بالثقافة الفرعية فى المجتمع المصرى.
- وصور الجريمة المعبرة عن الباثولوجيا الاجتماعية.

١- السمات الأساسية للمجتمع المصرى :

ان تعيين خصائص المجتمع المصرى، الثقافية والاجتماعية والاقتصادية
والسياسية والتكنولوجية والتنظيمية، على درجة كبيرة من الأهمية، للتعرف على
أبعاد الاغتراب الضاربة بجذورها فى أعماق هذا المجتمع، والتي ترتبط بصورة
مباشرة بالسلوك الاجرامى. وذلك ما سوف نوضحه فيما يلى :

(أ) أبعاد الاغتراب الاقتصادي والظاهرة الاجرامية :

كان المجتمع قبل عمليات التنمية الحديثة التى أعقبت ثورة ١٩٥٢ ذا طابع
زراعى، كما كانت الملكية الخاصة أساسية فى كافة مجالاته. ومن ثم كانت له
ظروف خاصة طبعت أثرها على السلوك الاجرامى، الذى أمكن تفسيره فى ضوء
مظاهر الاغتراب المصاحبة لهذا النظام، حيث كان العاملون منفصلين عن ناتج
عملهم الذى يعد التعبير الحقيقى عن شخصيتهم.

ومن ثم كانت تقع حالات السرقات باعتبارها استرجاعاً لحقوقهم فى
الانتاج الذى سلب منهم فى اطار تلك العلاقات الاجتماعية، وظروف وضعهم
فى العملية الانتاجية. وبحكم غلبة الطابع الزراعى على الانتاج فى مصر فى تلك
الفترة، كانت تسود جرائم تسمم الماشية، واتلاف المزروعات والمحاصيل، والحريق
العمد، وغيرها من الجرائم التى سادت فى الفترة من ١٩٣١ - ١٩٥١. فى
الوقت الذى كانت فيه جرائم الرشوة والاختلاس محدودة بالقياس إلى الفترات
التالية، والتى نهض فيها التصنيع، وانشئ القطاع العام بجانب القطاع الخاص.
حيث بدأت جرائم الاختلاس والرشوة ترتفع بشكل ملحوظ، ويرجع ذلك إلى أن

فكرة العام لم ترسخ بعد فى نفوس الأفراد، ومازالوا يشعرون بأنهم لا يستفيدون من ناتج عملهم بالقدر الكافى

ومن ثم تكون الرشوة والاختلاس بمثابة استرجاع لحقوقهم، التى اعتقدوا أنها مغتصبة منهم. فى الوقت الذى اتسعت فيه دائرة تطلعاتهم التى لا يجدون الفرص الكافية لتحقيقها، لضآلة أجورهم، ونقص الخدمات إلى حد ما. ومن ثم يلجأون للوسائل غير المشروعة لتحقيق هذه التطلعات، فى الوقت الذى لم تتوفر لديهم المقدرة الكافية لتحقيق تطلعاتهم بالوسائل المشروعة، نظراً للتغيرات السريعة التى طرأت على ظروف العملية الانتاجية.

ولم تكن هذه فحسب آثار الاغتراب الاقتصادى فى المجتمع المصرى. فقد أدت حالة التفاوت بين التطلعات، والفرص المتاحة لتحقيقها، لظهور بعض الحالات الباثولوجية (المرضية) مثل البغاء الذى اتخذ منه البعض مصدراً لتحسين الدخل. هذا بالإضافة إلى انتشار ادمان المخدرات، وتعاطى الحشيش، بين فئات العاملين، كما أن كثيراً من الأفراد هربوا من الحالات النفسية التى يعانون منها فى صور مرضية أو بالهجرة تحت ضغط الحاجة الاقتصادية. أضف إلى ذلك حالات الانتحار، والشروع فيه نتيجة للعسر الاقتصادى. وذلك ما قرره دراسات حالات الانتحار حسب الدافع إلى السلوك. فمن بين حالات الانتحار عام ١٩٧١، يرجع الانتحار للضيق المالى بين نسبة ١,٩ ٪ من الذكور، و ٢,٦ ٪ بين الاناث. كما أن عدم تحديد العلاقة بين نظام القطاع العام، والقطاع الخاص، فى ظروف التفاوت بين التطلعات والفرص المتاحة لتحقيقها، قد أدى إلى ظهور كثير من حالات الفساد الإدارى، مثل: الرشوة، والاختلاس، والسوق السوداء.

(ب) أبعاد الاغتراب السياسى والظاهرة الاجرامية:

ترتبط قضية الاغتراب السياسى بطبيعة التطورات السريعة التى يمر بها المجتمع المصرى، والذى بدأت فيه الأهمية التاريخية لبعض القيم التقليدية تتغير، وتتعارض وظيفتها، مثل الولاء، والانتماء. وذلك نتيجة لتقلص الدور الوظيفى للمجتمعات

المحلية والثقافات الفرعية حيث بدأت روابط الأفراد التقليدية تتضاءل. ومن ثم تزايد احساسهم بالحاجة إلى الاتصال والارتباط والولاء والتفرد، والاحساس بالذاتية. فى الوقت الذى تؤكد فيه الأيديولوجية السائدة، والنظام السياسى على المؤسسات العامة لأداء هذه الوظيفة، التى تحتاج لمزيد من الترشيح كى يتوفر للأفراد الاحساس بالولاء والتفرد والارتباط. بحيث لا يسهل انحيازهم لبعض الجماعات العدوانية المناهضة من ناحية، وتخف حدة الميل العدوانى لديهم من ناحية أخرى.

(ج) أبعاد الاغتراب البيروقراطى والظاهرة الاجرامية:

صاحب عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى مصر ظهور المؤسسات الكبيرة، وتزايد عدد الوحدات الإدارية التى تقوم بدور فعال فى إدارة الأمور المرتبطة بمصالح الهيئات والأفراد. فى الوقت الذى تكون فيه طبيعة البناء التنظيمى لها أثر واضح على سلوك الأفراد واتجاهاتهم. وذلك لأن السلطة البيروقراطية ترتبط بالاغتراب، نظراً لإعتماد الأفراد على الاجراءات، واللوائح، اعتماداً مطلقاً فى الوقت الذى تتناقض فيه مقدرة الأفراد عن معدل الأداء المتوقع من ممارسة الدور. وبذلك تعد طبيعة البناء البيروقراطى معوقة لتحقيق رغباتهم فى الترقية، والحصول على المكافآت.

ومن ثم يلجأون لوسائل أخرى غير مشروعة مثل الرشوة والاختلاس لتحقيق تلك التطلعات. وعليه تعد السلطة البيروقراطية عاملاً دافعاً للسلوك الاجرامى. كما أن الاعتماد المطلق على الاجراءات والقواعد المكتوبة معوق أيضاً لتنفيذ المصالح، الأمر الذى يدفع البعض لتقديم رشوة مقابل تسهيل اجراءات مصالحه سواء كان قطاعاً عاماً أو خاصاً أو أفراداً.

هذا فضلاً عن وجود تناقض موقفى يتعلق بالاعتماد على الجوانب الاشخصية بالنسبة للاجراءات والقواعد، واتسام شخصية القائمين على الإدارة بالجانب الشخصى التقليدى فى الإدارة، وما يستتبع ذلك من استغلال ظروف المؤسسة فى ارتكاب بعض صور الجرائم الناجمة عن هذه المزاوجة فى الإدارة. وذلك ما يمكن أن نفسير فى ضوءه بعض صور الجريمة الواقعة بداخل التنظيم

مثل الرشوة والاختلاس والسرقات من ناحية، وصور الرشوة التي يرتكبها بعض أعضاء التنظيمات في علاقتهم بالقطاع الخاص والأفراد الذين ترتبط مصالحهم بهذه التنظيمات من ناحية أخرى.

(د) أبعاد الاغتراب الأسري وعلاقته بالظاهرة الاجرامية،

تعانى الأسر المصرية من اغتراب مزدوج، فالأسر الريفية بحكم بنائها وتكوينها وخضوعها للقيم التقليدية، ترتكب العديد من صور الجرائم للظاهرة الاجرامية، بدافع الانتقام لشرف العائلة، ورد اعتبارها، وهيتها بين العائلات. ومن ثم ترتكب جرائم الثأر، واتلاف المحاصيل، وتسميم الماشية، والاعتداء على العرض، دون اللجوء إلى السلطات أو انتظار قرارها.

أما الموقف الاغترابي الثانى فيتمثل فى طبيعة التغيرات التى طرأت على الأسر فى المناطق الحضرية، حيث نجد الأسرة الصغيرة، والتى تقلصت وظائفها، وخرجت منها المرأة للعمل فترات طويلة من اليوم. وبذلك لم تمارس دورها فى دعم القيم الرادعة للسلوك لدى الأفراد بصورة كاملة. وأصبح الأبناء شبه معزولين عن أسرهم المتصدعة، وأكثر تكييفاً واندماجاً مع جماعات أخرى تحقق لهم الرضا، مثل جماعات اللعب، ورفقاء السوء، وبذلك يشب الأبناء وهم مشبعون بقيم تلك الجماعات، ومتأثرون باتجاهاتهم وأنماط سلوكهم، فيسهل انجرافهم للسلوك الاجرامى سواء عن طريق جماعات منظمة أو بمفردهم.

(هـ) أبعاد الاغتراب الثقافى والظاهرة الاجرامية،

ان أزمة الثقافة فى المجتمع المصرى تتمثل فى المحل الأول فى فقدان الانسان لقيمه التقليدية نتيجة لانفصاله عن الثقافات الفرعية^(١) إلى حد ما، فى الوقت الذى لم ترسخ فيه بعد القيم التى تؤكد عليها الثقافة العامة، وهذا الموقف قد خلق لديه صوراً عنيدة من صراع القيم بين القيم التى تؤكد عليها الثقافة العامة

(١) دكتور السيد شتا، الاغتراب الاجتماعى فى ضوء نظرية التكامل المنهجى، المرجع السابق،

والقيم المرتبطة بالثقافات الفرعية للشخص. وقد صاحب ذلك الصراع بين القيم المتعلقة بفكرة العام، والقيم المتعلقة بفكرة الخاص. ومن ثم يصدر الفعل المتجه نحو الهدف العام بما يعنى انفصال العام عن الخاص وتصارعه معه^(١). وقد يؤدي بهم ذلك لإرتكاب بعض الجرائم مثل الرشوة والاختلاس والسرقات. وبذلك يؤدي صراع قيم الثقافة العامة مع قيم الثقافات الفرعية إلى صراع المعايير في مجال السلوك، والوسائل في مجال الأداء. الأمر الذي يصاحبه كثير من المظاهر السلوكية للأجرام والانحراف.

وتستخدم مظاهر الصراع الثقافي في ضوء هذا الفهم بين المهاجرين من ثقافات فرعية مميزة عن الثقافة العامة إلى حد ما. الأمر الذي يؤثر على درجة تكيفهم ومعاناتهم في المناطق الحضرية. وذلك ما يدفع بهم لأن يضلوا سواء السبيل. ومن ثم يسهل تلقف العصابات لهم، هذا بالإضافة إلى عدم حرصهم على المصلحة العامة في مجال عملهم. وبذلك يكون لصراعات الثقافة أثر واضح على الظاهرة الاجرامية في المجتمع المصري^(٢).

(و) أبعاد الاغتراب الشخصي وأثرها على السلوك الاجرامي:

ان تحليل بناء شخصية الانسان العصري قضية في غاية الأهمية، والتعقيد، لأنها نتيجة للتفاعل بين العوامل الذاتية والعوامل الثقافية والاجتماعية والأيدولوجية والاقتصادية. وذلك ما أكدته كل من «سروكين» و «بارسونز» عند تحليلهما للعلاقة بين الجوانب الشخصية والاجتماعية والثقافية، و «ايك فروم» عند تحليله لاغتراب الانسان في المجتمع المعاصر^(٣). ومن ثم أصبح مفهوم الاغتراب من أهم المفاهيم لتحليل مواقف السلبية والعنوانية للشخصية الانسانية التي ضعف ارتباطها بمجتمعها نتيجة لتقلص وظيفة المجتمع المحلي، والثقافات

(١) نفس المرجع، ص ٤٣٩.

(2) Zollschan, G. Soibean, P: Concerning alienation, In. Z. G. Exploration in social change (ed) N. Y. Houghton M. Com. Boston, 1964. p. 153.

(3) Fromm, E. op. cit. p. 78.

الفرعية. وذلك لأن أبعاد الاغتراب تمس أعماق الشخصية المصرية الحديثة، كما أنها أنسب الأبعاد لفهم التفاعل بين البناء الاجتماعى والاقتصادى والثقافى والسياسى، وبناء شخصية الفرد. ومن تحليلنا للخصائص الأساسية للمجتمع المصرى، يتضح أن لأبعاد الاغتراب على المستوى الثقافى والاقتصادى والسياسى والاجتماعى أثرها المباشر على اغتراب الشخصية العدوانية نتيجة لفقدانها لحاسة الانتماء والولاء والارتباط. والتفرد والأنانية، الأمر الذى يؤدي بدوره لشعور الفرد بعدم القدرة على تحقيق أهدافها المتصارعة مع الأهداف العامة^(١).

ومن ثم يبدأ شعور الفرد بالتفاوت الشخصى الذى يفضى به لاتخاذ مواقف عدوانية سواء التعدى أو السرقة أو الاختلاس أو الرشوة، أو مواقف سلبية^(٢)، تتمثل فى جرائم الاهمال.

٢- صور الجرائم الاقتصادية المرتبطة بعملية التنمية فى مصر:

أوضحنا سلفاً أن عملية التنمية فى مصر أحدثت تغيرات سريعة فى نظم المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، والتي مارست بدورها ضغوطاً معينة على السلوك. فتغير بسرعة فاقت سرعة تغير القيم التى تحدده وتعطيه مغزاه. ومن ثم حدث التفاوت بين القيم والسلوك، هذا فضلاً عن التمايز القائم بين الثقافة العامة والثقافة الفرعية فى الوقت الذى تزايدت فيه عملية الهجرة من الريف إلى المناطق الحضرية التى تتركز فيها الصناعة والأعمال التجارية الكبرى.

وقد جر ذلك معه العديد من المشاكل الاقتصادية والسلوكية والصراعات الثقافية، والتى أدت إلى ظهور المواقف العدوانية وما استتبعها من انتشار صور الجرائم بين المهاجرين من ناحية إذ بلغت جرائمهم عام ١٩٦٤ ضد النفس ٥٣٢ جريمة، والجرائم التى تعبر عن الحالة الباثولوجية للمجتمع والشخصية

(1) Zollochan. L. Gibeau. op. cit. p. 166.

(2) Seeman, Melvon: on personal consequences of alienation in work, Am. social R, 1967. Vol. 32 N. I. P. 278.

والمتمثلة فى جرائم العرض، والادارة، وجرائم المخدرات، والتسول... الخ ٣٣٢٥ حالة، والجرائم الاقتصادية مثل السرقة والشروع فيها، وتموين، وتسعيرة، وغش موازين ومأكولات، وتزوير، وتزييف، ورشوة واختلاس ٨٨١ جريمة، وهى نسبة عالية إذا ما قورنت بالنسبة العامة للمهاجرين بالمناطق الحضرية. هذا فضلاً عن أن ارتفاع نسبة هذه الجرائم بين غير المهاجرين فى نفس السنة من ناحية أخرى، إذ بلغت الجرائم الواقعة ضد النفس (جرائم العنف) بينهم ٤٦٧٨، والجرائم الاقتصادية ٣٣١٧، والجرائم المعبرة عن الحالة الباثولوجية ١٦٩١ جريمة^(١).

والجدير بالذكر فى هذا الشأن أن جرائم الرشوة والاختلاس والسرقة فى هذا العام تكشف عن تزايد الجرائم الاقتصادية فى مرحلة التنمية بالمقارنة بمثيلتها فى الفترة قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢. ومن ثم تخصص هذا الجزء لمناقشة صور الجرائم الاقتصادية هذه نظراً لإرتباط زيادتها بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وسوف يعتمد تحليلنا لصور الجرائم الاقتصادية على المقارنة فيما بينها من ناحية، وعلى مستوى فترات زمنية ثلاث هى^(٢):

• الفترة الأولى تبدأ من ١٩٣١ : ١٩٥١ .

• الفترة الثانية تبدأ من ١٩٥٢ : ١٩٦١ .

• الفترة الثالثة تبدأ من ١٩٦٢ : ١٩٧١ .

(أ) جريمة الرشوة:

تبين من التحليل الاحصائى أن جريمة الرشوة أخذت فى الزيادة التدريجية من الفترة الأولى للفترة الثانية، إذ نجد أن نسبتها فى الفترة الأولى أقل منها فى الفترة الثانية، كما أن نسبتها فى الفترة الثالثة أعلى بكثير عن نسبتها فى الفترة

(١) الهجرة والجريمة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناية، ١٩٦٧، ص ٨٨.

(٢) اعتمدنا فى تحليلاتنا الاحصائية على البيانات الواردة بمجلة الأمن العام، تقرير الأمن العام، القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٩٧١.

الأولى. وإذا ما أضفنا سنة ١٩٧٢ للفترة الثالثة، والتي تبدأ من ١٩٧٢، لتبين أن جرائم الرشوة تزيد في الفترة الثالثة عنها في الفترة الثانية بنسبة ٤,٢٪^(١). أما عن اتجاه جريمة الرشوة بالنسبة للفترتين الأخيرتين فيتبين أن هناك ارتفاعاً تدريجياً في الفترة الثانية. أما عن الاتجاه العام خلال الفترة الثالثة فيشير إلى الانخفاض التدريجي، وقد تبين من التحليل الإحصائي أيضاً أن متوسط جرائم الرشوة قد تضاعف بشكل غير عادي في الفترتين الثانية والثالثة بالقياس لمتوسط الفترة الأولى، والجدول التالي يبين هذه الزيادة :

اتجاه جريمة الرشوة

الاتجاه العام الفترة		إجمالي الجرائم		المتوسط في الفترة		الجريمة لكل مليون من السكان	
		عدد	الرقم القياسي	متوسط	الرقم القياسي	متوسط	الرقم القياسي
١٩٥١ - ١٩٣١	٣٤٣	١٠٠	١٦,٢	١٠٠	١,٦	١٠٠	
١٩٦١ - ١٩٥٢	١٧٢٦	٥٠٣	١٧٢,٦	١٠٥٩	٦,٣	٣٩٤	
١٩٧١ - ١٩٦٢	١٦٨٣	٤٩٠	١٦٨,٣	١٠٣٢	٥,٦	٣٥٠	
الجملة	٣٧٥٢						

كما أن متوسط جريمة الرشوة بالنسبة لكل مليون من السكان خلال الفترات الثلاثة، توضح هذا الارتفاع في الفترتين الأخيرتين. وإن كان هناك انخفاض إلى حد ما في متوسط الفترة الثالثة عن الفترة الثانية، فهو يعد محدود ويعزى إلى حد ما لإختلاف ظروف الفترتين. إذ أن الفترة الثانية كانت فترة تغير سريعة دون التمهيد لها، ودون التهيؤ لتمثلها عكس ما حدث في الفترة الثالثة.

$$Z_{١٠٤,٢} = ١٠٠ \times \frac{١٨٠٩}{١٧٣٥} = ١٠٠ \times \frac{\text{مجموع الفترة الثالثة}}{\text{مجموع الفترة الثانية}} \quad (١)$$

ولولا ظروف حرب ١٩٦٧ وما ترتب عليها من هزات نفسية واقتصادية لكان احتمال انخفاضها أكثر مما هو حالياً.

وهذا التحليل صحيح إذا ما اعتبرنا أن الفترات الثلاثة فترات زمنية متباعدة، حيث كانت الفترة الأولى تتسم بالكساد الاقتصادي وعدم وجود قطاع عام. كما أن المشروعات الاقتصادية القائمة مشروعات خاصة. ولاشك أن حالات الرشوة في هذه الفترة كانت موزعة بين القطاعات الحكومية المختلفة والمرتبطة بمصالح القطاع الخاص والجماهير.

أما الفترة الثانية فهي فترة ثورية في حياة المجتمع، حيث قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وما تلاها من تعديلات سياسية واقتصادية وإدارية، في الوقت التي لم تكن القيم اللازمة لتأكيد هذه التغيرات، وتقبلها قد رسخت بعد.

أما الفترة الثالثة، فقد مارست الدولة فيها فكرة القطاع العام بشكل كبير، وما جره ذلك من تغير في العلاقة بين العامل والإدارة، والتنظيمات ومصالح الجماهير، والقطاع الخاص. فضلاً عما جرت به نكسة ١٩٦٧ من مظاهر الانحلال، واهتزاز المعايير التي أثرت بدورها على سلوك الأفراد، وميلهم للانحراف، وضعف الثقة بالنفس. ومع ذلك فإن الانخفاض الحادث في جرائم الفترة الثالثة عن جرائم الفترة الثانية، والاتجاه التناقصي في خلال الفترة الثالثة، يؤكد ما ذهبنا إليه سلفاً من أن تشرب فكرة القطاع العام، ورسوخ بعض القيم المتعلقة بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية قد أثر على ميل الأفراد لاقتراف الرشوة بوجه خاص، والانحراف بوجه عام.

هذا هو الوصف المباشر لإتجاه جرائم الرشوة خلال الفترات الثلاث، وتفسيرها في ضوء المناخ العام للمجتمع المصري، خلال تلك الفترات.

والواقع أننا بهذا التفسير السابق، لا نأخذ الجريمة باعتبارها حالة للبناء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي والشخصي. لأن التفسير السوسيولوجي

الأكثر عمقاً يقتضى النظر إلى الجريمة والانحراف باعتبارهما نتيجة لحالة البناء الاجتماعى. فظروف عملية التنمية التى يمر بها المجتمع تعكس أثرها على حالة الأبنية المختلفة بخلق مجموعة من التوترات المعبرة عن مظاهر التفاوت الشخصى المرتبط بقلق المراكز، والتفاوت الاجتماعى (التفاوت بين الأهداف الخاصة والأهداف العامة)، بحيث يكون الفعل مشكلاً لأنه يرتبط مباشرة بالأهداف العامة التى لا تشبع الخاصة إلا بتحقيقها.

هذا فضلاً عن التفاوت الحادث بين القيم والسلوك، وبين التطلعات والفرص المتاحة لتحقيقها، هذا فضلاً عن التفاوت بين حاجة الإنسان للإرتباط والاتصال والولاء، والتفرد والفرص المتاحة لتحقيقها. كل تلك المظاهر التى تمثل فى جملتها أبعاد ظاهرة الاغتراب تعكس لنا حالة البناءات المختلفة المتوترة وما يترتب عليها من نتائج سيئة متمثلة فى الانحراف والجريمة فى المجتمع. وعلى هدى ذلك نسير فى تفسيرنا لظاهرة الرشوة لنموذج التفسير فى ضوء الحالة العامة للبناء الاجتماعى والاقتصادى والسياسى والثقافى والشخصى، فى ظروف عملية التنمية فى المجتمع المصرى.

وإذا ما فسرنا جرائم الرشوة فى ضوء التفاوت بين السلوك والقيم التى تحدده، وتعطيه معناه، لتبين لنا أن الضغوط التى تباشرها التغيرات الاقتصادية يصاحبها تغير سريع فى السلوك بشكل يفوق سرعة تغير القيم. ومن ثم تخف حدة الردع القيمى للسلوك فى الوقت الذى لم يتم فيه تمثيل القيم المرتبطة بالتغيرات الجديدة التى طرأت على الظروف الاقتصادية، والمتعلقة بفكرة القطاع العام، وإدارة المؤسسات والمصلحة العامة، ومن ثم انتشر الفساد الإدارى. وسادت الرشوة فى التنظيمات. وذلك لأن مرتكبى هذا السلوك يتحررون من ضغط القيم فى الوقت الذى تكون فيه دائرة تطلعاتهم قد اتسعت، ولم تقابلها الفرص الكافية لتحقيقها. الأمر الذى يدفع بعض الأفراد للإستعانة بالوسائل غير المشروعة مثل الرشوة، لتوفير فرص التقدم والترقى، والحصول على مكافآت، أو المال اللازم لإشباع تطلعاتهم،

سواء كان ذلك داخل التنظيمات، أو في دائرة علاقاتها بالقطاع لخاص، ومصالح الجماهير. كما أن التقارب بين الأهداف والوسائل المشروعة لتحقيقها في الوقت الذي يكون فيه الأهداف العامة متميزة عن الأهداف الخاصة، يدفع ببعض الأفراد للإستعانة بالوسائل غير المشروعة لتحقيق أهدافهم الخاصة التي يرتبط اشباعها بتحقيق الأهداف الثقافية المتميزة عنها. والتي لم يتمثلها الأفراد بعد في ظروف التغيرات السريعة، والتي تعمق الصراع بين الأهداف الخاصة والأهداف العامة.

أما عن الحاجة للإرتباط والولاء لدى العاملين والموظفين، وعلاقتها بالرشوة، فإن انفصال الانسان عن روابطه الأولية، وضعف انتمائه للمجتمعات المحلية، والثقافات الفرعية، في ظروف التغيرات يدفعه للإرتباط والاتصال بالمؤسسات والجماعات التي يتعامل معها. وإذا لم تتح له المؤسسات فرصة الارتباط والولاء والشعور بالتفرد والذاتية. فإن ذلك قد يدفع به للبحث عن ذلك بالخضوع لجماعات منحرفة، أو التقرب من الرؤساء، والخضوع لهم بالمشاركة في الاتجاهات العدوانية، أو بالتودد وتقديم رشوة، مما يتيح له فرص التفاهم لتحقيق مكاسب غير مشروعة بغض النظر عما يترتب على سلوكهم من ضرر بالمصلحة العامة.

(ب) جريمة الاختلاس:

وضح من التحليلات الاحصائية أن جريمة الاختلاس من الأفعال التي تزايدت نسبتها بشكل واضح في ظروف عملية التنمية، كما أن اتجاه متوسط الفترات أخذ في الزيادة بشكل متطرف. فإذا كانت جرائم الاختلاس في الفترة الأولى، والتي تبلغ عشرين عاماً تقع بنسبة ٢,٣٪ لكل مليون من السكان، فقد قفزت النسبة ٨٪ في الفترة الثانية، ثم إلى ١٧,٢٪ في الفترة الثالثة، والجدول التالي يبين اتجاه عدد الحالات التي بلغت ٧٢٥٩ خلال الفترات الثلاثة ومتوسطاتها، ونسبة جرائم كل فترة بالنسبة لكل مليون من السكان.

جدول رقم (٢)
جرائم الاختلاس

الاتجاه العام الفترة		مجموع الجرائم		المتوسط في الفترة		الجريمة لكل مليون من السكان	
		العدد	الرقم القياسي	العدد	الرقم القياسي	العدد	الرقم القياسي
١٩٥١ - ١٩٣١	٤٧٧	١٠٠	٢٢,٧	١٠٠	٢,٣	١٠٠	
١٩٦١ - ١٩٥٢	١٦١١	٣٨٨	١٦١,١	٧١٠	٨,٠	٤٣٨	
١٩٧١ - ١٩٦٢	١٦١	١٠٨٤	٥١٧,١	٢٢٧٨	١٧,٢	٧٤٨	
الجملة	٢٢٤٩	.					

وواضح من الجدول أن الارتفاع في حالات الاختلاس متطرف من فترة لأخرى ويرفع نهاية الفترة الثالثة لعام ١٩٧٢ ومقارنتها بالفترة الثانية، وهي فترة التسمية، يتبين أن جريمة الاختلاس تزايدت في الفترة الثالثة عن الفترة الثانية بنسبة ٢٨١٪، أما عن اتجاه الزيادة بالنسبة للفترة الثانية والثالثة، فقد وضع من التحليل الاحصائي أن الاتجاه داخل الفترة الثانية هو الزيادة، أما في الفترة الثالثة، فالاتجاه العام للجريمة هو التناقص.

ولاشك أنه خلال الفترة الأولى كان الاختلاس منحصراً في اطار القطاع الحكومي، أما في الفترة الثانية والثالثة فقد توسعت المؤسسات وزاد عدد المؤسسات العامة، كما تحولت بعض المؤسسات الخاصة إلى مؤسسات عامة، وبذلك تحولت السرقات إلى جرائم اختلاس، الأمر الذي كان له أثره الواضح في ارتفاع حالات الاختلاس في مراحل التسمية، وتفسير الاتجاه التنازلي في الفترات الثالثة، يشير إلى استيعاب فكرة العام والمؤسسات الواسعة، وتمثل بعض القيم الموجهة للسلوك إلى حد ما.

(ج) جريمة السرقة:

أبانت التحليلات الاحصائية أن جريمة السرقة أخذت في التناقص على مستوى الفترات الثلاث، والجدول التالي يوضح هذا الاتجاه :

جدول رقم (٣)

جريمة السرقة

الاتجاه العام الفترة		مجموع الجرائم		المتوسط في الفترة		الجريمة لكل مليون من السكان	
		العدد	الرقم القياسي	العدد	الرقم القياسي	العدد	الرقم القياسي
١٩٥١ - ١٩٣١	١٦٢٧٢	١٠٠	٧٧٥	١٠٠	٧٧,٥	١٠٠	٧٧,٥
١٩٦١ - ١٩٥٢	٤٨١٣	٢٩	٤٨,٣	٦٢	٢٢,٩	٣٠	٢٢,٩
١٩٧١ - ١٩٦٢	١٧١٦	١١	١٧١,٦	٢٢	٥,٧	٧	٥,٧
الجملة	٢٢٧٠١						

يتضح من الجدول السابق أن متوسط الفترة أخذ في التناقص، وبالمثل متوسط جرائم كل فترة بالنسبة لكل مليون من السكان. وتحليل اتجاه جريمة السرقة في فترة التنمية الثانية والثالثة، يتبين أن جريمة السرقة انخفضت خلال الفترة الثالثة عن الفترة الثانية بنسبة ٦١,٨٪، أما بالنسبة لاتجاه جريمة السرقة على مستوى كل من الفترتين، فيتبين أن الاتجاه العام للجريمة خلال الفترة الثانية هو التناقص، والمعادلة التالية تبين تطور الجريمة خلال تلك الفترة. أما عن اتجاه الجريمة خلال الفترة الثالثة، فتعبر عن التزايد. ومن ثم يمكن القول أن جرائم السرقة بدأت تزايد مع تشجيع القطاع الخاص، والتوسع فيه، بجانب القطاع العام وذلك ما تكشف عنه الزيادة في جرائم السرقة في الفترة الثالثة.

وفي نهاية تحليلنا للجرائم الاقتصادية المرتبطة بعملية التنمية، نشير إلى أهمية النموذج التفسيري الذي سقناه حول ظاهرة الرشوة، وربطها بالسياقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والتنظيمية والشخصية، وأبعاد الاغتراب التي تعبر عن التوترات القائمة في تلك السياقات، وأثرها على انجرام الاقتصادية.

٣- صور الجريمة بين الحضر والريف:

لاشك أن الجريمة أكثر انتشاراً بوجه عام، في المناطق الحضرية عنها في

المناطق الريفية. وذلك يصدق بالنسبة للمجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء. وقد تبين ذلك من محاولات «دوركاييم» و «مارشال كلينارد» لفهم العلاقة بين التحضر والجريمة، إذ أن التحضر على علاقة بسوء التنظيم الاجتماعي. ولهذه العلاقة تأثيرها الواضح على السوك الاجتماعي للأفراد، والجماعات.

كما أن دراسة «كلينارد» قد كشفت عن وجود اختلاف بين نسبة لجرائم تبعاً لاختلاف السمات الحضرية لكل منطقة. هذا فضلاً عن ايضاحها للسمة المشتركة بين مجرمي المناطق الحضرية، والتي تتسم بالحراك والعلاقات غير الشخصية، والاحتكاك بالجماعات المختلفة، وغياب الرابطة بالمجتمع المحلي، وزيادة ميل الأفراد لارتكاب الجرائم في اطار جماعة منظمة.

كما أن المناطق الريفية تتسم بالعلاقات الشخصية، ووضوح أدوات الضبط الاجتماعي، باعتبارها معايير سائدة في الريف المصري، وإلى حد ما في المناطق شبه الحضرية. وذلك عكس ما هو حادث في المناطق الحضرية التي تتميز بالسمات السابقة.

ومن ثم، لا تتساوى المناطق الحضرية، والمناطق شبه الحضرية، والمناطق الريفية^(١)، من حيث تهيئة الفرص للسلوك الاجرامي. كما أن التمايز بين ظروف هذه المناطق، قد أثر إلى حد كبير على نوعية الجرائم المرتكبة في كل منطقة، وتكرارها في نفس الوقت. ولاشك أن هذا التمايز الواضح في المجتمعات النامية بين المناطق الحضرية، وشبه الحضرية، والريفية، يختلف في درجته في المجتمعات المتقدمة، نتيجة لانخفاض الفوارق بين الحياة الاجتماعية والثقافية في المدن وفي الريف.

ورغم أن لذلك أثره في تقليل الاختلاف النوعي للجرائم بين الحضر والريف، إلا أن الاختلاف مازال قائماً بالنسبة لنسبة الحالات المرتكبة من الجرائم، في كل من الحضر والريف، في المجتمعات المتقدمة. وذلك ما أكدته «جولارد»

(١) محمد خيرى محمد على، صور من الجريمة، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٦٦،

فى دراسته للانحراف فى المناطق الحضرية، وشبه الحضرية، والريفية، بالولايات المتحدة. إذ تبين له أن معدل الجريمة فى المناطق الحضرية، أعلى منه فى المناطق شبه الحضرية، والتي ترتفع نسبة جرائمها عن المناطق الريفية. وذلك خلال الفترة من ١٩٥٨ - ١٩٦٨^(١).

ورغم أن هذه الحالة تصدق على المجتمع المصرى، باعتباره دولة نامية، إلا أن لطبيعة الاختلافات القائمة فى الحياة الاجتماعية والثقافية، بين هذه المناطق أثرها الواضح على نوعية الجرائم المرتكبة فى كل منها. إذ أن جرائم الاختلاس والرشوة، عالية بالمناطق الحضرية، كذا جريمة السرقة، خاصة وأن طبيعة البناء الاقتصادى الذى ترتبط به الصورتان الأولى والثانية، قائمة أساساً بالمناطق الحضرية، والمناطق شبه الحضرية. أما جريمة السرقة، فلا شك أن مجال جميع المناطق يسمح بمزاولتها.

أما جنايات الاعتداء على الأشخاص، خاصة الضرب الذى أفضى إلى الموت، والضرب الذى أحدث عاهة، فهى عالية بالمناطق الريفية، عنها فى المناطق الحضرية. وذلك لأن ظروف الريف، بما تولد لدى الريفيين من الخشونة، ونعرة العصبية، وعزوة العائلة، تؤدى إلى حد ما لمثل هذا السلوك. أما جرائم هتك العرض، فهى عالية بالمناطق الحضرية، عن المناطق شبه الحضرية، والريفية، كما أنها عالية بالمناطق شبه الحضرية، عن المناطق الريفية. ويرجع ذلك لطبيعة الحياة فى المناطق الريفية، والتي تقوم إلى حد ما على العلاقات المباشرة، ونظام العائلات الكبيرة، التى يهاب الفرد المساس بشرفها. كما أن الروادع القيمية قوية فى مغزاها ووظيفتها الرادعة لسلوك الأفراد، عنها بالمناطق الحضرية، وشبه الحضرية.

ونوضح ذلك احصائياً، بعرض الصورة العامة لحالات الجنايات الواقعة بين الحضر والريف فى عام ١٩٧٢، والتي بلغت بالقاهرة والاسكندرية خلال تلك السنة ٨٥٦ حالة، وفى المناطق الريفية (والتي تبلغ ١٩ محافظة) ٢٨٥٣ حالة

(١) تافت، مبحث الجريمة، المرجع السابق، ص ٢٦١.

(لم يتضمن محافظات القناة). وتقع أعلى نسبة للجرائم الريفية بين قتل عمد والضرب الذي أحدث عاهة، والضرب الذي أفضى إلى الموت.

هذا فضلاً عن الجرائم الخاصة بالمناطق الريفية، مثل ائتلاف المزروعات، والتي أبانت التحليلات الاحصائية تناقصها في الفترة الثالثة، عن الفترة الثانية خلال عملية التنمية بنسبة ٨١,٤٪^(١)، كما أنها أخذت في الانخفاض من خلال الفترة الثانية، والفترة الثالثة. أما جرائم تسميم الماشية، فقد انخفضت في الفترة الثالثة عن الفترة الثانية بنسبة ٧٤,٦٤٪، كما أن اتجاهها العام خلال الفترة الثانية والثالثة هو التناقص، وهي جرائم نادرة الحدوث بالمناطق الحضرية، وذلك لاختلاف طبيعة الانتاج الريفي، عن الانتاج الحضري.

أما المناطق الحضرية، فقد أنتشر بها جرائم النصب، وجرائم المال، والجرائم الجنسية، وتعاطى الحشيش، وجرائم تزوير أوراق البنكنوت، التي انخفضت في الفترة الثالثة عن الفترة الثانية بنسبة ١٥,١٪. كما أن الاتجاه العام لهذه الجريمة خلال الفترة الثانية هو الانخفاض.

أما الفترة الثالثة، فالاتجاه العام للجرائم هو الزيادة. هذا بالإضافة إلى انتشار الجرائم الاقتصادية الأخرى، مثل: الاحمال، وجرائم تهريب النقد، وغيرها من الجرائم الحديثة بالمناطق الحضرية.

٤- صور الجريمة المعبرة عن الحالة الباثولوجية للمجتمع:

إن استخدامنا لمفهوم الاغتراب، بأبعاده المتعددة، المتمثلة في: فقدان السيطرة، يبعدها المتمثلين في: شعور الفرد بعجزه عن السيطرة على الحوادث التي يكون مولجاً فيها، وغياب معرفته بالاطار العام للأهداف والوسائل المنتظمة لتحقيقها. وفقدان المعنى أى شعوره بعدم القدرة على فهم الحوادث التي يكون مولجاً فيها، وعدم القدرة على التنبؤ بعواقب سلوكه. وحالة الأنومي التي تشير لفقدان الفرد

$$(١) \quad \frac{\text{مجموع الفترة الثالثة}}{\text{مجموع الفترة الثانية}} = ١٠٠ \times \frac{١٣٢}{٧٠٨} = ١٨,٦$$

للقيم الموجهة لسلوكه ومعايير المتصارعة. وعن الأهداف المعبرة عن الاغتراب الذاتى. والانعزال الاجتماعى عن الأهداف العامة، وكافة صور الانسحاب والتبلىد والتمرد والثورة، تساعدنا على فهم الحالة الباثولوجية بجانبها الموضوعى والذاتى، وذلك لأنه بمثابة أداة تحليلية لحالة المجتمع والشخصية المعتلة.

وذلك ما يؤكد اهتمام «ادوارد رانزفورد» بتحليل العلاقة بين فقدان السيطرة والانعزال، وعدم الرضاء واستخدام العنف، بين الزوج. وهو هنا يمس الحالة الباثولوجية للمجتمع والفرد. كما أن «ايرك فروم» اتخذ من الاغتراب مفهومه الأساسى لتحليل الحالة المرضية للمجتمع المعاصر.

أما «كارت هورنى»، فقد اتخذت من الاغتراب أداة لتحليل صراعاتنا الداخلية، والتي تعبر عن الحالة الباثولوجية للفرد فى دراساتها المختلفة. هذا فضلاً عن العديد من الدراسات التى اهتمت بتحليل العلاقة بين الاغتراب والتسلط، والتفرد والانتحار، والعصاب، والغثيان، وغيرها من مظاهر السلوك المعبرة عن حالة المجتمع والأشخاص الباثولوجية^(١)، والتي تعبر عنها بعض المظاهر السلوكية، مثل الانتحار، وجرائم العرض والآداب، وتعاطى الحشيش، والتسول، ومعارضة السلطات وجرائم العنف، وغيرها من مظاهر السلوك الاجرامى. وسوف نقصر تحليلنا هنا على بعض المظاهر السلوكية مثل الانتحار، وجرائم العرض والاغتصاب والتسول ومقاومة السلطات والتجمهر.

وبالنسبة لجرائم العرض، والاغتصاب، فقد كانت عالية بشكل واضح فى فترات النكسات، والانهيار الاجتماعى، والفترات السابقة للحروب، فمنذ عام ١٩٣٥ أخذت هذه الجرائم فى الارتفاع بشكل واضح، فمن ٣٩٩ جريمة حتى عام ١٩٣٤، ارتفعت إلى ٦٠٦ عام ١٩٣٥، ثم ٧٢٠ عام ١٩٣٧، و ٦٥٩ عام ١٩٣٩. وفى الفترة من عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٥٨، كانت هذه الجرائم

(١) دكتور السيد شتا، الاغتراب الاجتماعى فى ضوء نظرية التكامل المنهجى، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الآداب، ١٩٧٤، ص ٢٥ - ٢٦.

متزايدة، وهى فترة عدم استقرار اجتماعى إلى حد ما، نظراً للتغيرات السريعة التى أدخلتها الثورة. كما أن الفترة التى أعقبت حرب ١٩٦٧ اتسمت بالارتفاع الواضح فى هذه الجرائم، إذ زاد عند الجرائم من ١٣٢ عام ١٩٦٦ إلى ١٥٢ عام ١٩٦٧، ثم إلى ١٧٠ عام ١٩٦٨ و ١٨٢ عام ١٩٦٩. ويكشف ذلك فى جملته عن العلاقة القائمة بين حالة المجتمع، وحالة الشخصية فى ظروف عدم الاستقرار، والهزات الاجتماعية التى تصيب المجتمع والشخصية، وهذه الصور من الجرائم.

أما عن جرائم مقاومة السلطات، والتجمهر، فقد كانت عام ١٩٧٠ فى حدود ٥٨ حالة، وقلت عام ١٩٧١ إلى ٤٤ حالة. وبالنسبة لحالات الانتحار، والشروع فيه، والتى وقعت عام ١٩٧٠، فكانت ١٨٢ حالة، قلت عام ١٩٧١ إلى ١٤٦ حالة، وتقع أعلى نسبة منها فى محافظتى القاهرة والاسكندرية.

أما عن حالات التسول فقد تبين من بحث الهجرة والجريمة الذى أجراه المركز القومى للبحوث الاجتماعية عام ١٩٦٤، أن حالات التسول فى هذا العام قد بلغت ٣٢٠ حالة فى السجون، موزعة بين المهاجرين، وغير المهاجرين. وهى عالية بين المهاجرين، إذ تبلغ حالاتهم ١٤٨ من اجمالى الحالات، وهى تعبر عن ارتفاع حالات التسول بين المهاجرين.

أما جرائم المخدرات التى تناولتها الدراسة فى هذا العام، فقد بلغت ٨٠٦٢ جريمة، منها ١٣٦٩ جريمة تقع بين المهاجرين، والباقى من غير المهاجرين. وذلك يكشف بدوره عن ارتباط مثل هذه الجرائم بحالة المجتمع والأشخاص المرضية، فى ظروف التغيرات السريعة، التى يمر بها مجتمعنا.

وتفسيرنا لهذه المظاهر السلوكية، فى ضوء فهمنا للحالة الباثولوجية للمجتمع والشخصية، يشير إلى العلاقة الواضحة بين التفاوت الشخصى، والتفاوت الاجتماعى، والثقافى، وعلاقته بتلك المظاهر السلوكية التى تعبر عن هروب الأفراد من الواقع، وانغماسهم فى الملذات، أو ميل الشخص للتخلص من صراعات الانتحار.

رابعاً: دراسات حالة لبعض الأنماط الاجرامية الأساسية (في ضوء البحوث الميدانية المصرية) :

يعد تحليلنا لأبعاد الظاهرة الاجرامية في هذا المجال، امتداداً للتحليل الإحصائي السابق، على أساس من الاختيار والانتقاء لبعض الأنماط الاجرامية، لوضعها في اطارها الاجتماعي والثقافي من ناحية، وتعميق تحليلنا للأفعال الاجرامية من ناحية أخرى. وفي ضوء ذلك نتناول في هذا المبحث الجوانب التالية :

• الجرائم المرتبطة بعملية التنمية في المجتمع المصري.

• الجرائم المرتبطة بالثقافة الفرعية.

• الجرائم المعبرة عن الباثولوجيا الاجتماعية.

١- الجرائم المرتبطة بعملية التنمية في المجتمع المصري :

ان مرحلة التنمية التي يمر بها مجتمعنا، تخلق أنواعاً من التوتر الحضاري، والاجتماعي، إلى أن يتم الحصول على شيء من الاستقرار^(١). وذلك لأن عملية التنمية أدت إلى بروز بعض المظاهر الاجتماعية، مثل: التفاوتات التي تعاني منها الأمة، وما صاحبها من مظاهر سلوكية، مثل: الرشوة، والاختلاس، والهجرة الداخلية، وما يترتب عليها من صدمة حضارية، يصاحبها كثير من أنماط السلوك الاجرامي. ومن ثم نتناول بالتحليل الموجز في هذا المجال دراستين للتعرف على :

• عملية الهجرة وعلاقتها بالظاهرة الاجرامية.

• العوامل الدافعة للرشوة ووسائل التغلب عليها في التنظيمات المختلفة.

(أ) الهجرة والجريمة في المجتمع المصري :

لاشك أن المهاجر من المناطق الريفية ذات البناء الاجتماعي والاقتصادي

(١) دكتور أحمد خليفة، الوقاية من الجريمة الناشئة عن التغير الاجتماعي المصاحب للتنمية الاقتصادية في البلاد الأقل نمواً: المجلة الجنائية، القاهرة، ١٩٦١، عدد ١، ص ١٢.

والثقافى والشخصى، لا يمكن أن يتقبل بسهولة ضغوط البناء الاجتماعى والاقتصادى بالمدينة. ومن ثم يغلب أن يكون المهاجر من الريف إلى الحضر من أقل الناس كفاية، الأمر الذى يؤثر على قدرته على التكيف مع البيئة الحضرية الجديدة^(١). وقد أجرى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناية دراسة حول الهجرة والجريدة فى مصر عام ١٩٦٤، شملت نزلاء السجون خلال عام ١٩٦٤، للتعرف على نوعية جرائم المهاجرين. تم سحب ١٠٠٠ حالة من بين المهاجرين للتعرف على أسباب ارتكابهم لتلك الجرائم^(٢). وقد تحدت أهداف الدراسة فى التعرف على علاقة الهجرة بالجريمة، وأنواعها بين المهاجرين، والعوامل الدافعة لهذه الجرائم، هذا بالإضافة للأهداف الأخرى.

أما بالنسبة لنوعية الجرائم التى ارتكبتها المهاجرون، فهى جرائم ضد النفس. وقد بلغت ٥٣٢ جريمة خلال عام ١٩٦٤. وهى الجرائم المتسمة بالعنف بصورة عامة. أما الجرائم الاقتصادية، فقد بلغت ٨٨١ جريمة. وبالنسبة للجرائم المعبرة عن الحالة الباثولوجية، فقد ارتفع عددها إلى ٣٣٢٦. وبذلك نجد أن المهاجرين يميلون لإستخدام العنف تأثراً بطبيعة البيئة الريفية، كما أن ارتفاع الجرائم الاقتصادية فيما بينهم، يعنى أنهم يعانون من الحاجة والعوز نتيجة لعملية الهجرة التى يتضح أثرها بصورة أساسية فى ارتفاع الجرائم المعبرة عن الحالة الباثولوجية للمجتمع والشخصية.

أما عن الأسباب الدافعة لإرتكاب الجرائم بين المهاجرين، فتشير معطيات الدراسة إلى أن أعلى نسبها تشير للتفاوت بين الاحتياجات والامكانيات الاقتصادية المتاحة، تلى ذلك حالة فقدانهم للسيطرة على الظروف المحيطة بهم، ويعبر عن ذلك ارتكاب نسبة ٢٤,٥ ٪ منهم جرائمهم للصدقة والحظ والقضاء والقدر. يليها نسبة الأسباب التى تشير لفقدانهم للمعنى وعدم فهمهم للحوادث

(١) دكتور أحمد خليفة، نفس المرجع، ص ١٤.

(٢) الهجرة والجريمة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناية، ١٩٦٧.

التي هم مولودون بها، ثم يعكس خضوعهم للقيم الريفية وسلبها لارادتهم اشارة
نسبة ١١,٩ ٪، إلى أن أسباب ارتكابهم لجرائمهم يرجع للدفاع عن الشرف
والعرض، ثم توزع بقية النسبة على بقية العوامل المعبرة عن الحالة الباثولوجية
للشخص المهاجر.

(ب) الرشوة في التنظيمات الاجتماعية في المجتمع المصري :

تم بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية اجراء دراسة لظاهرة الرشوة
بالتنظيمات المختلفة، وذلك للتعرف على مدى انتشار الظاهرة والعوامل الثقافية
والاجتماعية والتنظيمية والادارية الدافعة لجريمة الرشوة، ووسائل التغلب
عليها^(١). وذلك من وجهة نظر ٦٩ حالة مدير عموم موزعة على قطاعات
الصناعة والتجارة والاسكان والخدمات والنقل والزراعة.

- وبالنسبة لانتشار مظاهر الانحراف في القطاعات الستة، قرر المسؤولون أن
الرشوة تنتشر بنسبة ٤٣,٥ ٪، تليها السرقات بنسبة ٣١,٩ ٪، ثم الاختلاس بنسبة
٢٤,٦ ٪، وذلك على مستوى الدرجة الأولى من الأهمية في انتشار مظاهر
الانحراف.

- أما عن الأسباب التي أدت لانتشار ظاهرة الرشوة على مستوى درجة
الأهمية الأولى، فقد أكد على الاستعداد الشخصي نسبة ٦٨ ٪، تليها الأسباب
الاقتصادية بنسبة ١٩,٤ ٪، والأسباب التي ترجع إلى التنظيم بنسبة ٧,١ ٪. أما
نسبة الأسباب الاجتماعية، فلا تزيد عن ٥,٥ ٪.

- وبالنسبة لوسائل الاقلال من جريمة الرشوة بالتنظيمات، أكدت نسبة
٢٤,٤ ٪ من المسؤولين على أهمية تبسيط الاجراءات، ونسبة ١٩,٥ ٪ على
اصلاح نظام الأجور، تليها نسبة ١٧,١ ٪ أكدت على إحكام الرقابة، والادارة

(١) أشرف على هذه الدراسة الدكتور السيد على شتا خبير بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية
والجنائية.

السليمة. ونسبة ١٤,٦٪ أكدت على التربية الدينية والأخلاقية، ونسبة ٧,٣٪ أكدت على تحديد السلطة والمسئولية، أما اصلاح نظام التعليم فلم يؤكد على مستوى الأهمية الأولى. وإن كان قد ظهر بنسبة ١٦,٦٪ على مستوى الأهمية لثالثة. ونسبة ١٠,٤٪ على مستوى الأهمية الثانية.

وفى ضوء تحليلنا لوسائل التغلب على الرشوة، يمكن تصنيف هذه الوسائل إلى أربعة جوانب، يتعلق الجانب الأول منها بالبناء التنظيمى، والبناء البيروقراطى. ويتعلق الجانب الثانى بالبناء الاقتصادى. أما الجانب الثالث فيتعلق بالبناء الثقافى. وبالنسبة للجانب الرابع، فيتعلق ببناء الشخصية.

وبالنسبة لطبيعة البناء الإدارى، وتعقد الاجراءات البيروقراطية، فمن المؤكد امكان الحد من الرشوة بدعم هذه الجوانب واصلاح مفاصلها. أما عن الجوانب الاقتصادية، فلاشك أن تحسين الأجور يقلل من حدة التفاوت بين التطلعات والامكانيات المالية المتاحة لتحقيقها، ومن ثم يقل الميل للرشوة لتحقيق التطلعات. أما عن الجوانب المتعلقة بالقيم، فهى واضحة على مستوى القطاعات المختلفة للحد من التفاوت بين القيم والسلوك، وبالنسبة للجوانب الشخصية فتشير للتغلب على جوانب القصور الشخصى وأثرها على سلوك الأفراد.

٢- الجرائم المرتبطة بالثقافة الفرعية؛

ورد هذا المصطلح عند «الفرد» الذى قدم استخدامه لمصطلح الثقافة عام ١٩٤٥، وعند جوردون M. Jordon عام ١٩٤٧، وقد عرفا المصطلح بأنه تقسيم فرعى للثقافة القومية، يتضمن المراكز الاجتماعية مثل المراكز الطبقية والخلفية السلالية، والاقامة الحضرية أو الريفية، كما أنهما عينا فى استخدامهما الوحدة الوظيفية التى تؤثر بصورة متكاملة على الأفراد المشاركين فى هذه الثقافات. ومن ثم شاع استخدام هذا المفهوم فى علاقته بالانحراف عند «كوهن» وغيره من المهتمين بأثر الأنماط الثقافية للمجتمعات الفرعية، والجماعات، على السلوك الاجرامى. وتختلف الثقافات العامة فى المجتمعات فى درجة تنميتها للثقافات

الفرعية، ودعم تكاملها مع الثقافات العامة، حسب طبيعة المجتمعات. فالمجتمعات الجماهيرية المتقدمة تقرب بين هذه الثقافات، وتزيد من ترابطها بالثقافة العامة. وذلك ما يعكسه وحدة الاتجاهات، والسلوك، رغم تنوع الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والمكانية للجماعات. في حين أن الدول النامية لم تصل بعد لمثل هذا التكامل الثقافي بين الثقافتين، وإن كانت قد قللت من حدة التمايز بينها.

ومن ثم بات ضرورياً مناقشة بعض صور الظاهرة الاجرامية، المرتبطة بالثقافة الفرعية في المجتمع المصري، باعتباره ذا ثقافات فرعية متميزة إلى حد ما، خاصة فيما يتعلق بالتمايز بين الثقافة الحضرية، والثقافة الريفية. وفضلاً عن التحليل السابق لصور الظاهرة الاجرامية بين الحضر والريف، نناقش في هذا المجال، جريمة الشار^(١)، من واقع الدراسة الأثنوبولوجية التي أجراها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، وهو من الجرائم التي تنتشر إلى حد ما في المناطق الريفية، ففي عام ١٩٥٨، ارتكبت ٩٨٩ جناية شار، وقعت في جميع المناطق المصرية. وكان نصيب محافظة أسيوط من هذا العدد ٢١٨ جناية أي بنسبة ٢٢٪ من مجموع تلك الجرائم، وهي محافظة ريفية، أما بالنسبة لقرية بنى سميع التي أجريت الدراسة الأثنوبولوجية لجريمة الشار بها، فقد توافر بها التجانس الثقافي مع بقية القرى بحيث لم يطرأ عليها أى تغيرات ثقافية أو اجتماعية جوهرية، ومن ثم لم يتغير نمط الحياة التقليدي الذي يسودها.

وقد استنتج من الدراسة أن ظاهرة الشار طارئة على المجتمع المصري، وغير متأصلة فيه، وأن الاحتمال الكبير، أنها وفدت عليه مع الفتح العربي؛ إن لم تكن موجودة في المجتمع المصري بصورة متميزة من قبل. وذلك لأن الظاهرة متماثلة في معظم البلاد التي خضعت للفتح العربي، واتصال تلك المجتمعات بالثقافة العربية التي تأصل بها نظام الشار بين قبائلها.

(١) الشار، دراسة أثنوبولوجية بإحدى قرى الصعيد، بحث أجراه المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، وأشرف عليه دكتور أحمد أبوزيد، القاهرة، دار المعارف، ١٩٦٤.

واهتمت الدراسة بالتعرف على نوع التفاعل، والتأثير المتبادل بين هذه الظروف الأساسية العامة، المتعلقة بالظروف الاقتصادية، والبيئية والثقافية والاجتماعية، وممارسة التأثير في قرية بنى سميع، بحيث يمكن التعرف على مدى العلاقة بينها وبين نظام التأثير، وإلى أى حد ساعدت على وجوده، وعلى استمراره، وعلى صبغه بالطابع المحلى الخاص للثقافة الريفية. وتقع الجرائم بين البدنات الكبيرة، أو العائلات الأخرى، التى تلتف حولها، بحيث تؤلف كلها وحدة اقتصادية لها مصالح زراعية متشابكة، ووحدة سياسية أى وحدة للدفاع والهجوم والتأثر.

والواقع أن خاصية التكتل القائمة بين الأفراد الذين تضمهم البدنة والذين تقوم بينهم روابط القرابة العصبية والمصالح المشتركة، من أهم المميزات الواضحة فى قرية بنى سميع. ورغم أن هذا التكتل يتم بدافع الخوف من القتل والرغبة فى تجميع القوى سواء للدفاع أو الهجوم، فإنه يعتبر من أهم العوامل المؤدية لاستمرار النزاع والأخذ بالتأثر لمدة طويلة.

وقد أثر هذا التكتل، على طبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة بين أفراد العائلات، التى تضمها البدنة، والتى تشتد بها قوة الضبط الداخلى، عن طريق خضوع جميع أعضائها لسلطان العائلة أو البدنة. الأمر الذى يكفل عدم خروج أى فرد على تقاليد الأخذ بالتأثر السائدة فى البدنة، التى ينتمى إليها.

ولاشك أن وجود بعض القيم المتصلة بالترتيب بين الأبناء وبعضهم، والقيم المتعلقة بالسلطة، وغير ذلك من الأنماط التى تتضمنها الثقافة الفرعية. قد أثرت إلى حد كبير على توزيع مسئولية الأفراد فى الأخذ بالتأثر.

وبذلك نجد أن الدراسة ناقشت الاطار الاقتصادى، والثقافى، والاجتماعى، والسياسى، المرتبط بظاهرة التأثير، وأثر ذلك على استمرار هذه الظاهرة.

ومن ثم بات ضرورياً توجيه هذه الظروف المرتبطة بالظاهرة، وترشيدها، وتغيير بعض أبعادها، للحد من هذه الظاهرة.

ومع ذلك، فإن ما أشرنا إليه سلفاً، من ميل الثقافة العامة في المجتمع المصري لتقليل التمايز بينها، وبين الثقافات الفرعية. وما تتسم به من قيم رافضة لهذه الظاهرة، سوف تقلل من هذه الظاهرة تدريجياً كلما قل التمايز، بين ثقافة العامة والثقافات الفرعية. وذلك ما يؤكد اختفاء هذه الظاهرة من مناطق ريفية كثيرة وثيقة الاتصال بالمناطق الحضرية. هذا فضلاً عن الانخفاض النسبي لهذه الظاهرة في القرى الأخرى التي كانت مسرحاً لها من قبل. وذلك يرجع في أساسه لطبيعة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، التي طرأت على الحياة الريفية في ظروف عملية التنمية.

٢- الجرائم المعبرة عن الحالة الباثولوجية:

من الجرائم المعبرة عن الحالة الباثولوجية للمجتمع والشخصية، جريمة البغاء، وتعاطى الحشيش، والمعاكسات، وقد أوردنا هذه الجرائم بالذات، لأنها درست فعلاً ونستطيع تناول معطياتها بنظرة سريعة، لالقاء الضوء على أبعادها. وذلك ما سوف نعرض له على التوالي :

(أ) جرائم البغاء:

درست هذه الظاهرة اجتماعياً، واكينيكيًا عام ١٩٦٠، واستهدفت التعرف على أبعاد الظاهرة. كما تمارس في القاهرة باعتبارها ظاهرة اجتماعية ونفسية ذات خصائص معينة. وقد اقتضت هذه الدراسة على الأناث اللائي يمارسن البغاء، أو يحرضن عليه. وقد تم إجراء تحليل احصائي لظاهرة البغاء عامي ١٩٦٨ - ١٩٦٩ بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية^(١). وقد تبين من التحليل الاحصائي أن مجموع قضايا البغاء التي ضبطت خلال العامين ٦٠٦٩، منها ٢٨٣٩ عام ١٩٦٨، ثم زادت عام ١٩٦٩، فبلغت ٣٢٣٠، وهي في جملتها موزعة بين

(١) جرائم البغاء، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية (لم ينشر)، أشرف على هذا البحث الأستاذ السيد يس، وأعد تقريره الأستاذة سهير لطفى على، ١٩٧٤.

منازل دعارة، وتسهيل دعارة، وممارسة دعارة، وتحريض نسوة، وتحريض قوادين، وتحريض أبوين، وتقع أعلى نسبة لمرتكبي هذه الجريمة بين النساء، إذ تبلغ نسبتهم ١, ٨٥٪، في حين أن الرجال نسبتهم ٩, ١٤٪. أما عن فترة السن الذي تكثر عنده حالات ارتكاب هذه الجرائم، فتبدأ من ١٩ حتى ٢٥ سنة.

كما أن معظم مرتكبي هذه الجريمة أميون، إذ تبلغ نسبتهم بين الرجال والنساء ٨, ٩٤٪. أما عن الحالة الاجتماعية لمرتكبي هذه الجريمة من النساء والرجال، فأعلى نسبة ترتكب هذه الجريمة، مطلقة، أرملة، وتبلغ نسبتهم ٥٥٪، وهي قاصرة على النساء، وأن نسبة المتزوجين من الرجال والنساء تصل إلى ٢, ٢٢٪، تليها نسبة من لم يسبق لهم الزواج من الرجال والنساء، وهي في حدود ٤, ١١٪. كما أن أعلى نسبة من مرتكبي هذه الجرائم حسب الحالة المهنية، فئة من لا يعملون، وتبلغ نسبتهم ٥, ٧٠٪.

والجدير بالذكر في هذا الشأن أن غالبية هذه الجرائم تقع في المناطق الحضرية، وعلى وجه الخصوص القاهرة، إذ تبلغ نسبة مرتكبي هذه الجرائم بها ٣, ٨٧٪.

وقد تبين من الدراسة التي تناولت البغاء في القاهرة وطبقت على ٦٠٠ حالة ضبطت عن طريق مكتب الآداب، أن البغايا لا ينجن الأبناء، ويملن للحد منهم، وأن الغالبية لا يعرف أسرهن، وأن معظم البغايا المهاجرات يقمن في شبرا، والسيدة زينب، والأزبكية. كما تبين أن غالبية هؤلاء يملن للإقامة في أماكن ذات خصائص شبه ريفية. كما أن ظروفهن الاقتصادية غير مرضية.

وتبين من الدراسة الإكلينيكية أن معظم البغايا آتية من أسر فقيرة، وأن حالتهم الصحية سيئة، كما أن منهن نسبة عالية ليس لديهن مقدرة جنسية. كما تبين أن البغايا لا ينتمين إلى نمط خاص من الشخصية، ولكن إلى أنماط متعددة من الشخصية، منهن السيكوباتيين، وضعفاء العقول، والعصابيين والهستيريين... الخ.

ومن ثم نستخلص من الدراسات، أن البغاء ظاهرة تتأثر بعوامل عدة، منها سوء التكيف الاجتماعي، والنفس، والشخصية السيكوباتية^(١)، وحالات الضعف العقلي، هذا على المستوى الشخصي.

أما على المستوى الاجتماعي، فلاشك أن حالات الصراع الثقافي، والتفاوت الاجتماعي والاقتصادي، لها أثر على هذه الظاهرة.

(ب) تعاطي الحشيش:

تم اجراء هذه الدراسة المسحية الإستطلاعية على مجموعة من الذكور المصريين المقيمين في القاهرة، والمتنظمين في تعاطي الحشيش. وذلك خلال الفترة من ١٩٦١ - ١٩٦٢، وكان الهدف الرئيسي للبحث، الكشف عن العوامل المؤدية بطريق مباشر أو غير مباشر لتعاطي الحشيش، والآثار المترتبة على هذا التعاطي بالنسبة للفرد والمجتمع.

وقد تبين من الدراسة أن تعاطي الحشيش يكثر بين فئات الموظفين، والتجار والفنانين والطلبة والفلاحين، وأن أعلى نسبة لتعاطيه تقع في فئة السن من ٢٠ - ٤٠ سنة، وأنه أكثر انتشاراً بين الرجال، وأنه أكثر انتشاراً بين الفقراء، والمتوسطين، وتأتي فئة الأغنياء في المستوى الثالث. كما أنه أكثر انتشاراً بين المتزوجين عنه بين العذاب، وغالبية الحالات تقع في المدن، وأن نسبة المتعاطين رداد بتناقص المستوى التعليمي.

وقد تبين من الدراسة أن أسباب رغبة بعض المتعاطين والاستمرار في تعاطي الحشيش تقع أعلى نسبها أمام (حكم العادة) يليها نسيان المشاكل، وهي مثل الهروب من الواقع، يليها الفرفشة، ثم ضغط الجماعة.

كما تبين أن البدء في تعاطي الحشيش، يرجع إلى الرغبة في نسيان المشاكل، والمجاراة، والفرفشة. ومن باب العلم بالشيء، ونخفيف حالات الانقباض. كما كان من أسبابه أيضاً حالات القلق والانقباض التي أدت إلى بدء التعاطي، المشاكل الاقتصادية.

وتتال نسبة عالية، تليها مشاكل عائلية، ثم مشاكل العمل، وأسباب نفسية. وبذلك نجد أن مشكلة تعاطي الحشيش تفسر في دائرة الذاتية المتعلقة بشخصية المتعاطي، والموضوعية مثل التفاوت الثقافي، والتفاوت الاجتماعي، والتفاوت الشخصي، والتفاوت بين القيم والسلوك.

أما بالنسبة للحلول المقترحة لمشكلة تعاطي الحشيش، من وجهة نظر المتعاطين، فهناك نسبة عالية من المتعاطين تؤكد على تشديد المكافحة، يليها تشديد العقوبة، ثم إقامة مستشفيات للعلاج، وإباحتهم وتنظيمهم، يلي ذلك دعاية وتعليم، ثم رفع مستوى المعيشة. أما المجموعة الضابطة في البحث التجريبي، فقد رفضت عامل الإباحة والتنظيم، وتوزعت بين تشديد المكافحة، وتشديد العقوبة، من ناحية، والدعاية والتعليم، وإقامة مستشفيات لعلاج المتعاطين من ناحية أخرى.

الفصل التاسع

توجيهات القيم والرشوة في مصر

تحليل سيولوجي مقارنة لصراع القيم

والرشوة كسلوك اجتماعي منحرف

- الاطار التصوري للدراسة.
- الاطار المنهجي للدراسة.
- توجيهات القيم والرشوة كسلوك اجتماعي منحرف.

الفصل التاسع

توجيهات القيم والرشوة في مصر

تحليل سسيولوجي مقارن لصراع القيم

والرشوة كسلوك اجتماعي منحرف،^(١)

تمهيد :

دار الحوار، واحتدم الجدل، حول موضوع القيم في التراث السسيولوجي، منذ فترة بعيدة. كما اهتمت به العديد من الدراسات السسيولوجية في الوقت الحالي، وما زال الاهتمام يتزايد على المستوى النظري والتجريبي، نظراً للأهمية التاريخية لموضوع القيم، وتوجيهاتها لسلوك الأشخاص، وتفضيلاتهم، واختياراتهم بين البدائل المختلفة. وذلك ما كشفت عنه تلك الكتابات المتنوعة، والتي تناولت بالتحليل صراع القيم، وعلاقته بصور الانحراف والجريمة، في مختلف النماذج الاجتماعية.

وقد تناولت بعض هذه الدراسات القيم في علاقتها بالانحراف كمتغير مستقل يمارس تأثيراً وفاعلية في عملية تغذية السلوك المنحرف، وتناولته بعضها الأخرى على أنها متغير معتمد في عملية تفسير الانحراف، وأنها نتيجة لظروف بنائية معينة تعاني من التوتر الاجتماعي. وسواء كانت القيم متغيراً مستقلاً أو تابعاً فهي تلعب دور المتغير الوسيط في تغذية الانحراف.

وفي هذه الدراسة تتمثل القضية المحورية في علاقة توجيهات القيمة بالرشوة كسلوك اجتماعي، ومدى فاعلية التوجيه الخاص أو العام في هذه العملية، وما إذا كانت للجماعات المنحرفة ثقافتها الفرعية التي تمارس تأثيرها في توجيهات السلوك، والاختيار والتفضيل بين البدائل، وإلى أي مدى تتأثر بالتوجيهات العامة

(١) اعتمدنا في هذا البحث على نتائج الدراسة الميدانية لعلاقة القيم بالرشوة التي أجريت بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بإشراف الأستاذ الدكتور مصطفى الخشاب والدكتور السيد شتا عام ١٩٧٥.

لثقافة المجتمع. واختبار هذا الفرض والتعرف على علاقة توجيهات القيمة بالرشوة كسلوك اجتماعي، نسير في تحليلنا لموضوع الدراسة في الخطوات التالية :

• الاطار التصوري للدراسة.

• الاطار المنهجي للدراسة.

• توجيهات القيم والرشوة كسلوك اجتماعي منحرف.

وذلك ما تناوله بالتفصيل في ضوء نتائج الدراسة الميدانية على النحو التالي :

أولاً: الاطار التصوري للدراسة:

شغل موضوع القيم العديد من الباحثين في علم الاجتماع، ولذا تعددت الاتجاهات النظرية حول القيم، تأثراً بالأصول الفكرية التي يستند إليها الباحث، والانتماء الأيديولوجي الذي يستحوز عليه. وكان الاتجاه الغالب في التراث السوسيولوجي متمثلاً في فهم القيم على أنها مثاليات عامة، أو تجليات للضمير الجمعي على نحو ما ذهب «دوركهايم» ثم نظر إليها باعتبارها معايير أساسية تؤثر في عملية الاختيار والانتقاء بين بدائل الفعل المتعددة، والمحتملة في المواقف الاجتماعية.

ومن ثم كان الاهتمام بمفهوم القيمة نتيجة لفاعليتها في عملية الاختيار من الفاعلين بين البدائل المختلفة، وباعتبار القيم نسقاً توجيهياً وأساساً مرجعياً لإختيارات الأشخاص وتفضيلاتهم. هذا فضلاً عن صور الاختلاف بين الباحثين على الجذور الأساسية للقيم، وهل هي مرتبطة بطبيعة السياق الثقافي العام في المجتمع التي تنال قدراً من الأجماع، أم أنها ترتبط ببناءات أساسية في المجتمع على نحو ما ذهب بعض العلماء.

ومهما كان الاتجاه لفهم القيم في التراث السوسيولوجي، فإن الاتجاه الغالب أنها تؤثر على اختيارات الأشخاص وتفضيلاتهم، ومن ثم كان اهتمام «لويس زرخر» و «ارنولد مبادو» بدراسة العلاقة بين توجيهات القيمة وصراع الدور

والاغتراب عن العمل^(١)، واهتمام «ليرمان بايل» بعلاقة القيم الفردية وقيم الجماعة المرجعية بانحراف الثقافة الفرعية^(٢). وقد جاءت مثل تلك الدراسات نتيجة لتأكيد بعض علماء الاجتماع على أهمية فهم القيم المرجعية لسلوك الجماعات المنحرفة على نحو ما فعل «البرت كوهن» و «شورت» في دراستهما للثقافة الفرعية المنحرفة، و «الترملر» في دراسته لثقافة الطبقة الدنيا وعلاقتها بالانحراف.

هذا فضلاً عن اهتمام البعض بالعلاقة بين القيم والانحراف على نحو ما فعل «واندماتوا» و «جرشام سايكن». ولاشك أن لهذا الاهتمام المتزايد بعلاقة القيم بالانحراف أثره الواضح في التراث النسيولوجي على ميل البعض لتقصي العلاقة بين توجيهات القيمة، وبعض صور الانحراف.

وإذا كان الشخص يكتسب قيمه عن طريق التعليم والتدريب الاجتماعي الذي يمر به، خلال مراحل التنشئة بأسرته، والجماعات التي يتفاعل معها، وما تتمتع به من أسلوب مميز للحياة، فإن توجيهات القيمة بصفة عامة تتأثر بثقافة المجتمع العامة. وهنا نستخدم مفهوم القيمة باعتبارها توجيهاً انتقائياً نحو الخبرة، يتضمن التزاماً قوياً يؤثر بدوره على الاختيار بين البدائل الممكنة في الفعل^(٣)، على أساس أن الشخص يتعلم هذه القيم من ثقافة مجتمعه والمحيط الاجتماعي الذي يحيط به مثل الأسرة، والجماعات الثانوية، التي تحمل بالإضافة إلى خصائص الثقافة العامة، طابعاً مميزاً لثقافتها الفرعية.

ونحن في دراستنا هذه موجهون بالفهم الأساسي لتغير النمط عند «بارسونز» والمتمثلة في العمومية والخصوصية، حيث تشير العمومية هنا إلى توجيه القيمة المرتبط بالالتزامات المنتظمة للمجتمع، في حين أن الخصوصية تشير إلى توجيه القيمة بالالتزامات المنتظمة للجماعة الخاصة، وهنا يؤكد كل من «بارسونز»

(1) Surcher, Louis A. & Meadow, Arnold: Value orientation, Role Conflict, and Alianation from Work, Am. sociol. R., 1965. Vol. 3, pp. 53 - 48.

(2) Lerman, Paul: Individual values, Peer values, and Sub-cultural Delinquency, Am. Social. R., 1968. Vol. 33 N. 2 pp. 219 - 35.

(3) Zurcher & Meadow, op. cit: p. 539.

وشلر، على أنه فى الموقف الاجتماعى تتأثر اختيارات الشخص الفاعل، بالخلفية الثقافية المرتبطة بأى من متغيرى هذا النمط الاجتماعى التوجيهى.

وفى ضوء هذا الفهم النظرى يطرح الفرض التالى نفسه للدراسة، والذى يتمثل فى: أن اختيارات الشخص العادى، تتأثر بتوجيهات القيم الثقافية العامة للمجتمع، فى حين أن اختيارات الشخص المنحرف، تتأثر بتوجيهات قيم الجماعات الفرعية للشخص والجماعة التى يتمى إليها. وذلك يعنى أن هناك اختلافاً بين النسق التوجيهى للمنحرف، والنسق التوجيهى لغير المنحرف، والذى يؤثر على اختيارات كل منهما، وسلوكه فى المواقف الاجتماعية.

ثانياً، الاطار المنهجى للدراسة:

تم اجراء الدراسة على أساس منهجى محدد، لإختبار الفرض العام الذى سقناه، للتعرف على الفروق الجوهرية بين توجيهات قيم الشخص الذى يرتكب جريمة الرشوة، وتوجيهات قيم الشخص العادى. حيث تمت دراسة عينة لمرتكبى الرشوة، والمحكوم عليهم فى قضاياها، ويخضعون لإجراءات تنفيذ العقوبة بالسجون. وذلك للتعرف على رغبات الشخص وتطلعاته المتعلقة بوضع الشخص، ووضع أسرته، ودرجة رضاه عن عمله، وأسباب رضاه أو عدم رضاه. والرغبات التى يتمنى تحقيقها فى عمله، ومدى اعتماده على عمله الحالى فى تحقيق رغباته وتطلعاته. ونظرته لقيم النجاح وتقديره للشخص الناجح، وتقديره للكيفية التى يحقق بها الشخص النجاح والوسائل التى يستعين بها، وتصرفه لتحقيق أهدافه، والوسائل التى يستعين بها، ونظرته لهذه الطرق التى يستعين بها الشخص لتحقيق النجاح، وموقفه من المصلحة العامة والمصلحة الخاصة، وموقفه من الرشوة كسلوك مقبول أو مرفوض.

وقد بلغ حجم عينة مرتكبى الرشوة، الذين طبقت عليهم هذه الأداة المنهجية ٤٤ حالة. وفى ضوء المتغيرات الأساسية، والخصائص الأساسية التى تتسم بها عينة الدراسة، تم سحب عينة ضابطة من الجمهور العادى، لتطبيق الأداة عليهم.

وذلك لعقد المضاهاة والمقارنة بين اجابات الشخصين، لمعرفة الفروق الجوهرية في النسق التوجيهي لسلوك كل منهما.

ولما كانت الرشوة متفشية بين أفراد المجتمع بشكل عام، وأنه يندر وجود الشخص الذي لم يقدم رشوة بصورة أو بأخرى، وأن الأشخاص الذين حوكموا بسبب الرشوة فئة محدودة من قطاع كبير، فقد اعتمدنا مؤشر حجم الرشوة وخطورة وظيفتها للتمييز بين الفئتين. إذ أن الأشخاص الذين ضبطوا متلبسين في جرائم الرشوة يعكسون بالطبع صورة الرشوة التي يترتب عليها ضرر بالغ لمصالح الأشخاص والمجتمع معاً، في حين أن الجمهور العادي، وإن كان يقدم رشوى بسيطة في صورة اكرامية أو بقشيش، إلا أنهم لا يقدمون في الغالب على مثل هذه الرشوة الجسيمة الخطورة.

ومن ثم يمكن الاستناد إلى هذا الجانب في التدليل على وجود فروق في نوعية سلوك الفئتين. الأمر الذي يصح به بالضرورة وجود فروق بين القيم الموجهة للفئتين في الاختيار بين البدائل السلوكية. وقد بلغ حجم العينة الضابطة بصفة أولية ٢٩ حالة، ولذلك فتحليلاتنا هنا مبدئية، وتعتمد على الاتجاه الغالب في النتائج. وقد تكون تمهيداً لدراسة أعمق وأوسع نطاقاً تتضمن عينة ضابطة أكبر من العينة الحالية. إلا أن العينة الضابطة الحالية تسمح لنا بعقد المقارنة والمضاهاة بين اجابات الفئتين.

وفي ضوء معطيات الدراسة التجريبية، على عينة تجريبية، وعينة ضابطة، سوف نسير في تحليل هذه النتائج على أساس مقارنة بين بيانات الفئتين.

ثالثاً: توجيهات القيم والرشوة كسلوك اجتماعي منحرف:

١- الرغبات والتطلعات:

نبرز منذ البداية احساس الشخص بالحاجة لتحسين وضعه، وكيفية تحقيق ذلك. والجدول التالي يبين احساس الشخص بالحاجة لتحسين وضعه بين فئتي العينة :

جدول رقم (٤)

الضابطة		التجريبية		الفئة الاستجابة
%	تكرار	%	تكرار	
٧٩,٣	٢٣	٤٨,٢	٣٠	نعم
٢٠,٧	٦	-	-	لا
-	-	٣١,٨	١٤	غير مبين
١٠٠	٢٩	١٠٠	٤٤	المجموع

من الجدول يتبين أن الاحساس بالحاجة، لتحسين الوضع بين الجمهور العادى تتزايد بشكل واضح، فى حين أنه بين أفراد العينة التجريبية لا تزيد نسبته عن ٦٨,٢٪. وإن كانت هناك نسبة ٣١,٨٪ غير مبينة، وأنه لا توجد فئة ترى أن وضعها مرض. وذلك يشير إلى أن عدم الرضاء عن الوضع الحالى للشخص عال بالقياس لوجود نسبة ٢٠٪ من العينة الضابطة تؤكد رضاها عن وضعها الحالى وعدم رغبتها فى تحسينه.

أما عن رغباته التى يطمح لتحقيقها فى حياته، فالجدول التالى يوضح ذلك:

جدول رقم (٥)

الضابطة		التجريبية		العينة الرغبات
%	التكرار	%	التكرار	
١٧,٢	٥	١١,٥	٥	العمل الحر
٦,٩	٢	١٣,٦	٦	مواصلة التعليم
٣٧,٩	١١	١٣,٦	٦	متردنا
-	-	٥٤,٥	٢٤	الاستقرار فى العمل
٣٤,٥	١٠	-	-	الترقى فى الوظيفة
٣,٤	١	٦,٨	٣	غير مبين
١٠٠	٢٩	١٠٠	٤٤	المجموع

وبذلك يتضح أن الرغبة في مواصلة التعليم واضحة بين أفراد العينة التجريبية، وأن الرغبة في الاستقرار في العمل أساسية بين أفراد العينة التجريبية. وذلك يكشف عن حالة القلق التي تعاني منها هذه العينة. وكونها لا تشعر بالاستقرار في العمل، فلاشك أن قيم العمل لا تمارس تأثيراً عليها بشكل واضح، حتى أنها لم تصل بعد إلى مجرد الاحساس بالاستقرار بهذا الارتباط والانتماء.

٢- الوسائل التي يؤكد عليها الشخص لتحسين وضعه:

لاشك أن لقيم الشخص تأثيرها على الوسائل المفضلة لتحقيق تطلعاته، كما أن لإختيارات الشخص بالنسبة لهذه الوسائل دلالاتها الأساسية في التعرف على توجهات القيم لديه.

والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول رقم (٦)

الوسائل	العينة		التجريبية		الضابطة	
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%
زيادة المرتب	١٤	٣١,٨	١٦	٥٥,٢		
زيادة الخبرة في العمل	٢	٤,٥	٤	١٣,٨		
الاجتهاد في العمل	١٢	٢٧,٣	١	٣,٤		
مواصلة التعليم	٥	١١,٤	٢	٦,٩		
رضاء الرؤساء	٢	٤,٥	٢	٦,٩		
السفر للخارج	٢	٤,٥	٢	٦,٩		
غير مبين	٧	١٥,٩	٢	٦,٩		
المجموع	٤٤	١٠٠	٢٩	١٠٠		

ومن الجدول يتضح أن زيادة المرتب وسيلة أساسية في نظر أفراد العينة التجريبية والضابطة، لتحقيق الرغبات. إلا أن العينة الضابطة تؤكد على الوسائل

السوية في تحقيق مطالبها، وينسب تكاد تتقارب في أهميتها. وذلك يكشف عن شيوع الوسائل المحققة للطلبات على مستوى الفئتين، ورغم أنها في الغالب وسائل مشروعية، فإن دلالة الفروق واضحة بالنسبة للعينة الضابطة، عن العينة التجريبية. إذ أن العينة التجريبية تفضل وسائل أخرى قد تكون منحرفة في أساسها لتحقيق تطلعاتها.

٣- التصرف في مجال المنافسة:

يتبين من البيانات أن هناك فروقاً واضحة، بين تصرف الشخص الراشي والمرشى في مجال المنافسة، عن الشخص العادي. وذلك لأن الشخص الذي ارتكب رشوة يبيع لنفسه الاستعانة بوسائل متعددة، وقد تكون غير مشروعة لتحقيق رغباته. والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (٧)

الوسائل	التجريبية		الضابطة	
	تكرار	%	تكرار	%
أسير حسب التعليمات	٥	١١,٤	١	٣,٤
إذا كان له حق تركه له	٦	١٣,٦	٣	١٠,٣
هو ونصيبه	١١	٢٥,٠	١٠	٣٤,٥
الأسبقية للأفضل	٨	١٨,٢	١٠	٣٤,٥
أستعين بالمعرفة	٢	٤,٥	١	٣,٤
حسب نظام المكان أنصرف	٥	١١,٤	—	—
أقدم هدايا للمسؤولين	٣	٦,٨	—	—
أخرى	٤	٩,١	٤	١٣,٨
المجموع	٤٤	١٠٠	٢٩	١٠٠

تبين من الدراسة أن الشخص المرشى يؤكد بشكل واضح على الوسائل غير

المشروعة في المنافسة، إذ أنه يستعين بتقديم هدايا، والتصرف حسب النظام في المكان الذي تتم فيه المنافسة، بمعنى أنه يعمل مثل الجميع. وإذا ما سمحت له الظروف بأن يرشو يقدم رشاوى بلا تردد، كما أنه يؤكد على المعرفة والأصدقاء كوسائل فعالة في نظره لتحقيق النجاح في المنافسة. وهذا يشير لوجود نسبة منهم تغير أحكامها في اختيار الوسائل من منطلق الفشل الذي يعانون منه، بعد ارتكاب جريمة الرشوة. بحيث يكون تفضيلهم لبعض الوسائل السليمة انعكاساً لمعاناتهم وليس لما كانوا يفضلونه فعلاً. وهذا الوضع بجانبه لا يوجد لدى فئة العينة الضابطة. إذ أنها تؤكد بشكل واضح على الوسائل المشروعة في المنافسة، وتلجأ للطرق السليمة التي تؤكد عليها الثقافة العامة. وذلك لأن ثقافتها الخاصة قريبة من الثقافة العامة، أو متكاملة معها، على عكس ما هو حادث بين مقترفي الرشوة، والذين تميز ثقافتهم إلى حد ما عن الثقافة العامة.

٤- اتجاهات الشخص نحو الوسائل غير المشروعة لتحقيق النجاح :

لا شك أن اتجاه الشخص للوسائل غير المشروعية يتأثر بتوجيهات القيم في عملية الاختيار، وانتقاء تلك الوسائل. وذلك ما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم (٨)

الوسائل	التجريبية		الضابطة	
	تكرار	%	تكرار	%
طرق تؤدي للهلاك	٤	٩,١	٦	٢٠,٧
أحسن من الشمانة	٤	٩,١	١	٣,٤
غير مناسبة	١٧	٣٨,٦	٧	٢٤,١
مخالفة للقانون والشرع	١٨	٤٠,٩	١٣	٤٤,٨
غير ميبين	١	٢,٣	٢	٦,٩
المجموع	٤٤	١٠٠	٢٩	١٠٠

ومن الجدول تبين أن العينة التجريبية تؤكد على علم مشروعية هذه الوسائل وإن كانت قد استعانت بها، إلا أنها تنظر إليها بعين مخالفة تماماً لنظرة العينة الضابطة. إذ أن هناك نسبة ٩, ١٪ تؤكد أنها أفضل من الشماتة، كما أن هناك نسبة تبلغ ٣٨, ٦٪ ترى أنها غير مناسبة، وتكتفى بهذا الحكم. وذلك لأنها تميل لاختيارها في مثل تلك المواقف التي يمكن أن تحقق لها النجاح. وبذلك نجد أن العينة الضابطة، والعينة التجريبية تشتركان في تقييم تلك الوسائل، إلا أن العينة التجريبية بحكم ثقافتها الخاصة تصدر أحكاماً خاصة على هذه الوسائل، تتسق وطبيعة الثقافة القرعية التي تؤكد عليها.

٥- الاتجاه نحو المصلحة العامة والمصلحة الخاصة،

لا شك أن نظرة الشخص لأهمية المصلحة العامة، والمصلحة الخاصة، والتمييز بين الاثنين بالنسبة لنظرة الناس، ونظرة الشخصية المتمثلة في تفضيلاته، تعكس أثراً مباشراً على سلوكه. وهنا يكمن الصراع بين توجيهات القيم العامة، وتوجيهات القيم الخاصة.

والجدول التالي يبين تقدير الشخص لتفضيلات الآخرين بين المصلحة العامة، والمصلحة الخاصة :

جدول رقم (٩)

الوسائل	العينة		الضابطة	
	تكرار	%	تكرار	%
المصلحة العامة	١٧	٣٨, ٦	١٣	٤٤, ٨
المصلحة الخاصة	٢٧	٦١, ٤	١٦	٥٥, ٢
المجموع	٤٤	١٠٠	٢٩	١٠٠

يتضح من الجدول أن العينة التجريبية تؤكد على اهتمام الناس بالمصلحة الخاصة بشكل واضح. إذ تبلغ نسبتهم ٦١, ٤٪، في حين أن العينة الضابطة لا

تزيد عن ٢, ٥٥٪. ولا شك أن الفرق هنا ليس كبيراً إلى الحد الذي يسترعى الانتباه. ولكن هذا الفرق، له من الدلالة ما تؤكد وجود فروق بين ثقافة الفئتين، حيث يبرز التوجيه الخاص في أحكام العينة التجريبية رغم تمثلها إلى حد ما للتوجيه العام، ولكن ليس بنفس القدر الذي تمثلت فيه العينة الضابطة للثقافة العامة، وتوجيهاتها. هذا فضلاً عن تأثير الوضع الذي يعيشونه الآن في السجون على درجة احساسهم بالذنب، الأمر الذي يجعلهم يؤكدون بنسبة عالية على ضرورة عمل الشخص لحساب المصلحة العامة أكثر من المصلحة الخاصة، لكي لا يتعرض للظروف التي يعانون منها داخل السجون.

والواقع أن تبريراتهم لتفضيل عمل الشخص، من أجل مصالحه الشخصية يعكس لنا إلى أي مدى يمارس التوجيه الخاص تأثيره وفاعليته على سلوكهم وذلك ما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم (١٠)

العينة	التجريبية		الضابطة	
	تكرار	%	تكرار	%
الانسان حر نفسه في عرقه	١	٢,٣	٥	١٧,٣
الانسان أتقى بطبيعته	١	٢,٣	٢	٦,٩
عشان يكسب كثير	٥	١١,٣	١	٣,٤
يعيش في مستوى أفضل	٥	١١,٣	١	٣,٤
عشان ما يحتاجش لحد	١	٢,٣	١	٣,٤
يحقق كل رغباته	١	٢,٣	-	-
غير مبين	٣٠	٦٨,٢	١٩	٦٥,٦
المجموع	٤٤	١٠٠	٢٩	١٠٠

يتبين من الجدول، أن عينة مرتكبي الرشوة، وهي العينة التجريبية، تبرز تفضيلها للمصلحة الخاصة، بالاستناد إلى أن الانسان يكسب كثيراً إذا عمل من

أجل مصلحة الخاصة، وإلى أنه يجب أن يعمل لمصلحته الخاصة، لكي يعيش في مستوى أفضل. وذلك يشير إلى أن تحقيق المنافع والمكاسب في نظرها مرتبط بما إذا كان هذا العمل من أجل المصالح الخاصة، كما أنها تؤكد أن المصلحة الخاصة هي المحرك الأساسي لتحقيق التقدم في مجال العمل، أما عن تأكيد أنانية الإنسان وحرية في جهده الخاص وكيفية توجيهه فهي في ذلك أقل من فئة العينة الضابطة.

والواقع أن دلالة كل من التوجيهين مغايرة تماماً عن الأخرى نظراً لأن التوجيه الذي يؤكد على ضرورة عودة جهد الإنسان له مباشرة، والاهتمام بمصالحه الخاصة، دون ربط ذلك بالمصالح العامة، يشير لتأكيد أنانية الإنسان وحرية في توجيه جهده. وإن كان التوجيهان يشتركان معاً في التأثير بالقيم المتعلقة بالمصالح الخاصة، والمنافع والمكاسب المباشرة، التي تعود على الشخص بتفع مباشر، وعدم تمثل التوجيه المرتبط بالمصلحة العامة له تأثيره على أحكام الأشخاص. وهنا نجد أن التعاون واضح بين التوجيهين العام والخاص، وأن الخاص مازال ذا فاعلية كبيرة في توجيه سلوك الأشخاص على مستوى الفئتين.

وإن كانت العينة التجريبية أكثر تمسكاً بالتوجيه الخاص، وأقل تمسكاً للتوجيه العام، إلا أن هذا التفاوت مازال يمارس تأثيره العام على الشخصية، واتجاهاتها، واختياراتها، وتفضيلاتها.

٦- تفضيلاته لمجال العمل:

لا شك أن تفضيلات الشخص للعمل في الحكومة، أو العمل الحر، يعكس لنا مدى تقديره للإجتهاد والكسب عن طريق الجهد والعمل. إذ أن الشخص الذي يميل للعمل الحر يعكس قدرته على العمل وكسب عيشه عن طريق مشروع، في حين أن الشخص الذي يفضل العمل في الحكومة مازال متأثراً بالمثل القديم «لو فاتك الميرى اتمرغ في ترابه» كما أنه يرى أن هناك نفعاً من وراء عمله هذا حتى لو كانت هذه المنافع غير مشروعة. وهو بذلك يؤكد على الكسب غير المشروع بدون جهد عن الكسب المشروع بجهد وعرق.

والجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم (١١)

الوسائط	العينة		التجريبية		الضابطة	
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%
العمل الحكومي	٣٠	٦٨,٢	٧	٢٤,١		
العمل الحر	١٤	٣١,٨	٢٠	٦٩,٠		
غير مبين	-	-	٢	٦,٩		
المجموع	٤٤	١٠٠	٢٩	١٠٠		

وهنا يتبين لنا أن العينة التجريبية تفضل العمل الحكومي عن العمل الحر، وذلك لأنها ترى امكانية تحقيق مكاسب من ورائه، حتى لو كانت غير مشروعة كما أنها لا تبذل جهداً، ولا تتعرض للمغامرة التي يتعرض لها الانسان في مجال العمل الحر وهنا يكون ميل الشخص واضحاً لتحقيق المنفعة دون بذل جهد مقابل ذلك، وهذا يمثل أقصى صور التوجيه الخاص حيث يكون الميل شديداً لتحقيق المصلحة، وفي نفس الوقت لا يكون هناك ميل لبذل الجهد، والعمل من أجل تحقيق المنفعة، والمصلحة الخاصة.

وفي ضوء ما سبق نجد أن التوجيه الخاص مازال يمارس تأثيره على سلوك الأشخاص، واتجاهاتهم، واختياراتهم بين البدائل المختلفة، على مستوى الأهداف، والوسائل التي يستعان بها لتحقيق تلك الأهداف، على مستوى العينتين إلا أن عينة مرتكبي الرشوة، وهي العينة التجريبية تكشف عن وضوح التوجيه الخاص بشكل كبير، وبفاعليته في توجيهها للاختيار والتفضيل، إذ أن هذه العينة ترى أن للشخص المرتكب للرشوة سمات وخصائص مميزة في نظرها، تتمثل في أنه شخص حرك وفهلوى ٢٠,٥٪، ولا يقابلها من العينة الضابطة سوى نسبة ١٠,٣٪ أما من ناحية التقليد للآخرين فتؤكدها التجريبية بنسبة ١٠,٩٪ فقط، في حين أن الضابطة تؤكد بها بنسبة ١٧,٢٪.

كما أن صفة الذكاء والفهم تصل إلى ١٣,٤ ٪، في العينة الضابطة. في حين أن خاصية الانتهازى تؤكدتها التجريبية نسبة ٩,١ ٪، يقابلها في الضابطة نسبة ٤٧,٣ ٪. ومن ثم نجد أن العينة التجريبية تؤكد على السمات التى تمثلها وتعتبرها خصائص مقبولة فى نظرها، وهى خاصة الحرك والفهولة والذكاء.

أما العينة الضابطة فتؤكد أن فى ذلك تقليداً للآخرين وانتهازية، ومن ثم نجد أن التقدير بينهما متمايز تماماً، وأنه يخضع للثقافة الفرعية للعينة التجريبية، والتى تمتاز عن الثقافة العامة التى توجه أحكام وتقديرات العينة الضابطة. وهنا يتأكد لنا وبعد التحليل السابق، أن ثمة فروقاً واضحة بين التوجيه الخاص والتوجيه العام بالنسبة لإختيارات الأشخاص، وتفضيلهم. وأن التوجيه الخاص ذات فاعلية واضحة بالنسبة للجماعة المنحرفة التى تقترف الرشوة، فى حين أنه أقل فاعلية فى اختيارات وتفضيلات الجماعة الضابطة، والتى تتأثر بفاعلية التوجيه العام لثقافة المجتمع. وهنا يمكن القول بأن للجماعة المنحرفة ثقافتها الفرعية المميزة، التى تمارس تأثيرها على سلوك الأشخاص، وتفضيلاتهم، واختياراتهم.

الفصل العاشر

معالم جناح الأحداث

بالمملكة العربية السعودية

- التعرف الأحداث ومدى خطورته.
- الأفعال الانحرافية المنتشرة ودرجة شيوعها بين الأحداث.
- الأحكام المنظمة لجناح الأحداث ومعاملتهم.
- صور الرعاية المقدمة في مجال الأحداث الجانحين.

الفصل العاشر

معالم جناح الأحداث

بالمملكة العربية السعودية

تمهيد :

من الضروري أن نوضح منذ البداية مفهوم جناح الأحداث Juvenile delinquency، حيث أن كلمة جناح Delinquency، قد استخدمت أسماً للإشارة إلى أفعال الأحداث، والتي نعتبرها جرائم إذا ما ارتكبها الراشدون. وهذه الأفعال المرتبطة بجناح الأحداث، تتسع لتشمل أيضاً بعض الأفعال التي يرتكبها الأحداث فقط، مثل احتساء الخمر، وقيادة السيارات، هذا بالإضافة إلى حالات المروق، والخروج عن سلطة الوالدين. وفي الحالات التي تشير إلى أن الحدث في حاجة لرعاية ووقاية. وبذلك نجد أن الجناح شامل لفئات سلوكية متنوعة، وهذه الأفعال التي يشتمل عليها الجناح، تختلف من مجتمع إلى مجتمع آخر⁽¹⁾.

والواقع أن تصنيف الأحداث لفئات معينة، من حيث المسؤولية الجزائية، عملية مختلفة باختلاف النماذج الاجتماعية، ونظمها العقابية. وباختلاف حالات الجناح ذاتها، إذ أن معظم النظم العقابية تميز بين حالات جناح الأحداث الإيجابي، وحالات جناح الأحداث السلبي. حيث يشير الجناح الإيجابي للأفعال والتصرفات الإيجابية التي يقترفها الحدث، والتي يقدم بموجبها على ارتكاب فعل منحرف يقع في نطاق الجرائم، كأن يقتل أو يسرق أو يتلف ممتلكات الغير... الخ. وهنا يعد الحدث جانحاً. وذلك هو المدلول الفكري للجناح. كما أن هناك حالات أخرى للجناح الإيجابي تتصل بهذه الفئة من حيث إيجابيتها، وتتمثل في: عدم الطاعة، والمروق، والاعتياذ على الهرب. أما بالنسبة

(1) Philipson, Michael: Sociological Aspects of crime and delinquency, London, Routledge & Kegan Paul, 1971, p. 171.

للجناح السلبي فيشمل كافة الصور التي تمتد من وجهة نظر التشريعات الحديثة جناحاً، رغم سلبية الحدث فيها. وما هي إلا ظروف اجتماعية يتواجد فيها الحدث، رغم ارادته، ويعتبر في نظر القانون بموجب تواجده فيها جناحاً. مثال ذلك الطفل المهمل، والذي ليس له عائل.... الخ.

وقد نال جناح الأحداث اهتماماً واضحاً نتيجة للضرورة الواضحة لتوفير صور الرعاية الكافية لهذه الفئة.

ورغم أن ظاهرة جناح الأحداث ظاهرة نسبية من حيث خطورتها، المتمثلة في: درجة إنتشارها، وتكرار حدوثها من ناحية، وجسامة صورها والأضرار المترتبة عليها من ناحية أخرى. ورغم أن هذه الظاهرة تتأثر إلى حد ما بصور الرعاية التي توفرها المجتمعات لقطاع الأحداث، من حيث الوقاية والعلاج. إلا أن الصورة التي عليها ظاهرة جناح الأحداث في نطاق الأنظمة الوضعية، ونماذج المجتمعات التي تأخذ بها، في مجال الأحداث، تكشف عن خطورة انحراف الأحداث من حيث تكرار حدوثها، وجسامة صورها بشكل ملحوظ، ومتزايد يوماً بعد يوم في مختلف نماذج المجتمعات الوضعية، سواء كانت متقدمة أو نامية. والأمثلة على ذلك كثيرة ولا يحتاج التعرف عليها أكثر من مراجعة إحصاءات انحراف الأحداث في تلك الدول لمقارنتها بإحصاءات انحراف الأحداث في المملكة العربية السعودية التي تعتمد على أحكام الشريعة الإسلامية في تنظيم قطاع الأحداث، وتدير أوجه الرعاية المقدمة لهم سواء في مجال الوقاية أو العلاج.

وفي ضوء ذلك نعرض لظاهرة انحراف الأحداث في المملكة العربية السعودية لتحديد الجوانب التالية :

- انحراف الأحداث ومدى خطورته.
- الأنماط الانحرافية المنتشرة ودرجة شيوعها بين الأحداث.
- الأحكام المنظمة لجناح الأحداث ومعاملتهم.

• صور الرعاية المقدمة في مجال الأحداث الجانحين، وما تشتمل عليه من برامج وقاية، وبرامج علاج، تقوم بها المؤسسات والدور الاجتماعية، والتشريعات المتعلقة بتنظيم التعامل معهم.

وذلك ما نعرضه بالتحليل فيما يلي :

أولاً: انحراف الأحداث ومدى خطورته :

لما كانت الظاهرة الانحرافية، بحكم أنها ظاهرة اجتماعية، تظهر بمعدل معين في كافة المجتمعات البشرية، شأنها في ذلك شأن بقية الظواهر الاجتماعية الأخرى، فإنه يمكن القول بأن المجتمعات البشرية لا تخلو من ظهور معدل معين من إجرام الأحداث، وأن ظهور هذا المعدل لا يشكل خطورة في حد ذاته، وإنما تتمثل خطورته في تزايد معدل الحدوث، وجسامة صورته، وارتفاع أضراره.

ومن ثم فقد أصبح ضرورياً التعرف على ملامح ظاهرة انحراف الأحداث، وصورها في مجتمع يستند في تنظيمه لقطاع الأحداث ورعايتهم لأحكام الشريعة الإسلامية، وهو مجتمع المملكة العربية السعودية. حيث نجد أن انحراف الأحداث فيه عند معدل لم يصل لمستوى الخطورة بالنسبة لتكرار حدوثه، أو جسامة صورته، والأضرار المترتبة عليها. والدليل على ذلك التطور الفعلي لظاهرة انحراف الأحداث في المملكة عبر فترة من الزمن، تمتد ما بين ١٣٨٥، حتى عام ١٣٩٣ هجرية، من واقع الإحصاءات الجنائية^(١). وهي فترة ليست بقصيرة ويمكن أن تساعدنا على كشف أبعاد الظاهرة وحجمها في إطار الظروف الثقافية والاجتماعية المتطورة. والجدول التالي يوضح وضع ظاهرة انحراف الأحداث في المملكة خلال هذه الفترة.

(١) النشرة السنوية للحوادث الجنائية، وزارة الداخلية، إدارة الإحصاء الجنائي في الفترة من ١٣٨٦ - ١٣٩٠ هـ، والكتاب الإحصائي السنوي، مصلحة الإحصاء عام ١٣٩٤ هـ.

جدول رقم (١٧)

السنة	١٣٨٥	١٣٨٦	١٣٨٧	١٣٨٨	١٣٨٩	١٣٩٠	١٣٩١	١٣٩٢	١٣٩٣	١٣٩٤	١٣٩٥	المجموع
قتل	١١	١٢	٤	٨	٦	١٢	٧	٦	٤	٧٠	١٦٠٦	
إعتداء على الأموال	٨٧	٦٠	٧٤	١٨٥	١٩٣	٢٥٥	٣٤٤	١٧٨	٢٧٧	١٦٠٦	١٦٠٦	
إنتحارات أخلاقية	٦٢	٦١	٦	٤٤	٣٠٤	٧٩	٣٤	٨٢	٨٦	١٧	١٧	
إحتيال وتزوير	٢	٧	—	٢	٢	—	١	١	١٧	١٧	١٧	
مخدرات	١	—	—	—	—	—	—	—	١	١	١	
أخرى	١٥	٦	١	—	—	—	٦	٤	—	٢٢	٢٢	
المجموع	١٧٨	١٤٦	٨٥	٢٤٧	٢٠٥	٦٣٩	٢٧٢	٣٧٤	٢٦٨	٢٢٢٤	٢٢٢٤	

يتضح من الجدول أن جرائم الأحداث عند معدلها المعقول، وثابتة نسبياً. وذلك إذا ما قورنت تكرارات الحدوث (الحالات) بمعدل زيادة السكان، وزيادة عدد الوافدين إلى المملكة من غير السعوديين للعمل. وهذا ما يشير إلى أن داخل هذه النسبة عدد معين من غير السعوديين وبذلك يمكن القول أن خطورة إجرام الأحداث من حيث تكرار الحدوث في المملكة لا يشكل خطورة جسيمة بالنسبة للمجتمع. أما من حيث الخطورة المرتبطة بجسامة صور الأفعال والضرر المترتب عليها فهي محدودة بالنسبة لجرائم الإعتداء على النفس «القتل»، إلا أنها مرتفعة نسبياً بالنسبة لجرائم السرقات «الإعتداء على الأموال».

وهنا تجدر الإشارة إلى أن نسبة عالية من مرتكبي جرائم السرقات تأتي من أفراد غير سعوديين. ومن ثم يمكن القول أن خطورة إجرام الأحداث من حيث جسامة الأفعال، والأضرار المترتبة عليها محدودة إلى حد ما. ومن العوامل التي تجعلها لا تشكل خطورة جسيمة بالنسبة للمجتمع السعودي، أن النسبة منخفضة في عموميتها بالنسبة لعدد الحالات من ناحية، وأن هناك نسبة كبيرة من تلك الحالات من غير السعوديين، من ناحية أخرى.

وبالاعتماد على نتائج البحوث التي أجريت لمسح هذه الظاهرة بالمملكة^(١)، خلال الفترة من ١٣٩٣/١٠/٢٤ إلى ١٣٩٤/١٠/٢٣ هجرية، لتبين لنا أن عدد الأحداث الذين ادخلوا دار الملاحظة خلال عام التقرير بلغ (١٨٠) حدثاً جانباً فقط، موزعين على صور الأفعال المختلفة بنسب متفاوتة، تقل بشكل ملحوظ بالنسبة للأفعال الإجرامية الخطرة، وترتفع إلى حد ما بالنسبة للأفعال الإجرامية الأقل خطورة، وذلك في الوقت الذي تزايدت فيه الخدمات، وصور الرعاية، وتكاثر عدد الدور الاجتماعية التي تعمل في قطاع الأحداث.

(١) دراسة لمشكلة إنحراف الأحداث على ضوء التطبيق - العملي، التقرير السنوي الثاني للدار الملاحظة الاجتماعية بالرياض، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ١٣٩٤/٩٣ هـ.

وفى ضوء هذه البيانات المستخلصة من نتائج البحوث، يتضح لنا أن انحراف الأحداث لا يشكل خطورة من حيث تكرار الحدوث من ناحية. ولا من حيث جسامه صور الأفعال من ناحية أخرى. وإن كان متوسط النسبة مرتفعاً إلى حد ما، بالنسبة لجرائم السرقة، بالنسبة لإجمالي الحالات، إلا أن الحالات التي تخص جرائم السرقة محدودة ولا تزيد عن ٧٨ حالة فقط^(١). هذا فضلاً عن وجود نسبة من غير السعوديين بين هذه الحالات، الأمر الذي يجعل نسبة الأحداث السعوديين أمام هذه الصور من الأفعال الإجرامية محدودة بصورة لا تشكل معه أية خطورة بالنسبة للمجتمع السعودي.

هذا بالإضافة للاهتمام الواضح بالنسبة لبرامج الوقاية والعلاج في مجال الأحداث خلال تلك الفترة، بما يقلل بدوره من الخطورة النسبية لانحراف الأحداث بالمملكة.

وإذا ما أخذنا فترة زمنية أخرى، ولتكن عام ١٣٩٥ هـ على سبيل المقارنة، لتبين لنا إنخفاض عدد الأحداث الذين قاموا بارتكاب أفعال يعاقب عليها الشرع، حيث لم تزد حالاتهم عن ٢٠٥ أحداث جانبية، تم توقيفهم عن طريق الشرطة، وأودعوا دار الملاحظة الاجتماعية في حين أن عدد الأحداث الذين حاولوا ارتكاب مثل هذه الأفعال الانحرافية والذين بدت عليهم أعراض الانحراف في نفس العام لا تزيد عن ١٠١ حالة حدث. وقد أودعوا في دور التوجيه الاجتماعي لحمايتهم من المؤثرات الخارجية التي قد تدفعهم إلى إقتراف أفعال إجرامية^(٢).

والواقع أن الخطورة الإجرامية المرتبطة بتكرار حدوث أفعال انحراف الأحداث محدودة، إذا ما قورنت نسبة الحالات المرتكبة، والزيادة التي طرأت عليها بعدد السكان من نفس فئة الأعمار، والزيادة الطبيعية التي طرأت على تلك الفئة

(١) نفس التقرير السابق، ص ١٣.

(٢) مذكرة عن جرائم، وزارة العمل والشئون الاجتماعية، الإدارة العامة للرعاية الاجتماعية، تقرير مقدم لوزارة الداخلية عام ١٣٩٧ هـ.

عمرية من السكان. فضلاً عن الظروف المتغيرة، والتي يمكن أن نلمسها على مستوى الثقافى والاجتماعى فى المملكة، وما صاحب تلك الظروف من تطور برامج الرعاية الاجتماعية فى مجال الأحداث بشكل ملحوظ سواء على مستوى الرعاية، أو العلاج.

وخلاصة القول فى هذا المجال. أن الخطورة المرتبطة بإجرام الأحداث فى ملكة ليست بالمستوى الجسيم، سواء فيما يتعلق منها بتكرار حدوث تلك لأفعال، أو ما يرتبط منها بجسامة الأفعال، والأضرار المترتبة عليها.

أضف إلى ذلك أن زيادة الفئة العمرية للحدث من ١٥ سنة إلى ١٨ سنة قد رتب عليه إتساع مدى أعمار الأحداث، وبالتالي تأثرت نسبة الأفعال بتوسيع مدى الأعمار التى يظلها قانون الأحداث.

ثانياً: الأفعال الانحرافية المنتشرة ودرجة شيوعها بين الأحداث،

رغم أن حالات انحراف الأحداث عند معدل معقول نسبياً بالنسبة لعدد السكان من نفس الفئة العمرية للأحداث. إلا أن الحالات التى وقعت بالنسبة لانحراف الأحداث تتوزع بنسب متفاوتة بين صور الأفعال الإجرامية المنتشرة بينهم. ومن ثم تتحدد درجة خطورة فعل إجرامى من تلك الأفعال بناء على تكرار حدوثه بنسبة عالية، وبالقيااس للأفعال الانحرافية الأخرى المنتشرة بين الأحداث.

وتحليل بيانات الدراسات التى أجريت فى مجال الأحداث فى خلال الفترة من ١٣٩٣/١٠ إلى ١٣٩٤/١٠ هـ. نجد أن من بين صور الانحراف السرقة بالضرب، السكر، واللواط السلبى والايجابى، والتعرض للنساء، وحيازة حبوب الكنفو، وتستر على قاتل، وارتكاب فاحشة فى حيوان، وصناعة الخمر، وبعض صور السلوك الأخرى التى لا يسامح فيها الخمر مثل إفطار رمضان. ولاشك أن صور الأفعال فى نسبتها ترجع إلى نسيئة الثقافة، والنماذج الاجتماعية التى تنتشر فيها.

الجدول التالي يوضح درجة إنتشار الأفعال الانحرافية بين الأحداث

جدول رقم (١٣)

بيان الأفعال ودرجة انتشارها	التكرار	النسبة المئوية
لسرقة	٢٨	٣,٣٣
إعتداء بالضرب	٢٤	٣,٨٩
سكر	٢١	١١,٦٦
لواط الإيجابي	٢٠	١١,١١
تعرض للنساء	١٥	٨,٣٣
لواط السلبي	١١	٦,١١
حمازة حبوب الكتفو	١	٠,٥٦
نسر على قاتل	١	٠,٥٦
باحشة في حيوان	١	٠,٥٦
صاعة الخمرور	٣	١,٦٦
إفطار رمضان	٤	٢,٢٣
المجموع	١٧٩	١٠٠

وفي ضوء الدراسة المسحية لإنحراف الأحداث خلال تلك الفترة، يتحدد أن أحد عشر نمطاً سلوكياً يشكلون معاً صور الأفعال الإجرامية التي يرتكبها الأحداث، وكما سبق أن أوضحنا بالنسبة لطبعة بعض الأنماط، ودرجة ارتباطها بنسبية الثقافة، وأنها ربما لا تكون من الأفعال المحرمة في معظم الدول المتقدمة والنامية، وربما يتفرد بها مجتمع المملكة بحكم أنه مجتمع إسلامي يطبق الشريعة الإسلامية، ولا يخل بقواعد تطبيقها.

ومن الجدول يتضح أن هناك صوراً من الأفعال تتعلق بالإعتداء على النفس، مثل تستر على قاتل، أو الإعتداء بالضرب، وهناك أفعال تتعلق بالإعتداء على الأموال مثل: السرقة. في حين أن بعض صور الأفعال تتعلق بجرائم الآداب، مثل: التعرض للنساء. أما جرائم السكر وحيازة حبوب الكنفو وصناعة الخمر، فهي أنماط سلوكية محرمة لما يرتبط بها من ضرر على النفس، وضرر على الغير. في حين أن جرائم اللواط الايجابي، واللواط السلبي، وفاحشة في حيوان، فهي انحرافات ترتبط بحالة السلوك الجنسي المعتدل (شنود جنسي). في حين أن فئة السلوك المنحرف المتعلقة بإفطار رمضان فهي تشكل فئة سلوكية خاصة، غير مسموح بها في سياق الثقافة الإسلامية للمجتمع السعودي.

ولاشك أن أياً من الفئات الأساسية تلك، تتحدد درجة خطورتها من واقع نظرة المجتمع لنمط السلوك، ورد الفعل الثقافي له، وما يترتب على رد الفعل هذا من تصرف معين، يتعلق بالمعاملة العقابية مع الشخص.

أما عن شدة إنتشار الأنماط الانحرافية تلك بين الأحداث فهذه مسألة أخرى، ولا يخضع تحديدها لعدد الحالات الواقعة أمام أي من تلك الأنماط. وهذا التخطيط الذي نضعه بهذا الصدد يشير إلى: أن زيادة عدد الحالات، يرتبط بدرجة الحساسية لهذا السلوك، ورد فعل المجتمع له من ناحية، وبظروف رفع سن الأحداث إلى ١٨ سنة بدلاً من ١٥ سنة. وهذا ما نلمسه في الإحصاء الجنائي لانحراف الأحداث في السنوات التي أعقبت رفع الفئة العمرية للأحداث لهذا المستوى. ولكن بالنسبة لتوزيع الحالات الواقعة أمام أنماط الأفعال الانحرافية للأحداث في الجدول رقم (١٣) يتضح أن جرائم الإعتداء على المال تحتل المستوى الأول من حيث شدة الإنتشار بين الأحداث، يلي ذلك صور انحراف الإعتداء على النفس، ثم انحراف السلوك الجنسي، يلي ذلك الجرائم المرضية الباثولوجية، ثم أخيراً جرائم الآداب. وهذا التصنيف نسبي، ويتم في حدود تقريبية بالنسبة لبيانات الجدول السابق.

ولو أخذنا الإحصاءات الجنائية لعام ١٣٩٥ هـ، لتحديد شدة إنتشار الأفعال الإجرامية، لتبين لنا أن جرائم الإعتداء على الأموال تمثل المستوى الأول من الشدة، حيث تبلغ نسبة السرقات ٤١,٣ ٪ من مجموع حالات انحراف الأحداث خلال هذا العام، يلي ذلك الانحرافات الأخلاقية بين الأحداث، وهي بنسبة ٢٨,١ ٪ وتتعلق بالسلوك الجنسي. ثم يلي ذلك انحراف الإعتداء على النفس (مثل الإعتداء على الغير بالضرب)، وتبلغ نسبته ١٢,٧ ٪، ثم تعاطي الممنوعات وتبلغ نسبة هذا السلوك ١٢,٤ ٪. وأخيراً جرائم الآداب مثل التعرض للنساء بالأماكن العامة^(١).

ثالثاً: الأحكام المنظمة لجناح الأحداث ومعاملتهم :

ميزت الشريعة الإسلامية بين الصغار والكبار من حيث المسؤولية الجزائية، تمييزاً كاملاً. ووضعت لذلك قواعد تحكم مسؤولية الصغار. ورغم مضي أربعة عشر قرناً على هذه القواعد التي وضعتها الشريعة الإسلامية، فما زالت تتمتع بكل صلاحيات العصر من حيث تحديد المسؤولية الجزائية، وقواعد معاملة الأحداث^(٢). وفي ضوء ذلك نعرض بإيجاز للجوانب التالية :

- مصادر القواعد المنظمة للمسؤولية الجزائية للأحداث.
 - المسؤولية الجزائية للأحداث في الشريعة الإسلامية.
 - القرارات المتضمنة لبعض القواعد المنظمة لمعاملة الأحداث.
- وذلك ما نتناوله بالتحليل فيما يلي :

(١) مذكرة عن جرائم الأحداث، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، الإدارة العامة للرعاية الاجتماعية، ١٣٩٦ هـ.

(٢) بحث في العبدل حول النصوص التي تحكم مسألة الأحداث جزائية في المملكة العربية السعودية، ١٣٣٣ هـ.

١- مصادر القواعد المنظمة للمسئولية الجزائية للأحداث:

يعد المصدر الأساسي لتلك القواعد القرآن الكريم، حيث تناول ضرورة التمييز بين لكبر والصغار من حيث المسؤولية، وصور الرعاية. وطالب بضرورة توفير المناخ الصحي لتربية الصغار خلقياً. وحث على مراعاة ظروف الأحداث، ومستويات ادراكهم.

أما المصدر الثاني فيتمثل في الأحاديث النبوية، وقد جاء في حديث شريف «لا تكلفوا الصبيان بالكسب فإنكم متى كلفتموهم الكسب سرقوا» وبذلك ينص الحديث على عدم تشغيل الأحداث لأنهم لم يصلوا بعد لمستوى الإدراك، وتحمل المسؤولية، وأنهم في حاجة لتربية خلقية.

أما المصدر الثالث فيتمثل في أحكام الفقهاء والمجتهدين بالنسبة لتفسير بعض النصوص القرآنية، والأحاديث النبوية. وهي تبدأ من فقهاء الصحابة، حتى أئمة الاجتهاد العديدين خلال العصور الإسلامية.

والواقع أن ما ورد بهذه المصادر من أحكام تتعلق بالأحداث تقوم على أسس أخلاقية معينة تؤكد على ضرورة مراعاة ظروف الأحداث، وصغر سنهم، وعدم بلوغهم سن الرشد والتمييز العام الذي يجعلهم محل مساءلة جزائية، شأنهم في ذلك شأن الراشدين.

كما أنها تؤكد أيضاً على ضرورة مراعاة حالاتهم الخاصة من حيث القلق والإضطراب النفسي، والحالة الصحية، والتي قد تكون لها تأثيرات على سلوكهم. أما الجانب الثالث التي تؤكد عليه هذه الأحكام من الناحية الخلقية فيتمثل في ضرورة إفراد أسلوب معاملة ومساءلة جزائية للأحداث يراعى فيه ظروفهم، ومستوى ادراكهم، وأحوالهم النفسية والعصبية. هذا بالإضافة إلى تأكيدها على ضرورة توفير صور الرعاية الضرورية التي تكفل توفير سبل الوقاية والعلاج السليمة، التي تقتضيها ظروف الأحداث.

وبذلك نجد أن المصادر الأساسية التي نستمد منها قواعد التشريع المنظمة للأحداث، ومعاملتهم، وطرق مساءلتهم محددة وواضحة. وما تتضمنه من أسس أخلاقية تتعلق بظروف الأحداث، وتوفير سبل الرعاية والمعاملة الصالحة لهم على درجة من الوضوح تيسر عملية تطبيق قواعد الشريعة في مجال الأحداث.

٢- المسؤولية الجزائية للأحداث في الشريعة الإسلامية:

في ضوء الأسس الأخلاقية التي تؤكد عليها الشريعة الإسلامية في معاملة الأحداث، تحددت أبعاد المسؤولية الجزائية، وأسسها، واسلوب المعاملة العقابية للأحداث. ونظراً لأهمية هذا الجانب في تناول موضوع الأحداث في ضوء الشريعة الإسلامية نفرد هذا الموضوع في نقاط أساسية تتمثل في :

- العمر كأساس للتمييز بين الأحداث والراشدين ومستويات الادراك.
- عناصر المسؤولية الجزائية في الشريعة الإسلامية ودرجات المساءلة.
- المعاملة العقابية للأحداث في الشريعة الإسلامية.

(أ) العمر كأساس للتمييز بين الأحداث والراشدين ومستويات الادراك :

أكدت الشريعة الإسلامية على اختلاف مسؤولية الأحداث باختلاف أعمارهم. وذلك لارتباط المستويات العمرية للأحداث بمستويات مختلفة من القدرة على الادراك، والإختيار، وهما عنصران أساسيان للمسؤولية الجزائية في الشريعة الإسلامية. والواقع أن الأصل في الإعتماد على العمر في تحديد مستوى الادراك والمسؤولية الجزائية عند الفقهاء جميعاً هو قول الرسول محمد ﷺ «رفع القلم عن ثلاثة: الصبي حتى يحتلم. والنائم حتى يستيقظ. والمجنون حتى يفيق».

ومعنى (رفع القلم عن الصبي حتى يحتلم)، أن الأحداث في السن قبل الإحتلام، لا يخضعون لنفس درجة المسؤولية الجزائية، التي يخضع لها الشخص الذي بلغ سن الإحتلام، واكتملت قدراته على الادراك، والتمييز، والإختيار.

والقصد من استخدام كلمة الإحتلام هو ارتباط البلوغ بالإحتلام وهو بداية سن الرشد والقدرة على الإدراك، والتمييز، والإختيار السليم. وبلوغ الغلام يعرف بالإحتلام، والإحبال، والإنزال، وبلوغ الفتاة يعرف بالحيض، والإحتلام، والحبل. وعلى أساس هذه الدلائل والعلامات يتحدد بلوغ الفرد ووصوله سن الرشد. ومن ثم تتحدد درجة مساءلته جزائياً عن أفعاله. فإذا لم تتوفر في الفرد هذه الدلائل والعلامات، فإنه يتبع فئة الأحداث. ومن ثم تختلف مساءلته جزائياً بمستوى عمره. وإذا ما توفرت لديه هذه الدلائل والعلامات عوامل جزائياً على أنه راشد ويتحمل نتائج أفعاله وسلوكه.

ولما كانت هذه العلامات الدالة على بلوغ الحدث قد تتأخر أو تتقدم من حيث الظهور، فقد ذهب لفيف من الفقهاء إلى تحديد البلوغ بالعمر^(١)، فحدده أغلب الفقهاء بخمسة عشر عاماً للصبى والصبية جميعاً، وحجة هذا الفريق من الفقهاء في ذلك أن المؤثر في ذلك هو العقل. ومن ثم اعتبروه الأصل في المسؤولية. وأن جعل الإحتلام حداً للبلوغ شرعاً، فيرجع إلى كون الإحتلام دليلاً على كمال العلة وهم يرون أن الإحتلام لا يتأخر عادة عن خمسة عشرة سنة. وتأخر الإحتلام عن هذا السن في نظرهم لا يرجع لتخلف العقل وقصوره، أو وجود آفة فيه وإنما يرجع لوجود آفة في خلقه الشخصى ذاته. وهم بذلك يؤكدون أن العقل دائماً بلا آفة. ومن ثم يخضع الشخص لأحكامه، وعليه يتخذونه أساساً للتمييز بين مرحلة الرشد، وعدم الرشد. وإتخاذ عمر خمسة عشر عاماً إعلاناً عن بلوغ الشخص، وضرورة مساءلته جزائياً، شأنه في ذلك شأن الكبار.

في حين أن لفيفاً آخر من الفقهاء قد ذهب إلى أن علامات الإحتلام قد تتأخر عن سن الخامسة عشر، ويصل هذا التأخير لسن الثامنة عشر. ومن ثم ذهبوا إلى ضرورة رفع سن الحدث من الخامسة عشر إلى الثامنة عشر لكون إحتمال

(١) بحث وزارة العدل حول النصوص التي تحكم مساءلة الأحداث جزائياً، ص ٣.

تأخير علامات البلوغ بعد هذا السن غير وارد. وأن هذا السن دليل على إكمال نضوج العقل لدى الفرد. ومن ثم يجب مساءلته جزائياً شأنه في ذلك شأن الراشدين.

ومن ثم نجد أن الفريقين يتفقون من حيث المبدأ، على اعتبار علامات البلوغ أساساً لتحديد سن البلوغ. إلا أن الفريق الأول رأى ظهورها عادة في سن الخامسة عشر، في حين أن الفريق الثاني من الفقهاء يرى احتمال ظهورها في سن الثامنة عشر^(١).

وقد أخذت المملكة في معاملة الأحداث برأى الفريق الأول، حتى عام ١٣٩٥هـ، أي أنها اعتمدت على سن الخامسة عشر في التمييز بين مستوى المساءلة الجزائية الكاملة، وعدم المساءلة الجزائية الكاملة، ومساءلة الأفراد عقابياً على صور الأفعال التي يقتربونها ثم أخذت أخيراً برأى الفريق الثاني، في التمييز بين فئة الراشدين، واعتبار سن الثامنة عشر هو سن البلوغ، وأن الفرد الذي يقترب فعلاً ولم يتجاوز الثامنة عشر بعد يعامل على أنه حدث، ولم يكتمل ادراكه بعد. ومن ثم يعامل معاملة الحدث التي أكدت عليها روح الشريعة الإسلامية مراعاة لظروف الحدث، وحاجته إلى التربية الخلقية، والرعاية، والتوجيه، حتى تكتمل قدراته على الادراك والإختيار، وهما أساس المساءلة الجزائية، في الشريعة الإسلامية.

(ب) عناصر المسؤولية الجزائية في الشريعة الإسلامية ودرجاتها :

نظراً لأن المسؤولية الجزائية في الشريعة الإسلامية تقوم على عنصرى الادراك، والإختيار، فإن أحكام الصغار تختلف باختلاف مستويات الادراك والإختيار تلك. وذلك لأن هناك مرحلة من مراحل نمو الحدث يكون فيها عاجزاً بطبيعته عن الادراك والإختيار. وهنا تسقط عنه المسؤولية الجزائية، ثم تبدأ ملكاته في النمو شيئاً فشيئاً حتى تستكمل قدرته على الادراك والإختيار. وهنا يقع الفرد تحت

(١) بحث وزارة العدل، ص ٤.

المسئولية الجزائية بصورة كاملة. إلا أن المسؤولية، وعدم المساءلة، والمساءلة الكاملة، وما بين هاتين الحالتين من مستويات أخرى تحدد على متصل المسؤولية الجزائية. وهنا حددت لنا الشريعة ثلاثة مستويات للمسئولية الجزائية للحدث، يرتبط كل منها بمرحلة عمرية، ومستوى ادراكى معين. وذلك على النحو الذى يبينه كروكى متصل المسؤولية الجزائية للأحداث فى الشريعة الإسلامية.

متصل المسؤولية الجزائية للأحداث في ضوء التشريعة الإسلامية

المرحلة الرابعة	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	مستوى الإدراك
الإدراك والاختيار تام	الإدراك والاختيار لم يكتمل	الإدراك والاختيار محدود	انعدام الإدراك والاختيار	
أكثر من ١٨ سنة	١٥ - ١٨ سنة	٧ - ١٥ سنة	أقل من سبع سنوات	فترة العمر
المسؤولية جزائية	المسؤولية تأديبية وجزائية	المسؤولية تأديبية فقط	إنعدام المسؤولية الجزائية والتأديبية في الحق العام	متصل المسؤولية
قيام المسؤولية المدنية على الشخص نفسه	قيام المسؤولية المدنية على ولي الأمر والتأديبية الجزائية على الحدث	قيام المسؤولية المدنية على ولي الأمر والمسؤولية التأديبية على الحدث	قيام المسؤولية المدنية في الحق الخاص، على ولي الأمر	قيام المسؤولية

وفى ضوء متصل المسؤولية الجزائية للأحداث فى الشريعة الإسلامية، يتبين لنا إمكان مناقشة ثلاثة مستويات أو درجات للمسؤولية الجزائية للأحداث تتمثل فى:

- حالات إنعدام المسؤولية الجزائية والتأديبية.
- حالات المسؤولية التأديبية وإنعدام المسؤولية الجزائية.
- حالات المسؤولية الجزائية التامة.

ولكل درجة من درجات المسؤولية تلك خصائصها المحددة، وشروطها الخاصة، وذلك ما تناقشه فيما يلى :

إنعدام المسؤولية الجزائية التأديبية للأحداث فى الشريعة الإسلامية،

وهى مرحلة تنعدم فيها قوى الإدراك، والإختيار. ويسمى فيها الحدث بالصبي غير المميز. وتبدأ هذه المرحلة بولادة الحدث، وحتى سن السابعة من عمره. وإذا كانت هذه المرحلة قد إتسمت بعدم مقدرة الحدث على التمييز، إلا أن هناك بعض الحالات تبلغ سن التمييز قبل بلوغ السابعة من العمر، إلا أنها حالات إستثنائية إذ أن هناك ظروفًا عامة يجمع عليها الفقهاء تلعب دوراً وظيفياً فى إنماء مقدرة الحدث على التمييز، إلا أن هناك حالات معينة تشذ عن القاعدة ويرجع ذلك لاختلاف البيئات، والإستعداد الصحى والعقلى.

ومن ثم يذهب الفقهاء إلى أن تلك الحالات الإستثنائية لا يمكن وضعها فى الاعتبار كقاعدة أساسية لسن التمييز، والأصل فى الحكم على مقدرة التمييز لدى الطفل هو العمر. وبالذات بلوغه لسن السابعة حتى تكون هناك قاعدة واحدة وثابتة للجميع، بحيث يمكن الإستناد إليها فى إصدار الحكم على الحدث، ولتسهيل المهمة على القاضى فى معرفة شرط واضح للتمييز عند الأحداث.

ومن ثم يعد الحدث غير مميز إذا لم يبلغ سن السابعة من العمر. وطالما أن التمييز فى نظر الفقهاء منعدم قبل بلوغ الحدث لسن السابعة، فإن ارتكابه أية جريمة قبل بلوغ هذا السن لا يترتب عليه عقاب جزائى أو تأديبى، ولذا لا يحد إذا ارتكب جريمة تتطلب الحد، ولا يقتص منه إذا قتل غيره أو جرحه.

إلا أن إعفاء الحدث من المسؤولية الجزائية والتأديبية في هذا العمر، لا يعفيه من المسؤولية المدنية عن كل جريمة يرتكبها. ولذلك فهو مسئول في ماله الخاص عن تعويض أى ضرر يصيب به غيره في ماله، أو نفسه، نتيجة قتله غير المشروع. ومن ثم لا يرفع إنعدام التمييز المسؤولية المدنية عن الحدث، ولا يخضع للمسؤولية المدنية مهما تكررت أفعاله. والسبب في عدم رفع المسؤولية المدنية يرجع إلى أن القاعدة الأصلية في الشريعة الإسلامية، «أن الدماء والأموال معصومة أى غير مباحة»^(١)، وأن الأعذار الشرعية لا تنافي هذه العصمة. ولذا لا يسقط العذر وسقوط العقوبة عن الحدث الضمان المتعلق بعصمة الدماء والأموال، وعدم إياحتها.

قيام المسؤولية التأديبية وإنعدام المسؤولية الجزائية للحدث في الشريعة الإسلامية:

وهنا يكون ادراك الحدث ضعيفاً، ويسمى بالصبي المميز. وتشمل المسؤولية التأديبية هنا الفئة العمرية من ٧ سنوات حتى سن البلوغ. والذي حدده معظم الفقهاء بالخامسة عشر سنة، وحدده الإمام أبو حنيفة، ومشهور مذهب الإمام مالك بالثامنة عشر سنة. وقد رفعت المملكة سن الحدث إلى الثامنة عشر سنة باعتباره سن الرشد والبلوغ، بعد أن كانت تأخذ بآراء بعض الفقهاء التي حددته بالخامسة عشرة سنة.

والأمر الهام هنا أن الحدث المميز لا يسأل عن جرائمه مسؤولية جزائية. فلا يُحد إذا سرق أو زنا مثلاً. ولا يقتص منه إذا قتل أو جرح، وأن يسأل مسؤولية تأديبية على ما يدر منه من أفعال إجرامية. والتأديب هنا في محل العقوبة التأديبية وليس بالعقوبة الجزائية. وقيام العقوبة التأديبية هنا ينفي عن الحدث صفة العود مهما تكرر تأديبه، ويحصر العقوبة في مجرد التأديب: كالتوبيخ، والضرب البسيط.

(١) بحث وزارة العدل حول النصوص التي تحكم مساءلة الأحداث جزائياً، ص ٢.

وهنا تكون المسؤولية المدنية للحدث (الصبي المميز)، قائمة على أفعاله التي يعترضاها رغم عدم قيام المسؤولية الجزائية.

المسؤولية الجزائية الكاملة في الشريعة الإسلامية:

إن الأصل في قيام المسؤولية الجزائية الكاملة في الشريعة الإسلامية هو بلوغ الحدث سن الرشد، والنضوج. وتوفر الإدراك والإختيار الكامل له. وهنا يسمى بالبالغ راشد. وقد إرتبط الرشد في رأى عامة الفقهاء ببلوغ الحدث سن الخامسة عشرة، وعملت المملكة بهذا الرأى حتى عام ١٣٩٥ هـ. إلا أن سن البلوغ في رأى الإمام أبى حنيفة، ومشهور مذهب الإمام مالك، تحدد بالثامنة عشرة. وقد أخذت المملكة بهذا الرأى أخيراً، ورقعت سن الحدث إلى الثامنة عشرة سنة بدلاً من الخامسة عشرة. وبذلك يسأل الفرد في هذه المرحلة عن جرائمه والمسؤولية الجزائية هنا كاملة حيث يحد الشخص إذا زنى أو سرق. ويقتص منه إذا قتل أو جرح شخصاً كما أن المسؤولية المدنية قائمة بكاملها تماماً.

وخلاصة القول، بالنسبة للمسؤولية الجزائية للحدث في الشريعة الإسلامية، أن المسؤولية المدنية قائمة في جميع مراحل العمر، ودرجات المسؤولية. فالحدث غير المميز مسئول مدنياً عن أفعاله مسئولية كاملة، والحدث المميز مسئول أيضاً مدنياً عن أفعاله، والراشد يخضع للمسؤولية المدنية بصورة كاملة أيضاً عن جميع أفعاله.

أما بالنسبة للمسؤولية الأدبية فهي غير قائمة، بالنسبة للحدث غير المميز، الذى لا يكون مسئولاً عن أفعاله أدبياً، ولا جزائياً، وتنحصر مسئوليته فقط في المسؤولية المدنية عن تلك الأفعال. في حين أن المسؤولية الجزائية تسقط عنه.

أما الرشيد أى البالغ، فإنه يخضع لجميع صور المسؤولية حسب طبيعة الفعل، وما يقتضيه من جزاء، فضلاً عن مسئوليته مدنياً عن جميع أفعاله.

المعاملة العقابية للأحداث في الشريعة الإسلامية،

لا يعتبر الحدث عائداً في نظر الشريعة في حالة عدم المسؤولية التأديبية والجزائية. كما أنه لا يعتبر عائداً في حالة قيام المسؤولية التأديبية، وسقوط المسؤولية الجزائية عنه. وبعد بلوغ سن الرشد فإن العقوبة التي قامت بالنسبة للحدث كونها تأديبية لا جزائية تؤدي إلى عدم إعتبار الصبي بعد بلوغه عائداً بما عوقب به قبل البلوغ.

وهذا جانب أساسي من جوانب المعاملة العقابية للحدث، فيتمثل في صور الجزاءات العقابية التي توقع على الحدث، والتي تتمثل في المساءلة المدنية سواء في حالة غياب المسؤولية التأديبية والجزائية، أو في غياب المساءلة الجزائية، وحضور التأديبية أو في حالة حضور المساءلة الجزائية. ويختلف أسلوب التصرف مع الحدث، باختلاف رد الفعل. حيث يكفي في حالة رد الفعل التسامحي مع الحدث غير المميز الذي لم يتجاوز السابعة من العمر بالتعويض عن الأضرار الناتجة. إذ نجد أن هناك صوراً مختلفة للتصرف في حالة رد الفعل التأديبي للحدث المميز، والذي يقع في الفئة العمرية من ٧ سنين حتى سن الثامنة عشرة من عمره. بالإضافة إلى إلزامه بالتعويض عن الأضرار.

وفي حالة رد الفعل الجزائي تكون صور التصرف في ضوء الفعل الإجرامي وحسب جسامته، والأضرار المترتبة عليه، فيقام الحد، والقصاص، أو أي صورة أخرى تلائم الفعل، بالإضافة إلى تعزيز الحدث بكل أنواع التعازير. هذا فضلاً عن التعويض عن الأضرار بالإضافة إلى احتساب العود الواقع بعد سن الثامنة عشر فحسب، وعدم احتساب الحالات التي إرتكبها الحدث قبل بلوغ هذا السن ضمن عقوبة العود.

والجدول التالي يوضح طبيعة العقوبة المطبقة بالنسبة لنوع رد الفعل، واسلوب التصرف المتبع في كل منها حيال الحدث.

نظام المسئلة لدية والتصرف مع الأجداد في ضوء الشريعة الإسلامية

المسئلة	نوع رد الفعل		رد فعل تقاسمي	رد فعل تأديبي	رد فعل جزائي	رد فعل جزائي
	جهة الإختصاص	فئات الأجداد				
عقوبة تأديبية	محاكم الأحداث			حدث مبيت من ٧ حتى ١٥ سنة	حدث مبيت من ١٥ حتى ١٨ سنة	رد فعل جزائي للرشد ابتداء من (بعد ١٨ سنة)
عقوبة تأديبية وجزائية	محاكم الأحداث			التوبيخ، المصروف البسيط، التسليم لولي الأمر مع أخذ ماله عليه، وضع الحدث في إصلاحية أو تحت المراقبة الخاصة... الخ في جميع الأحوال الإجرامية.	عقوبة تأديبية على المبتغ والمزورات والحدود الشرعية التي ليست قتل ولا رجم ولا قطع.	
	محاكم الأحداث			تنظر المبتغ والتسليم لولي الأمر والمزورات والحدود الشرعية.	عقوبة جزائية في قتلها للقتل والرجم والقطع.	
	محاكم الأحداث			تنظر قضايا القتل والرجم والقطع.	عقوبة جزائية في قتلها للقتل والرجم والقطع.	
عقوبة جزائية	محاكم الأحداث					إقامة الحد والمخاص أو أي عقوبة أخرى تلائم للفعل.
	محاكم الأحداث				التوبيخ من الأضرار الناتجة للحق الخاص.	التوبيخ من الأضرار الناتجة للحق الخاص.
	محاكم الأحداث				التوبيخ من الأضرار الناتجة للحق الخاص.	إحتساب المود بعد سن الثامنة عشرة وعدم إحتساب المحالات السابقة على سن الرشد.
عقوبة مدنية						
عقوبة إحتساب المود						

وفى ضوء هذا الجدول يتضح لنا، أن المعاملة العقابية للأحداث تختلف باختلاف نوع رد الفعل. والذي يصاحبه بالتالى اختلاف فى اسلوب التصرف مع الحدث. هذا بالإضافة إلى أن العقوبة المدنية تجعل المسؤولية المدنية للتعويض عن الضرر الناتج عن فعل الحدث قائمة على مستوى أنواع رد الفعل المختلفة. فالمسؤولية المدنية قائمة سواء كان الحدث غير مميز، أو مميز، أم بلغ سن الرشد. وذلك لأن القاعدة الأصلية فى الشريعة الإسلامية أن الدماء والأموال غير مباحة، وأن الأعذار الشرعية لا تنافى هذه العصمة. وبذلك لا يسقط الضمان بالأعذار، أو بسقوط العقوبة ذاتها.

٣- القرارات المتضمنة لبعض القواعد المنظمة لمعاملة الأحداث:

نظراً لأن أحكام الشريعة المتعلقة بالأحداث، واسلوب معاملتهم محددة، وواضحة، فقد أخذ بها القضاء عند نظر قضايا الأحداث، وعملوا بهذه الأحكام التى تضمنتها الشريعة بغية حماية الأحداث وتوجيههم لمافيه المصلحة العامة ومصلحة الأحداث أنفسهم.

ثم إهتمت أجهزة الأمن فى الدولة بإصدار القرارات المنظمة لمعاملات الأحداث فى ضوء أحكام الشريعة الإسلامية وذلك لتوحيد اسلوب التعامل مع الأحداث بين القضاة. وقد صدر أول تعميم وزارة الداخلية بشأن الأحداث فى ١٦/١/١٣٨٣ هـ (عدد ٧٠١)، ينص على ألا يوقف بتاتاً من هو دون الخامسة عشرة، وذلك لأنه قاصر، وعمر القاصر خطأ - ونص القرار على ضرورة تسليم الحدث لولى أمره، مع أخذ تعهد عليه. ونص القرار أيضاً على ضرورة الإلتزام بذلك، إلا إذا كان هناك ظروف قاهرة تستدعى الحجز.

ثم يشير القرار أنه فى حالة بلوغ عمر الخامسة عشرة، أو تجاوزها، جاز توقيف الفرد فى القضايا الكبيرة، وبعد الأمر القضائى كما تضمن القرار أنه فى جميع الأحوال، كما يجب مراعاة إجراء الفحص الطبى والنفسى لتقرير حالة

الحدث الصحية والنفسية والعقلية والعصبية، علاوة على إجراء البحث الاجتماعي من قبل أقرب مركز. ولا تحال الأوراق إلى المحكمة إلا بعد إكمال ذلك. ولا يكون المرافق إلا بشباب مدنية. والبعد عن كل ما يجرح شعور الحدث أو يلفت النظر وخاصة القيود.

ثم صدر تعميم وزارة الداخلية عدد ٥١٥٠ في ١٣٨٣/٣/٢٠ هـ، ينص على إيداع الأحداث، والصغار بدور التوجيه الاجتماعي. ثم صدرت برقية من وزارة الداخلية عدد ٣٨٠٨ في ١٣٨٩/٥/٢٣ هـ، أبلغت بها وزارة العمل والشئون الاجتماعية والأمن العام عن تعميم رئاسة القضاء برقم ٣/٤٦ ت لرؤساء المحاكم، بصدد الشباب الذين تحصل منهم هفوات، وما يجب أن يتبع في محاكمتهم من قبل الأجهزة الاجتماعية والشرطة.

ثم صدر تعميم من وزارة الداخلية عدد ٢٠٦٢ في ١٣٨٩/٤/٩ هـ ينظم أسلوب التعامل مع الأحداث وما يجب مراعاته في محاكمتهم.

ثم أصدرت وزارة العدل بتاريخ ١٣٨٩/٤/٢٩ هـ تعميماتها إلى المحاكم للإلتزام بالإجراءات التالية أثناء محاكمة الأحداث، وقد تضمنت هذه التعليمات طريقة نظر قضية الحدث، وما يجب إتباعه ومراعاته بخصوص الأحداث، واسلوب حجزه، وكيفية توقيع العقوبة الصادرة ضده. كما أنها أكدت ضرورة التصديق على الحكم الصادر ضد الحدث من محكمة التمييز، وذلك حرصاً من الوزارة على مصلحة الحدث. ويمكن تحديد هذه التعليمات التي أصدرتها الوزارة في النقاط التالية :

أ - تنظر قضية الحدث في جلسة خاصة، لا يحضرها إلا من يرى القاضي حضوره مع ولي أمر الشاب الذي لم يبلغ سن الرشد، وكاتب الضبط، والشهود، ومن قام بالتحقيق، إذا دعت الحال إلى ذلك. ويكتفى به عن حضور مدع عام.

ب- العناية بسرعة البت في القضية حسب الإمكان.

ج- الرفق بالشباب حال إستجوابه، والعمل على ما يبعث الطمأنينة في نفسه، ويشعره بأن الهدف من محاكمته تقويمه وتوجيهه الوجهة الصالحة.

د - على القاضي دراسة أوراق القضية قبل حضور الشاب للإستشارة بما تضمنته من معلومات.

هـ- عند إصدار حكم بحبس الشاب يراعى وضعه في سجن يتلاءم مع سنه، على أن لا يختلط بمن يخشى منه عليه إذا إجتمع به.

و - إذا صدر حكم بضرب الشاب تعزيراً فيلاحظ ألا يكون علناً.

ز - يلاحظ أن الأحكام الصادرة بحق الأحداث خاضعة لتعليمات تمييز الأحكام، ومؤدى هذه التعليمات أن كل حكم يصدر ضد الصغير (الحدث) يتعين عرضه على محكمة التمييز للتصديق عليه.

ثم صدر بعد ذلك الأمر الوزاري رقم ٢١٠٤/س في ١٢/٧/١٣٨٩ هـ من وزارة الداخلية، يؤكد على ما جاء بالتعليمات التي أصدرتها الوزارة من قبل بخصوص التعامل مع الأحداث في قضايا المخالفات التي يرتكبونها والأفعال الإجرامية التي تصدر عنهم. ثم يؤكد الأمر الوزاري بعد ذلك على أن القضية (قضية الأحداث) ترجع في أساسها إلى حصانة القائمين على الأمر في الشرطة، والإمارات. وتنص على ضرورة عدم وقف الحدث إلا بأمر قضائي. كما أنه ينص أيضاً على وجوب عرض الأمر على أقرب قاض مع الحدث والملابسات، وهذا في الحالات الكبيرة من قتل، وقضايا مخدرات وغيرها من الأفعال. وفي حالة عدم وجود سوابق فيكتفى بنوع من الزجر، أو بضع جلادات لدى الشرطة، أو الإمارات، ثم يسلم لولئ أمره بعد أخذ التعهد عليه.

ثم ينص الأمر بعد ذلك على أنه في حالة توقيف الأحداث لا بد أن يكون بعيداً عن الكبار أو ذوي السوابق.

ثم تضمن الأمر نصاً يشير بإعداد دورات في العلاقات الإنسانية وشئون الأحداث، والصغار، والمبادئ العامة في أصول السجون ورعاية السجناء، على أن يبدأ بذوى العلاقة المباشرة بهذه النواحي، على أن ينشأ الجهاز الخاص بذلك للتدريب على هذه الأمور المباشرة بالأحداث والسجناء، وذلك حسب توصيات المؤتمرات، والأمم المتحدة.

ثم صدر الأمر الوزاري رقم ٦٣٠/ث بتاريخ ١٨/٤/١٣٩٠ هـ لتأكيد الرجوع للأمر الوزاري رقم ٢١٠٤/س بتاريخ ١٢/١٢/١٣٨٩ هـ بصدد الأحداث والصبية الذين لم يصلوا الحادية عشرة، ولا سن البلوغ، وهم يحاكمون في قضايا أخلاقية وخلافها، ومسألة تسجيل تلك السوابق عليهم. وما يجب أن يتبع مع الأحداث وغير البالغين. ثم أكد الأمر الوزاري رقم ٦٣٠/ث، ما جاء بالأمر السابق رقم ٢١٠٤/س، من تأكيد على عدم توقيف ضد ما هو دون الخامسة عشرة بأي حال إلا في ظروف قاهرة. وأشار إلى أنه من الأولى ألا تسجل عليهم أعمالهم كسوابق، ونص على ضرورة المسارعة في درس أمر المتواجدين من أمثال هؤلاء في السجون، وتسليمهم لأوليائهم، أو للشئون الاجتماعية، حسب ما ورد بالتعليمات.

ثم بعد ذلك صدرت قرارات تتعلق بإنشاء دار للملاحظة الاجتماعية، وبدأت عملها من ٢٤/١٠/١٣٩٢ هـ. وقد صدر قرار وزير الشئون الاجتماعية والعمل رقم ١٣٥٤ بتاريخ ٣/٨/١٣٩٥ هـ بشأن تنظيم عمل دور الملاحظة الاجتماعية، ابتداء من قبول الحدث والتعامل معه، وحتى إخلاء سبيله. وقد نص القرار على رعاية الأحداث من الذكور الذين لا تقل أعمارهم عن سبع سنوات، ولا تتجاوز ثماني عشرة سنة. وقد كفلت هذه اللائحة الرعاية الكاملة للحدث.

وصدر قرار مجلس الوزراء رقم ٦١١ بتاريخ ١٣/٥/١٣٩٦ هـ، باعتماد لائحة دور الملاحظة الاجتماعية، والتي تضمنت تنظيمات متكاملة وإجرائياً، للتعامل مع الأحداث. فقد أقر رفع سن الحدث من خمس عشرة سنة، إلى ثماني عشرة سنة. وبذلك أصبح هدف دور الملاحظة رعاية الأحداث الذين لا تقل أعمارهم

عن سبع سنوات، ولا تتجاوز ثمانى عشرة سنة. والذين يخضعون للعقوبة التأديبية خاصة فى الحالات التالية :

أ - الأحداث الذين يحتجزون رهن التحقيق أو المحاكمة من قبل سلطات الأمن أو الهيئات القضائية المختصة.

ب- الأحداث الذين يقرر القاضى إبقاءهم فى دور الملاحظة.

وبالإضافة إلى صور الرعاية التى كفلتها اللائحة للأحداث فى دور الملاحظة، قضت مواد الملاحظة على أن إنتهاء إقامة الحدث تتم فى الأحوال الآتية :

أ - متى ثبت من التحقيق أو المحاكمة براءته.

ب- إذا بلغ العشرين من عمره.

ج- إذا ثبت للوزير صلاح حالة الحدث، ووافق القاضى على إنهاء إقامته فى الدار.

والجدير بالذكر هنا ما ورد باللائحة من أن بلوغ الحدث سن العشرين من عمره وهو بالدار يخلق سبيله. وذلك يعنى أن الدار توفر الحماية للحدث حتى سن العشرين إذا تم إيداعه الدار خلال فترة معاملته كحدث من ٧ - ١٨ من عمره.

هذا فضلاً عن إعتناء قرار مجلس الوزراء هذا لائحة دور الملاحظة التى صدرت بقرار وزير العمل والشئون الاجتماعية رقم ١٣٥٤ بتاريخ ١٣٩٥/٨/٣هـ.

وقد تضمنت هذه اللائحة سبعة أبواب: تناول الباب الأول منها: الأهداف الأساسية لدار الملاحظة، وهى نفس الأهداف التى حددناها فى القرار الذى أصدره مجلس الوزراء بهذا الشأن.

وتناول الباب الثانى: إجراءات القبول، حيث يتم إستلام الحدث من مندوب الشرطة الواجب توافرها فى عملية التسليم والتحقيق من عمر الحدث، واتخاذ

الإجراءات اللازمة حيال الحدث فور دخوله الدار. سواء من ناحية التسجيل، أو الناحية الفنية، أو الاجتماعية.

وتنال الباب الثالث: إجراءات التحقيق، والمحاكمة، وتنفيذ الأحكام. بما يكفل حماية الحدث، وعدم تعرضه لأى توتر أو قلق.

ثم تناول الباب الرابع: البرامج والأنشطة، وتناول الباب الخامس العاملين بالدار وواجبات كل منهم حيال الحدث، وعلبى وجه الخصوص الأخصائى الاجتماعى، والمحقق.

ثم إختص الباب السابع والأخير فى اللائحة ببعض الأحكام العامة التى أشرنا إليها عند تحليلنا لقرار مجلس الوزراء بخصوص إعتقاد لائحة دور للملاحظة.

ثم إختص الباب السابع والأخير فى اللائحة ببعض الأحكام العامة التى تتعلق بأسلوب معاملة الأحداث، والتصرف إزاء الحدث الهارب من الدار، ونظام مكافأة العاملين بالدار، وغير ذلك من أحكام تنظيمية عامة.

وقد صدر القرار رقم ١٥٢ بتاريخ ١٣٩٤/٢/١٩ هـ عن وزارة العدل بشأن إختصاص محكمة الأحداث حيث جاء فيه أن النظر فى قضايا الأحداث يشمل الحق الخاص والعام. وقد أشار القرار إلى أن دعوى الحقوق الخاصة تقام على ولئى أمر الحدث.. ومن ثم يكون نظر قضايا الأحداث فى الحقوق الخاصة من قبل المحاكم المختصة ويرجع ذلك إلى أن الحدث دون سن البلوغ ليس له دعوى خاصة كما أنه لا تصح عليه الدعوى. ثم صدر القرار ٣١٠ بتاريخ ٩٤/٤/٧ هـ من وزارة العدل بشأن رفع سن الحدث إلى الثامنة عشرة، وتحديد جهة الإختصاصات بالنسبة للأفعال الإجرامية التى يرتكبها الحدث. حيث قرر أن قاضى محكمة الأحداث يختص بالنظر فى قضايا من أتم السابعة من عمره، ولم يتم الثامنة عشرة، إلا أن الأحداث من الخامسة عشرة حتى الثامنة عشرة تنظر قضاياهم فى الجنع والتعزيرات والحدود الشرعية التى ليس فيها قتل، ولا قطع، ولا رجم. وأما قضايا القتل والقطع والرجم فهذه تنظر من قبل المحاكم المختصة.

أما بالنسبة لإشتراك الأحداث مع الكبار في بعض الجرائم فقد صدر قرار وزارة العدل عام ١٣٩٤ هـ موجهاً إلى قاضي محكمة الأحداث، وينص على أنه: في حالة توجيه تهمة للحدث بالإشتراك مع رشيد معه بارتكاب جريمة أو جنحة أو جنائية، بما أن تحال المعاملة للمحكمة المختصة في نظر قضايا المتهم الرشيد وبعد ما تنتهي من نظرها تحال لمحكمة الأحداث للنظر في تهمة الحدث أو تفوض الدعوى ابتداء وإحالة كل منهم إلى المحكمة المختصة.

ثم صدر قرار رقم ٦١١ بتاريخ ١٣/٥/١٣٩٥ هـ لمجلس الوزراء يقرر الموافقة على لائحة دور الملاحظة الاجتماعية. والتي تهدف إلى رعاية الأحداث الذين لا تقل أعمارهم عن سبع سنوات ولا تتجاوز ثمانى عشرة فى الحالات التالية :

• الأحداث الذين يحتجزون رهن التحقيق أو المحاكمة من قبل سلطات الأمن أو الهيئات القضائية المختصة.

• الأحداث الذين يقرر القاضي إيقافهم فى دور الملاحظة. هذا بالإضافة إلى الإجراءات المتبعة فى التعامل مع الحدث ونظام الإفراج عنه.

ثم صدر بعد ذلك قرار وزارة العمل والشئون الاجتماعية لتعميم نظام التعامل مع الأحداث المحتاجين للرعاية، وقد شمل الباب الأول أحكاماً عامة تشير إلى :

* اختصاص وزارة الشئون الاجتماعية برعاية الأطفال مجهولى الأبوين والمحتاجين للرعاية الدينية.

* وأن تتولى الادارة العامة للرعاية الاجتماعية بالوزارة تحقيق الرعاية اللازمة للأطفال المحتاجين للرعاية ويقصد بهذه الفئة (أى فئة الأطفال المحتاجين للرعاية):

١- الأطفال مجهولى الأبوين «والذين يولدون فى المملكة العربية السعودية».

٢- الأطفال الذين يولدون لأب غير شرعى.

٣- الأطفال الذين يحرمون من رعاية الوالدين أو أحدهما، أو الأقارب بسبب الوفاة، أو الانفصال بين الزوجين، أو سجن الأم، أو إصابتها بمرض عقلي، أو جسمي.... الخ.

٤- الأطفال الذين يصابون بالشلل أو بمرض مستعصي وتعجز أسرهم عن رعايتهم وعلاجهم.

هذا بالإضافة إلى تحديد إجراءات الرعاية الاجتماعية وشروطها، وما يتعلق بها من مسؤوليات مختلفة.

رابعاً: صور الرعاية المقدمة في مجال الأحداث الجانحين :

وغرت الشريعة الإسلامية للأحداث نظاماً متكاملًا للرعاية الاجتماعية، وذلك لأنها تهدف رعاية هذه الفئة، وتوفير المناخ الاجتماعي الصحي لها بحيث تتاح لها فرص الإعداد الأخلاقي والتربوي الملائم، والذي يجعل من الأحداث رجالاً على مستوى المسؤولية، ومتطلبات ظروف الحياة في أي مجتمع، وأي عصر.

ومن ثم تسير برامج الرعاية الاجتماعية على محورين أساسيين هما محور الوقاية، ومحور العلاج. ويقوم بذلك مؤسسات رعاية مباشرة وغير مباشرة، وذلك ما تناقشه فيما يلي :

١- برامج الرعاية على مستوى الوقاية من الجناح :

تبدأ برامج الرعاية على مستوى الوقاية بتهيئة المناخ الصحي المقام في المجتمع لكي يتشرب الأحداث القيم السليمة، والمعايير الصحية التي تكفل ترشيد أفعالهم، بما يجعلها متوافقة مع الثقافة العامة للمجتمع، وبما يجعلهم متكاملين مع الثقافة العامة قيمياً، ومعياريًا، ووظيفيًا، وشخصيًا، في إطار النسق الثقافي العام للمجتمع.

وبذلك لا تعرضهم لصور الإغراء الإعلامي الذي قد يلعب دوراً واضحاً في تهيئة الأشخاص للانحراف، فضلاً عن حمايتهم من التعرض لظروف الأسر المتصدعة، وما تجره تلك الظروف من عوامل دافعة لإرتكاب بعض صور الانحراف

وذلك كله يتم فى اطار الإعداد الثقافى العام للأحداث فى المجتمع، بغية إبعادهم عن مهاوى، ومزالق الانحراف.

وذلك كله يتم فى اطار الشريعة الإسلامية وأحكامها التى تستهدف رعاية النشء، وتهيئة الظروف الاجتماعية السليمة، وحشها على ضرورة إشباع الاحتياجات الاجتماعية الأساسية للأحداث، والمتمثلة فى الحاجة للارتباط والإلتواء، والحاجة للشعور بالولاء، والحاجة للخلق والإبداع. وقد وضع ذلك بجلاء فى اطار نظام محدد تضمنه قرار وزارة العدل والشئون الاجتماعية رقم ١٣٥٣ بتاريخ ٩٥/٨/٣ هـ حيث حدد التعليمات التنفيذية لللائحة الأطفال المحتاجين للرعاية، والتى تضمنت الأحكام التالية بشأن هذه الفئة:

* وتتولى وزارة العمل والشئون الاجتماعية، رعاية الأطفال مجهولى الأبوين، والمحتاجين للرعاية البديلة: على أن تتولى الإدارة العامة للرعاية الاجتماعية بالوزارة تحقيق الرعاية اللازمة للأطفال المحتاجين للرعاية.

وقد حددت اللائحة نوعيات هذه الفئة بحيث تشمل :

- الأطفال مجهولى الأبوين.
- الأطفال الذين يولدون لأب غير شرعى.
- الأطفال الذين يحرمون من رعاية الوالدين أو أحدهما أو الأقارب لأى سبب من الأسباب.
- الأطفال الذين يصابون بالشلل أو بمرض مستعصى وتعجز أسرهم عن رعايتهم وعلاجهم.
- على أن تستمر رعاية الأحداث من هذه الفئات المختلفة حتى بلوغهم سن الرشد.

* كما كفلت اللائحة الرعاية البديلة للأحداث من هذه الفئات على أن تكون من جهات سعودية، ويتوفر فيها شروط الصلاحية اللازمة لحصانة الحدث، والتى تتمثل فى :

- أن تكون جهة الرعاية سعودية.
- أن يثبت بالكشف الطبي خلو الأسرة البديلة من الأمراض.
- أن يكون المستوى الإقتصادي للأسرة البديلة عند المستوى الإقتصادي للأسرة الأصلية.
- أن يثبت بالبحث الاجتماعي صلاحية الأسرة ومقدرتها على القيام بالرعاية على خير وجه.

* نص القرار على صرف إعانة شهرية من وزارة العمل والشئون الاجتماعية لجهة الرعاية بمقدار أربعمئة ريال (٤٠٠ ريال) لمن هم في سن السادسة فما دون، ومبلغ خمسمئة ريال (٥٠٠ ريال) لمن هم فوق السادسة. ويظل صرف الإعانة طالما أن الطفل على قيد الحياة، وفي رعاية الأسرة، وحتى يلتحق بإحدى الوظائف العامة أو الخاصة عندما يصبح بمقدوره الإعتماد على نفسه^(١).

هذه بعض صور الرعاية التي تقدم لفئات معينة تحتاج لرعاية مباشرة. هذا فضلاً عن صور الرعاية الاجتماعية التي توفرها الدولة للأطفال في جميع مراحل إعدادهم بما يكفل حمايتهم من أي زلل أو انحراف، وبما يوفر لهم المناخ الاجتماعي السليم الصالح لعملية تنشئتهم وإعدادهم ليكونوا مواطنين أسوياء في المجتمع.

٢- صور الرعاية الاجتماعية على مستوى العلاج :

أما بالنسبة لصور الرعاية الاجتماعية على مستوى العلاج فهي موجهة بروح الشريعة الإسلامية التي تهدف إعادة تنشئة الأحداث المنحرفين ليصبحوا مواطنين أسوياء. وتبدأ صور الرعاية المقدمة على محور العلاج منذ القبض على الحدث.

(١) قرار رقم ١٣٥٣ بتاريخ ١٣٩٥/٨/٣ هـ، وزارة العمل والشئون الاجتماعية، الإدارة العامة للرعاية الاجتماعية، ص ١ - ٦

وإجراءات محاكمتهم، ثم أسلوب التعامل معه، وحتى الإفراج عنه. ومن ثم نناقش صور الرعاية الاجتماعية على مستوى العلاج، في كل مرحلة من مراحل التعامل مع الحدث المنحرف، حتى يتم تأهيله والإفراج عنه ليمارس حياته العادية في المجتمع. مع الاعتماد على المصادر الرسمية التي تتضمن صور هذه الرعاية :

(أ) رعاية الأحداث في مرحلة القبض وإجراءات المحاكمة:

تبدأ الرعاية المقدمة للأحداث المنحرفين منذ مرحلة القبض عليهم، حيث تنص أحكام الشريعة الإسلامية السمحة بأن هذه الفئة تحتاج إلى طريقة تربية تساعد على توجيههم، وتقويم سلوكهم. وذلك ما تضمنه تعميم رئيس القضاة بالملكة^(١). حيث حدد إجراءات التعامل مع هذه الفئة. منذ القبض عليهم. وتبدأ:

• بالرفق بالحدث حال إستجوابه، والعمل على بث الطمأنينة في نفسه، بحيث يشعر بأن الهدف من محاكمته هو توجيهه الوجهة الصالحة.

• وأن يت في القضية بسرعة، ويتم نظر القضية في جلسة لا يحضرها إلا من يرى القاضي حضوره.

• وأن يدرس القاضي أوراق الحدث قبل حضوره للإستارة بها في محاكمته. وقد تضمنت بعض القرارات الأخرى تعليمات تنص على حسن معاملة الحدث في حالة القبض عليه. وأن لا يوضع في يده قيود. وأن يكون الشرطي الذي في صحبته بزي مدني. ثم يتضمن القرار أحكاماً تنص على أن يراعى في جميع الأحوال إجراءات الفحص الطبي، وتقرير الحالة النفسية والعصبية للحدث، وأن تكون محل إعتبار بالغ من قاضي الأحداث، على ألا تحال الأوراق للمحكمة إلا بعد إستكمال ذلك. وألا يجرح شعور الحدث بحال من الأحوال^(٢). كما نصت بعض القرارات على أن تكون محاكمة الأحداث من إختصاص محكمة

(١) تعميم رئيس القضاة رقم ٢/٤٦ ب بتاريخ ١٣٨٩/٤/٢٩ هـ.

(٢) قرار وزير الداخلية رقم ١٨٠٨ بتاريخ ٨٩/٥/٢٣ هـ.

الأحداث^(١)، بالنسبة للحق العام، أمام محكمة الأحداث. وبالنسبة للحق الخاص، أمام محاكم الاختصاص. وتقام الدعوى على ولى أمر الحدث، وليس الحدث بنفسه^(٢). وقد قامت وزارة العدل بتعيين قاض خاص متفرغ لنظر قضايا الأحداث، وإصدار أول حكم له فى ١٣٩٤/١/١٨ هـ.

وقد جاء بتعميم رئيس القضاة رقم ٢/٤/٢٠١٦ ت، أنه عندما يصدر الحكم بسجن الحدث يلاحظ أن يكون فى سجن يتلاءم مع سنه، وأن لا يختلط بمن يخشى منه بإجتماعه معه. وتضمن قرار وزير الداخلية أيضاً ضرورة إبعاد الأحداث عن الكبار، أو ذوى السوابق عند توقيفهم^(٣). ثم أنشئت دار الملاحظة، وبدأت عملها ابتداء من ١٣٩٢/١٠/٢٤ هـ حيث بدأت تستقبل النزلاء من الأحداث. ثم صدر القرار الوزارى رقم ٦١١ بتاريخ ١٣/٥/١٣٩٦ هـ ولائحة دور الملاحظة التى تنص على أن دور الملاحظة الاجتماعية تهدف إلى رعاية الأحداث الذين لا تقل أعمارهم عن سبع سنوات، ولا تتجاوز ثمانى عشرة سنة. فى الحالات التالية:

• الأحداث الذين يحتجزون رهن التحقيق، أو المحاكمة من قبل سلطات الأمن، أو الهيئات القضائية المختصة.

• الأحداث الذين يقرر القاضى إبقائهم فى دور الملاحظة.

ومن ثم لم يعد السجن مكاناً للأحداث المنحرفين... ولم يتعرضوا لتأثير كبار المجرمين، بل أصبحوا يودعون فى دور رعاية اجتماعية تعمل على إعادة تربيتهم أخلاقياً، وإعادة تنشئتهم، وإعادة تربيتهم للحياة الطبيعية فى المجتمع.

(١) قرار وزير العدل رقم ١٥٢ بتاريخ ١٩/٢/١٣٩٤ هـ الذى حدد اختصاصات محكمة الأحداث.

(٢) التقرير السنوى الثانى لدار الملاحظة الإجتماعية. وزارة العمل والشئون الإجتماعية فى الفترة من ١٣٩٣/١٠/٢٤ - ١٣٩٤/١٠/٢٣ هـ.

(٣) قرار وزير الداخلية رقم ٢١٠٣/س بتاريخ ١٢/٧/١٣٨٦ هـ.

(ب) الرعاية الاجتماعية للأحداث في دور الملاحظة،

تهدف دور الملاحظة إلى رعاية الأحداث الذين لا تقل أعمارهم عن سبع سنوات، ولا تزيد عن ثمانى عشرة سنة فى الحالات الآتية :

- الأحداث الذين يحتجزون رهن التحقيق أو المحاكمة.
- الأحداث الذين يقرر القاضى إبقاءهم فى دور الملاحظة.

ومن ثم تقوم دور الملاحظة بتوفير المأوى والمأكل والكساء، كما تقدم لهم برامج تدريبية ودراسية وتوجيهية، بواسطة أخصائيين مؤهلين تأهيلاً كافياً فى مجالات تخصصاتهم.

وفى نفس الوقت تعد دور الملاحظة دراسات وافية حول مشاكل الأحداث، والأسباب التى دعت بهم للإنتحاف، وإقتراح الحلول التى تراها مناسبة لمشاكلهم ويشترط فىمن يعمل بالدار أن يكون بزيه المدنى أثناء أدائه لمهمته.

وتنتهى إقامة الحدث بالدار فى الأحوال التالية :

- عندما يثبت لمحكمة الأحداث من التحقيق براءة الحدث.
- عندما يبلغ الحدث سن العشرين.
- وإذا ثبت للوزير صلاح حالة الحدث، ووافق القاضى على إنهاء إقامته فى الدار.

وقد تضمنت لائحة دور الملاحظة نصاً: بأن يسلم الحدث فى جميع الأحوال، وفور إلقاء القبض عليه، إلى السلطات المختصة فى دور الملاحظة. على أن تجرى محاكمته داخل الدار بحضور المختصين فيها. على أن يتم أيضاً مجازاة الأحداث داخل دور الملاحظة..

وبذلك يتضح لنا أن هناك صوراً من الرعاية الاجتماعية تقدم للأحداث فى دور الملاحظة الاجتماعية، منذ دخول الحدث الدار، وحتى خروجه منها. وذلك

لتكفل له المناخ السليم، الذي يساعد على علاج الحدث، وإرشاده إلى الطريق القويم.

٣- مؤسسات الرعاية الاجتماعية المباشرة للأحداث،

(أ) محكمة الأحداث،

ترتب على الإهتمام بفئات الأحداث، والنظر إليهم باعتبارهم فى حاجة إلى رعاية وتوجيه أكثر من توقيع العقاب على الأفعال الإجرامية التى يرتكبونها، ترتب على ذلك إهتمام وزارة العدل بإنشاء محكمة خاصة لمحاكمة الأحداث، وخصصت قاضياً لهم. وهذه المحكمة، تختص بنظر قضايا الأحداث فيما يتعلق بالحقوق العامة للأحداث، حتى سن الخامسة عشر. وبالنسبة للأحداث الذين يقع عمرهم ما بين الخامسة عشر وحتى الثامنة عشر فإن محكمة الأحداث تختص بنظر القضايا المتعلقة بالأفعال التى ليست قتلًا ولا رجماً ولا قطعاً. وذلك لتوقيع العقوبات التأديبية على الجنح والتعزيرات والحدود الشرعية، التى ليست بالأفعال المشار إليها.

وبالنسبة للأحداث من سن السابعة، وحتى سن الخامسة عشر، يكون نظر القضايا من إختصاص محكمة الأحداث، بالنسبة للحقوق العامة^(١). وللمحكمة أن توقع العقوبات التأديبية المتمثلة فى التوبيخ والضرب البسيط أو التسليم لولى الأمر، مع أخذ تعهد عليه بإصلاح حال الحدث. أو يوضع الحدث فى إصلاحية أو تحت المراقبة الخاصة، وذلك فى جميع الأفعال الإجرامية التى تصدر عن الحدث الغير مميز.

على أن تعقد المحكمة جلساتها فى دار الملاحظة الاجتماعية الخاصة برعاية الأحداث وذلك كى يتاح للقاضى سماع رأى الأخصائيين الاجتماعيين بالنسبة للأحداث والقضايا المقامة عليهم. هذا فضلاً عن إبعاد الحدث عن أى جو يشير

(١) تناول محكمة الأحداث وإختصاصاتها القرار رقم ١٥٢ لوزير العدل بتاريخ ١٣٩٤/١/١٩ هـ. وقرار وزير العدل رقم ٢٣٧، تاريخ ١٣٩٤/٣/١٢ هـ.

فيه القلق والمخاوف. وبذلك تعد محكمة الأحداث من أولى المؤسسات التي تستهدف رعاية الحدث.

(ب) دار الملاحظة :

تعد دار الملاحظة من المؤسسات التي تسهر بصورة مباشرة على رعاية الأحداث الذكور، الذين لا تقل أعمارهم عن سبع سنوات، ولا تتجاوز ثمانى عشرة سنة. وهى تستقبل فئات الأحداث التالية :

- الأحداث الذين يقرر القاضى أو السلطات المختصة تسليمهم لأولياء أمورهم ومتابعتهم وتوجيههم خلال فترة ملاحظتهم.
- الأحداث الذين يحتجزون رهن التحقيق من قبل سلطات الأمن، أو رهن محاكمتهم من قبل الهيئات القضائية المختصة.
- الأحداث الذين يقرر القاضى إيداعهم بدار الملاحظة^(١).

هذا وتقوم دور الملاحظة الاجتماعية بتوفير المأوى والغذاء والكساء للأحداث الملحقين بها وفق الشروط الصحية والفنية اللازمة لتحقيق أهدافها، كما أنها تعد للأحداث خلال فترة إقامتهم برامج دراسية وتدريبية وتوجيهية (دينية وصحية وتربوية) وتعمل دار الملاحظة بجدية واهتمام فى دراسة أبعاد مشاكل الأحداث من الناحية العلمية فى ضوء التطبيق العملى كما أنها تقوم عن طريق الأخصائيين الاجتماعيين بدراسة حالات الأحداث والتعرف على أسباب انحرافهم ومشاكلهم بهدف التعرف على الطرق الكفيلة بمواجهة انحراف الأحداث والوقاية منه.

كما أن التقرير الاجتماعى الذى يعده الأخصائيون الاجتماعيون عن حالة الحدث، والذى يبين فيه الظروف الاجتماعية والإقتصادية والبيئية، والعوامل التى يرجح أن تكون السبب فى انحراف الأحداث، وخططة العلاج والتدابير المقترحة

(١) قرار مجلس الوزراء رقم ٦١١ بتاريخ ١٣/٥/١٣٩٥هـ بشأن اعتماد لائحة دور الملاحظة.

لتقويمه . يستأنس به القاضي عند نظر القضية، ويضعه في إعتباره عند محاكمة الحدث . وبذلك نجد أن دور الملاحظة تتولى تنفيذ الأحكام والقرارات الصادرة بحق الأحداث . كما يتم تنفيذ العقوبة البدنية تحت إشراف هيئة مكونة من مندوب من محكمة الأحداث، ومحقق الدار، ومندوب الشرطة لدى الدار.

وبذلك يهدف برنامج الرعاية الاجتماعية في دور الملاحظة، إلى تهيئة الحدث، ودعم تكيفه الاجتماعي السليم، عن طريق إلتمائه إلى الجماعة، وإشراكه في البرامج والأنشطة، واكتشاف ميوله وإتجاهاته وأنماط سلوكه . لإعداد الخطة المناسبة لعلاج على ضوء ذلك، من قبل الأخصائيين المختصين . ومحاولة ربطه بأسرته والمجتمع، فضلاً عن قيام الأخصائيين بالدار بالرعاية اللاحقة للأحداث وفق ما يصدر من الإدارة العامة للرعاية الاجتماعية من تعليمات لهذا الجانب من جوانب الرعاية الاجتماعية، التي تقدمها دور الملاحظة^(١) .

(ج) دار التوجيه الاجتماعي وصور الرعاية الاجتماعية التي تقدمها :

إتسعت برامج الرعاية بالمملكة، لتشمل فئات أخرى من الأحداث، في حاجة إلى الرعاية لوقايتها من الانحراف . ومن ثم أنشئت دار التوجيه الاجتماعي . وتهدف إلى تقويم، وتربية، وإصلاح، وتعليم، وتأهيل، فئات الأحداث التالية :

- المارقين من سلطة آبائهم وأولياء أمورهم .
- المشردين الذين لا مأوى لهم .
- المهددين بالانحراف لإضطراب وسطهم الأسري أو قسوة الوالدين أو سوء سلوكهم .
- أسباب أخرى توجب إلحاق الحدث بالدار لحمايتهم من الانحراف . ويشترط فيمن يلحق بالدار ألا يقل عمره عن سبع سنوات، ولا يزيد عن ١٨ سنة .

(١) قرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية رقم ١٣٥٤ بتاريخ ١٣٩٥/٨/٣ هـ بشأن التعليمات التنفيذية لدور الملاحظة ص ٢، ٤، ٦ .

على ألا يكون من الفئات التي قد ارتكبت جرائم يعاقب عليها النظام الشرعى. وأن يثبت من البحث الاجتماعى حاجته لهذه الرعاية داخل دار التوجيه الاجتماعى. وأن يكون معافاً من الأمراض.

وقد أعدت بالدار برامج متكاملة للرعاية الاجتماعية، تشمل الجوانب الثقافية، والتعليمية، وبرامج تدريبية، بالإضافة إلى البرامج الترويحية الأخرى.

وفضلاً عن قيام الدار برعاية فئات الأحداث داخلها، فإنها ترعى كذلك عدداً من الأحداث فى البيئة الطبيعية من الحالات التى تلجأ إلى الدار، أو تحول إليها، ويثبت البحث عدم الحاجة لإلحاقها بالدار، وإمكانية علاجها ورعايتها فى مجتمعها الخارجى، سواء فى البيت أو المدرسة. على أن يقوم الأخصائى بالانتقال إلى بيئة الحدث وتقديم العون العلاجى اللازم له.

وفضلاً عن برامج الرعاية الداخلية، والرعاية الخارجية، والتى يشرف عليها مجموعة من الأخصائيين فى مختلف التخصصات. فإن هناك رعاية لاحقة، ويشرف عليها الأخصائى الاجتماعى، بالنسبة لخريجى الدار.

وبذلك تنحصر مهام الأخصائى الاجتماعى بالنسبة لبرامج الرعاية فى الدار فى المراحل التالية :

- مرحلة إستقبال الحدث ودراسة حالته.
 - مرحلة تنفيذ البرامج داخل الدار.
 - مرحلة الإعداد للتخرج ورعاية الحدث اللاحقة بعد تخرجه.
- ولاشك أن الدور المتكامل، الذى تقوم به دار التوجيه الاجتماعى، يساعد على تحقيق جانبى الوقاية والعلاج بالنسبة للأحداث.

وقد تخرج من دار التوجيه، فى الأعوام الماضية نسبة لا بأس بها من الأحداث. وأثبتت برامج الرعاية والملاحظة ومتابعتهم إستفادتهم من برامج الدار، وأنهم أصبحوا مواطنين أسوياء. وتحسن سلوكهم وسط مجتمعهم الأصلى.

٤- مؤسسات الرعاية غير المباشرة للأحداث في المملكة العربية السعودية :

بالإضافة إلى مؤسسات الرعاية الاجتماعية المباشرة في مجال الأحداث، والمتمثلة في: محاكم الأحداث، ودار الملاحظة، ودار التوجيه الاجتماعي، وما تقدمه من برامج اجتماعية وثقافية وتدريبية، وبرامج خاصة بإجراءات المعاملة في جميع المراحل التي يمر بها الحدث، ابتداء من التحقيق وإجراءاته، وفي مرحلة تنفيذ العقوبة. وبعد تخرجه، وما تقوم به من صور الرعاية اللاحقة، بهدف الإطمئنان على إستفادة الحدث من البرامج التي قدمت له خلال مراحل تنفيذه لإجراءات العقوبة ومدى إنتماجه في المجتمع، وصلاح حاله، وإنسجامه، وتكيفه مع الحياة الاجتماعية العامة، كمواطن صالح وسوي.

وأن هناك برامج خدمات ورعاية اجتماعية تقدم للأحداث من الوزارات، والهيئات المختلفة، بهدف توفير الخدمات والرعاية الكفيلة بإصلاح أحوال الأحداث، وإعدادهم لإعداد الاجتماعي الذي يجعل منهم مواطنين صالحين، والذي يدعم تكيفهم مع الحياة الاجتماعية العامة. ويقيهم شر الانحراف، ويهديهم سواء السبيل في مجتمعهم، حتى لا يكونوا عرضة للانحراف.

ومن ثم نستنتج أن نظام معاملة الأحداث في المملكة العربية السعودية يتسم بالتكامل، ويستند في نصوصه وروحه على أحكام الشريعة الإسلامية المتعلقة بالأحداث، ووجوب النظر إليهم ومعاملتهم على أسس يتوفر فيها مراعاة أحوالهم، وإستعدادهم، وقدراتهم، وإمكانياتهم على تشرب معايير المجتمع وقيمه.

وقد إستندنا في معالجة نظام التعامل مع الأحداث، في ضوء الشريعة الإسلامية، على ما ورد بشأن الأحداث في الدراسات التشريعية والفقهية. وما صدر بشأنهم من قرارات وتعميمات وأوامر تنفيذية. سواء على مستوى المعاملة وتحديد المسؤولية، والعقوبة المناسبة للأحداث. أو على مستوى برامج الرعاية الاجتماعية، المقدمة لهم في المؤسسات التي تتعامل معهم بصورة مباشرة، وغير مباشرة.

وبذلك نكون قد تناولنا النظام الأساسي للأحداث في المملكة العربية السعودية، من حيث التعامل وإجراءات المحاكمة، والمسئولية، ونوع العقوبة المطبقة بالنسبة للفئات العمرية المختلفة، وعلاقتها برد فعل المجتمع، والتصرف المقابل لكل رد فعل اجتماعي لسلوك الأحداث، وجهات الاختصاص في التعامل مع الأحداث. وإصدار الأحكام وتنفيذها. فضلاً عن برامج الرعاية المقدمة لهم في المؤسسات، أو في مرحلة الرعاية اللاحقة، سواء بالنسبة للوقاية أو العلاج للذكور منهم، والإناث.

ومن ثم تكون الصورة متكاملة بالنسبة لنظام التعامل مع الأحداث، وتحديد المسئولية، وصور الرعاية الاجتماعية المقدمة لهذه الفئة العمرية، بإعتبارها شريحة اجتماعية من شرائح المجتمع، تحتاج لرعاية خاصة، وإسلوب تعامل خاص بهم، ويتلاءم مع مستوى ادراكهم، وقدراتهم على الاختيار.

الباب الرابع

المدخل إلى الإنحراف

الفردى والاجتماعى

- الفصل العادى عشر: مدخل دراسة الإنحراف فى المجتمع
- الفصل الثانى عشر: الاتجاهات النظرى لفهم الفساد الادارى
- الفصل الثالث عشر: أبعاد الفساد فى التنظيمات الرسمية
- الفصل الرابع عشر: الرشوة والاعتىاب فى التنظيمات الرسمية
- الفصل الخامس عشر: الإختلاس ودوافعه فى التنظيمات الرسمية

الفصل الحادي عشر

مدخل دراسة الانحراف في المجتمع

• تمهيد.

- المدخل السسيولوجي لدراسة الانحراف في المجتمع.
- التحليل السسيولوجي لأشكال الانحراف في المجتمع.
- الأبعاد القياسية للانحراف في المجتمع.

الفصل الحادي عشر

مدخل دراسة الانحراف في المجتمع

تقديم :

تهتم هذه الدراسة، بأبعاد الوظيفة الاجتماعية للانحراف، في المجتمع الجماهيري. وهي في سبيل ذلك تبحث عن ماهية هذه الوظيفة من ناحية، وحدودها الاجتماعية من ناحية أخرى. والجدير بالذكر في هذا الشأن، أننا لا نستطيع أن نحدده، ماهية هذه الوظيفة، ولا حدودها في المجتمع الجماهيري، إلا إذا عرفنا مسبقاً، ما يتمتع به هذا المجتمع، من عقلانية هائلة، تجعله يخطو العقل النقدي، والتي تتجه دائماً إلى ما يجب أن يكون، لا إلى ما هو كائن. وهذه القوى التي تمكن المجتمع من كف سلطة العقل النقدي، تمثل في جوهرها قوة أيديولوجية جديدة تخالف ما عداها من أيديولوجيات. وتبطل مفعولها.

وبذا تسود عقلانية التكنولوجيا، وبصير التسليم بالنظام القائم ضرورة تؤكد لها عقلانية المجتمع الجماهيري^(*)، التي تسلب من الجماعات والتنظيمات عقلانيتها. وبالتالي تحصر دورها، في مجرد تهيئة الناس للسلوك السياسي⁽¹⁾. ومن ثم يكون أساس مسaire الجماعات والأفراد هو غياب الجانب العقلاني. والتي سلبتهما إياه عقلانية المجتمع الجماهيري. ولهذا يصاحب ظهور الجانب العقلاني لدى الجماعات، والأفراد مظهران للفعل الاجتماعي، يتمثلان في: الامتثال والمسيرة المفرطة والزائدة، أو الخروج والانحراف، عن المعايير الاجتماعية التي

(*) يشير مصطلح المجتمع الجماهيري، معنيان الجماعات الفرعية لنفوذها وإرادتها الذاتية، بالقدر الذي لا تستطيع معه أن تمارس سلطة الردع على أعضائها، وذلك نتيجة لاحتواء المجتمع لها، وتكاملها مع الثقافة¹ جماهيرية، التي تمارس سلطة التنظيم، والضغط، لمسالك الفعل الاجتماعي للجماعات والأفراد...

(1) Creer, Scott & Orleans, Peter: The Mass Society and the Parapolitical, American Sociological Review, 1962, p. 635.

تقرها الثقافة الجماهيرية. وفيما بين عقلانية المجتمع الجماهيري من ناحية، ولاعقلانية الجماعات من ناحية أخرى، تكمن القضية الجوهرية للانحراف. والتي تؤكد على الجوانب العقلانية، والنفعية للسلوك الانساني.

وبذلك يتمثل الهدف من هذه الدراسة، في محاولتها القاء بعض الضوء حول التساؤل عما إذا كانت بعض الشروح السيوسولوجية، الدارجة للانحراف تمثل للتأكيد على الجوانب العقلانية، والنفعية، للسلوك البشرى؟.

وعلى الرغم من التحذيرات العديدة لبعض علماء الاجتماع من مثل هذا النوع من التساؤل الفلسفى. فإن الكثير من أعمالهم، تركز بوضوح على الفرضية الضمنية التى مؤداها، أن الانسان فى عموميته كائن ذو عقلانية عالية. ولذلك فإن عملية مسيراته، أو إنحرافه عن المعايير الاجتماعية، تخضع إلى حد كبير لاعتبارات نفعية. وقد ترتب على اعتراض بعض الآراء التى تهتم بطبيعة الانسان^(١). محاولة أنصار هذا الاتجاه تدارك بعض المتغيرات الضرورية، ووضعها موضع الجد، لتحديد ما إذا كان الانحراف السياسى (كشكل من أشكال السلوك المنحرف) عقلانياً أم لا عقلانياً^(٢). وبالتالي الاهتمام بتحليله باعتباره وظيفياً أو معوقاً وظيفياً...

وعلى أساس الطابع العقلانى، واللاعقلانى للسلوك المنحرف، يمكن تمييز نوعين أساسيين للانحراف، فى المجتمع الجماهيري :

* يرتبط النوع الأول بلا عقلانية الجماعات، والتي يترتب عليها الامتثال والمسايمة المفرطة والزائدة لما تقره الثقافة الجماهيرية، بالنسبة لاختيار الأهداف،

(1) Faia, Michael A: Alienation, Structural, Strain, and Political Deviancy: Social Problems, 14, N: 4 - Spring, 1967. p. 391.

- Mukerjee, Radhakamal, Towards A General Theory of Human Nature and Evolution, Sociology and Social Research. Vol. 46 N. 3, 1962, pp. 317 - 324.

(2) Faia, M., op. pp. 391 - 392.

وانتقاء الوسائل المسيرة لهذه الأهداف. غير أنه يترتب على عملية الطمس التي يصاحبها امتثال ومسايرة مفرطة ومتزايدة، تزايد تفانى الأعضاء في دعم البناء الاجتماعي، والحفاظ عليه. الأمر الذي يترتب عليه بدوره اتساع دائرة تطلعاتهم، بالقدر الذي يتجاوز تطلعات تلك الجماعات. ومن هنا يؤدي الانحراف دوماً بالغ الأهمية في تغيير البناء الاجتماعي للمجتمع الجماهيري، الذي يتقبل بدوره التجديد ويستوعبه^(١).

* ويرتبط النوع الثاني للانحراف بعقلانية الجماعات، وهو يتمثل في خروج تلك الجماعات عما تقره الثقافة الجماهيرية. ويندرج تحت هذا النوع من الانحراف ثلاثة مظاهر سلوكية:

أ - يتمثل المظهر الأول: في أشكال الخروج عن معايير الثقافة المتسامح فيها.
ب - ويتمثل المظهر الثاني: في أشكال الخروج عن مقررات الثقافة المرفوضة بالنسبة لواحد من الاختيارات المتعلقة بالأهداف، أو الوسائل المحققة لتلك الأهداف.

ج - ويتمثل المظهر الثالث: في أشكال الخروج عن مقررات الثقافة بالنسبة لكل من الأهداف، والوسائل التي يستعان بها لتحقيق هذه الأهداف.

وفي ضوء هذا التصور المبدئي لمظاهر الانحراف، ووظيفتها في المجتمع الجماهيري، تنحصر أبعاد الدراسة في الجوانب التالية :

- أولاً : المدخل السوسيولوجي لدراسة الانحراف في المجتمع.
- ثانياً: التحليل السوسيولوجي لأشكال الانحراف في المجتمع.
- ثالثاً: الأبعاد القياسية للانحراف في المجتمع.

(1) Coser, Lewis A; Some Function of Deviant Behavior and Normative Flexibility: The American Journal of Sociology September 1962 Vol: LXVII. N. 2.

أولاً: المدخل السيوسولوجي لدراسة الانحراف في المجتمع :

بتحليل النظريات الاجتماعية التي تتناول السلوك المنحرف، قد يتبادر للذهن وجود قدر من التناقض فيما بين تلك النظريات. إذ أن بعضها يعرف سوء التنظيم الاجتماعي. بحالة اللامعيارية (ضباع الهدف - وصراع المعايير)^(١)، التي تخلق حالة من عدم التوازن الاجتماعي. وبالتالي تهىء لطور جديد للتغير الاجتماعي. فزيادة معدلات الانحراف الاجتماعي، وبلوغها لمستوى معين للانحراف عن مقررات الثقافة بالنسبة لاختيار الأهداف وإتقاء الوسائل المحققة لها. يعنى حيثئذ اعتبار الانحراف عاملاً هاماً في عملية التغير الاجتماعي. وفي الجانب الآخر يركز بعض علماء الاجتماع، على الوظائف الاجتماعية للانحراف في بلوغ التوازن الاجتماعي، وهنا يعمل الانحراف كصمام أمان (Safety - Valve) يساعد المجتمع على تكشف أبعاد الضغوط التي يترتب عليها أحداث التغير.

والحقيقة أن النظرية العامة للمجتمع الجماهيري، تركز بصورة أساسية على الفرضيتين السابقتين، وتصيغ منهما نسقاً تصورياً واحداً، لتفسير العمليات الاجتماعية المتعلقة بالانحراف في المجتمع الجماهيري. (راجع في ذلك مقالنا عن أزمة المجتمع الجماهيري، المجلة الاجتماعية القومية - العدد الثاني - ١٩٧٢). فقد تبين من تحليلنا لأزمة المجتمع الجماهيري أن المجال الاجتماعي، يعتمد في استمرارية تغيره التلقائي على الوظيفة الاجتماعية للانحراف، وأن النظرية الجماهيرية تنظر لتداخل نسق التكامل والصراع، على أنه ضرورة أبدية تتطلبها وجود المجال الاجتماعي، وبالتالي استمرارية تغيره التلقائي^(٢). وأن ما فيهما من عناصر حادثة زمانية طارئة، فتتمثل في نوعية عملية التفاعل الاجتماعي التي يترتب عليها شمول البناء الاجتماعي، للنقيضين في صورة جديدة تغاير صور مكوناته، وتلائم مقتضيات العصر المتغيرة.

(1) Dean, Dwight, Alination its Meaning and Measurement American Soci. R. Vol.: 26 - Nu. 5 - October, 1961. pp. 754 - 55.

(2) Faia, Michael, A.; Alienation, Stucture Strain: Social Problems. Vol. 14. N. 4. 1967, pp. 389 - 391.

وذلك يعنى بدوره تأكيد النظرية الجماهيرية على قضية تداخل الأضداد. معتبرة فى ذلك أن اتصال الدائرة الاجتماعية للصراع والتكامل، ضرورة لوجود المجال الاجتماعى الجماهيرى. وبذلك يكون لنسقى التكامل والصراع الوجود الدائم، لدعم دينامية البناء الاجتماعى الذى ينظم وينمط حياة المجتمع الجماهيرى. (وندلل على ذلك لمجرد التفسير بنظرية المجال الكهربائى، والذى يربط وجوده باتصال الدائرة الكهربائية بين السالب والموجب وبذا يترتب على انفصال تلك الدائرة الغناء المجال الكهربائى).

ولذلك يسعى المجتمع الجماهيرى للحفاظ على اتصال الدائرة الاجتماعية بين الصراع، والتكامل، بغية تحقيق استمرارية المجال الاجتماعى الجماهيرى. أما كيف يحل المجتمع الجماهيرى، صراع الأضداد؟ وبالتالى كيف يحقق تداخلها؟.

فالأمر يقتضى لقاء الضوء، على بعض أبعاد النسق التصورى للنظرية العامة للمجتمع الجماهيرى. والتى تهتم بفهم العملية الاجتماعية للانحراف خلال عملية النفى الاجتماعى. والتى تتطلب بالضرورة التحليل السوسولوجى للعلاقة بين عناصر الانحراف ومشتقاته. وبالتالى تحليل العلاقة بين هذه العناصر، والمستويات الاجتماعية. معتبرة فى ذلك السبل الكفيلة لتحديد المفهوم الاجتماعى للانحراف فى المجتمع الجماهيرى.

ومن ثم يعبر المفهوم الاجتماعى للانحراف عن معنيين: أحدهما خاص، والآخر عام. ويشير المعنى الخاص للمفهوم الاجتماعى للانحراف لمجموعة المضامين التى تندرج تحت نسق الانحراف، وما بينها من علاقة. أما المعنى العام للمفهوم الاجتماعى للانحراف فيشير للترابط القائم بين مضامين الانحراف وبين المستويات الاجتماعية، وبهذا المعنى التحليل يعنى المفهوم الاجتماعى للانحراف بتحديد عناصر النسق، والعلاقة القائمة فيما بينها، وهذا هو المعنى الخاص للانحراف. ويعنى أيضاً بوضع عناصر نسق الانحراف فى إطارها الاجتماعى، بحيث تبدو علاقتها واضحة المعالم بالتغيير الاجتماعى من ناحية، وبالتوازن

الاجتماعى من ناحية أخرى. إذ أن المجتمع كلاً وظيفياً لا ينزل السلوك عن السياق الاجتماعى الذى يحدث فيه^(١).

ومن التحليل الخاص بعقلانية المجتمع الجماهيرى، ولا عقلانية الجماعات الجماهيرية. والتحليل الخاص بالمدخل السوسيولوجى لدراسة الانحراف فى المجتمع الجماهيرى تطرح القضية التالية وهى: كيف يؤدى المجتمع الجماهيرى لحالة من الاغتراب الاجتماعى، والتى تؤدى بدورها إلى الانحراف^(٢)، الذى يرتبط بالتوازن الاجتماعى فى جانب، والتغير الاجتماعى فى الجانب الآخر. والشكل التالى يوضح ذلك :



ويسوقنا التحليل السابق للانحراف فى المجتمع الجماهيرى، لضرورة تحليل الانحراف الجماهيرى فى ضوء النظرية الوظيفية. والتى تتسق مصادراتها الأساسية مع عملية النفى الاجتماعى فى المجتمع الجماهيرى، (أنظر مقالنا أزمة المجتمع الجماهيرى - المجلة الاجتماعية القومية ١٩٧٢ - العدد الثانى). وذلك لأن اهتمامنا ينصب فى المقام الأول على ما هو وظيفياً، وما هو معوقاً وظيفياً لنسق المجتمع.

ومن ثم يخرج من دائرة مناقشاتنا الأسباب المؤدية للانحراف، وكذا الظروف والأحوال الاجتماعية المتعلقة بمسيرة الجماعات، أو عدم مسايرتها لتوقعاتها المجتمع. وينحصر اهتمامنا فيما إذا كانت هذه المسيرة حسنة أم سيئة للنسق الاجتماعى. مستهدفين بذلك ايضاح العلاقة الوظيفية فيما بين الانحراف والتوازن الاجتماعى من ناحية، والانحراف والتغير الاجتماعى من ناحية أخرى.

(1) Faia, Michael; op. cit. p. 390.

(٢) للإطلاع على مشتقات الاغتراب انظر مقاله عن :

- Mass Society Crisis: The National Review of Social Sciences 1972, N. 2.

ورغم أن التصورات السوسيولوجية التي اهتمت بإثارة مفهوم الانومي "Anomie"، ومناقشته، قليلة ومحدودة، إلا أنها تمكنت من تقديم شرح منطقي للعلاقة بين الانحراف، والبناء الاجتماعي للمجتمع. فالانومي بمعناه الأصلي يعنى حالة اللامعيارية "Normeless" (ضياح الهدف - وصراع المعايير) أما المعنى الحديث، له فيعنى عدم مقدرة البناء الاجتماعي على الاحتياط، والتلاؤم لاجتياز أهداف المجتمع.

ومن ثم تأثرت النظرية الاجتماعية المعاصرة به إلى حد كبير في تقديم الشرح السوسيولوجية للسلوك المنحرف. وعلى وجه العموم، كان لإستخدام «اميل دوركايم» لمصطلح الانومي في أول عمل له^(١)، «تقسيم العمل في المجتمع» ١٨٩٣، وإستخدام روبرت ميرتون لنفس المصطلح في مقالته حول البناء الاجتماعي والانومي (التي نشرت لأول مرة عام ١٩٣٨) آثارهما البالغة على المحاولات التي تناولت المفهوم. والتي اهتمت في المقام الأول بتمحيص وتطوير نظرية «روبرت ميرتون». ومن هؤلاء الذين اهتموا بنظرية «ميرتون» وهم (بارسونز، ودين، كلوارد، اوهرن وكوهن).

"Talcott Parsons, Robert Dubin, Richard Cloward, Lloyd Ohlin and Albert Cohen".

ورغم أهمية الجهود التي بذلت لدراسة العلاقة بين الانومي والبناء الاجتماعي، ابتداء من استخدام «دوركايم» للمفهوم في دراسته الكلاسيكية للانتحار، (Suicide)، والتي استهدفت تفسير النوع المرتبط منه بالمجتمع الصناعي المعقد. وإستخدام ميرتون للمفهوم، والذي ترتب عليه تقريره للفرضية الكبيرة، التي مؤداها أن السلوك المنحرف بصورة المتعددة ينتج جانب كبير منه عن التناقضات أو التعارضات التي تدب في البناء الاجتماعي.

ورغم أن تلك الدراسات قد ساعدت على كشف العلاقة بين الأهداف المقررة والوسائل المشروعة لتحقيق أهداف المجتمع، إلا أنها لم تتمكن من تحديد

(1) Durkheim, Emile, The Division of Labor in Society trans George Simpson. N. Y. The Free Press of Glencoe, 1947.

أبعاد العلاقة بين الانومي، وبعض المفاهيم الأخرى، مثل: الاغتراب. فرغم الاتفاق على التمييز بين مفهوم الانومي والاستخدام الواسع لمصطلح الاغتراب. إلا أن القضية التي أثارها «مزيخ» بالنسبة لتشابه النتائج المصاحبة لكل من الانومي والاغتراب⁽¹⁾، تتطلب بالضرورة تحليل العملية الاجتماعية للانحراف من جانب، والمفاهيم المرتبطة بهذا الانحراف من جانب آخر.

إذ أن ذلك سوف يساعدنا على تحديد العلاقة القائمة بين مضامين المفهوم والنتائج المصاحبة له. وبالتالي تتمكن من التعرف على جوانب الالتقاء والمفارقة بين عناصر مفهوم الانومي، ومفهوم الاغتراب، ولن نستطرد كثيراً في مناقشة بعض القضايا الخلافية في التحليل السوسيولوجي للانحراف، ونكتفى بالتأكيد على أهمية التصور الذي نطرحه لفهم العملية الاجتماعية للانحراف. والذي يقتضى، تقييم التعريف الخاص للانحراف، بتحديد متضمناته من العناصر، والعلاقة القائمة بين تلك العناصر. هذا في جانب، وفي الجانب الآخر يتطلب التعريف العام للانحراف تحليل العلاقة بين تلك العناصر، والظواهر الاجتماعية الأخرى، مثل: التغير الاجتماعي والتكامل الاجتماعي.... الخ.

ونأمل بهذا التصور أن تتمكن من مواجهة مشكلة التداخل بين النتائج المصاحبة لبعض المفاهيم. وأن نقدم التفسير السوسيولوجي الملائم للعملية الاجتماعية للانحراف في المجتمع الجماهيري.

وذلك ما سوف تدور حوله المناقشة التالية، والتي نهتم بعرض وتعريف مضامين الانحراف، وتحليل أشكال العلاقة القائمة بين تلك العناصر المكونة لنسق الانحراف (وهذا هو التعريف الخاص للانحراف). ثم نتناول العلاقة الوظيفية فيما بين الانحراف والتغير الاجتماعي من ناحية، والانحراف والتوازن الاجتماعي من ناحية أخرى، مستعينين في ذلك بالأبعاد القياسية للانحراف، والتي تتمثل في رد الفعل الاجتماعي في جانب. والأداء الوظيفي أو قصوره في جانب آخر.

(1) Mizruchi, Ephraim Harold, Success and Opportunity: A Study of Anomie, N. Y. Free Press, 1964, pp. 25 - 38.

واعتمادنا على هذين البعدين، يرجع إلى أنهما يساعدان على وضع نسق الإنحراف في إطاره الاجتماعي. وبالتالي الوقوف على علاقة الإنحراف بالتكامل الاجتماعي، وتماسك بناء المجتمع من ناحية، والعلاقة بين الإنحراف وتمسك البناء الاجتماعي وتغييره من ناحية أخرى. (وهذا هو التعريف العام للإنحراف).

وبإيضاحنا للتعريف الخاص والعام للإنحراف، تتحدد أبعاد المفهوم الاجتماعي للإنحراف. وفي تحليلنا لسوسيولوجية الإنحراف في المجتمع الجماهيري نجد أننا في حل من مناقشة المشكلات الاجتماعية: فرغم أن بعض المشاكل الاجتماعية قد تكون نتيجة مصاحبة لسلوك منحرف. كما أن بعضها الآخر قد يتضمن بدوره صوراً للإنحراف. إلا أن جميع صور الإنحراف ليست بالمشكلة الاجتماعية. وأن العديد من المشكلات الاجتماعية لا تتعلق بالإنحراف في شيء.

ثانياً: التحليل السوسيولوجي لأشكال الإنحراف في المجتمع :

يعد تعريف «كوهن» للإنحراف من أكثر التعريفات شيوعاً بين علماء الاجتماع، إذ يعرفه «بأنه السلوك الذي يخرج على التوقعات المشتركة، والمشروعة داخل النسق الاجتماعي»^(١). وقد نظر «سبروت» إلى الإنحراف باعتباره متضمناً لمفهوم النظام^(٢). وفي ذلك يقرر أن فكرة النسق الاجتماعي راسخة في أذهانتنا، بتنظيماته المعيارية، ومن ثم تتمثل دالة الإنحراف في خروج بعض الأعضاء على القواعد الاجتماعية، وأنماط السلوك المتوقعة ثقافياً. غير أنه يشير قضية هامة مؤداها أن الإنحراف مقوم غير باثولوجي للتغير الاجتماعي المتزايد^(٣).

(1) Cohen, A. K., The Study of Social Disorganization and Deviant Behavior, in Sociology Today (ed.) by R.K. Merton, et al, N. Y., Basic Book, 1959, p. 462.

(2) Sprout, W. J. H., Science and Social action, glencoe, III: The FreePress, 1956. p. 107.

(3) Sprout, W., op. cit. pp. 104 - 107.

ووجهة النظر الاجتماعية التي سوف نناقش في ضوءها أشكال الانحراف، هي تلك التي تعتبر الانحراف خروجاً عن القواعد المتفق عليها^(١)، سواء بالنسبة لإختيار الأهداف، أو انتقاء الوسائل المسيرة لتلك الأهداف. والحقيقة أن دراسة «روبرت ميرتون» للبناء الاجتماعي والانومي، لها بمشابة الخطوة الرائدة تجاه النظرية الاجتماعية العامة للسلوك المنحرف^(٢). إذ ترتب عليها تزايد الاهتمام بالمنظور السوسيولوجي في تحليل الانحراف السلوكي عن أنماط السلوك المقررة اجتماعياً، والباعث لذلك يرجع أساساً لجوانب القصور الوظيفي للاتجاهات السوسيولوجية في دراسة الانحراف، والاجابة على الأسئلة التالية :

- لماذا يختلف نوع السلوك المنحرف باختلاف البناءات الاجتماعية المتنوعة؟
- وكيف يحدث أن تأخذ الانحرافات أشكالاً وأنماطاً مختلفة، تبعاً لتنوع البناءات الاجتماعية؟

فثمة توقعات قائمة في المجتمع، وإذا كان البناء التنظيمي لبعض الأنساق الاجتماعية معوقاً وظيفياً، لتكيف النسق أو تكامله مع هذه التوقعات، يفضل هنا ألا تكون الجماعات متكيفة معه. إذ تقتضي الضرورة الاجتماعية انحراف تلك الجماعات حفاظاً على سلامتها، وتكاملها. وبالتالي حماية للنسق الاجتماعي من الجمود الذي يفرض في النهاية لإنهياره. فإنحراف أعضاء النسق عن توقعاته المقررة تقيه من بلوغ نهايته. وذلك لأن المسيرة والامتثال المطلق للنسق لا تعني توازنه بقدر ما تعني جموده، وعدم تغيره. الأمر الذي يترتب عليه في فترة معينة، أن يكون مصير جميع أعضائه الانحراف الذي يؤدي بالضرورة لتغيره.

وفي ضوء تصورنا الذي طرحناه سلفاً، والذي ينظر للانحراف باعتباره فشل

(1) Becker, Howard, Deviance by Definition. in Sociological Theory: ed. by Coser, Lewis, Macmillan Company, London, 1970. p. 601.

(2) Cohen, Albert K.: The Sociology of The Deviant Act, Anomie Theory and Beyond, Am. Socio. R. Vol. 30, p. 5.

فى مسايرة المعايير التى تحكم وتنمط الأهداف، والوسائل : نستطيع تصنيف نسق الإنحراف فى أربعة أنماط منطقية^(١)، تتسق مع تصورنا للإنحراف فى المجتمع الجماهيرى، وذلك على النحو التالى :

١- الإنحراف عن الوسائل :

يتمثل هذا النوع فى مسايرة الأهداف المحددة، مع الخروج عن الوسائل التى تقرها الثقافة الجماهيرية. والمنحرفون فى ذلك يستنبطون وسائل جديدة، لإنتهاك المعايير، ويعملون على استخدام الوسائل المنحرفة استخداماً نافعاً. وبذلك يتمثل هذا النوع فى عدم مسايرة الوسائل المختارة للأهداف المقررة، وقد أسمى روبرت ميرتون هذا الشكل من الإنحراف بالتجديد، والابتكار.

٢- الإنحراف عن الأهداف :

يتحدد بمسايرة الوسائل المحددة والفشل فى تعيين الأهداف المقررة، وهم فى ذلك يستمدون رضائهم من مسايرتهم للوسائل، فى الوقت الذى يكونون فيه متحررون من ضغط الأهداف المقررة اجتماعياً. وبذا يكون سلوكهم منحرفاً نظراً لتوقع مقاومتهم عند مستويات معينة بالنسبة للأهداف المقررة. وقد أسماه ميرتون «بطوقسية البيروقراطية» الذين هم شديدى التدقيق فى مراعاة الروتينية.

٣- الإنحراف عن الأهداف والوسائل معاً :

يتعين هذا النمط، من اعتراض الجماعات وفشلها، فى استيعاب كل من الأهداف، والوسائل المحددتان ثقافياً. وهنا يكون النسق الفيزيقي لهؤلاء المنحرفون فى النسق الاجتماعى، غير مصحوب بالالتزام بقيمة معينة، كما أنهم يفشلون لحد بعيد فى تحقيق نموذج التكيف الاجتماعى، وهم لا يبذلون أية جهود لسد

(١) إستعنا فى تحليلنا لأشكال الانحراف بالتحليل الذى اقترحه، «استيفانس» فى كتابه تحليل الأنساق الاجتماعية. والتى اعتمد فيها على اسهامات كل من روبرت ميرتون فى كتابة النظرية، والبناء الاجتماعى، وتالكوت بارسونز فى كتابه النسق الاجتماعى.

تلك الفجوة بالوسائل الملائمة، أو غير الملائمة. فرغم وجودهم فى النسق إلا أنهم ليسو معه فيما يتعلق بالأهداف والوسائل المحددتان. وقد أسمى ميرتون هذا النمط من الإنحراف بالانسحابية، أو الانهزامية. ومن بين هؤلاء المنسحبين، توجد فئات مدمنى الكحول، ومدمنى المخدرات. أو الهامشيون.. الخ.

٤- الامتثال، والمسايرة المفرض للأهداف والوسائل، مع تجاوز تطلعات الثقافة،

قد يتم الإنحراف عن المعايير المتعارف عليها، والتي تعين الأهداف، والوسائل، باظهار المسايرة المفرطة، والزائدة، لكل من تلك الأهداف والوسائل التي تعينها، وتنمطها المعايير الثقافية. هذا بدلاً من الخروج عليها أو هجرها والتخلي عنها. وذلك لأنهم يوقفون جهودهم على تجاوز هذه التوقعات، بالتعلق بتطلعات تلو على تلك التي تخص الثقافة الجماهيرية، جاعلين مطالبهم المتطرفة تلك فوق ذواتهم والآخرين.

* ومن التحليل السالف لأشكال الإنحراف نستطيع أن نميز بين مظهرين أساسيين: يتمثل المظهر الأول فى الإنحراف المرتبط بالصراع، والرفض لتوقعات الثقافة. ويعبر عنه فى الأنواع الأول، والثانى، والثالث للإنحراف. ويتمثل المظهر الثانى فى إنحراف الطمس والامتثال، والذي يترتب عليه، تجاوز تطلعات الجماعات لتطلعات الثقافة الجماهيرية، فى صورة تسمو على ذاتهم وذوات الآخرين. وذلك ما يعبر عن الشكل الرابع للإنحراف.

* وفى الجانب الآخر يساعدنا هذا التحليل على تحديد المصطلحات المرتبطة بنسق الإنحراف ومضامينه. والتي تمثلت فى عناصر الفعل الاجتماعى التي حللنا فى ضوئها أنواع الإنحراف. هذا بالإضافة إلى ما يسهم به هذا التحليل من إيضاح للعلاقة القائمة فيما بين مضامين نسق الإنحراف وبعضها. وفى ذلك اتساق مع التعريف الخاص بالمفهوم الاجتماعى للإنحراف.

* أما ما يسهم به هذا التحليل بالنسبة لتحديد التعريف العام لنسق الإنحراف

فى المجتمع الجماهيرى. فىتمثل أساساً فىما يقدمه التحليل من تعيين لأنواع الإنحراف، بالقدر الذى يساعد على ربطها بعناصر الانساق الأخرى المتمثلة فى التكامل الاجتماعى من ناحية، والتغير الاجتماعى من ناحية أخرى. وذلك يساعد بدوره على وضع الظاهرة فى إطارها الاجتماعى. وهذا ما سوف نوصحه بصورة أكثر فى الخطوة التالية، التى نحلل خلالها العلاقة بين أنواع الإنحراف والأنساق الاجتماعية (التكامل، والتغير) مستعينين فى ذلك بالأبعاد القياسية المتمثلة فى رد الفعل الاجتماعى من ناحية، والأداء الوظيفى للإنحراف فى المجتمع الجماهيرى من ناحية أخرى.

ثالثاً: الأبعاد القياسية للإنحراف فى المجتمع :

والجدير بالذكر أن بعدى رد الفعل الاجتماعى، والأداء الوظيفى للإنحراف متساندان وظيفياً فى عملية قياس الإنحراف الجماهيرى، وتحديد أنواعه المختلفة، والمظاهر المصاحبة لها. وبالتالى العلاقة بين أنواع الإنحراف تلك، وبينها وبين التكامل من ناحية، والتغير من ناحية أخرى. ومن ثم يستعين المجتمع الجماهيرى بها لتعيين أنواع الإنحراف، ومدى أدائها الوظيفى أو إعاقته الوظيفية للبناء الجماهيرى. وذلك بدوره يهىء للمجتمع الفرصة لتعيين أساليب الضبط الاجتماعى، التى تمكنه من حصار الإنحراف واحتوائه.

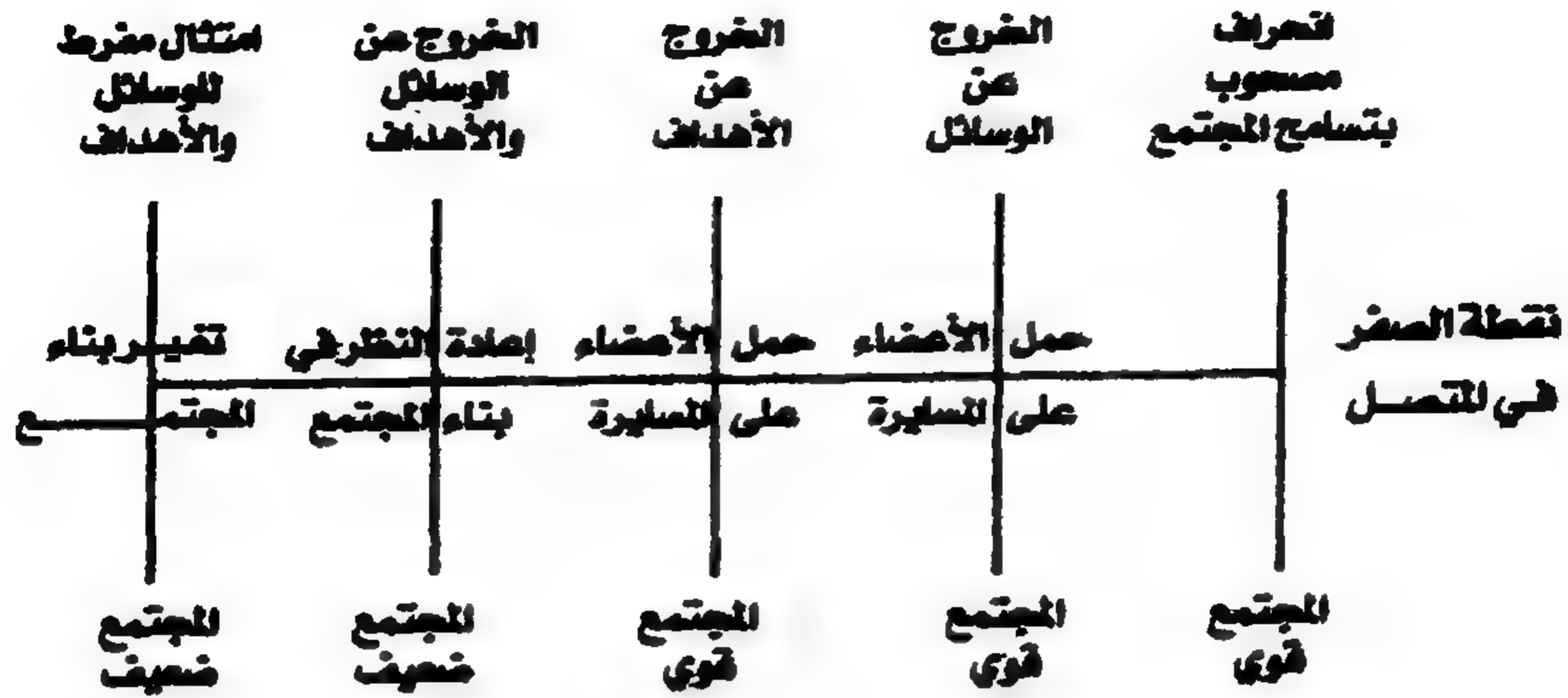
البعد الخاص برد الفعل الاجتماعى للإنحراف :

لمتصل رد الفعل الاجتماعى للإنحراف أهمية بالغة فى قياس الإنحراف. وذلك ما أكده «هوارد بيكر» فى دراسته لسوسيولوجية الإنحراف^(١) واستعان به «لويس كوزر» فى تحليله للوظائف الاجتماعية للإنحراف^(٢). وذلك لأنه يمكننا

(1) Coser, Lewis A., Sociological Theory: Ed. N. Y., Macmillan Company, 1970. p. 601.

(2) Coser, Lewis A., Some Function of Deviant Behavior and Normative Flexibility. The Am. J. Soc., Vol. LXVIII N. p. 172.

من ايضاح العلاقة بين نوع الانحراف ودرجة تكامل المجتمع، وأثر تلك العلاقة على رد فعل المجتمع واستجابته لأنواع الانحراف. وذلك ما توضحه الخريطة التالية لتصل رد الفعل الاجتماعي للانحراف.



وباستخدام متصل رد الفعل الاجتماعي للانحراف، يمكننا معرفة أن موقف التسامح وردود الفعل الأولى والثانية لنوع الانحراف (الخروج على الوسائل، والخروج على الأهداف، المقتران ثقافياً) يؤديان إلى قدر من التوازن، والتكامل بالنسبة للنسق الاجتماعي للمجتمع الجماهيري. إذ أن انحراف بعض الأعضاء عن مقررات الثقافة واضح وبين للمجتمع، في الوقت الذي يكون فيه البناء الاجتماعي متكامل وقوي، وذلك بدوره يمكن الأعضاء الباقين من الاستعانة بالانحراف كـ «كصمام أمان» للحفاظ على تكامل النسق، بحمل الأعضاء المنحرفين على إعادة تقييم معاييرهم، والعودة للامتناع ومسايرة المعايير الجماهيرية. وبصورة عامة يمكن تصنيف الانحراف وتقسيم متصل رد الفعل الاجتماعي للانحراف إلى جانبين أساسيين :

- جانب يتمثل في الأداء الوظيفي للانحراف، وهو الجانب الذي يربط ما بين الانحراف والتوازن الاجتماعي.

• وجانب يتمثل فى الإعاقة الوظيفية للانحراف، وهو الجانب الذى يربط ما بين الانحراف والتغير الاجتماعى.

معتمدين فى ذلك على قوة الجماعة ودرجة تماسكها من ناحية، وعلى نوعية الانحراف وشدته من ناحية أخرى.

الجوانب الوظيفية للانحراف فى ضوء رد الفعل الاجتماعى :

* ينحصر الجانب الأول المتعلق بالأداء الوظيفى للانحراف فى الأفعال المتسامح فيها والأفعال التى تتضمن الخروج على جانب واحد من مقررات الثقافة المتعلقة بكل من الأهداف أو الوسائل. وفى كلتا الحالتين يكون المجتمع قوياً متماسكاً إلى الحد الذى يسمح له بممارسة سلطة الردع، وحصر الانحراف. واحتواء الحركات المناهضة له.

* وينحصر الجانب الثانى المتعلق بالإعاقة الوظيفية للانحراف فى الأفعال التى تخرج على المعايير المقررة ثقافياً بالنسبة للأهداف والوسائل، مع تجاوز تطلعات الأعضاء لتطلعات الثقافة الجماهيرية، والتى تتطلب ابتكار الوسائل التى تسير تطلعات هؤلاء الأعضاء. فى الوقت الذى يكون فيه المجتمع ضعيفاً يعانى من عدم التكامل.

١- الأداء الوظيفى للانحراف :

يمثل هذا الجانب الاتجاه السوسولوجى الذى يربط فيما بين الانحراف والتوازن الاجتماعى. فقد أبانت الدراسات المتعلقة بالجماعات الصغيرة، أن ثمة علاقة بين قوة الجماعة وتكاملها، وبين نبذها للانحراف. ونسوق ذلك فى مصادرة عامة مؤداها أن جميع أشكال الجماعات لا ترفض الانحراف تحت مختلف الظروف. وذلك ما سوف نستوضحه عند تحليلنا لتعمل رد الفعل الاجتماعى للانحراف. والذى نستعين به لتحليل رد فعل المجتمع الجماهيرى للانحراف. وذلك بغية إيضاح العلاقة القائمة بين الانحراف ودرجة تكامل المجتمع، ولاشك

أن نخلينا لهذه العلاقة على هذا النحو سوف يساعدنا أيضاً على تكشف أبعاد الرابطة بين أنواع الإنحراف ومضامينه، وذلك في ضوء الفرضيتين اللتين تربطان فيما بين الإنحراف والتوازن الاجتماعي في جانب، والإنحراف والتغير الاجتماعي في الجانب الآخر.

والحقيقة أن المصادر التي أثارها البحوث المتعلقة بالجماعات الصغيرة، والتي تشير إلى أن جميع أنواع الجماعات لا ترفض الإنحراف تحت مختلف الظروف. أى الإنحراف القيمي دون أن تتجسم مغبة الرفض والنبد للجماعات، وذلك ما أوضحه «دنتلر» و «اركسون». وبالنسبة لبعض الجماعات التي يخرج بعض أعضاؤها. على حدودها المرسومة، والتي ترى في ذلك تعبيراً أكيداً عن حاجتها لعمل شيء ما بالنسبة لنسقها القيمي... الخ. وبالقدر الذي يكفل تكاملها. وذلك يرجع لكون هذا الإنحراف يكشف للجماعة: عن أى وضع تكون عليه؟ وما الذي تستطيع عمله لتحسين هذا الوضع⁽¹⁾.

ويعتبر كل من «دنتلر»، و «اركسون» من أنصار الفرضية التي تؤكد على علاقة الإنحراف بالتوازن الاجتماعي.

وأنصار هذا الاتجاه يؤكدون على جانبين لرد الفعل الاجتماعي يتمثل الأول في التسامح في بعض صور السلوك المصحوبة بقوة المجتمع وتكامله، ويتمثل الثاني في الخروج على جانب واحد من محددات الثقافة المتعلقة بكل من الأهداف أو الوسائل، في الوقت الذي يكون المجتمع فيه قوياً ومتكاملاً. وسوف نعرض بالتحليل لصورتى رد الفعل هذا فيما يلي :

١ - التسامح في الإنحراف المرتبط بقوة المجتمع :

إن ما يؤكد «لويس كوزر» في هذا الصدد يعنى التركيز على التسامح في

(1) Robert, A. Dentler and Kai T. Erikson, The Functions of Deviance in Groups, Social Problems, VII, N. 2. 1959 p. 98 - 107.

الإنحراف باعتباره عنصراً أساسياً في ايدولوجية المجتمعات التي تنظر للإنحراف على أن له وظيفة اجتماعية^(١).

ب- رفض الإنحراف المرتبط بقوة المجتمع،

يتواجد هذا النوع من الإنحراف في محيط المجتمعات القوية، وبذا يترتب عليه مزيداً من تماسك أعضاء المجتمع، وتكاملهم لمواجهة الإنحراف. غير أن المجتمع لا يسعى لمجرد تهيئة المشاعر العامة فقط لمواجهة الإنحراف، ولكنه يسعى لخلق القواعد المعيارية المستقرة، وتعيين السلوك السوى، وتحديد أبعاده. وهو دائماً يصيغ الجزاءات لمواجهة صور السلوك المتطرفة تلك.

وهنا يكون تعريف ما يعتبر عادياً أو سويًا في المجتمع، راجعاً في أساسه لما يعتبر إنحرافاً في نظر المجتمع. وهنا يؤخذ الإنحراف باعتباره تحذيراً وانهياراً بوجود ما يشين أو يندس البناء الاجتماعي، وبالتالي يعبر عن الحاجة للتصحيح. كما أن تزايد الإنحراف قد يساعد على استيضاح الحاجة لتقوية التنظيم بالنسبة للبيروقراطية (الادارات في التنظيمات)، لتصير أكثر تأثيراً وفاعلية على السلوك المقلق، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى استيضاح أبعاد حاجته لتحقيق النظام والتكامل العام^(٢). وواضح في هذا المجال أن التصحيح يركز على الجماعات المنحرفة، وأنه يتم بالنسبة للمجتمع في دائرة إعادة تعيين المعايير، وأنماط السلوك السوى، وذلك بصياغة الجزاءات الاجتماعية المساعدة على تحقيق ذلك.

فعند ظهور أية بادرة على قرب حدوث الإنحراف نتيجة لتصدع المراكز والأدوار، يستعين المجتمع عن طريق إحدى ميكانزمات الضبط الاجتماعي لتلافي هذا التصدع، وتخفيف التوتر^(٣). ولكن عندما يعجز البناء الاجتماعي عن وقف

(1) Coser, Lewis, Some Functions of Deviant Behavior and Normative Flexibility: The Am J. Soci. 1962 N. 2. p. 175.

(2) Coser, Lewis, op. cit. p. 174.

(٣) دكتور/ محمد عاطف غيث، علم الاجتماع، للقاهرة: دار المعارف، ١٩٦٣، ص ٣٤٨.

التصدع، والتوتر، يسعى المجتمع لمنع الجماعات المنحرفة من الاسترسال في الانحراف مستعيناً في ذلك بتوظيف الانحراف، والاعتماد عليه كوسيلة من وسائل تطويع التصدع. وهنا يلعب توظيف الانحراف دورين أساسيين:

* يتمثل الدور الوظيفي الأول للانحراف: في استعانة المجتمع به على نحو ما أكد «دنتلر» و «اركسون» بالنسبة لوظيفة الانحراف المتمثلة في التعبير للجماعة عن حاجتها لعمل شيء ما بالنسبة لبناء نسقها القيمي، وهنا يكون السلوك التعويضي وعلى وجه الخصوص النوع المتسامح فيه، عاملاً مساعداً لمعرفة ما تكون الجماعة عليه من وضع؟ وما يمكن عمله لمواجهة هذا الوضع؟ في الوقت الذي يخفف هذا النوع من السلوك من حدة الانحراف. وذلك يعطيها فرصة لمراجعة قيمها، وبالتالي استخدام الأساليب الكفيلة بحمل الجماعات المنحرفة على مسيرة النسق القيمي للمجتمع.

* ويتمثل الدور الوظيفي الثاني: في مساعدة السلوك التعويضي للجماعات المنحرفة على تخفيف حدة توترها، وبالتالي مراجعة اختياراتها بالنسبة لتحديات الثقافة العامة. الأمر الذي يترتب عليه العودة للإمثال للمعايير الثقافية، ومسيرة ما تقرره الثقافة العامة بالنسبة للأهداف، والوسائل. ومن تأكيد «اميل دوركايم»، و «جورج ميد» على الجوانب الوظيفية للانحراف وأهميتها في تقوية الجماعة ودعم تكاملها، يتضح أن الانحراف يلعب دوراً واضحاً كضمام أمان للمجتمع فعندما يحدث الانحراف عن معايير المجتمع، تبدأ الجماعة في مراجعة نسق قيمها، ثم يمارس أعضاء المجتمع الباقون ضغوطهم لحمل الجماعات المنحرفة على العودة للمسيرة⁽¹⁾.

وقد كتب «ميد» في هذا الشأن ما مؤداه أن الجريمة تلعب دوراً هاماً في

(1) Coser, Lewis A. Some Functions of Deviant Behaviour and Normative Flexibility The American Journal of Sociology. 1962. N. 2. p. 162.

دعم التضامن في المجتمع^(١). وعند هذا المستوى من الانحراف يكون لميكانيزمات الحصار والتعويض لمنع الانحراف من أن يصبح سلوكاً، دوراً كبيراً، وذلك باقامة المجتمع بعد مراجعة نسقه القيمي، لمواقف تمنع تكيف المنحرف مع نمط الانحراف واستمراره في سلوكه، وهو في سبيل ذلك يستعين بأسلوبين :

يتمثل الأسلوب الأول في تصعيب الطريق على المنحرف بعد تخفيف حدة توتره، الأمر الذي يترتب عليه التقليل من تأثير الانحراف نسبياً.

ويتمثل الأسلوب الثاني في تقوية بناء المجتمع، ودعم النسق القيمي بعد مراجعته، بحيث يصير عدم الرضاء عن الانحراف واضحاً، وبذا يسهل على المنحرف العودة لمسيرة اختيارات الثقافة. وهذان الأسلوبان، من أهم العوامل التي تساعد على ايجاد السبل وتفتحها أمام الامثال والمسايرة^(٢).

أما الأداء الوظيفي للانحراف بالنسبة لردود الفعل السابقة. (التسامي في الانحراف، حمل الأفراد على المسايرة). فتظهر أبعاد الوظيفية باعطاء الانحراف لأعضاء المجتمع الفرصة لاعادة تثبيت، وترسخ القيم العامة، وترسيخ ذلك يمكنهم من حمل الأعضاء المنحرفين على الامثال بصلهم جماعياً. كما هو الحال في الحالة الثانية للانحراف^(٣)، واشهار الأوضاع التي تقبلها ثقافة المجتمع، وذلك بالتأكيد على اعتناق المعتقدات العامة، كما هو متبع في الحالة الأولى وفي هاتين الحالتين يكون المجتمع قوياً. ومن ثم ظهر التأكيد على العلاقة الوظيفية بين الانحراف والتكامل، لما يؤديه من دور في كشف الضغوط الاجتماعية التي قد تجعل البناء الاجتماعي غير متكامل، وغير قادر على التلاؤم والاحتياط لتحقيق أهدافه.

(1) Mead, Gorge Herbert, Am., J. Soci, 23. 1928. pp. 557 - 602.

(٢) دكتور/ محمد عاطف غيث، المرجع السابق، ص ٣٥٩.

(3) Coser. Lewis, Ibid, p. 175.

٢- جوانب الاعاقة الوظيفية للانحراف في المجتمع :

ثمة انحرافات أخرى لها دور وظيفي يرتبط بالتغير الاجتماعي للمجتمع الجماهيري، وهذه الانحرافات تشمل: الخروج على الأهداف والوسائل المقررة من ناحية، والامتناع والمسايرة الزائدة والمفرطة لمقررات الثقافة من ناحية أخرى. في الوقت الذي يكون فيه المجتمع غير قادر على التلاؤم والاحتياط لتحقيق أهدافه. ويواجه المجتمع هذه الانحرافات بحدود أفعال مختلفة، وذلك على النحو التالي:

أ - رد الفعل الاجتماعي الداعي لتغيير البناء الاجتماعي :

والذي يواجه الانحراف عن الأهداف والوسائل معاً، في الوقت الذي يكون المجتمع ضعيفاً، وغير قادر على التلاؤم، أو حمل المنحرفين على الامتناع والمسايرة. إذ أن نقص قدرته على التسامح في الانحراف يؤدي لشيوع الحركة وانتشارها، وتزايد تكاملها، نتيجة لتزايد توترها. في الوقت الذي يكون المجتمع فيه ضعيفاً وعاجزاً عن ممارسة سلطة الردع على الجماعات المنحرفة.

ومن ثم يكون نبذه لعدم المسايرة بالجزاءات السلبية ضد السلوك المنحرف غير مترابط، نظراً لضعف العلاقة فيما بين الجماعة المنحرفة، والبيئة الخارجية التي يحدث فيها الانحراف. وهنا يكون الانحراف من الشدة بحيث يعجز المجتمع أمامه عن ممارسة سلطة الردع. وذلك طالما أنه عند هذا المستوى من التفكك، وعدم القدرة على الاحتياط لتحقيق الأهداف. ومن ثم يقتضي الأمر مراجعة المجتمع لنسقه القيمي، وأنواع تكامله المختلفة (التكامل الثقافي، التكامل الاجتماعي، التكامل المعبري، التكامل الوظيفي) لمعرفة ما يتطلبه منها الترشيح لإعادة توازنه، ودعم نسق التكامل الاجتماعي.

ب- الانحراف غير مرفوض مع عجز البناء عن التلاؤم :

يتمثل هذا النوع من الانحراف في الامتناع المفرط من قبل الأعضاء، لكل من الأهداف والوسائل المتعارف عليها. مع تجاوز تطلعات الأعضاء لتطلعات

الثقافة. ونظراً لضعف البناء الاجتماعي، وعدم قدرته على التلاؤم مع تطلعات الأعضاء فإنه لا يعتبر هذا النوع من الانحراف مشكلة بالنسبة له⁽¹⁾. وحتى لو لم يكن الأمر كذلك فهل لا يعتبر ضعف المجتمع، وعجزه عن التلاؤم مع تطلعات الأعضاء، عاملاً قوياً لإمثاله لتطلعات الأعضاء، وبالتالي إمثاله المتفاني في دعم دناء المجتمع؟.

وعند هذا الحد ألا يكون ذلك كفيلاً بإعادة تقييم الوسائل المسيرة لهذه التطلعات، طالما أنها تعلق على قوتهم، وتعبر عن تعيينات الثقافة الجماهيرية ومعاييرها، وبالتالي محاولة تطويرها بما يتلاءم مع تطلعات الأعضاء وتجديداتهم. ومن ثم يؤدي الانحراف دوراً بالغ الأهمية في الإعاقة الوظيفية للبناء الاجتماعي. إذ أنه يساعد على إعادة تقييم البناء وتطويره، بالقدر الذي يساعد على إعادة توازنه، ليسترد قدرته على التلاؤم مع تطلعات الأعضاء وتجديداتهم، بالنسبة للأهداف والوسائل.

والواقع أن مظاهر التجديد التي يستكرها الأعضاء، فيما يتعلق بالأهداف والوسائل تؤدي دور بالغ الأهمية بالنسبة لتغير البناء الاجتماعي. أضف إلى ذلك قبول المجتمع لتجديدات الأعضاء بالنسبة للوسائل من الشكل الأول من أشكال الانحراف، والتي تؤدي دوراً أيضاً. وإن كان بصورة أقل بالنسبة لبعض التعديلات التي تتم في البناء الاجتماعي. وذلك نظراً لقدرة المجتمع على تطويع الانحراف، وحصاره في هذه الحالة فقط.

والجدير بالذكر في هذا الشأن أن التجديدات تتمتع بقيمة عالية في الثقافة العلمية (ثقافة المجتمع الجماهيري) وذلك يرجع لإعتبارها أن السلوك الجديد نوع خاص من المسيرة. أكثر من كونه إنحرافاً عن محدداتها. وهذا واضح في المجتمع الجماهيري بصورة خاصة.

أما المجتمعات ذات الثقافة التقليدية، التي لا تعطي نفس القيمة للتجديدات

(1) Coser, Lewis, Ibid, p. 173.

فانها تعتبر الاستجابة للتجديدات إنحرافاً، وعدم مسايرة لتعينات الثقافة التقليدية. (راجع في ذلك مقالنا حول أزمة المجتمع الجماهيري.. المجلة الاجتماعية القومية. ١٩٧٢ العدد الثاني).

ولهذا يعنى التجديد فى المجتمع الجماهيري، انجازاً لوظائف الجماعات الايجابية، نحو الثقافة الجماهيرية. أما فى المجتمعات التقليدية فيؤدى التجديد إلى بث بذور الصراع داخل المجتمع. وبصورة تعوق القضايا المطروحة. وفى حالة حدوث ذلك يتحول المجدد لعضو غير مسابر، لما تفره هذه المجتمعات التقليدية، بالنسبة للأهداف والوسائل. ومن ثم يعتمد الصراع فى تلك المجتمعات على طبيعة تنظيمها الاجتماعى. وعلى نحو ما أكد «لويس كوزر» يكون لهذه الصراعات أداءً وظيفياً لتنسيق الاجتماعى لتلك المجتمعات التقليدية^(١)، إذ أن سلوك الأعضاء المجددون قد يساعد على تقليل فرص المشايعة، والاتساق مع الروتينية، التى تجعل هذه المجتمعات غير قادرة على التلاؤم، والاحتياط، لمقابلة تحديات العصر.

ومن ثم يكون للتجديدات فى المجتمعات العلمية أثر بالغ فى عملية التغيير الاجتماعى، كما أنها تلعب نفس الدور، ولكن بصورة أقل فى المجتمعات التقليدية، وذلك نتيجة لكسرها لحدة الروتين الذى يجعل الثقافة التقليدية غير قادرة على التلاؤم، والاحتياط، لمقابلة تحديات العصر. ومن ثم يكون لتجديدات الأعضاء فى الثقافة العلمية، والثقافة التقليدية على السواء، دور هام فى عملية تغيير البناء الاجتماعى^(٢).

ولهذا يجب ألا نهتم فحسب بتحليل أثر التجديدات فى ضوء المصطلحات

(1) Coser, Lewis, A Social Conflict and The Theory of Social Change: British Journal of Sociology: 1957. Vol. VII No. 3. pp. 197 - 207.

(2) Berghe, Van Den, Dialectic and Functionalism, Am. Soci. R. 1969. Vol 28. N. 5. p. 696.

المتعلقة بالظروف البنائية للمجتمعات، بل يجب أن نحللها أيضاً في ضوء المصطلحات المتعلقة بالزمن، أى يجب أن تعين فى الزمن الاجتماعى، بنفس القدر الذى تعين به فى المجال الاجتماعى. فتتبع السلوك الذى قد يدركه المجتمع على أنه هجوم موجه ضد معايير، ونسق قيمه فى وقت ما. قد يعتبره فى وقت آخر فى صورة مختلفة ومغايرة تماماً، لما كان عليه فى الفترة السابقة.

وبتحليلنا لنوعى الانحراف: الثالث، والرابع، يتضح ارتباطهما بوجهة النظر السوسيولوجية، التى تركز على الفرضية الخاصة: بقيام علاقة وظيفية فيما بين الانحراف، والتغير الاجتماعى.

البعد الوظيفي والتكامل في المجتمع:

أوضحنا فى مقالنا عن أزمة المجتمع الجماهيرى عملية النفى الاجتماعى، التى تعتمد أساساً على الاحتفاظ بجانبى المجال الاجتماعى (التكامل - الصراع). وذلك لأن نفى حركة مناهضة للمجتمع الجماهيرى يعتمد على وسيلتين، تمثل الوسيلة الأولى فى: السلوك التعويضى، والتى يترتب عليها تراكم الأنماط الثقافية، التى تصل عند مستوى يتطلب وجود منافذ اجتماعية. تمثل فى امثال الثقافة الأصلية، لتلك الأنماط الجديدة التى تحمل بذور التغير. ولكن عندما ينجح المجتمع فى استخدام الوسيلة الثانية المتمثلة فى البدائل الوظيفية، يكون أمام الثقافة الأصلية الفرصة فى رفض بعض الأنماط الثقافية، التى لم تندمج مع الأنماط القديمة، والتى مازالت تتصارع معها، فى الوقت الذى يحتفظ فيه البناء الاجتماعى ببعض الأنماط القديمة، التى توحدت مع بعض الأنماط الجديدة، فى نفس الوقت الذى يستبعد فيه بعض الأنماط القديمة - والجديدة التى تحمل له بذور الاختلاف. وبذلك يجنب المجتمع نفسه مغبة التغير المفرد. فى الوقت الذى يتجاوز فيه مرحلة الجمود الثقافى.

وقبل أن نفسر عملية النفى الاجتماعى، فى ضوء الطرق الاجرائية للمجدلية

النقدية، نود الإشارة إلى استخدام هيجل لمصطلح «يرفع» Aufgehoben^(١)، باعتباره مصطلحاً ذات دالتين: تشير دالته الأولى للإلغاء أو النفي، وتشير دالته الثانية للإحتفاظ والابقاء. وذلك يعنى فى الجدلية النقدية لهيجل أن الفكرة (المباشرة - التكاملى) يلغىها نقيض الفكرة (التوسط الصراع)، ولكن المركب (البناء الجماهيرى) يحتفظ بالمباشر والتوسط معاً، فى صورة متطورة. وبذلك يلغى المركب، وهو: البناء الجماهيرى، الاختلاف بين المباشر والتوسط، ويحتفظ به فى آن واحد وفى شكل واحد.

ويسوقنا ذلك لتحليل قضية النفى الاجتماعى فى المجتمع الجماهيرى فى ضوء الطرق الاجرائية للجدلية النقدية.

إذ يشير جدل الاستقطاب للحوار الدائم، والمستمر، فيما بين التكاملى والصراع، فى المجتمع الجماهيرى. كما يشير جدل التضمن، للتداخل البنائى بين الصراع والتكاملى فى بناء المجتمع الجماهيرى. فى حين يشير جدل الاستكمال، للتكاملى الوظيفى بين نسقى التكاملى والصراع، لتحقيق استمرارية اطلاق البدائل الوظيفية لكشف التناقض القائم فى البناء، والذي يترتب عليه محور البناء للإختلافات، والإحتفاظ بها فى نفس الوقت فى صورة جديدة لتلائم مقتضيات العصر.

ويعنى ذلك ضرورة اتساع أفق النظرة للاتساق الاجتماعية والتاريخية، بحيث تندرج فى كليات أعم منها، وأن تحل هذه النظرة، محل الفهم الآلى للمجتمع والتاريخ، وتطبيق هذه المقولة على المجتمع الجماهيرى، يعنى النظر إلى كل عنصر اجتماعى (التكاملى - الصراع)، وكل حادثة تاريخية، كأجزاء فى كل شامل، لأن ذلك سوف يمكننا من ادراك الطابع الكلى للمجتمع الجماهيرى. ولجبرى التاريخ البشرى فى هذا المجتمع. وبافتراضنا لإتساق الأداء الوظيفى لنسقى التكاملى والصراع، فى المجتمع الجماهيرى، تعنى قيام حالة من التكاملى القائم على فكرة

(1) Solf, Ivan: An Introduction to Hegel's Metaphysics, Chicago The University of Chicago Press, 1969, p. 139.

«الرفع»^(١) الدائم للبناء الاجتماعي الجماهيري. إذ أن افتراض مثل هذه القضية في ظروف المجتمعات المعاصرة بدون عملية الرفع أصبح محل شك فيما بين علماء الاجتماع، وذلك لما يحمله بناء المجتمعات المعاصرة من عناصر الصراع، والتي تعنى بدورها قيام حالة من القصور الوظيفية، بين عناصر النسق الاجتماعي. وعلى أساس هذه الفكرة نطرح فكرة الرفع - حيث يرفع الصراع حالة التكامل، الأمر الذي يدفع بالمجتمع الجماهيري لتوسيع دائرة سلوكه التعويضي، التي يترتب عليها تفاعل أنماط الثقافتين (القديمة - والمصاحبة للحركة المناهضة)، والتي يترتب على شمولها في البناء الاجتماعي للمجتمع الجماهيري إطلاق البناء الاجتماعي تلقائياً لبدايات بنائية، يكون من وظيفتها اظهار جوانب القصور الوظيفي في عناصر البناء الاجتماعي. وذلك يرشد المجتمع الجماهيري لكوا من القصور الوظيفي في البناء. الأمر الذي يزيد من عقلانية المجتمع الجماهيري بالقدر الذي يمكنه من مواجهة هذا القصور «ورفعه»، في كل بنفيه، ويحتفظ به، في آن واحد. وقبل أن نناقش في شيء من التفصيل النسق الاجتماعي للانحراف الجماهيري في ضوء النظرية الوظيفية نشير لأهم الاعتبارات التي دفعتنا لإستخدام النسق الوظيفي لتحليل الانحراف في المجتمع الجماهيري. وتتمثل هذه الاعتبارات في الجوانب التالية^(٢):

- ١- توجه البحث للتأكد من نتائج الظاهرة المعطاة، وتقدير دلالاتها البنائية.
- ٢- تتمثل الوظائف الظاهرة في الجوانب المتوقعة للسلوك الاجتماعي، والتي تسهم في التكيف التلقائي.
- ٣- تتمثل الوظائف الكامنة في الجوانب غير المتوقعة للسلوك الاجتماعي الذي يسهم في التكيف البنائي.

(١) نستخدم مصطلح الرفع بنفس الدلالاتين المشار إليهما سلفاً.

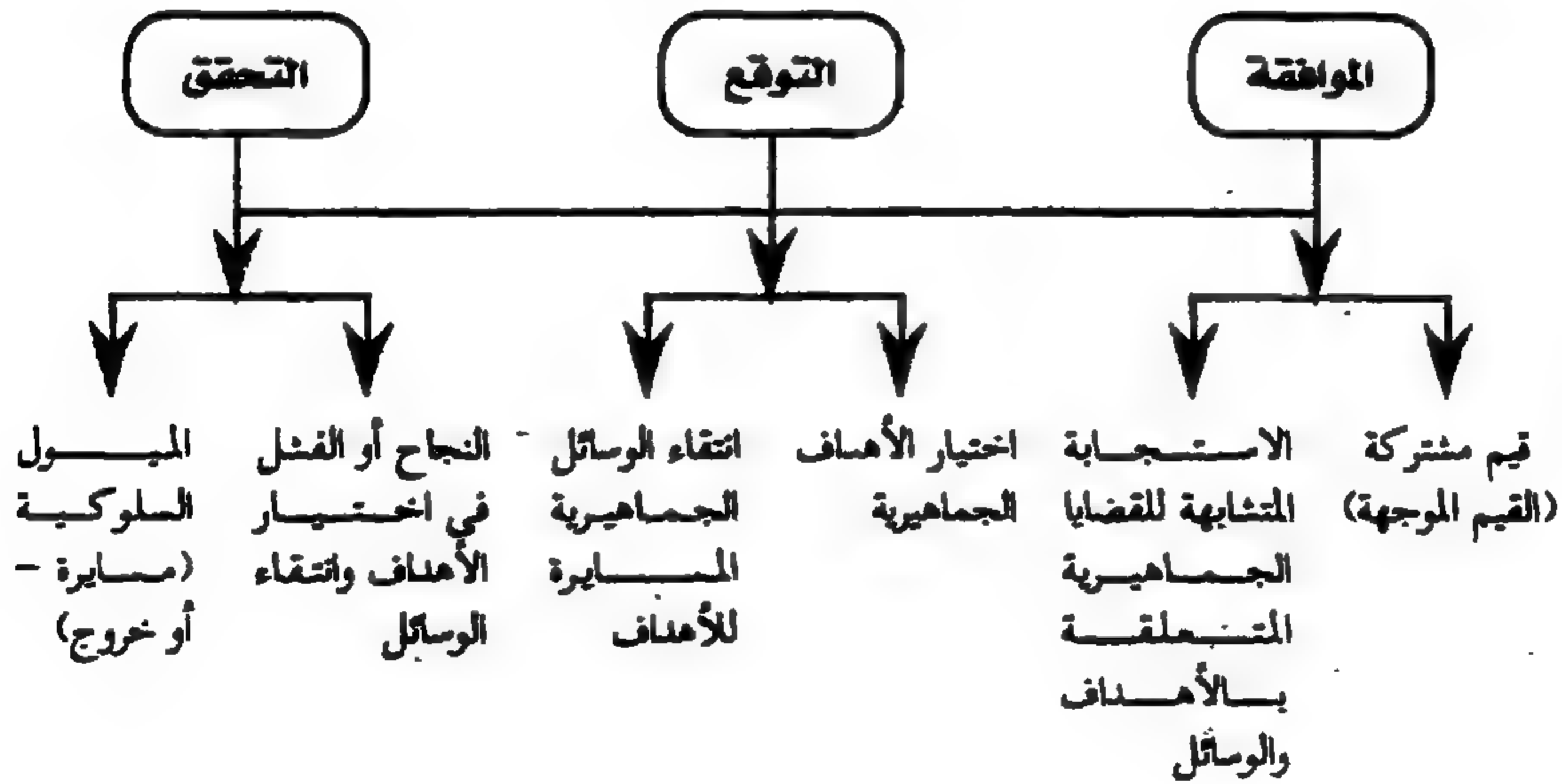
(2) Blaa, Peter, Functional Theory. See, Grusky, Oscar & Milerx G. The Sociology of Organizations, N. Y. The Free Press, 1970. p. 87 - 91.

٤- عندما لا تكون نتائج السلوك مفيدة ونافعة، يتجه الانتباه أيضاً للقصور الوظيفي، والذي ينفي البناء الاجتماعي ويدفعه للتغير.

٥- يساعد التحليل الوظيفي على تفهم ميكانزمات العمليات التأثيرية للسلوك المنحرف.

وعند الاستعانة بالعنصر الوظيفي لقياس درجة الانحراف، وعلاقتها بالتكامل الاجتماعي الجماهيري، يقتضي الأمر معالجته على متصل الإجماع باعتباره البعد الرئيسي لقياس التكامل^(١)، الذي اعتبره «فان دن بيرج» إحدى المصادرات الرئيسية للوظيفة. كما أن الاستعانة بمتصل الإجماع يساعدنا على تحديد ما إذا كان الإجماع من طرف واحد أم من جميع الأطراف^(٢). ولإمكان ايضاح تحليلنا لمتصل الإجماع أنظر الخريطة التوضيحية التالية :

شكل يوضح الاجماع في المجتمع



(1) Cheff, Thomas: Toward A Sociological Model of Consensus, Van. Den Berghe, Pierre I. Dialectic and Functionalism. Toward A Theoretical Synthesis, Am., Soci., R. October, 1969, Vol. 28. W. 5, p. 696.

(2) Shaff, op. cit. p. 44.

ولاشك أن استخدامنا لمتصل الاجماع، سوف يمكننا من التعرف على العلاقة بين القصور الوظيفي، ودرجة التكامل، في المجتمع الجماهيري. ويمكننا أيضاً من التعرف على العلاقة بين الأداء الوظيفي، ودرجة التكامل. في إطلاق البناء الاجتماعي تلقائياً لحركة (جماعة معارضة.. الخ) كبديل وظيفي في عملية النفي الاجتماعي نستطيع أن نحدد الدرجة التي عندها تكامل هذه الحركة، والحركة السابقة عليها. وبالتالي نحدد درجة قصورها الوظيفي، بالنسبة للبناء الاجتماعي. وذلك على النحو التالي:

* تمثل درجة التكامل الأولى في الموافقة المتمثلة في: القيم المشتركة (القيم الموجهة)، والتي تمثل في الاستجابة المتماثلة للقضايا الجماهيرية، وهي قضية جوهرية. وذلك لإفترض المجتمع الجماهيري، لوجود نموذج الانسان الجماهيري، والجماعة الجماهيرية في القطاعات الاجتماعية المختلفة. الأمر الذي يترتب عليه وجود استجابة واحدة للقضايا الثقافية. وإذا ما تحقق ذلك بتحقيق التكامل على مستوى الموافقة - وقصور وظيفي على مستوى التوقع (في اختيار الأهداف وانتقاء الوسائل)، والتحقق. والذي يترتب عليه وجود ميول سلوكية خارجة عن توقعات المجتمع. ومن ثم يبدأ تعامل المجتمع مع الحركات المضادة على أساس عقلانيته (معرفة) بجوانب قصورها الوظيفي.

أما إذا تحقق التوقع عند مستوى اختيار الأهداف، التي يقرها المجتمع، ينحصر القصور الوظيفي عند مستوى انتفاء الوسائل المسيرة للأهداف. وأيضاً التحقق الذي يتمثل في فشله وخروجه عن المعايير المقررة بالنسبة لإنتفاء الوسائل وبذا يبدأ تعامل المجتمع الجماهيري مع الحركات على أساس قصورها الوظيفي عند هذا المستوى.

وإذا ما تحقق انتفاء الأعضاء للوسائل المسيرة للأهداف، يكون مستوى تكامل الحركات عند الموافقة والتوقع، في حين ينحصر القصور الوظيفي عند مستوى التحقق. ولذا تنحصر الميول السلوكية في الخروج المحدود عن المعايير الثقافية. نظراً لوجود مسيرة على مستوى الموافقة، والتوقع بالنسبة للأهداف والوسائل.

وإذا ما بلغ الأداء الوظيفي المجتمع، تكون الحركة الجديدة قد تمكنت من سلب الحركة القديمة. وبالتالي يرفع البناء الاجتماعي الحركة القديمة - بعد طمسها واحتوائها. ثم يشرع في التعامل مع الحركة الجديدة بنفس المستوى الذي تعامل فيه مع الحركة السابقة، ولكن بصورة تلائم طبيعة الحركة الجديدة. والجدير بالذكر في هذا الشأن أن فهم متصل الإجماع هذا يقوم على أساس نسقي إذا لا يمكن تصور غياب القيم الموجهة، أي غياب الموافقة مع توافر أي من مستويات الإجماع الأخرى. كما لا يمكن تصور وجود تحقق للأهداف، في حالة غياب المسيرة بين الوسائل والأهداف.

وعلى نحو ما لاحظ «كولب» يمكن استخدام درجات الإجماع كمؤشر أو دليل لدرجات التكامل في الأداء الوظيفي على اعتبار أن الإجماع التام يمثل القطب الإيجابي الذي يشير للأداء الوظيفي. في حين أن الانومي بمعنييه المشار إليهما سلفاً في مستهل الدراسة يمثل القطب السالب^(١)، الذي يشير للقصور الوظيفي.

وهذا ما تعيه عقلانية المجتمع الجماهيري تماماً، بالنسبة لأنواع التكامل المتمثلة في التكامل الثقافي، والتكامل المعيارى، والتكامل الاتصالي، والتكامل الوظيفي في المجتمع الجماهيري، (أنظر في ذلك مقالنا عن أزمة المجتمع الجماهيري، المجلة الاجتماعية القومية، ١٩٧٢، العدد الثاني).

الخلاصة:

وضع من التحليل السابق للمجال الاجتماعي للمجتمع الجماهيري، ومن التحليل السوسيولوجي أيضاً لأشكال الانحراف، وأبعاده القياسية في المجتمع الجماهيري، أن عقلانية المجتمع الجماهيري، قد مكنته من سلب عقلانية

(1) Scheff, Thomas J. Toward a Sociological Model of Consensus: Ibid: p. 44.

الجماعات الفرعية بالقدر الذى ترتب عليه اغترابها فى صورتى: الطمس الاجتماعى، أو العزلة الاجتماعية.

وذلك أدى بدوره لبث بذور الانحراف بنوعيه (إنحراف الطمس والامتثال الزائد، أو إنحراف الخروج عن تعينات الثقافة الجماهيرية بالنسبة لاختيار الأهداف أو انتفاء الوسائل). ومن ثم كانت العلاقة بين الانحراف وكل من والتوازن الاجتماعى، والتغير الاجتماعى. تعتمد فى أساسها على الفهم النسقى لأشكال الانحراف. والتي تشير للتغير فى بعض الجوانب التى يكون التجديد مصحوباً بضعف البناء الاجتماعى، وعدم قدرته على التلاؤم والاحتياط لإنجاء الأهداف. وقد يكون التجديد مصحوباً بالتوازن فى بعض الجوانب التى يكون فيها البناء متكاملًا، وقادراً على التلاؤم.

وفهم العلاقة القائمة بين الانحراف وكل من التغير، والتوازن، يتطلب بالضرورة التأليف بين التصورين فى وحدة عامة، (دون الغاء التمييز فيما بينها)، وبحيث تصير مصادرات النسق التصورى العام، أساس المدخل السوسيولوجى لدراسة الانحراف الجماهيرى.

وأن العلاقة القائمة فيما بين أشكال الانحراف، المشار إليها سلفاً تتطلب بالضرورة الفهم النسقى للانحراف، من خلال تحليل العلاقة التى تربط بين متضمناته التى يشتمل عليها. وذلك لتحقيق الرؤية الواضحة لأبعاد العملية الاجتماعية للانحراف. كما أن فهم العملية الاجتماعية للانحراف يقتضى أيضاً التحليل السوسيولوجى للعلاقة القائمة بين عناصر المفهوم، والمستويات الاجتماعية الأخرى. وبذلك تتمكن من وضع نسق الانحراف فى إطاره الاجتماعى.

ومن ذلك كله نخلص بقضية مؤداها: أن نسقى التكامل والصراع، يمثلان ضرورة أبدية، يتطلبها وجود المجال الاجتماعى، وما فيهما من عناصر حادثة زمانية، فتتمثل فى نوعية السلب الاجتماعى، التى يترتب عليها رفع البناء الاجتماعى للنقيضين، وشمولهما فى صورة جديدة تلائم مقتضيات العصر.

الفصل الثاني عشر

الاتجاهات النظرية لفهم الفساد الاداري

- تمهيد
- مفهوم الفساد والضرر المفسد.
- مشكلة الفساد الاداري بالدول النامية.
- الاتجاهات المختلفة لفهم الفساد الاداري.
- الباعث على الفساد الاداري في الدول النامية.
- التفاعل بين صور الفساد الاداري والرشوة بالتنظيمات الاجتماعية.
- ارتباط انتشار الرشوة بتفشي صور الفساد بالتنظيمات الاجتماعية.

الفصل الثاني عشر

الاتجاهات النظرية لفهم الفساد الاداري

تمهيد :

ظهرت الدراسات المنظمة لمشكلة الفساد متأخرة إلى حد ما، وانحصرت في ثلاثة أنماط أساسية تمثلت في:

- ١ - الدراسات التاريخية.
 - ٢ - الدراسات القانونية خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الناطقة بالانجليزية، في غرب أفريقيا، وفي آسيا.
 - ٣ - ثم الدراسات الاجتماعية التي تناولت مشكلة الفساد عرضاً.
- والواقع أنه لم تظهر دراسة شاملة تتناول مشكلة الفساد رغم ما ظهرت من محاولات نظرية حول المشكلة، وربما كان من أسباب ذلك صعوبة الحصول على الوقائع المتعلقة بالمشكلة، وصعوبة البرهنة عليها، وحتى لو توفرت الوقائع، وأمكن البرهنة عليها، فربما يكون من الصعوبة بمكان نشر هذه الأدلة، وتلك البراهين والوقائع.
- ومع ذلك هناك محاولات أخيرة تتسم بالجدية، وتناقش المشكلة بوضوح على المستوى السياسي والاداري، وخاصة في الدول النامية وذلك لأن الدول النامية تعد إلى حد ما مسرحاً لقدر كبير من السلوك الذي يتصف بأنه فاسد، خاصة وأن فكرة المصلحة العامة، والأهداف الرسمية للدولة، وكذلك المكاتب والمؤسسات التي تهتم بمصالح الجمهور لم تبلور بعد، ولم تستوعب من المسؤولين عن أمور الإدارة. ونظراً لما للإدارة من دور كبير في عملية التنمية بالدول النامية، فقد اهتم بها الكثيرون، مما يكشف لنا عن جسامه مظاهر الفساد الاداري في الدول النامية،

فظهرت دراسات الفساد البيروقراطي، وظهور بيروقراطية السوق السوداء، والفساد السياسي، ونظرية الفساد وغيرها من الدراسات التي تلقى مزيداً من الضوء على أبعاد مشكلة الفساد في الدول النامية.

ومن ثم تعد دراستنا للفساد الإداري، وعلاقته بظاهرة الرشوة، بمثابة^(١) محاولة لإلقاء مزيد من الضوء على أبعاد المشكلة، ولكن بصورة مغايرة للإتجاهات السابقة. إذ أن الإتجاهات السابقة كانت تركز على مظاهر الفساد بصورة عامة والبواعث الكامنة وراء كل منها، دون الإهتمام بالتأثير المتبادل بين تلك المظاهر، وكيفية تأثير بعضها على بعض، وذلك ما نسعى لإيضاحه في هذه الدراسة بتحليل بعض مظاهر الفساد الإداري مثل الاختلاس والسرقة والمحسوبية والتحيز... إلخ. وتأثيرها على ظهور صور أخرى لهذه الظاهرة، أو التطرف في حدوثها، مثل: الرشوة التي تصاحب صور الاختلاس، والتحيز، وغيرها من صور الفساد الإداري. وفي ضوء ذلك نتناول في تحليلنا لمشكلة الفساد الإداري الجوانب التالية:

- التعريف بمفهوم الفساد، والفعل الفاسد.
- مشكلة الفساد الإداري بالدول النامية.
- الإتجاهات المختلفة لفهم الفساد الإداري.
- الباعث على الفساد الإداري.
- التفاعل بين صور الفساد الإداري، والرشوة بالتنظيمات.
- إرتباط انتشار الرشوة، بتفشي صور الفساد الإداري الأخرى.
- العوامل الدافعة للفساد الإداري، وكيفية مواجهتها.

(١) اعتمدنا في هذه الدراسة على بيانات الدراسة الميدانية التي أجريت بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، إشراف د. محمد عبد الله أبو علي، ود. السيد شتا.

أولاً: مفهوم الفساد والفعل الفاسد :

يتمثل الفساد في الحياة العامة، في استخدام السلطة العامة من أجل كسب أو ربح شخصي، أو من أجل تحقيق هبة أو مكانة اجتماعية. أو من أجل تحقيق منفعة لجماعة أو طبقة ما بالطريقة التي يترتب عليها خرق القانون، أو مخالفة التشريع، ومعايير السلوك الأخلاقي. وبذلك يتضمن الفساد انتهاكاً للواجب العام، وانحرافاً عن المعايير الأخلاقية، في التعامل. ومن ثم يعد هذا السلوك غير مشروع من ناحية، وغير قانوني من ناحية أخرى.

ومن صور الفساد الشائعة الرشوة في الوظائف العامة، والاختلاس من المال العام، والاحتيال والنصب، والتزوير في التقارير الرسمية^(١).

والفساد بذلك ظاهرة لا ترتبط بفترة تاريخية معينة، أو بقطر معين. إلا أنه يأخذ أشكالاً متغيرة بتغير الفترات التاريخية، ومتنوعة بتنوع الأمم. كما يستشري في إتساق السلطة، والأحزاب الحكومية، والتنظيمات الإدارية. كما أنه يرتبط بالتغيرات التي تحدث في بناء القوى السياسية والاجتماعية والإدارية^(٢).

والفساد بذلك نوع من السلوك الذي ينحرف عن مستوى السلوك السائد، والذي يعتقد أنه مقبول في مجال معين، مثل: المجال الإداري. ولكن هذا ليس كل ما في الأمر، إذ أن الفساد سلوك منحرف مقرون بهدف معين يتمثل في المصلحة الشخصية، على حساب المصلحة العامة. وبذلك يكون الفعل الفاسد هنا بمثابة سلوكاً معادياً سواء كان رسمياً، أو غير رسمي. بحيث يضمن للشخص الذي يقوم به ميزات واضحة، ومكاسب معينة، مثل: المكافأة المادية، والترقية

(1) Gould, Jloys, Kolb, W.: dictionary of the social sciences (ed), N. Y., the Free Press, 1969, p. 648.

(2) Senturia, J. J.: Political corruption in E. R. A. Seligman (ed), Enclopedia of the Sicial Sciences, N. Y., The Macclilan Co., 1931, vol. IV, pp. 448 - 52.

السريعة، وبذلك يترتب على جميع صور السلوك الفاسد هذه خسارة مادية، أو أدبية، أو مالية للجمهور من ناحية، وللتنظيمات الادارية من ناحية أخرى.

وبذلك يمكننا تمييز بعض الجوانب الأساسية في الفعل الفاسد، يتمثل أولها، في: أن الفساد يوجد أينما وجد شخص مسئول عن أداء بعض الأعمال، التي لا يأخذ مقابلها مكافآت مادية، في حين أنه يحرص على أداء أعمال ترضى من يقدم له المكافآت المادية، أو غيرها من صور الفساد. ومن ثم يرتبط أدائه للمصالح العامة بمثل هذه الإلتزامات من الآخرين. وإذا لم يكن هذا الجانب كافياً لتعيين أبعاد الفساد، فإن الجانب الثاني يلقي مزيداً من الضوء.

إذا أن إستعمال سلطة عامة مرتبطة بوضعه الوظيفي كوسيلة للمنفعة الشخصية، أو لصالح مجموعة معينة، عن طريق خرق القانون، أو خرق السلوك الأخلاقي، يؤدي بدون شك، إلى حدوث خسارة للآخرين. وعلى وجه الخصوص الجمهور، الذي ترتبط مصالحه بالتنظيمات التي يعمل بها الأشخاص المفسدون⁽¹⁾. وللفعل الفاسد هنا مظاهر عدة منها الاختلاس، والرشوة، والخيانة، والمخديعة، والتحايل، والسرية... إلخ.

والواقع أن هذه الصور العديدة، تعمل جميعها، على تجسيم الصورة العامة للفساد. فهي بمثابة سموم تعمل داخل البناء الكلي للمجتمع وتنظيماته المختلفة، ورغم مالها من وظيفة هامة بالنسبة للمجتمع، عندما تمارس صور الفساد تلك دورها كصمام أمان للحفاظ على توازنه أي توازن المجتمع، والكشف عن موطن الخلل والتوتر بيناته. أضف إلى ذلك ما لها من علاقة وظيفية محددة بالنسبة لبعضها البعض، لأنها قد تعمل على ظهور بعضها، أو تفاقم بعض صورها القائمة، إلا أنها قد تهدد النظام القائم، الذي يعتمد على تكامل عناصره، على المستوى الثقافي، والاجتماعي، والشخصي.

وبذلك يشير ظهور صور الفساد بأنواعها لمستوى متطرف معين، إستغلالاً

(1) Friedrich. Corl J. Political Pathology, op. cit., p. 4.

لبعض أجزاء النظام الذى يؤدي لإنهياره. والمثال الذى نسوقه لذلك يتمثل فى أن أى نظام يعتمد على بعض القيم والمصالح والمعتقدات، عندما تسوده مظاهر الفساد تكشف عن مدى ما يعانيه النظام القائم من خلل فى عناصره، والتي قد لا تحل إلا بتغيير هذا النظام، باعتباره عاملاً هاماً وخاسماً لحل الصراع بين القيم المرتبطة بمصالح البرجوازية «أى بمصالح فئة معينة فى المجتمع».

والتأكيد على القيم المرتبطة به. والقيم المرتبطة بالعدالة الاجتماعية، ومصالح الطبقة العاملة. وبذلك فهى تعمل كمهدئ للصراع والتوتر، بالقدر الذى يسمح للنظام بفرصة الحفاظ على توازنه، وتسيير أموره بنجاح. كما أنها قد تكون عاملاً أساسياً لدفع فئة معينة تشترك فى النظام القائم، للعمل على تغييره، بغية حل هذه الصراعات.

ويسوقنا هذا التحليل لإستخلاص نتيجتين، أساسيتين للفعل الفاسد :

أولهما: نتائج ذاتية. وثانيهما: نتائج موضوعية.

أما عن النتائج الذاتية للفعل الفاسد فتتمثل فيما تثيره الأسئلة الآتية فى الأذهان من أفكار تتصل: بملئى تأثير السلوك بهذه الطريقة على عمل الموظفين، الذين يعد سلوكهم فاسداً؟ وما يتركه هذا السلوك من أثر على مواقف أو سلوك الآخرين؟

أما النتائج الموضوعية للفعل الفاسد، فتربط بما تتضمنه الأسئلة التالية من أفكار تتمثل فى: ما هى المصادر الفعلية للفساد؟ وما سبب هذا التحول؟ وما هى الآثار المترتبة عليه؟

وفى ضوء ذلك يستهدف تحليلنا لظاهرة الفساد الإجابة عن تلك الأسئلة المرتبطة بالجوانب الذاتية، والموضوعية، للفعل الفاسد.

ثانياً: مشكلة الفساد الإداري بالدول النامية:

شغلت مشكلة الفساد الإداري فى الدول النامية، بعض المهتمين بشئون الإدارة، والدول النامية. فتناول «روبرت تلمان Robert Tilman»، الإدارة والتنمية

والفساد فى الدول الحديثة^(١). واهتم كل من «رونالد رايت Ronald Wraith»، و «إدجار سيمبكينز Edgar Simpkins»، بمشكلة الفساد فى الدول النامية. أما «كولن ليز Colin Leys»، فقد تناول مشكلة الفساد بالدول النامية والبواغث الكامنة وراء الفعل الفاسد^(٢). أضف إلى ذلك تأملات البروفسور «رالف برايبانت Ralph Braibanti»، حول الفساد البيروقراطى.

ومن الدراسات المختلفة، يتضح أن كل من «روبرت تلمان» و «برايبانت» قد ربطا الفساد الإدارى بطبيعة البناء البيروقراطى الحديث، الذى تؤكد عليه الحكومات المختلفة، والذى ينتشر على كافة المستويات، السياسية والصناعية... إلخ. إذ ذهب «تلمان» إلى أن الفساد الإدارى باختصار يمكن أن يأخذ مكانة، فى بيئة توفر فيها الحكومة الرسمية النسق البيروقراطى الحديث، الذى يعانى من ازدواجية الشخصية الإدارية، التى مازالت متمسكة بالمعايير التقليدية فى الإدارة فى ظروف التنظيم الإدارى الحديث. وبذلك نجدها تميل للدخول فى عمليات غير معتمدة، مثل الرشوة وتشغيل أقارب غير مؤهلين... إلخ^(٣)، فى سرية تامة. ولم يكن هذا الوصف بكاف لتعريف الفساد الإدارى. ومن ثم نستكمل تحديدنا لمشكلة الفساد الإدارى بما أشار إليه (روبرت تلمان)، من أن الإدارات التى يتفشى فيها الفساد، هى تلك التى تقدم فيها الخدمة لعملائها بسرعة أكثر، وكفاية بواسطة البيروقراطى، الذى يمكن إستحاله بسهولة لتقديم مجهود إضافى.

وقد يكون من وسائل إستحاله تلك الضغط على العلاقات الشخصية بالتقرب إليه، والتعرف عليه، ومن ثم يكون محتملاً تقديم رشوة بصورها المتعددة، سواء كانت عينية أو معنوية أو مالية. هذا فضلاً عن أثر التعقيدات البيروقراطية

(1) Tilman, Robert: Emergency & Black - Market Burewucracy: Public Administration Review, 1968, pp. 437 - H4.

(2) Tilman, Robert: Emergency & Black - Markert Bureaucracy Public Administration Review, 1968. pp. H 4.

(3) Leys, Colin. op. cit., p. 216.

على مصالح الجماهير والمؤسسات التي تتعامل مع تلك الادارات، التي يتفشى بها الفساد، إذ أن البيروقراطيين بتلك الادارات يؤكدون إعتمادهم على الإجراءات واللوائح لتكثيف التعقيدات بغية إجبار العملاء على تقديم الرشاوى حتى يسهلون من الإجراءات، سواء الخاص منها بترقية العاملين، وصرف مكافآت لهم، أو حصولهم على مراكز قيادية أو الخاص منها بمصلحة الجمهور، الذي يتعامل مع تلك الادارات.

وقد وضع ذلك من قول (روبرت تلمان)، بأن كافة صور الفساد ومنها الرشوة^(١)، تنتشر بشكل واضح في الادارات التي تؤكد على سلطة البيروقراطى، وذلك ما أوضحته تأملات (رالف برايان) حول الفساد البيروقراطى، حيث ذهب إلى أن الفساد موجود بكافة صورته في جميع أشكال النسق البيروقراطى، وعلى مدى فترات تطور البيروقراطية^(٢).

وإذا كانت هذه هي الصورة العامة للفساد الادارى، فقد بقى أن نناقش علاقة الفساد بعملية التنمية. وذلك لأن تناول مثل هذا الموضوع على قدر كبير من الأهمية. لما يثيره من أسئلة تتعلق بفرضيات علمية حول الفساد والتنمية، فرضيات يمكن طرحها فى الأسئلة التالية: هل يمكن أن يكون الفساد باعثاً على التنمية السياسية؟ وهل يمكن أن يؤدي الفساد للتنمية الاقتصادية؟

بمعنى إلى أى مدى يكون للفساد دور وظيفى فى عملية التنمية؟ وذلك ما أعلنه بوضوح (جورى أيبوفا Jore Abueva) بقوله: إن الفساد يساعد على النمو السياسى^(٣). وهذا ما تناوله (كارل فردريك) فى دراسته للباطولوجيا السياسية حيث ذكر أن الفساد بصوره المتعددة شواهد يعتمد عليها مناهضى النظم السياسية

(1) Timan, Roberto, op. cit., p. 442.

(2) Ralph, Brifanti. Reflections on Bureaucratic corruption, Public Administration, p. 357.

(3) Abueva, Jose V.: The contription of nepotijm, Sotjlo and Graft to political Development: East center Review. III, 1966, pp. 45.

وخصوصاً في المجتمعات الديمقراطية، ويعدون بالقضاء عليها، إذا ما أقيم بدلاً منها نظاماً يكون العقلاء فيه هم أصحاب السلطة.

وإذا كان (فردريك) يؤكد على وظيفة هذه الظواهر، ضمن عملية التوفيق والموازنة من عناصر النظام، باعتبارها مهدئات داخلية للتوتر، بالقدر الذي يسمح للنظام أن يسير بنجاح. إلا أن بلوغ هذه الظواهر لمستويات معينة من الانتشار قد يؤدي إلى تغيير الإدارة القائمة بالأمور السياسية، وإحلال إدارة أخرى غيرها. ومن ثم نستطيع القول بأن للفساد دور إيجابي في ظروف معينة، بالنسبة للجهاز الإداري. أما عن علاقة الفساد بالتنمية الاقتصادية، فقد اهتم بها ليف من الباحثين، أمثال «روبرت تليمان» و «ناتانيل هـ. لف» في دراسته للتنمية الاقتصادية خلال الفساد البيروقراطي، حيث ذهب إلى أن الفساد البيروقراطي يسهم في عملية التنمية الاقتصادية⁽¹⁾.

ورأى «ليف» هذا يأخذ بوجهة نظر تشير إلى أن الفساد يمكن أن يسمح للمراقبين التجاريين في المجتمع بالتغلب على المواقف المعوقة للنمو، والتقليل من الزعر، وذلك يخلق مناخاً مناسباً للإستثمار. كما أنه يساعد الحكومة على تحسين مشاريعها بتوسيع إلتزاماتها بصورة تتجاوز رغبة واضعي الخطة، وضيق الأفق. و «لف» هنا يريد أن يؤكد قضية مؤداها أن حكومات الدول النامية، تتأثر بالتضخم الذي يعمل بهذه التنمية، والذي يصاحبه صور عديدة من الفساد، الذي يكشف من أبعاد المشكلة.

ورغم أن «ليف» يمدنا هنا بفرصة على قدر كبير من الصواب، إلا أن بفروضه كثيراً من مواطن الضعف. فهل يكون الفساد ذات طابع عقلاني. وما الذي يؤكد أن الأفراد الذين يقومون أو الذين لهم رغبة في الفساد، لديهم أغراض ذات طابع تقدمي أكثر من الساسة، وهنا يكون الرد على «ليف» أن الفساد لا

(1) Leff, Nathaniel H.: Economic Development through Bureaucratic corruption, "The American Behavioral scientist, 1964, VIII, pp. 8 - 14.

يتسم بالرشاد، كما أنه مرتبط بأغراض على نحو ما أكد «كارل فريدريك» في دراسته للبائولوجيا السياسية. ومن ثم يمكن أن يشير الفساد لصراعات في النظام. يرتبط التخلص منها بتغيير النظام، وإحلال نظاماً آخر بدلاً منه، تكون فيه مظاهر الفساد أقل انتشاراً.

ومع ذلك ينطوي رأى «ليف» على أفكار هامة لها اعتبارها، وتوجهها إلى إمكان أن يكون للفساد في بيئات معينة، ولد أشخاص معينين دوراً إيجابياً في التنمية الاقتصادية^(١). ومع ذلك نود الإشارة إلى أن الفساد في الدول النامية من الموضوعات الشائكة، والتي تتطلب تحليلات غير تقليدية، وآراء حديثة، وذلك يضع علماء الاجتماع أمام مسئولية تجنب البحوث السطحية، والتعميمات العفوية، والبحوث المفتقرة إلى الإحكام والدقة.

ثالثاً: الاتجاهات المختلفة لفهم الفساد الإداري :

تعددت الاتجاهات في فهم الفساد بصورة عامة، والفساد الإداري بصورة خاصة. إلا أن هذه الاتجاهات المختلفة تنبثق عن اتجاهين رئيسيين لفهم الانحراف في النظرية السسيولوجية: حيث أكد الاتجاه الأول على أن للجوانب الوظيفية للانحراف أهميته في تقوية الجماعة، ودعم تكاملها^(٢). وذلك ما ذهب إليه «إميل دوركايم» و «جورج ميد»، حيث يذهبان إلى أن الانحراف يلعب دوراً واضحاً كصمام أمان للمجتمع. فعندما يحدث الانحراف عن معايير المجتمع، تبدأ الجماعة في مراجعة نفسها، ثم يمارس أعضاء المجتمع الباقون ضغطهم، لحمل الجماعات المنحرفة على العودة للمسايرة^(٣). وقد ذهب (جورج ميد) في هذا الشأن إلى ما مؤداه أن الجريمة تلعب دوراً هاماً في دعم التضامن في المجتمع^(٤).

(1) Tilman, Robert, O. op. cit., p. 443.

(٢) السيد شتا، سسيولوجية الانحراف، المجلة الجنائية القومية، ١٩٧٢، العدد الثاني.

(3) Cost, Lewis A. Some Functions of Devient Behavior and Normative Felxibility. The American Journal of Sociology. 1962, N. Y., p. 172.

(4) Mead, Gorge Am. Soci, 1968, pp. 557 - 602.

أما الاتجاه الثانى: فينظر للانحراف على أنه عامل هام فى عملية التغير الاجتماعى. وقد كان للفكر الاشتراكى دوراً واضحاً فى بلورة هذه الرؤية، عند تفسير الانحراف، وهى الرؤية التى تعد إمتداداً لنظرية «ماركس»، والتى تشير بعض جوانبها إلى ما يودى إلى استغلال العمال فى المجتمعات الرأسمالية، وما يصاحبه من فقر، وبؤس، يصاحبه بالضرورة أنواع مختلفة من الانحراف والفساد، كرد فعل لهذه الظروف، بما فى ذلك من صور الفساد المختلفة مثل الرشوة، والاختلاس... إلخ.

وتشير جوانبها الأخرى، إلى أن نظام العدالة الاجتماعية فى المجتمعات الرأسمالية، لا يستهدف سوى حماية المصالح المستقلة لطبقة الملاك وأصحاب رؤوس الأموال^(١). الأمر الذى يودى بالضرورة للعديد من صور الفساد، على المستوى الادارى بخاصة، والمجتمع بعامة.

وقد تأثرت المحاولات المختلفة لفهم الفساد فى الدول النامية، بأى من هذين الاتجاهين. فذهب الأخلاقيون إلى أن الفعل يعد فاسداً، إذا ما حكم عليه المجتمع فقط، بأنه كذلك، وإذا ما أحس فاعله بالذنب، وهو يخرق القواعد والأعراف. وهم بذلك لا يعتبرون التحيز الذى يقبله المجتمع فساداً. كما هو الحال عند الأفريقيين الذين يعينون أقاربهم^(٢)، فى الأعمال التى يديرونها.

وبذلك تكون نظرتهم للتحيز المقرون بالرشوة فساداً، لأن المجتمع بالضرورة لا يؤكد على هذا الالتزام. وهذا الفهم لظاهرة الفساد منبثق عن الاتجاه الذى أكدّه «دوركايم» و «جورج ميد».

أما عن الفهم الذى يربط الفساد بالتغير، فهو يذهب إلى أن أى نظام يعتمد على بعض القيم والمصالح والمعتقدات. وإذا ما حدث تغير فى هذه القيم، فإنه

(١) د. السيد شتا. أبعاد وصور الظاهرة الإجرامية. المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناية، ١٩٧٤، ص ٤.

(2) Leys, Colin, What is the problem about corruption, african studies, 1965, N. 2, p. 216.

يهدد وربما يهدم النظام. فالنظام الذى يعتمد على قيمة الحرية، ومصالح الطبقة البورجوازية، سيكون مهدداً بالخطر، إذا ما أكد بعض المشتركين فيه على القيم المتعلقة بالعدالة الاجتماعية، ومصصلحة الطبقة العاملة. وذلك لأن هذا التغير، إذا كان ضرورياً من وجهة نظر مؤيديه للتخلص من مظاهر الفساد المرتبطة به، فإن مؤيدى النظام القائم ينظرون إلى هذا التغير باعتباره سلوكاً فاسداً، أو خيانة، أو سرية وخديعة... إلخ.

ولاشك أن الاختلاف القائم بين وجهات النظر المتعلقة بتفسير الفساد والدور الوظيفى الذى يلعبه فى المجتمع، يؤكد ما نذهب إليه من ضرورة أن نصاهر بين الفرضين المتعلقين بالإنحراف عند صياغة النسق التصورى لتفسير العمليات الاجتماعية، المتعلقة بالإنحراف فى المجتمع^(١).

ومن ثم يمكن القول بأن الفساد بعامة، والادارى بخاصة، على علاقة وظيفية بالتغير. إذا ما استشرى فى المجتمع، والمنظمات. إذ أنه نتيجة لصور عديدة من التفاوت والخلل فى النظام الذى يصبح عرضة للنقد والرفض من بعض المشتركين فيه، والذين يتخذون من صور الفساد المتفشية فى النظام سندهم وتبريرهم لرفض هذا النظام الذى أصبح غير قادر على القضاء على صور الفساد تلك. ومن ثم ينهار النظام كله ليحل محله آخر بديل يرفض قيم الحرية، ومصالح البرجوازية، ويعطى الأولوية لقيم العدالة الاجتماعية. ومصصلحة الطبقة العاملة. فى حين أن مؤيدى النظام القائم قد يسارعون للحفاظ على وجوده، واستمراره بالتصرف الموضوعى لحل الصراع، وانتهاء حالات التوتر، التى يعانى منها النظام. مستعينين فى ذلك ببعض الإجراءات الرسمية والدستورية، والتى تعمل على وقف هذا الصراع. غير أن هذه الوسائل قد تفشل فى حسم الصراع الدائر فى بعض المجالات. ومن ثم تظل صور الفساد متفشية فيه، خاصة إذا كانت الوسائل المستحدثة للإصلاح مشكوك فى أخلاقياتها^(٢).

(١) د. السيد شتا، سيولوجية الإنحراف، ص ٢٢١.

(2) Leys, Colin, op. cit., pp. 224 - 225.

رابعاً: الباعث على الفساد الإداري في الدول النامية :

شغلت البواعث الكامنة وراء الفساد الإداري في الدول النامية، إهتمام العديد من الباحثين. خاصة من تناول بشكل مباشر مشكلة الفساد بعامة، والفساد الإداري بخاصة. وذلك لأن الجهاز الإداري يعد التنظيم الأساسي الذي تلقى عليه تبعات تنفيذ السياسة العامة للدولة، في مجالاتها المختلفة. ولما كانت الدول النامية في حالة تطور مستمرة^(١). فقد اقتضى الحال تطوير الجهاز الإداري، بالقدر الذي يتعادل مع التطور الذي تمر به ظروف المجتمع وأوضاعه الاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية، والسياسية. وإذا لم يتحقق التطوير الذاتي لمتطلبات التغير، يترتب على هذا التفاوت تفاقم انتشار الفساد الإداري، ومن ثم ذهب «كولن ليز» إلى أن الدول الحديثة تعاني من صور الفساد، والذي يرجع في نظره لبعض العوامل منها:

- ١ - ضعف فكرة المصلحة العامة نظراً لحدائتها وبالدولة، وما يرتبط بها من أهداف رسمية، وكذلك المكاتب والمؤسسات المهتمة بمصلحة الجمهور.
- ٢ - وأن الباعث للفساد الإداري يتمثل أيضاً فيما يعانيه المسؤولون بالإدارة من حاجة من ناحية، وضغط الأقارب عليهم من ناحية أخرى.
- ٣ - غياب وعي الأشخاص بالقواعد، وحتى لو توفر الوعي بين بعضهم فإنهم لا يلتزمون بالقوانين^(٢).

وإذا كان «ليز» قد ركز على تشرب الأشخاص للأفكار والمبادئ الحديثة، والظروف الاقتصادية، وطبيعة الإلتزامات الشخصية، ودرجة وعي الأفراد بالقواعد القانونية ودرجة إلتزامهم بها. فإن «رالف برايسانتى» بعد أن تناول تفسير مشكلة الفساد من خلال تحليله لأثنى عشر عامل من العوامل الإيجابية التي يمكن

(١) د. أحمد راشد، بعض الجوانب الإجتماعية في التطوير الإداري، المجلة الإجتماعية القومية، ١٩٧٤.

(2) Leys, Colin, op. cit., pp. 224 - 225.

استخدامها للقضاء على الفساد والتي يكشف كل منها عن جانب معين من المشكلة توزعت بين (الفضيلة الذاتية، التعليم العام والتعيم الدينى، والإستعمار، والفقر والعقاب القاسى الذى يفرض على الأعمال الادارية) كوسيلة للسيطرة على الفساد ومرحلة التنمية القومية وبناء الحكومة، والبيئة والنظام القائم، والمرحلة الإنتقالية، والتدريب الخاص بالإستجابة للوضع الأخلاقى بالمجتمع. وبعد أن يتناول هذه الجوانب بالتحليل المستفيض الذى يكشف عن بعض الجوانب الدافعة للفساد، وعوامل الحد منها. ويؤكد على بعض المقاييس الموضوعية، المتعلقة بالمشاكل الخاصة التى تواجه الدول النامية، والتى تجعل مشكلة الفساد أكثر تعقيداً وتزيد من صعوبة ضبطها فى الأنساق المستحدثة بعد تناول ذلك وقد حصر هذه المشاكل فى:

١- المعيار الأخلاقى العام،

هو المعيار الذى يؤكد عليه المجتمع، والذى يصعب تطبيقه على المستوى الادارى. وذلك مثل القيم الدينية التى لم تطبق فى المجال الادارى، وهو هنا يشير للفتاوت بين السلوك، والقيم السائدة فى المجتمع. هذا فضلاً عما يعانى النظام من صراعات بين القيم. إذ أن المعيار البيروقراطى يتطلب اتخاذ القرارات دون النظر إلى المصلحة الشخصية، أو ضغط الجماعة. فى حين أن معايير المجتمع النامى. تؤكد كثيراً على ولاء الأسرة، والإتصال الجماعى الأمر الذى يجعل الأفراد يتوافقون مع القيم. ومن ثم توجد الثغرات التى تنفذ منها صور الفساد المختلفة مثل الرشوة، والمحسوبية، والتميز فى الهيكل الادارى. وذلك لأن صراعات القيم تشير إلى عدم وجود إتفاق عام عما هو الفساد^(١).

٢- الإنفصال عن الضغوط السياسية،

وهنا نشير لقضية هامة مؤداها التوازن بين حساسية الجمهور، وحالة الإنعزال، عن الضغوط السياسية، وذلك لأن الولاء الشخصى، والإلتزام بقواعد البيروقراطية

(1) Rabanta, Ralph, op. cit., p. 266.

مازال يعد فضيلة أكثر من التمسك بفكرة موضوعية عن العدل. ومن ثم يقضى الإزدواج هذا على المستوى الإدارى لكثير من صور الفساد الإدارى، مثل المحسوبية وتعيين الأقارب، وقبول رشوى، والتحيز فى اتخاذ القرارات المتعلقة بالتعيين وصرف المكافآت، والترقية، وتقديم التسهيلات للجمهور الذى يتعامل مع المؤسسات.

٣- نقص المعرفة الوثيقة بالعمل :

ومن العوامل الكامنة وراء الفساد الإدارى نقص المعرفة الوثيقة بالعمل لدى المديرين، حيث يكون أداء العمل الإدارى يتطلب معرفة ومهارة تفوق معرفتهم ومهاراتهم. ومن ثم يكون أداء العمل أقل. ولذا يسىء فى ادارته للعمل من الداخل. وفى علاقته بالجمهور، ويصاحب ذلك انتشار العديد من صور الفساد. نتيجة لتأخر العمل أو اللجوء للمعايير الرسمية فى اتخاذ القرارات المتعلقة بالترقى، وصرف المكافآت، أو منح العطاءات المطروحة، والاستخدام السيء للسلطة.

٤- نقص المعلومات حول الأجهزة والمؤسسات :

إن نقص المعلومات حول الأجهزة، وأساليب عملها، وتعاملها مع الجمهور، وعدم طرح الخطط للتحليل والنقد، أمام الجمهور، وحرمان الجمهور من المشاركة فى مناقشة هذه الخطط، يجعل معلومات الأجهزة والمؤسسات حبيسة عن الجمهور. وبذلك لا يعرف التصرف السليم عند تعامله مع تلك الأجهزة. ومن ثم تظهر بعض صور الفساد مثل الرشوة عند تعامله معها.

خامساً: التضاعل بين صور الفساد الإدارى والرشوة فى التنظيمات :

من صور الفساد الإدارى التى كشف عنها تحليلنا للتحيز، والسرية، والاختلاس، والرشوة، والسرقات، هذه الصور، وغيرها، تشير إلى طبيعة الظروف التى تهيئ لانتشار الفعل الفاسد، باعتباره مستوى من السلوك تحرمه القاعدة سواء

كانت مكتوبة أو غير مكتوبة^(١). وبذلك تشير صور الفساد المشار إليها لخروج الفعل الفاسد عن الهدف الرسمي.

والواقع أن صور الفساد الإداري هذه، ترتبط ببعضها البعض، ويؤثر كل منها على الآخر.

١ - فالتحيز في تعيين الأقارب، أو ترقية أشخاص ما، أو إعطائهم فرصة للتقدم في العمل، وتقديم تسهيلات لهم، بغض النظر عن كفاءتهم أو مهارتهم. يتأثر إلى حد كبير بمشاعر الولاء الشخصي، باعتباره فضيلة مؤكدة عن الإلتزام الموضوعي بفكرة العدالة وتحقيق المصلحة العامة. وقد يترتب على ذلك مصالح خاصة للمديرين سواء كانت هذه المصالح مادية أو معنوية أو مالية. وبذلك تتحقق المصلحة الشخصية على حساب المصلحة العامة. كما أنه يشير للتوافق مع القيم المتناقضة والمعايير المتعارضة حيث لا يكون هناك إجماع على تحديد نوع الفعل الفاسد. وذلك ما أوضحه نسبة عالية من المديرين بالتنظيمات الاجتماعية^(٢). إذ بلغت نسبة من يؤكدون على المعايير المتعلقة بالترقي وصرف المكافآت حوالي ٦٠٪. ولم يؤكد وجود المعايير الرسمية في هذه المواقف سوى نسبة ٢٧٪ وتوزع بقية النسب بين غياب المعايير، ومعايير غير رسمية، تتمثل في المحسوبية والمعرفة والقربة، وتقديم رشاوى، والقربة^(٣)، وبذلك يكون للتمييز علاقة واضحة بانتشار الرشوة بالتنظيمات الاجتماعية.

٢ - السرية بالتنظيمات الاجتماعية وأثرها على انتشار الرشوة، يشير ذلك إلى طبيعة الفعل الذي يلجأ إليه المسؤولون عن شئون الإدارة للتعليم، على إفشاء معلومات خاصة، عندما تكون هذه المعلومات لها دلالة بالنسبة لواقعة معينة

(١) Leys, C. op. cit., p. 221.

(٢) الدراسة الخاصة بالرشوة التي أجريت بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناية، ١٩٧٦.

(٣) د. السيد شتا، الإغتراب الاجتماعي في ضوء نظرية التكامل المبهج، جامعة القاهرة، كلية الآداب، ١٩٧٤، (رسالة دكتوراه) لم تنشر الملحق ص ٥٩.

بالتنظيم. ولتعيين أشخاص مقابل رشاوى، والاختلاس، أو الإهمال الذى يترتب عليه ضرر بالغ بالمصلحة العامة. وقد تكون مقابل التكتم على الأمور. عند قبول رشاوى، أو الخوف على تعرضه للحرَج والضرر. وبذلك تضار المصلحة العامة من أجل تحقيق مكاسب شخصية سواء كانت مادية أو معنوية فى إطار هذا الفعل. والواضح من قول «كارل فردريك» بأن السرية إجراء هام فى العمليات الحكومية، بحيث أصبح الاحتفاظ بالأسرار سلوكاً واضحاً للبيروقراطية، إذ أن البناء الإدارى البيروقراطى الذى يعم جميع المؤسسات باختلاف أنواعها وأنشطتها يؤكد على السرية. وإذا كان للسرية ضرورة فى بعض الأمور المتعلقة بالمصلحة العامة، فإن الجانب الآخر لها يضر بالمصلحة العامة من أجل مصالح شخصية.

٣- أما عن الاختلاس باعتباره اعتداءً على المال العام فهو بمثابة مظهر من مظاهر الفساد الإدارى، نظراً لإرتباطه بالظروف والدواعى، الدافعة للفساد الإدارى. حيث تكون فكرة المصلحة العامة مستوعبة، ولم تبلور بعد لدى القائمين بالإدارة. ومثل هذا الفعل الفاسد يرتبط بالضرورة بمظاهر السرية التى تستهدف عدم إفشاء الأسرار المتعلقة به. وقد يستعين المختلسون لتحقيق هذه السرية بتقديم رشاوى للمسئول الذى يمكنهم التكتم على المعلومات المتعلقة بهذا الفعل. أو يأتى تكتمه نتيجة لمشاركته فى الاختلاس بصورة مباشرة، بحيث يكون إفشاء الأسرار المتعلقة به مصدر للمحاسبة، أو الإضرار بمصلحته. وبذلك تضار المصلحة العامة من أجل تحقيق مصالح خاصة.

٤- وإذا ما اتسعت دائرة التكتم والسرية لتشمل بعض السرقات نتيجة لمساس وضع المسئول، أو لتحيزه المرتبط بالولاء الشخصى للأقارب أو المعارف، الذين يقومون بهذا الفعل، فإنه يدخل ضمن صور الفساد الإدارى. حيث يحافظ بعض الأفراد على سمعتهم وعلاقتهم الشخصية ببعض الأفراد، بالتكتم على حالات السرقات التى ترتكب بالتنظيمات. وقد تلعب الرشوة هنا دوراً وظيفياً بصورها

المادية والمالية والمعنوية، لمنع تفشى الأسرار المتعلقة بالسرقات. الأمر الذى يترتب عليه تعرض المصلحة العامة للضرر البالغ.

وفى ضوء هذه المناقشة، نتناول العلاقة بين تفشى الرشوة ببعض صور الفساد الإدارى مثل: الاختلاس، والسرقة، بالتنظيمات الاجتماعية، من واقع معطيات الدراسة الإستطلاعية للرشوة، بتنظيمات الإنتاج والخدمات فى المجتمع المصرى.

سادساً: ارتباط انتشار الرشوة بتفشى صور الفساد الإدارى فى التنظيمات الاجتماعية،

يستهدف تحليلنا التعرف على صور الفساد المختلفة، ومدى ارتباط تفشى بعض الصور، بتفشى الصور الأخرى. وقد أوضحنا فى التحليل السابق، أن لصور الفساد الإدارى المختلفة علاقة بتزايد الرشوة وذلك ما تبين من واقع الدراسة الإستطلاعية لظاهرة الرشوة بالتنظيمات المختلفة، على مستوى: مديرى العموم، وهذا ما سوف نناقشه على مستوى الفترات الزمنية التى مر بها المجتمع المصرى. حيث تشير فترة ما قبل الثورة لمرحلة تاريخية معينة، مر بها المجتمع المصرى، واتسمت بتنظيم سياسى واجتماعى معين. ومقارنة ما تفشى بها من صور الفساد بمرحلتى ما بعد الثورة، حيث بدأت عملية التنمية، والتغير لكافة جوانب الحياة الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والثقافية.

فقد كانت فترة ما بعد الثورة، حتى قبيل صدور التشريعات الاشتراكية سنة ١٩٦١ كانت تتسم بطابع معين، وبظروف اجتماعية معينة، ثم كانت فترة ما بعد سنة ١٩٦١، وحتى سنة ١٩٧١ ذات طابع خاص. حيث توالى فيه الأحداث، وتغيرت طبيعة التنظيمات بشكل جذرى. واستوعبت بعض القيم المتعلقة بالتغيرات الجذرية بشكل أكثر مما كان عليه الحال فى الفترة الثانية، إلى فترة ما بعد الثورة.

والجدول التالى يبين مظاهر الفساد خلال الفترات الثلاث التى مر بها المجتمع المصرى.

السرقة	الاختلاس	الرشوة	مظاهر الفساد الفترة الزمنية
١٦٢٧٢	٤٧٧	٣٤٣	١٩٥١ / ٣١
٤٨١٣	١٦١١	١٧٢٦	١٩٦١ / ٥٢
١٧١٦	٥١٧١	١٦٨٧	١٩٧١ / ٦٣

ومن الجدول يتضح لنا أن الزيادة في ارتكاب الرشوة، يرتبط بصورة مباشرة بالزيادة في ارتكاب الاختلاس. فقد زاد في الفترة الثانية زيادة مماثلة إلى حد كبير للزيادة الحادثة في ارتكاب الفساد.

ورغم الإنخفاض الحادث في الفترة الثانية، إلا أن الاتجاه العام في الفترات الثلاث هو نحو الزيادة بشكل ملحوظ، إذ أن الاتجاه في الفترة الثالثة كان نحو الزيادة، رغم الإنخفاض النسبي في عدد حالاتها عن الفترة الثانية. وذلك، لأن مرتكبي الاختلاس قد يلجأ للرشوة، باعتبارها ميكانيزم من ميكانيزمات إيجاز عملية الاختلاس، أو السرقات. وإذا كان هذا على مستوى التطور التاريخي، فإن ما أسفرت عنه الدراسة الإستطلاعية، وما كشفت عنه المناقشات التي وردت حول الموضوع، والتقارير الفرعية كل تلك قد كشفت بشكل واضح عن معالم مثل هذه العلاقة، بين صور الفساد الإداري، في التنظيمات المختلفة.

إذ أن المحسوبية في التعيين، والترقية، وصرف المكافآت، من صور الفساد التي ترتبط بزيادة ظاهرة الرشوة بصورها المختلفة، سواء المادية، أو المعنوية، أو المالية. فقد ذكرت نسبة ٣٥,٩٪ من العمال والموظفين: أن هناك طرقاً أخرى للتعيين بالشركات، غير الإعلان في الصحف، ومكتب القوى العاملة. وتوزع هذه الطرق بين: المعارف، والصدقات، والقرابة، والمحسوبية، والرشاوى... إلخ. كما أن نسبة ١٦,٦٣٪ من العمال والموظفين البالغ عددهم ٣٧٣ حالة، قد أكدوا أنهم تلقوا مساعدة من بعض المسؤولين عن الإدارة، عند تعيينهم بالشركة. هذا فضلاً عن

إعتراف نسبة ٢٢,٤٪ منهم، بأنهم تلقوا مساعدة من أحد الأقارب عند تعيينهم بالشركة. وأقرت نسبة ٣٢,٢٪ بأنهم تلقوا مساعدة من بعض المعارف. في حين أن نسبة تبلغ ٣,٢٪ أقرروا بأنهم تلقوا مساعدة من بعض المعارف، في حين أن نسبة تبلغ ٣,٢٪ أوضحت بجلاء أن تعيينهم بالشركة اعتمد على تقديم رشوة شكل مباشر لبعض المسؤولين بالادارة.

أما عن بعض مظاهر الفساد الشائعة في بيئة العمل، والتي تتعلق بترقية العاملين. فإن نسبة من العمال والموظفين يرجعون ترقيةهم الأخيرة لما قدموه من رشوى أو لمعرفتهم وعلاقتهم ببعض المسؤولين، ومن ثم يمكن القول أن انتشار الرشوة بالتنظيمات المختلفة مرتبط بزيادة نفشى مظاهر الفساد الادارى بتلك التنظيمات، مثل والمحسوبة والتستر... إلخ. والتي تؤدي إلى حد كبير لزيادة الرشوة بصورها المختلفة.

وإذا ما أخذنا معياراً آخرًا لتحليل العلاقة بين مظاهر الفساد الادارى والرشوة بالتنظيمات المختلفة، خاصةً ذلك المعيار المتعلق بدرجات الأهمية المتعلقة بانتشار مظاهر الانحراف بالتنظيمات المختلفة على مستوى عامل وموظف، لا يتصل بالجمهور، لتبين لنا إلى أى مدى ترتبط الزيادة أو الإنخفاض في درجة أهمية الانتشار، بالنسبة للرشوة بمظاهر الفساد الادارى الأخرى. وذلك ما يوضحه الجدول التالى :

مظاهر الانحراف المحتمل وجودها داخل التنظيمات حسب أهمية انتشارها

مستوى الانتشار	١		٢		٣		٤		٥		الاجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
إختلاس	١٣٦	٣٦,٢	١١٧	٣١,٧	١٠٠	٣٦,٨	٢	٠,٥	١٨	٤,٨	٣٧٣	١٠٠
الرشوة	١٤٤	٣٨,٢	١٢١	٣٢,٤	٩٠	٢٤,٠	٥	١,٣	١٣	٣,٥	٣٧٣	١٠٠
السرقا	٨١	٢١,٤	١١٧	٣١,٧	١٥٤	٤٧,٦	١	٠,٣	٢	٠,٥	٣٧٣	١٠٠
صور أخرى	٦	١,٦	١	٠,٣	٣	٠,٨	٣٧	٩,٩	٣٤٦	٨٧,٤	٣٧٣	١٠٠

بتحليل إجماع النسب على مستويات الأهمية المختلفة، تبين أن الزيادة في نسب مظاهر الإنحراف الإداري المختلفة خاصة الاختلاس والسرقة يصاحب زيادة في نسب الرشوة.

وذلك ما توضحه زيادة نسبة الاختلاس المتقاربة، مع نسبة الرشوة على مستوى الأهمية الأولى، حيث تبلغ نسبة الاختلاس على هذا المستوى من الأهمية ٣٦,٢٪، يقابلها نسبة ٣٨,٨٪، على نفس المستوى من الأهمية. ونفس الحال بالنسبة لمستوى الأهمية من الدرجة الثانية، حيث تبلغ نسبة الاختلاس ٣١,٧٪. يقابلها نسبة ٣٢,٤٪ رشوة. وإذا ما أخذنا تقدير مديري العموم بالنسبة لمظاهر الإنحراف المتفشية بالتنظيمات من حيث درجة أهميتها كمثال آخر لتبين لنا أن الارتباط قوى بين مظاهر الفساد الإداري، وانتشار الرشوة.

والجدول التالي يبين هذه العلاقة بين مظاهر الفساد الإداري بالتنظيمات.

مظاهر انحراف الفساد	١		٢		٢		٤		٥		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
إختلاس	١٧	٢٤,٦	٢٣	٣٢,٩	٢٩	٤٩,٤	١	١,٤	-	-	٧٠	١٠٠
الرشوة	٣٠	٢٣,٥	٢٣	٣٢,٩	١٥	٢١,٤	١	١,٤	١	١,٤	٧٠	١٠٠
السرقا	٣٢	٣١,٩	٢٣	٣٢,٩	٢٥	٣٥,٧	-	-	-	-	٧٠	١٠٠

ومن الجدول يتضح أن الزيادة في مظاهر الإنحراف الإداري يصاحبه زيادة في نسب الرشوة على مستويات الأهمية المختلفة.

ولو أخذنا مستوى الأهمية الأولى والثانية بوجه خاص، لتبين أن الزيادة في السرقات متقاربة مع الزيادة في الرشوة، على مستوى الأهمية الأولى. كما أن نسب مظاهر الفساد الإداري الثلاثة: الاختلاس، والرشوة، والسرقات، متقاربة على

مستوى الأهمية الثانية، حيث كل منها ٩, ٣٢٪. وذلك يعنى أن العلاقة قوية بين مظاهر الفساد الادارى من حيث درجة الانتشار. ولو أخذنا فى الاعتبار علاقة مظاهر الفساد الادارى ببعضها على مستوى القطاعات المختلفة، لتبين لنا من واقع معطيات الدراسة الإستطلاعية للرشوة بالقطاعات المختلفة، بالنسبة لفئة العامل والموظف الغير متصل بالجمهور، أن هناك علاقة واضحة بين نسب الانتشار على مستوى القطاعات. فعلى مستوى قطاع الصناعة نجد أن نسبة الانتشار عند المستوى الأول من الأهمية، بالنسبة للإختلاس تبلغ ٣, ٣٢٪، تقابلها نسبة ٣, ٣٢٪ بالنسبة للرشوة، ونسبة ٣, ٣١٪ بالنسبة لانتشار السرقات.

وعلى مستوى قطاع التجارة تبلغ نسبة الاختلاس عند المستوى الأول من الأهمية ٣, ٣٤٪ يقابلها ٣, ٤٤٪ بالنسبة للرشوة، وعلى مستوى قطاعات الإسكان تبلغ نسبة الاختلاس ٥, ٣٢٪، يقابلها ٥٠٪ بالنسبة للرشوة. وإذا ما أخذنا المستوى الثانى من الأهمية بالمقارنة على مستوى القطاعات، لتبين لنا أن العلاقة قوية أيضاً بين إنتشار مظاهر الفساد الادارى، وازدياد انتشار الرشوة.

فنجد مثلاً نسبة الإختلاس على مستوى قطاع الصناعة يبلغ ٣, ٣٠٪، يقابلها نسبة ٣, ٣٢٪ بالنسبة للرشوة، وبالنسبة للسرقات تبلغ ٣, ٣٢٪. وعلى مستوى قطاع التجارة تبلغ نسبة الاختلاس ٧, ٣٠٪، يقابلها ١, ٣٢٪ بالنسبة للرشوة، ٦, ٣٣٪ اختلاس، وعلى مستوى قطاع الإسكان تبلغ نسبة الاختلاس ٥, ٣٧٪ سرقات. ٣٥٪ يقابلها ٣٥٪ رشوة، ٥, ٣٧٪ سرقات.

أما بالنسبة لفئة مديرى العموم، فيتضح من معطيات الدراسة أن العلاقة واضحة بين مظاهر الفساد الادارى، وانتشار الرشوة على مستوى القطاعات المختلفة. حيث نجد أن توزيع النسبة على مستوى الأهمية الأولى تؤكد هذا الإتجاه. فالاختلاس على مستوى قطاع التجارة ٧, ٣٥٪، يقابله نسبة ٣, ٤٢٪ رشوة، وعلى مستوى قطاع الخدمات ٥٠٪، يقابله ٥٠٪ رشوة، وعلى مستوى قطاع الزراعة ٣٠٪ اختلاس، يقابله ٣٠٪ رشوة.

ونفس الحال على مستوى درجة الأهمية الثانية بالنسبة لهذه الفئة حيث أن الاختلاس بقطاع الصناعة ٣٩٪، يقابل ٤٤,٤٪ رشوة، وعلى مستوى قطاع التجارة ٣٥,٧٪ يقابل ٣٩,٣٪ رشوة. وعلى مستوى قطاع الخدمات ٢٥٪ اختلاس يقابله ٢٥٪ رشوة، وعلى مستوى قطاع الزراعة ٢٠٪ اختلاس، يقابله ٢٠٪ رشوة.

هذا فضلاً عن تأكيد مديري العموم بالنسبة لإنتشار مظاهر الفساد الإداري على مستوى القطاعات المختلفة بنسبة متقاربة، حيث نجد عند الدرجة الأولى من الأهمية تبلغ نسبة الاختلاس ٢٤,٦٪، يقابلها ٤٣,٥٪ رشوة، ٣١,٩٪ سرقات. وعلى مستوى الدرجة الثانية من الأهمية لا نجد فروقاً واضحة بين نسب مظاهر الفساد الثلاث حيث تبلغ نسبة كل منها ٢٣,٩٪.

ومن ذلك نجد أن نسب الرشوة ترتفع، حيث تنتشر السرقات، يقابلها زيادة في انتشار الرشوة. وحيث تنتشر المحسوبية تنتشر الرشوة، وحيث تسود مظاهر التستر والسرية بالتنظيمات تنتشر الرشوة بشكل ملحوظ، فالرشوة هنا من الميكانيزمات التي يستعان بها على التستر، وعدم إفشاء الأسرار المتعلقة بالإنحرافات المختلفة. وتحقيق منافع في العمل. كما أنها من ميكانيزمات الاختلاس الأساسية لإتمام عملية الاختلاس. ومن ثم نجد أن إرتفاع نسب الرشوة بالتنظيمات المختلفة يتأثر إلى حد كبير بدرجة انتشار مظاهر الفساد الإداري بتلك التنظيمات.

كما تكشف لنا من التحليل السابق للعلاقة بين الفساد الإداري. والرشوة أن علاقة الفساد الإداري بالرشوة علاقة مزدوجة، إذ أن له علاقة بالرشوة داخل التنظيم، خاصةً فيما يتعلق بالعاملين به، من عمال وموظفين وإداريين. وذلك بالنسبة لمواقف الترقية، وصرف المكافآت، والحصول على مناصب قيادية، وغيرها من منافع مختلفة داخل التنظيم، كما أن للفساد الإداري علاقة أيضاً بالرشوة خارج التنظيم، خاصةً بالنسبة للجمهور الذي يتعامل مع التنظيم، أي الذي ترتبط مصالحه بالتنظيم، والذين يجدون من المعوقات الإدارية ما يدفعهم لتقديم رشاوى للمشرفين على عمليات المناقصات والعطاءات.

قد تبين من الدراسة الإستطلاعية التى أجريت على العملاء الذين يتعاملون مع التنظيمات أنهم غير راضين عن أداء الخدمة لهم، ويرجعون أسباب عدم رضائهم إلى:

- تخصيص بعض الأصناف لبعض التجار من المصانع، دون باقى التجار.
- احتكار قلة من التجار لإنتاج المصانع.
- طول الإجراءات وتعقد الروتين.
- المعاملة السيئة من الموظفين.

تلك الأسباب وغيرها من الأسباب التى تضطربهم لتقديم رشاوى، لكى يتمكنوا من التغلب عليها. كما أن العملاء يؤكدون على انتشار مظاهر الفساد الإدارى التى تدفعهم للرشوة، ومنها المحسوبية، والاهمال، وعدم وجود رقابة، وعدم الشعور بالمسئولية.

كما أكد مديرى العموم على وجود بعض مظاهر الفساد الإدارى التى تدفع للرشوة، ومنها السلبية، والاهمال، والتسيب، وعدم الاحساس بالانتماء، والوساطة، والمحسوبية، وسوء استخدام سلطة، والنفاق والتملق. ومن ثم بات ضرورياً مواجهة جوانب الفساد الإدارى بالتنظيمات الاجتماعية المختلفة، إذا ما أريد مواجهة نفشى بعض صور الفساد، المتمثلة فى: الرشوة، والاختلاس، والتى تزايدت حالاتها بشكل واضح فى ظروف التغير المصاحبة لعملية تنمية المجتمع المصرى.

References

- ١ - دكتور/ أحمد راشد: بعض الجوانب الاجتماعية في التطوير الإداري، المجلة الاجتماعية القومية، ١٩٧٤.
- ٢ - دكتور/ السيد شتا، الإغتراب الاجتماعي، في رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ١٩٧٤.
- ٣ - دكتورة/ فادية الجولاني، التغير الاجتماعي في المجتمع الحضري، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ١٩٧٦.
- 4- Bharati agehananda: Cultural Hurdles in development administration in Swerdlow, iruing. Development administration, N. Y. Syracuse University Press 1963.
- 5- Faisod, Merle: The Structure of Development administration . In swerdlow, I., Development Administration. N. Y. Syracuse University Press 1963.
- 7- Pye, lucian W. The Political Context of Natianal development, (in) Swerdow op. cit.
- 8- Swerdlow, Irving: Development administration: N. Y. Syracuse University Press 1963.
- 9- Swerdlow, grwing: Economics as Part of Development administration, Swerdlow. op. cit.
- 10- Westcott, Jay B.: Governmental organization and Methods in developing. Countries in: Swerdlow. op. cit.

الفصل الثالث عشر

أبعاد الفساد في المنظمات الرسمية

• تمهيد

• أبعاد الفساد الإداري على مستوى المنظمات الرسمية (من وجهة نظر العاملين).

• أبعاد الفساد الإداري في المنظمات الرسمية (من وجهة نظر الأخصائيين بأجهزة العدالة الجنائية).

الفصل الثالث عشر

أبعاد الفساد في التنظيمات الرسمية

تمهيد :

لطبيعة البناء الادارى تأثير واضح على سلوك الأعضاء، واتجاهاتهم نحو التنظيم. إذ أن سلوك الأعضاء التنظيمى، بمثابة رد فعل مباشر لمدى ادراكهم لنظم التنظيم، وتفاعلهم معها. فالطريقة التى يتم بها تعيين الأعضاء الجدد، وترقيتهم، ونظم الجزاء الذى يتبع بالتنظيم، وطريقة المحاسبة والمراجعة، ونظام الرقابة، وتسلسل السلطة، ونظام الأجور، ونظام صرف المكافآت والحوافز، كل هذه الجوانب لها تأثيرها على سلوك الأشخاص، واتجاهاتهم نحو التنظيم. فإذا كان نظام التقييم وكافة النظم الأخرى التى يتعامل معها الأعضاء قائم على أساس القواعد المحددة فى اطارها، وتمارس أو يتم استخدام هذه القواعد على خير وجه، يكون للأعضاء مواقفهم المميزة من حيث التعاون والايجابية.

وإذا كانت الأساليب المتبعة فى التعيين على مستوى النظم المختلفة بالبناء الادارى غير تلك التى يعلن عنها التنظيم فى لائحته، اختلف الموقف تماماً فى نظر الأعضاء، ويصبح تأكيدهم على الوسائل المبتكرة لتحقيق الأهداف خارج اطار القواعد المحددة، أمراً مؤكداً، وبذلك نجد أن مظاهر الفساد التى تسود داخل التنظيم، أو فى تعامله مع الجمهور نتيجة مباشرة للتفاوت القائم بين السياسة المعلنة، والسياسة المطبقة فعلاً.

ومن ثم يكون محور التحليل هذا قائماً أساساً على مدى التعاون بين سياسة التنظيم المعلنة، والسياسة المطبقة. على مستوى التعيين، والترقى، والنقل أو الندب، وصرف المكافآت، والجزاءات، ونظم المحاسبة، والمراجعة، والتفتيش، وغيرها من نظم يقوم عليها البناء الادارى.

ولهذا يرتبط تفشى الفساد فى التنظيم بمدى اعتماده على القواعد الأساسية، أو عدم اعتماده عليها. وعندما تكون سياسة التغيير متفاوتة، ولا تلتزم بالقواعد الواردة بالنسبة لكل نظام، تكون النتيجة المباشرة، ارتباط نجاح الأشخاص بعوامل أخرى، غير تلك العوامل المنصوص عليها. وقد تكون الرشوة، والاختلاس، ضمن تلك العوامل التى يعتمد عليها الأشخاص لتحقيق النجاح. إذ أن قيمة النجاح محددة فى التنظيم ولكن درجة الاعتماد عليها تختلف من تنظيم لآخر. ومن ثم تتباين صور الفساد من تنظيم لآخر، ويرتبط ذلك بمدى التزامه بقيم النجاح، المحددة فى سياق اللوائح والقوانين المنظمة للبناء الإدارى.

ولهذا نجد انتشار الرشوة فى تنظيم اجتماعى، أكثر من تنظيم آخر، وذلك ما يفسر تفاوت انتشار الرشوة بين القطاع الحكومى، والقطاع العام، والقطاع التعاونى. وإن كان لكل من تلك الأبنية الإدارية الثلاث طبيعته الخاصة، وتركيبه الخاص، وممارسته الخاصة، رغم الانفاق العام فيما بينهم من حيث الأساس الإدارى الذى يقوم عليه، فإن أسلوب التفسير بكل من تلك الأبنية الإدارية، يختلف فى تأثيره على سلوك الأفراد، باختلاف سياقه العام. كما أن لوعي الأشخاص بطبيعة البناء التنظيمى وكيفية التعامل معه، والاجراءات المتبعة داخله، يؤثر بدوره على سلوك الأفراد، واتجاهاتهم نحو التنظيم.

وفى ضوء ذلك، نسير فى تحليلنا لمعطيات الدراسة، حول البناء الإدارى والرشوة، معتمدين فى ذلك على بيانات استطلاع رأى الموظفين، بالقطاع الحكومى، وبالقطاع العام، والقطاع التعاونى. وعلى هدى ذلك نسير فى تحليل تلك البيانات، للتعرف على خصائص البناء الإدارى بصورة عامة، وفهم مظاهر الفساد السائدة فى تلك التنظيمات والعوامل الدافعة لهذا السلوك، وكيفية مواجهته بصورة خاصة. فضلاً عن تناول ملامح الفساد الإدارى المرتبط بالاختلاس من وجهة نظر الاخباريين بأجهزة العدالة الجنائية.

وفى ضوء ذلك نتناول باثولوجية البناء الإدارى، والفساد، بالتنظيمات الرسمية، من خلال الموضوعين التاليين :

- ١ - الفساد الادارى على مستوى التنظيمات الرسمية، من وجهة نظر العاملين.
- ٢ - الفساد الادارى على مستوى التنظيمات الرسمية، من وجهة نظر الاخباريين.

الاطار المنهجي للدراسة:

تمثل المجتمع الأساسى للدراسة فى الأبنية الادارية للمؤسسات الحكومية، ومؤسسات القطاع العام، ومؤسسات القطاع التعاونى. واختيارنا لهذه الأبنية الادارية الثلاث، يرجع إلى تمايزها عن بعضها البعض، من ناحية التنظيم الادارى، حيث يتسم البناء الادارى فى المؤسسات الحكومية، بالطابع البيروقراطى، والاعتماد الشديد على القواعد الروتينية، وتعقيد الاجراءات. ويتسم البناء الادارى بالقطاع العام باشتراك العمال فى الادارة على المستوى الرسمى، وتمتع هذه المؤسسات بقدر من الاستقلال النسبى فى اتخاذ القرارات، واصدار التعليمات المنظمة للعمل بهذا القطاع. أما المؤسسات التعاونية فلها الطابع المميز من حيث الادارة، ومن حيث اعتمادها على نظام التسيير الذاتى، باشتراك المتفعين فى الادارة. أما مجتمع العينة الأصلى فقد تمثل فى فئة مديرى العموم، ومديرى الادارة، ورؤساء الأقسام، والموظفين الفنيين، والموظف الادارى، والعامل. وبذلك تكون العينة التى تم سحبها قد غطت فئات العاملين بالقطاعات الثلاثة، وبلغ حجم عينة الدراسة ١٨٩ حالة موزعة كالاتى :

النسبة	التكرارات	الوظيفة
١,١	٢	مدير عام
٠,٥	١	مدير ادارة
٧,٩	١٥	رؤساء أقسام
١٩,٠	٣٦	موظف فنى
٦١,٤	١١٦	موظف ادارى
١٠,١	١٩	عامل
١٠٠	١٨٩	المجموع

وبذلك نجد أن عينة الدراسة على مستوى الكفاية الاحصائية للتحليل، وذلك بعد ضم فئة مدير عام على مدير ادارة. أما بقية مفردات العينة فهي على المستوى المطلوب في سحب العينة، خاصة وأن الوظائف الادارية العليا محدودة على مستوى التنظيمات. وبذلك اكتفينا بما تم سحبه حسب الظروف المتاحة لتواجد مفردات العينة.

وخصائص عينة الدراسة تبين أن عينة الدراسة من حيث المستوى التعليمي موزعة بين من يقرأ ويكتب، والامى، بنسبة ٥,٨٪، والتعليم دون المتوسط بنسبة ١٤,٣٪، والتعليم متوسط ٣٥,٩٪، والتعليم فوق متوسط ٣,٧٪، والتعليم عالى ٤٠,٢٪.

أما من حيث الأقدمية فقد تبين أن نسبة من تقل أقدميتهم عن سنتين ١٦,٤٪، أما نسبة من تصل أقدميتهم ما بين ٢ - ٤ سنة فتصل ١٢,٢٪، ونسبة من تبلغ أقدميتهم من ٤ - ٦ سنة ١٤,٣٪، ونسبة من تصل أقدميتهم ١ - ٦ سنوات فأكثر عالية جداً بالقياس للنسب الأخرى. وذلك يشير في حد ذاته إلى أن أحكام وتقديرات أفراد العينة بها قدر من الدقة والصدق، نظراً لأنهم على مستوى من الخبرة بظروف العمل من ناحية، ولأنهم على درجة لا بأس بها من الارتباط بالتنظيم بحكم المدة التي قضوها به من ناحية أخرى.

وعلى أساس ذلك تم تطبيق أداة البحث على عينة الدراسة بعد اختيارها، ومراجعتها، واعداد الباحثين وتدريبهم على تطبيقها.

البناء المنهجي لأداة البحث،

اعدت أداة بحث شاملة على الجوانب الأساسية، التي تكشف عن طريقة نظم المجتمع، المرتبطة بالبناء الادارى. ومدى انتشار الرشوة وأسبابها، ومن ثم تضمنت الاستمارة بيانات أولية عن الحالة بصفة عامة، وتناولت كل نظام من النظم التي يقوم عليها البناء الادارى، ابتداء من التعيين، حتى الفصل، على أساس معرفته بالقواعد المنظمة لكل نظام من ناحية، ومدى مراعاة هذه القواعد

فى التطبيق، والعيوب التى يتركها الشخص فى عملية التطبيق، ثم مقترحاته بالنسبة لكل نظام لتحاشي عيوبه عند تطبيقه من ناحية أخرى. كما أن هناك بعض الجوانب المتصلة بالرشوة بصفة خاصة، والانحراف بصفة عامة. وأسباب انتشارها فى التنظيمات الاجتماعية بمستوياتها المختلفة. وبذلك تتكامل أداة البحث من حيث البنود التى تتضمنها لتسهم فى إعطاء صورة متكاملة عن ملامح البناء الإدارى، وأسباب الرشوة بالتنظيمات.

أولاً: أبعاد الفساد الإدارى فى التنظيمات الرسمية :

نتناول فى هذا المجال بالتحليل أبعاد البناء الإدارى، من حيث النظم المتبعة فى التنظيم، والتى تشكل كيانه العام. وذلك من حيث ادراك الشخص لطبيعة النظام، وقواعده المنصوص عليها، ومدى صلاحيته للقواعد المطبقة، وكيفية تقويم النظام. وذلك ما نعرضه على النحو التالى :

١- نظام التعيين :

لاشك أن لنظام التعيين، ومدى اتباع الاجراءات السليمة، أو التجاوز عن القواعد المنصوص عليها أثرها فى نفشى الانحراف فى التنظيم.

والجدول التالى يوضح كيفية الإلتحاق بالوظيفة :

كيفية الإلتحاق بالوظيفة	عدد الحالات	%
مكتب القوى العاملة	٩٢	٤٨,٧
الاعلان بالصحف	٥٨	٣٠,٧
الأقارب والأصدقاء	١٤	٧,٤
أخرى بالنقل	٠٦	٣,٢
تكليف	٠٥	٢,٦
غير مبين	١٤	٧,٤
المجموع	١٨٩	١٠٠

وبالنظر إلى هذا الجدول يمكن القول بأن غالبية العينة ٩٢ حالة، أى (٤٨,٧ ٪)، قد تم التحاقهم بوظائفهم عن طريق مكتب القوى العاملة. وهو الأسلوب الروتيني الذى يتم عن طريقه توظيف الطاقات التى تسعى للحصول على عمل، فى أى مجال من المجالات. ثم تأتى النسبة التالية لذلك، وهى ٥٨ حالة، أى ٣٠,٧ ٪، وتم توظيفها عن طريق التقديم فى وظائف الاعلان عنها فى الصحف. وهذه هى الوظائف التى يعتمد فيها المتقدمون على جهودهم الخاصة. ثم تأتى بعد ذلك الفئة التى تعتمد على الأقارب، والأصدقاء، وهى ١٤ حالة، أى بمعدل ٧,٤ ٪ من مجموع عينة البحث. ثم هناك حالات أخرى تم التحاقها عن طريق النقل، أو التكليف، كما يوضح لنا الجدول سالف الذكر.

وكما سبق لنا القول فإن النسبة الغالبة من الجهاز الوظيفى لعينة البحث قد تم توظيفها من خلال النظام التقليدى، وهو عن طريق مكاتب القوى العاملة، التابعة لوزارة العمل، والتى تأخذ على عاتقها مهمة تعيين العاطلين فى وظائف المفروض أنها تتفق مع تخصصاتهم المختلفة.

وفى مجال المرتبات التى يحصل عليها الموظفون (عينة البحث) ومدى كفاية هذه المرتبات لسد الاحتياجات، والمطالب. أوضحت الدراسة أن (١٣٨) حالة أى بنسبة ٧٣ ٪ من مجموع العينة لا يكفيا راتبها الشهرى فى الانفاق على أسرهم، ومواجهة احتياجاتهم المعيشية. أما النسبة الباقية، فقد قالت بأن هذه الأجور تكفيهم.

أما الفئة التى أجابت بعدم كفاية مرتباتها فقد أرجعت أسباب ذلك إلى عدة أسباب يوضحها الجدول التالى :

**يوضح هذا الجدول أسباب عدم كفاية المرتب الشهري
في مواجهة المطالب الأسرية**

الأسباب	عدد الحالات	%
المعيشة عالية	١٣٤	٧٠,٩
نقص الأجور	٠٠١	٠,٥
المطالب كثيرة		١,٦
ارتفاع الأسعار	-	-
موازنة الدخل مع المصروفات	٢٠	١٠,٦
غير مبين	٣١	١٦,٤
المجموع	١٨٩	١٠٠

أى أن أعلى نسبة من العينة ١٣٤ حالة، أى أن نسبة ٧٠,٩٪ قد أرجعت أسباب عدم كفاية المرتبات لمواجهة الاحتياجات والمطالب الأسرية، إلى أن المعيشة مرتفعة بصورة واضحة، وأن المرتبات تذوب من خلال هذه المستويات العالية. وإذا قيس الدخل مع المصروفات، تبين أن المرتبات غير كافية، وقد أشار إلى هذا السبب ٢٠ حالة أى نسبة ١٠,٦٪ من مجموع العينة. أما المجموعة الباقية فمنها من أرجع تلك الأسباب إما إلى نقص الأجور (٠,٥٪)، أو إلى كثرة المطالب وتزايدها بنسبة (١,٦٪). بينما نجد أن هناك فئة لم توضح لنا تلك الأسباب (١٦,٤٪).

وكما هو معروف فإن المتبع فى جهات العمل المختلفة، تقديم برامج تدريبية مختلفة للجهاز الوظيفى، فى مجال أعمالهم. ولعل الهدف من ذلك هو، تقديم خبرات متخصصة، وصقل خبرات العمال، من خلال هذه الدورات التدريبية لزيادة كفاءاتهم الانتاجية وتوجيههم الوجهة الناجحة فى وظائفهم التى يقومون بها.

ومن عينة الدراسة التى بين أيدينا، يوضح لنا الجدول التالى: موقف تلك العينة من الدورات التدريبية.

والجدول التالي يبين موقف العينة من الالتحاق بالبرامج التدريبية

الاجابة	الحالات	%
نعم	٦٨	٣١,٧
لا	١٢٠	٦٣,٥
غير مبين	٩	٤,٨
المجموع	١٨٩	١٠٠

نلاحظ أن ٦٨ حالة بنسبة (٣١,٧٪) قد استفادت من الالتحاق بالبرامج التدريبية. بينما ١٢٠ حالة بنسبة (٦٣,٥٪) لم يلحق بها الدور بعد لتشارك بتلك البرامج التدريبية، وتعنى أن هناك فرص قادمة بالنسبة لها مستقبلياً.

ومن الطبيعى أن البرامج والدورات التدريبية التى يتم تنفيذها فى جميع الأجهزة المختلفة، التى توظف لديها حالات من العاملين، ينبغى أن تحقق الفائدة المرجوة منها فى هذا الصدد. وقد أوضحت لنا عينة البحث الذى نحن بصددده الآن مدى استفادتها من البرامج التدريبية فى اجادة العمل.

جدول يبين مدى الاستفادة من البرامج التدريبية

من حيث اجادة العمل

اجابة العمل	الحالات	%
نعم	٣٤	١٧,٩
نسياً	٢٠	١٠,٦
لا	١٠	٥,٣
غير مبين	١٢٥	١٦,١
المجموع	١٨٩	١٠٠

أى أن غالبية العينة ١٢٥ حالة، بنسبة (٦٦, ١٪)، لم توضح لنا مدى الفائدة التى عادت عليها من الدورات التدريبية بالنسبة لاجادة العمل. بينما ٣٤ حالة (١٧, ٩٪) أفادت فعلاً فى هذا المجال. بينما ٢٠ حالة (١٠, ٦٪) قد حققت لها الدورات التدريبية اجادة العمل، إلا أن ١٠ حالات بنسبة (٥, ٣٪) قد نفت تماماً أى فائدة فى هذا الصدد.

وقد أشارت الدراسة إلى أن البرامج التدريبية تؤدي إلى تحقيق مكاسب من حيث تحسين العلاقات مع الموظفين الآخرين، الذين يعملون معهم. وتضييق الهوة بين التطلعات والقدرات المتاحة لتحقيقها. وفيما يلى جدول يوضح ذلك :

**جدول يوضح الاستفادة من البرامج التدريبية
في تحسين العلاقات مع الآخرين**

تحسين العلاقات مع الآخرين	الحالات	٪
نعم	٢٧	١٤, ٣
نسياً	١٣	٦, ٩
لا	٥	٢, ٦
غير مبين	١٤٤	٧٦, ٢
المجموع	١٨٩	١٠٠

بذلك نرى أن ٢٧ حالة بنسبة (١٤, ٣٪)، قد حققت الاستفادة فى مجال تحسين العلاقات مع الآخرين. وذلك من خلال البرامج والدورات التدريبية التى تعقدتها الجهات التى يعملون بها.

بينما ١٣ حالة بنسبة (٦, ٩٪) قد استفادت نسبياً فى هذا المجال. وفى نفس الوقت نجد أن ٥ حالات (٢, ٦٪) أجابت بالنفى. بينما ١٤٤ حالة بنسبة ٧٦, ٢

لم تبين تماماً وبوضوح مدى ما تحقق لها من نفع فى مجال تحسين العلاقات فيما بينهم وبين الآخرين.

٤- نظام تقييم الأداء فى العمل :

لاشك أن اتباع القواعد المنصوص عليها فى تقييم أداء العمل لها أهمية كبيرة فى تحقيق الفرص المتكافئة، بين الأشخاص فى الترقى، والحصول على مكافآت، والوصول إلى مراكز قيادية. وإذا ما ادخلت معايير أخرى غير الأداء الجيد، والابتكار، فإن ثمة احتمالات لظهور الرشوة وتفشيها. وهى وسيلة مبتكرة من الأشخاص لتحقيق أغراضهم، إذا ما عجزوا عن تحقيق معدلات الأداء المطلوبة لنظام التقييم.

وقد تبين من الدراسة أن هناك نسبة من العينة تؤكد أن نظام تقييم الأداء المتبع يعتمد على معايير الأداء المنصوص عليها، إلا أن هذه النسبة لا تزيد عن ٥٠٪. فهناك نسبة أخرى تؤكد وجود خلل بنظام التقييم، ونظام العلاقة مع الرؤساء بنسبة (١٠٠٪)، ونسبة أخرى تؤكد عدم وجود نظام لتقييم الأداء، أو بالأحرى عدم اتباع نظام التقييم المنصوص عليه بنسبة (٦٠٪)، كما أنه نسبة أخرى قد رفضت حتى مجرد الحديث عن نظام التقييم لعلها بأن التقييم يقوم على أساليب أخرى غير مشروعة، وتبلغ نسبتهم ٨٠٪. ومن ثم نجد أنه نسبة عالية من العينة تؤكد أن نظام التقييم المتبع غير مناسب، وتبلغ ٣٧٪. وهذه النسبة تفسر أسباب ذلك بجدول الامتيازات الشخصية فى عملية التقييم (١٠٠٪)، وعدم توضيح الفروق فى القيم ٨٠٪.

أما عن المقارنة بين الايديولوجية المعلنة بالنسبة لنظام التقييم، والسياسة المتبعة فعلاً. فقد تبين أن نسبة ٦٠٪ تقرر أن النظام المتبع هو النظام المنصوص عليه. وبذلك يكون التفاوت واضح بين الايديولوجية المعلنة وامكانية تطبيقها. وهم يرجعون ذلك لتدخل العوامل الشخصية بنسبة ٢٠٪ فى عملية التقييم.

٥- توزيع الاختصاصات حسب الأدوار:

لاشك أن لتحديد الاختصاصات أهمية بالغة في إمكان التعرف على الشخص المقصر، كما أن التعمد في تحديد الاختصاصات بشكل واضح، أو لتداخلها مع بعضها له أثره في إعطاء الفرصة للأشخاص للتلاعب بمصالح الجماهير، وتعويق الإجراءات، وبالتالي الضغط عليهم لتقديم رشوى. وقد تبين من الدراسة أن الأشخاص لا يتفقون على أساس معين لتوزيع الاختصاصات. ورغم أن كل جهة قد يكون لها أسلوبها في توزيع الاختصاصات، إلا أن ذلك قد يعطى الفرصة لتبرير عيوب هذا النظام. فقد أكدت نسبة ١٧,٥ ٪ أن توزيع الاختصاصات يخضع لرأى رئيس المؤسسة، وقد أشارت نسبة من العينة وإن كانت بسيطة إلى أن النظام المنصوص عليه فى اللائحة غير مطبق. ومع ذلك فقد تبين أن وعى أعضاء التنظيم بقواعد توزيع الاختصاصات غير كاف، وذلك ما يفسر ضالة النسبة التى تشير إلى أن النظام المنصوص عليه فى اللائحة غير متبع.

٦- نظام الترقى:

لاشك أن عامل الترقى له تأثير واضح على سلوك الأشخاص واتجاهاتهم فى التنظيم. فكلما كانت الفرص متكافئة أمام الأشخاص للوصول إلى مراتب أعلى، كلما قل ميلهم للإستعانة بأساليب غير مشروعة فى الحصول على فرص للترقى. وقد تبين أن قواعد الترقى غير موحدة فى التنظيمات، فهناك أساس الأقدمية بنسبة ٨٤,٧ ٪، وهو أسلوب غير علمى فى ترقية الأشخاص، كما أن الترقى يخضع للتقرير العام بنسبة ٤,٢ ٪، ولأسلوب الاختيار بنسبة ٥,٠ ٪، أما نسبة من تؤكد على خضوع الترقى للنظام المنصوص عليه فى اللائحة، فلا تزيد عن ٤,٢ ٪. وقد أكدت نسبة ٦٤,٥ ٪ من مفردات العينة أن النظام المعمول به فى الترقى عامل مساعد، على تفشى الرشوة داخل التنظيمات.

٧- نظام الاجور:

تبين من بيانات الدراسة أن نسبة عالية جداً من وحدات العينة لا ترضى عن

نظام الأجر المتبع. ومن ثم فهم يؤكدون على ضرورة اصلاح نظام الأجر برفعه،
وتثبيت الأسعار، وزيادة الانتاج. وزيادة الحوافز والمكافآت، واتاحة الفرص للترقى.
مع رفع الحد الأدنى للأجر.

ولاشك أن اجابات الأشخاص بالنسبة لعوامل انتشار الرشوة، ووسائل الحد
منها، وتأكيدهم الواضح على عامل الأجر وضرورة رفعه، تكشف عن أهمية هذا
العامل فى مواجهة اختصاصات الأشخاص، بالقدر الذى يقلل من ميلهم
للإستعانة بوسائل غير مشروعة لإشباع احتياجاتهم.

٨- نظام التعامل مع الجمهور:

وهنا تكمن معظم عوامل الرشوة الخارجية، حيث تتعامل المؤسسات من
جمهور المجتمع، ويحتك الموظفون بالناس الذين ترتبط مصالحهم بالتنظيمات،
ومن الضرورى أن يكون هذا النظام واضح ومحدد لدى الجمهور من ناحية،
ولدى الموظفين من ناحية أخرى، إلا أن اجابات أفراد العينة تؤكد أنها لا تعرف
قواعد التعامل مع الجمهور على مستوى مؤسساتها. ومن ثم فهى تتعامل معهم
كما تحليه عليهم ظروفها من ناحية، وأخلاقياتهم من ناحية أخرى. وهذه النسبة
تصل إلى ٧٤٦٪. ولاشك أن ذلك يشير إلى وجود خلل واضح فى صياغة نظام
التعامل مع الجمهور بحيث يكون الموظف ملتزماً به.

وبالنسبة لجوانب القصور فى نظام التعامل مع الجمهور، فذلك ما يوضحه
الجدول التالى :

مظاهر القصور	التكرارات	%	ملاحظات
ضعف الرقابة	٨	٤,٢	يضاف للمجموع.
التسيب	٣	١,٦	
المعاملة الحسنة مع الموظف	٧	٣,٧	١٤١ حالة.
تحكم الموظف	١٠	٥,٣	لا توجد هناك جوانب
الاهمال	١٥	١,٦	قصور.
التراخي من الموظف	١٠	٧,٦	
المجموع	١٨٩	١٠٠	

يتبين من الجدول أن ضعف الرقابة من الجوانب الأساسية في قصور نظام التعامل مع الجمهور بنسبة ١٤,٢٪، والتسيب بنسبة ١,٦٪، وتحكم الموظف في الجمهور بنسبة ٣,٧٪، والتراخي والتكاسل بنسبة ١,٦٪، والاهمال بنسبة ٧,٩٪.

ولاشك أن لهذه الجوانب جميعها تأثير واضح في انتشار الرشوة، أي أن الجمهور يضطر تحت ضغط مصالحه لتقديم رشوى للموظف لكي ينجز مصالحه.

٩- نظام التذب والاعارات والنقل:

لاشك أن للتذب والنقل والاعارات قواعد الأساسية، وكلما كانت هذه القواعد محددة وواضحة ومعمول بها، كلما قل لجوء الأشخاص لوسائل أخرى لتحقيق رغباتهم، ولما كان هذا النظام غير محدد بطريقة قاطعة، ويخضع لرأي رئيس المؤسسة فإن ذلك يمثل ثغرة من الثغرات التي ينفذ منها هذا السلوك لتحقيق رغبات الأشخاص.

٩- أما عن نظام التعاقد والمشتريات والمبيعات فقد تبين أن الأشخاص لا يعرفون من أموره شيئاً اللهم إلا عدداً قليل جداً من أفراد العينة. وفي هذا المجال

تكثر الرشوة خاصة وأنه وقد ترسى العطاءات والمناقصات لصالح بعض الأشخاص الذين يشرفون على هذه العملية، خاصة، وأن النظم المعمول بها، وإن كانت محددة إلا أنها غير معروفة بشكل كامل من الجمهور. ومن ثم يلعب هذا النظام، وما به من ثغرات دوراً في تفشي الرشوة وانتشارها على مستوى القطاعات المختلفة، سواء كانت حكومية، أو قطاع عام، أو قطاع تعاوني.

٣- عوامل الرشوة من وجهة نظر الموظفين :

تبين من الدراسة أن الرشوة تنتشر على المستوى الداخلي بمؤسسات القطاع الحكومي، والعام، والتعاوني. وعلى المستوى الخارجي أى في علاقاتها، وتعاملها واتصالها بالجمهور، والجدول التالي يبين ذلك :

مستوى الانتشار	التكررات	%
الرشوة الداخلية	٥	٢,٦٠
الرشوة الخارجية	١٤٣	٧٥,٧
الرشوة الداخلية والخارجية	٢٩	١٥,٣
غير مبين	١٢	٦,٣
المجموع	١٨٩	١٠٠

من الجدول يتضح أن الرشوة تنتشر على المستوى الداخلي والخارجي، وأن نسبة من أكدوا انتشارها على المستوى الداخلي ٢,٦٪، بالإضافة إلى نسبة من أكدوا على انتشارها على المستويين الداخلي والخارجي معاً. وتبلغ ١٥,٣٪. أما عن انتشار الرشوة على المستوى الخارجي فقد تصل نسبتها إلى ٧٥,٧٪. وبذلك يمكن القول أن للرشوة أسبابها الكامنة في البناء الإداري حيث أن ما فيها من قصور يؤثر على انتشارها داخل التنظيم وخارجه على نحو ما أوضحنا، وقد تبين أن هناك من الأسباب ما تؤدي لإنتشار الرشوة بصورة عامة على نحو ما يتضمنه الجدول التالي :

الأسباب	التكرارات	%
التسبب	١١٠	٥٨
قلة الدخل	٢٩	١٥,٣
عدم الرقابة	١٦	٨,٥
الروتين الحكومي	٦	٣,٢
سوء الأخلاق	٢٦	١٣,٨
زيادة أعباء المعيشة	١١٢	٥٩,٣
غير مبين	٣٧	١٩,٦
المجموع	١٨٩	١٠٠

وبذلك يتضح أن للتسبب في التنظيمات الاجتماعية علاقة واضحة بانتشار الرشوة على المستوى الداخلي والخارجي، وذلك ما أكدته نسبة ٥٨,٢٪، أما قلة الدخل فتؤكدته نسبة ١٥,٣٪، وعدم الرقابة تؤكدته نسبة ٨,٥٪، والروتين الحكومي تؤكدته نسبة ٣,٥٪، وسوء الأخلاق فتؤكدته ١٣,٨٪، وزيادة أعباء المعيشة فتؤكدته نسبة ٥٩,٣٪. ومن ذلك نجد أن هناك عوامل عامة على مستوى المجتمع تتعلق بزيادة أعباء المعيشة، وسوء الأخلاق، وقلة الدخل، وأمور خاصة بالتنظيمات تتمثل في التسبب، وعدم الرقابة، وطبيعة الروتين الحكومي.

هذا فضلاً عن وضوح بعض العوامل الأخرى الدافعة للرشوة والتي ترتبط بطبيعة الظروف العامة في المجتمع.

ثانياً: أبعاد الفساد الإداري من وجهة نظر الاختباريين^(١)

لا شك أن الاختباريين بما يتوفر لديهم من خبرة من خلال الممارسة والتعامل مع القضايا، يمكنهم أن يلقوا الضوء على بعض جوانب الفساد الإداري المرتبط بالإختلاس، خاصة بالنسبة لمجالات انتشارها، وصورها، وأسبابها، ووسائل الحد منها. وذلك ما نتعرض له فيما يلي:

(١) بلغت عينة الاختباريين ٣٧ حالة من الرقابة الإدارية، والشرطة والقضاء والنيابة والسجون.

١- مجالات الاختلاس وحدود انتشاره بين فئات العاملين :

(أ) مجالات الاختلاس :

تبين من معطيات الدراسة، أن صور الاختلاس التي أبرزها الاخباريون تتمثل في اختلاس أموال بنسبة ٨٦,٥٪، واختلاس أشياء بنسبة ١٣,٥٪. أما عن البناءات الادارية التي يتشر بها الاختلاس فتتمثل في التنظيمات التعاونية الزراعية، والتنظيمات الحكومية، وتنظيمات القطاع العام، والجدول التالي يبين ذلك:

التنظيمات	التكررات	%
تنظيمات تعاونية	١٦	٤٣,٢
تنظيمات حكومية	٦	١٦,٣
تنظيمات القطاع العام	١٤	٣٧,٨
غير مسمى	١	٢,٧
المجموع	٣٧	١٠٠

من الجدول يتضح أن الاختلاس ينتشر في التنظيمات التعاونية بنسبة ٤٣,٢٪، وفي التنظيمات الحكومية بنسبة ١٦,٣٪، وفي تنظيمات القطاع العام بنسبة ٣٧,٨٪. وبذلك يتضح أن أعلى معدلات الاختلاس في جميعات التعاونية، يليها تنظيمات القطاع العام، ثم يلي ذلك التنظيمات الحكومية. ويرجع ذلك لظروف التسبب الواضح في الجمعيات التعاونية، وطبيعة النظام الادارى القائم على التسيير الذاتى بها، ثم القطاع العام بما فيه من أوضاع وتيارات ادارية تعاني من الضعف والتوتر، ثم التنظيمات الحكومية، وإن كانت أقل منها، فإن ذلك يرجع لطبيعة البناء الادارى من ناحية، واعتماده على طابع بيروقراطى من ناحية أخرى. هذا فضلاً عن عدم توفر امكانية اقتصادية كبيرة تساعد على

الاختلاس. وقد تبين أن قطاع الزراعة من أكثر القطاعات التي تعاني من الاختلاس، يليها قطاع التجارة، والمرافق، والقطاع الزراعى بنسبة ١٦,٢٪.

ثم قطاع الاسكان والمرافق بنسبة ٢,٧٪ أما عن الفئات فهي:

(ب) الفئات المرتكبة للاختلاس:

تبين من الدراسة أن الاختلاس فى المحل الأول على مستوى الادارة بشكل واضح، وعلى مستوى الموظفين العاديين بنسبة محددة، والجدول التالى يبين ذلك:

الفئات التي يتفشى فيها الاختلاس	التكرارات	%
موظفو الادارات العليا	٢١	٥٦,٨
موظفو الادارات الوسطى	١٢	٣٢,٤
موظفو الخط الأول من الاشراف	٢	٥,٤
موظفون عاديون	٤	٥,٤

من الجدول يتبين أن الاختلاس الجسيم يقع على مستوى الادارة العليا بنسبة ٥٦,٨٪، وعلى مستوى الموظفين بالادارة الوسطى بنسبة ٣٢,٤٪. أما موظفى الادارة على مستوى خط الاشراف الأول بنسبة ٥,٤٪، وتنخفض حالات الاختلاس بين الموظفين العاديين إلى ٥,٤٪.

٢- أسباب الاختلاس من وجهة نظر الاخباريين:

كشف الاخباريون عن وجود أسباب وعوامل كثيرة متعددة، منها ما هو مرتبط بالسياق الاجتماعى العام، ومنها ما هو مرتبط بظروف التنظيمات الاجتماعية.

أ - أسباب الاختلاس على مستوى المحيط الاجتماعى:

يرتبط الاختلاس هنا بالظروف الاجتماعية التي تعاني من التوتر، والظروف الاقتصادية الصعبة، وزيادة التطلعات بين الأشخاص، وزيادة مطالب الحياة، وضعف الوازع الدينى. والجدول التالى يبين ذلك :

الأسباب العامة	التكرارات	%
اجتماعية	١٨	٤٨,٦
اقتصادية	١١	٢٩,٧
تطلعات شخصية	١	٢,٧
زيادة مطالب الحياة	١	٢,٧
ضعف الوازع الدينى	١	٢,٧
غير مبين	١	٢,٧
المجموع	٣٧	١٠٠

من الجدول السابق يتضح أن الظروف الاجتماعية الصعبة، التي يعيشها الأشخاص، لها من القوة الدافعة للاختلاس، ما يفوق قوة العوامل الأخرى. يلى ذلك العوامل الاقتصادية، وزيادة مطالب الحياة، وأعباء المعيشة، ثم بعد ذلك تساوى نسب التطلعات الشخصية مع ضعف الوازع الدينى.

ب- أسباب الاختلاس على مستوى التنظيمات:

أكد الاخباريون أن الاختلاس يتفشى بالتنظيمات المختلة تحت تأثير عوامل مختلفة مرتبطة بطبيعة التنظيمات، منها: ضعف الرقابة، ونقص التشريعات، وعدم وضوحها وعدم وضع الشخص المناسب فى المكان المناسب، وعدم وضوح المسئولية، ونقص الحوافز، وضعف نظام المتابعة، والاشراف، والمحاسبة، وانخفاض مستويات الأجور. والجدول التالى يبين ذلك :

الأسباب على مستوى التنظيمات	التكرارات	%
ضعف	٢٦	٧٠,٣
نقص التشريعات وعلم وضوحها	١	٢,٧
عدم وضع الشخص المناسب فى المكان المناسب	٢	٥,٤
عدم وضوح المسئولية	١	٢,٧
نقص الحوافز	١	٢,٧
ضعف نظام المتابعة والمحاسبة	٥	١٣,٥
انخفاض الأجور	١	٢,٧
المجموع	٣٧	١٠٠

من الجدول التالى يتضح أن من أكثر الأسباب فاعلية فى دفع الأشخاص للإختلاس ضعف الرقابة، يليه ضعف نظام المتابعة والمحاسبة. يليه عدم وضع الشخص المناسب فى المكان المناسب، يلي ذلك عدم وضوح المسئولية، وانخفاض الأجور ونقص الحوافز.

٣- مقترحات عامة لمواجهة الاختلاس:

كان رأى المسئولين واضحاً فى هذا المجال، حيث أنهم أكدوا بصفة عامة أن مواجهة الاختلاس تقتضى مواجهة العوامل المؤدية لانتشاره سواء على المستوى العام، أو على مستوى المحيط الاجتماعى الخاص بالتنظيمات. ومن ثم غطت اقتراحاتهم الجوانب الاجتماعية والقانونية والاقتصادية والتنظيمية وذلك ما يوضحه الجدول التالى :

مقترحات عامة	التكرارات	%
مقترحات قانونية	٢٢	٥٦,٥
مقترحات اجتماعية	٤	١٠,٨
مقترحات اقتصادية	٩	٢٤,٣
مقترحات تنظيمية	٢	٥,٤
المجموع	٣٧	١٠٠

بالنسبة للمقترحات القانونية نجد أنها متراوحة بين ادخال نصوص تشريعية جديدة، والتشديد من العقوبة، وايضاح المواد المتعلقة بالاختلاس، وتوسيع مفهوم النصوص القانونية ليشمل كافة صور الاختلاس.

أما على مستوى المقترحات الاجتماعية فتتمثل فى مراعاة ظروف العاملين، وحل مشاكلهم، وترشيدهم بالأهداف العامة فى المجتمع، والأهداف المتعلقة بالتنظيم. وتبصيرهم بأهمية الاقتصاد العام، وترشيدهم بالأهداف العامة فى المجتمع وبالأهداف المتعلقة بالتنظيم. وتبصيرهم بمهمة وفكرة المصلحة العامة، وعلى المستوى الاقتصادى غطت مقترحاتهم ظروف غلاء المعيشة، وتثبيت الأسعار ورفع الأجور ودعم نظم الحوافز.

أما على مستوى المقترحات التنظيمية فقد أكدوا على أهمية دعم نظام الرقابة واحكام نظام المتابعة والمحاسبة والمراجعة والتفتيش ووضع نظام جيد للدورة المستندية، والتخلص من الطابع الشخصى للإدارة والاعتماد بشكل فعال على القواعد والأساليب العملية والإدارة الحديثة.

وبذلك تكامل مقترحاتهم على مستوى المجتمع، والتنظيمات فى وضع خطة عامة لمواجهة نفسى الاختلاس فى المجتمع على مستوى تنظيماته التعاونية، والحكومية، والقطاع العام.

References

- ١ - دكتور/ أحمد خليفة، أصول علم الاجرام الاجتماعى، القاهرة، مطبعة التأليف والترجمة.
- ٢ - دكتور/ السيد شتا، الاغتراب الاجتماعى، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ١٩٧٤.
- ٣ - دكتور/ السيد شتا، الرشوة ومفهوم الاغتراب، المجلة الجنائية القومية، ١٩٧٤.
- 4- Hairo, Mason, Modern organization theory, (ed.,(N. Y., Joun Willy & Sons & Inc. 1959.
- 5- Presthus, Robert, The organizational Society, N. Y., Vintage Books 1965.
- 6- Pesesthus, Robert: The Social Bases of Bureaucratic organization, Social forces vol. 38, pp. 103 - 9.
- 7- Thamposon, victor: Hierachy, Specialization and organizational Conflict, Administrative Science, vol, 5 pp. 508 - 11.
- 8- Weberi, V., Welfare Bureaucracy in traditional Society, Administrative Science, vol. 6, pp. 1.- 24.
- 9- Weber, Mas, Theory of Social and Economic organization, trians, by A. M. Hendersan & T. Parsons, N. Y, Oxford University, Press, 1947.

الفصل الرابع عشر

الرشوة والاعتزاف في التنظيمات الرسمية

- تمهيد.
- وجهة نظر لفهم الرشوة كمظهر سلوكي للظاهرة الاجرامية.
- مناقشة المحاولات المختلفة للتعاطي بالظاهرة الاجرامية.
- ابعاد الاعتزاف والرشوة في التنظيمات الرسمية.
- اتجاه الرشوة في مصر من واقع الاحصاءات الجنائية.
- الرشوة في تنظيمات الانتاج والخدمات.

الفصل الرابع عشر

الرشوة والاعترا ب في التنظيمات الرسمية

تمهيد :

أدى انفصال الانسان عن مجتمعه، وثقافته، والنظم السائدة في مجتمعه وانفصاله عن الآخرين فضلاً عن الانفصال الذي يحدث بداخله، أدى كل ذلك بالشخص إلى الاعترا ب.

واعترا ب الشخص هذا يؤدي بدوره إلى الحالة التي لا يشعر فيها الفرد بأنه ينتمي إلى مجتمعه أو أمته، ومن ثم يكون اتصاله بالآخرين غير مستقر، وغير مرضى، وعليه ألا يكون متمباً انتماءً قوياً.

وقد أدرك «نلتر» G. Nelter أنه في حالة الانفصال تلك على مستوى الشخصية، والنظم الاجتماعية، وثقافة المجتمع، وأثرها على سلوك الفرد وانحرافه في المجتمع، تكون استجابات الشخص معارضة لما تفره ثقافة المجتمع، وتؤكد عليه، ولذلك صاغ «نلتر» فروضه الخاصة بميل المعترا ب للإنتحار، وإدمانه المخدرات، وارتكاب السلوك الاجرامى.

وفي ضوء هذا الفهم للعلاقة بين الاعترا ب والظاهرة الإنحرافية سوف نعالج علاقة الاعترا ب بالرشوة من خلال الموضوعات التالية :

- طرح وجهة نظر لفهم الرشوة كمظهر سلوكى للظاهرة الاجرامية.
- مناقشة المحاولات المختلفة لفهم الظاهرة الاجرامية في ضوء وجهة النظر المطروحة.
- تعيين أبعاد الاعترا ب المرتبطة بالسما ت الأساسية للمجتمع وتنظيماته المختلفة وعلاقتها بالرشوة.

• تحليل اتجاه الرشوة في مصر كدولة نامية.

• تحليل المعطيات التجريبية حول ظاهرة الرشوة بالتنظيمات المختلفة.

وذلك للتعرف على مصادر الرشوة الكامنة في البناءات الثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والتنظيمية، والشخصية، وتعيين وسائل الحد من هذا السلوك في ظروف التنمية.

أولاً: وجهة نظر لفهم الرشوة كمظهر سلوكي للظاهرة الاجرامية:

لما كانت الجريمة ضرباً من ضروب السلوك الانساني الدارجة في كل مجتمع، كما أنها ترتبط ارتباطاً قوياً بظروف كل حياة اجتماعية^(١)، فقد كان طبيعياً أن تهتم العلوم الاجتماعية بدراسة الظاهرة الاجرامية باعتبارها إحدى الظواهر الاجتماعية المعقدة، بهدف تقصي مصادرها الثقافية، والاجتماعية والشخصية، وتفسير مظاهرها السلوكية في علاقتها بتلك الأبعاد الثقافية، والاجتماعية، والشخصية للظاهرة^(٢)، وبذلك يشير هذا الفهم لضرورة تناول الرشوة كمظهر سلوكي في علاقتها بالجوانب المختلفة للظاهرة.

وبهذا يتضح لنا أن الظاهرة الاجرامية تتسم بالتعقيد الذي يرجع لتعدد أبعادها، وذلك بعينه ما دفع بعض الباحثين للتركيز على بعض جوانبها دون الأخرى، الأمر الذي ترتب عليه استبعاد بعض جوانبها الأساسية من الدراسة^(٣)، والتي قد تكون ضرورية لفهم الأبعاد التي يتناولها.

ومن ثم أدى هذا الفصل التعسفي في دراسة الظاهرة الاجرامية لعلم وضوح

(١) اميل دوركايم، قواعد المنهج في علم الاجتماع (ترجمة دكتور محمود قاسم) القاهرة مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٠، ص ١١٨.

(٢) دكتور أحمد خليفة، أصول علم الإجرام الاجتماعي، القاهرة مطبعة التآليف والترجمة والنشر، ١٩٥٥، ص ١٢ - ١٣، ١٨، ١٩ - ٤٢.

(٣) السيد يس، نحو دراسة الآراء والاتجاهات وتأثيرها على الظاهرة الإجرامية، المجلة الجنائية القومية، ١٩٧٠، عدد ١ ص ٨٣.

الرؤية بالمكونات البنائية للظاهرة، والعلاقة القائمة بين تلك المكونات من ناحية، وعدم القدرة على فهم العملية الاجتماعية التي تفضى للظاهرة من ناحية أخرى. هذا فضلاً عن عدم تمكنهم من الربط بين الجوانب البنائية والدينامية للظاهرة عند دراستها، لتقضى مصادرها، ومظاهرها السلوكية.

ومن ثم خلط البعض في فهمه لهذه الظاهرة بين حالة البناء الاجتماعي، والاقتصادى والثقافى والشخصى والظاهرة الاجرامية التى اعتبروها حالة تلك البناءات فى الوقت الذى تعد فيه الظاهرة الاجرامية باعتبارها ضرباً من ضروب السلوك الانسانى^(١)، نتيجة لحالة البناءات المختلفة، وما تعانیه من تفاوتات معينة تعبر عن حالة الاغتراب الضاربة بجذورها فى أعماق البناء الثقافى والاجتماعى والسياسى، والبيروقراطى والتكنولوجى، والاقتصادى، والأسرى، والشخصى، والتى تعد المصدر المباشر للرشوة كمظهر سلوكى للظاهرة الاجرامية.

ونحن فى ضوء هذا الفهم تناقش المحاولات المختلفة لفهم الظاهرة الاجرامية، ومظاهرها السلوكية من ناحية، وتتعبق بالتحليل أبعاد ظاهرة الرشوة فى المجتمع المصرى وتنظيماته المختلفة فى ظروف عملية التنمية، وما صاحبها من تغيرات اجتماعية واقتصادية معينة ترتب عليها ظهور تفاوتات مختلفة أدت لحدوث الرشوة بصورتها الحالية. وذلك بهدف تعقب مصادر الرشوة فى تنظيمات الانتاج والخدمات، وتعيين وسائل الحد منها من واقع معطيات الدراسة الميدانية لظاهرة الرشوة بالتنظيمات المختلفة.

ثانياً، مناقشة المحاولات المختلفة المتعلقة بالظاهرة الاجرامية:

لما كانت الرشوة والإختلاس مظهرأ سلوكياً، للظاهرة الاجرامية، فإن تحليلنا لوجهات النظر المختلفة التى اهتمت بالظاهرة الاجرامية، سوف يساعدنا على تحديد موقف تلك الاتجاهات وفهمها للرشوة والإختلاس عند تناولها بالبحث والدراسة..

(١) دكتور أحمد خليفة، ارجع اسبق، ص ١٨.

فرغم الاهتمام المتزايد بدراسة ظاهرة الرشوة في المجتمعات المتقدمة والنامية، إلا أن هذه المحاولات جاءت متأخرة، وانقسمت بين محاولات ثلاثة: الدراسات التاريخية والإحصائية، والدراسات القانونية خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، وبعض دول العالم الثالث في أفريقيا وآسيا^(١)، والدراسات الاجتماعية التي تناولت الرشوة عرضاً^(٢)، دون تعميق واستطرد في تفسير أبعاد الظاهرة، ومن ثم نرجع للاتجاهات العامة لدراسة الظاهرة الإجرامية، عليها تساعدنا على تطوير الحوار لبلورة الأبعاد السوسيولوجية لدراسة الرشوة، وتحليل معطيات الدراسات الاستطلاعية للظاهرة بالتنظيمات المختلفة في المجتمع المصري.

فقد تزايد الاهتمام بمشكلة الجريمة في النصف الثاني من القرن العشرين، كرد فعل لإرتفاع نسب الجرائم بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة بالمجتمعات المتقدمة والنامية، رغم الاختلاف النوعي، والكمي بكل منهما. وذلك ما يوضحه بجلاء تحليل «كولن ليز» لظاهرة الفساد، وتناوله لحالات الرشوة والإختلاس التي يتكرر حدوثها في المجتمعات المتقدمة، خاصة في الولايات المتحدة، والدول النامية مثل أوغندا، ونيجيريا^(٣)، وغيرها من دول العالم الثالث.

وعموماً إتخذت المحاولات المختلفة لفهم الظاهرة الانحرافية بعامة، والإجرامية بخاصة، اتجاهين متعارضين، إذ اعتبر أحدهما أن الانحراف والجريمة عاملاً هاماً في التغير الاجتماعي، وركزت بعض النظريات الأخرى على الوظيفة الاجتماعية للإنحراف والجريمة في بلوغ حالة التوازن الدينامي للمجتمع. والاتجاه الأخير ينظر بذلك للإنحراف والجريمة باعتبارهما صمام أمان للمجتمع.

(1) Ley Colin: What is the problem about corruption? The Journal of modern African studies. 1965. 23. pp. 215 - 16.

(٢) تم تناول ظاهرة الرشوة على المستوى الدولي ضمن التحليلات السوسيولوجية لظاهرة الفساد في الدول المتقدمة والنامية. أما على مستوى الدراسات العربية فرغم وجود تحليل تاريخي وإحصائي للرشوة إلا أن التحليلات السوسيولوجية للظاهرة انحصرت في التحليل النظري للمفهوم الاجتماعي للرشوة. الذي قدمه الدكتور السيد على شتا.

(3) Leys, Colin: Ibid., pp. 217 - 18.

والواقع أن كلا الاتجاهين على قدر من الصواب في فهم الوظيفة الاجتماعية للانحراف والجريمة، وذلك ما أكدته «ميشل فايا» عندما ذهب إلى أن كلا الاتجاهين ينطويان على قدر من الصحة^(١). وبذلك يؤكد بدوره على وجود علاقة وظيفية بين الظاهرة الانحرافية بعامة، والظاهرة الاجرامية بخاصة، وكل من التغير والتوازن في المجتمع^(٢). ورغم الإقتناع السائد بين بعض الاجتماعيين بوجهة النظر الأخيرة فما زال الاختلاف قائم حول حدود علاقة الانحراف والجريمة بكل من التوازن والتغير، وعند أي مستوى تكون فاعليتها في المجتمع.

وقد دار الحوار بين لفيف من العلماء المهتمين بالظاهرة الاجرامية لفحص الأفعال الاجرامية والملابسات الكامنة وراء كل منها، والمرتبطة بحالة البناءات المختلفة في المجتمع، فاهتم أنصار التحليل النفسي بتفسير الظاهرة الاجرامية في علاقتها ببناء الشخصية وحالات العصاب، والإعتلال النفسي للشخصية المتفاعلة مع البناءات المختلفة في المجتمع.

كما اهتم البعض بالعدوى الوراثية كسبب مباشر للجريمة، غير أن هذه التفسيرات، وغيرها لم تتعرض لأنواع التنظيمات الاجتماعية، وأحوال البناء الاجتماعي، لإيضاح أثر هذه الجوانب على الظاهرة الاجرامية، ولهذا جاءت هذه التفسيرات قاصرة، وخالية من التعمق في فهم السلوك الاجرامي.

ومن ثم اهتم علم الاجرام بالتحليل الموضوعي للجريمة كظاهرة اجتماعية، فاعتبر «جينز» الجريمة أحد أشكال السلوك، وهو في ذلك متأثر بفهم «دوركايم» للظاهرة الاجرامية إلى حد كبير، وهو الذي أكد على ارتباطها بظروف الحياة الاجتماعية، وبينية النماذج المختلفة، شأنها في ذلك شأن الظواهر الاجتماعية

(1) Faia, Michael: Alienation, Structural Strain and Political Deviancy Social Problem, 1967, vol. 14 p. 389.

(2) السيد شتا، مسيولوجية الانحراف في المجتمع الجماهيري، المجلة الجنائية القومية ١٩٧٢، عدد ٢ ص ٢٢١.

الأخرى. وبذلك يؤكد هذا الاتجاه على الوظيفة الاجتماعية للانحراف فى دعم توازن المجتمع.

وقد كان للفكر الاشتراكى دوراً واضحاً فى بلورة رؤية خاصة لتفسير السلوك الاجرامى وهى الرؤية التى تعد إمتداداً لنظرية كارل ماركس، وهذه الرؤية تشير فى بعض جوانبها لاستغلال العمال فى المجتمعات الرأسمالية وما يؤدى إليه ذلك الإستغلال من تفشى الفقر والبؤس الذى يصاحبه أنواع مختلفة من السلوك الإنحرافى، كرد فعل لهذه الظروف، بما فى ذلك من رشوة، وسرقة، واختلاس وكافة صور الانحراف الأخرى، أما عن الجانب الآخر للرؤية الماركسية فيشير إلى أن نظام العدالة الاجتماعية فى المجتمعات الرأسمالية لا يستهدف سوى حماية المصالح المستغلة لطبقة الملاك وأصحاب رؤوس الأموال.

وهذه الرؤية فى عموميتها تشير لأهمية ربط فهم ماركسى للاغتراب، كانهصال للعمال عن ماهيتهم الحقيقية المتجسدة فى ناتج عملهم، خلال خضوعهم لطبيعة العلاقات التى فرضها وضعهم الطبقي، وعلاقات الانتاج فى المجتمع الرأسمالى. وما يترتب على ذلك من حرمان، وعلاقة ذلك بكافة الأفعال الاجرامية. وبذلك يعتمد منع الجريمة والحد منها فى ضوء هذه الرؤية، على نفي الاغتراب بإعادة تنظيم الاقتصاد فى المجتمع، لمواجهة نزعات الأنانية، ومبول الإكتناز الفردية على حساب جهد العمال ودخولهم، فى ظروف النظام الاقتصادى الرأسمالى، وعلاقات الانتاج التى تعين الأوضاع الطبقيّة فى هذا المجتمع^(١).

ورغم أن هذه الرؤية تساعدنا على تفسير بعض جوانب الظاهرة الاجرامية ومصادرها، إلا أنها لا تكفى بصورة مطلقة لتفسير كافة جوانب هذه الظاهرة. وذلك ما دفع بعالم الاجتماع «ى. هـ. سززلاند» للكشف عن عمليات نسقية، أو علاقات من شأنها أن تفسر الظاهرة الاجرامية فى ضوء الصراع الثقافى^(٢).

(١) تافت، دونالد، مبحث الجريمة، القاهرة، دار الكرنك، السنة (بدون)، ص ١٧.

(2) Wolfgang, Marvin & Ferracuti, Franco, The Subculture, of Violence, London, Tanistock publications limited, 1967, p. 19.

ورغم أن «سززلاند» اهتم بالجريمة كظاهرة اجتماعية^(١)، إلا أن اهتمامه إقتصَرَ على الجانب الثقافي للظاهرة الاجرامية، ومع ذلك فقد ساعد الحوار الذى عقد مع فهم «سززلاند» و «بارسونز» و «ميرتون» كل من «مابل إليوت Mable Eliat» و «فرنسيس مرل Francis Merrill» و «كافان Puth Cavan»، للتأكيد على أن الجريمة نتاج للعديد من العوامل المتباينة. ومن ثم ظهر التأكيد على مدخل العوامل المتعددة المترابط، لفهم السلوك الاجرامى، ورفض مدخل العامل المفرد، الذى لا يمكن تفسير الجريمة فى سياقه فحسب^(٢).

ومن ثم صار تناول «ميشل فايا» للتفاوت الشخصى والاجتماعى وعلاقته بالاغتراب من ناحية، والانحراف من ناحية أخرى خطوة إيجابية نحو فهم أعمق للظاهرة الانحرافية بعامة، والاجرامية بخاصة، كما أن ما أكدته كل من «جوين تتر» بتحليله للعلاقة القائمة بين الاغتراب ك انفصال عن القيم الثقافية والسلوك الاجرامى^(٣). يكشف عن أهمية وضع الظاهرة الانحرافية فى سياقها الثقافى والاجتماعى والشخصى، للتعرف على أبعاد الاغتراب التى تعاني منها هذه الجوانب المهيئة للانحراف والجريمة كمظاهر سلوكية ناتجة عن توترات التفاوت المختلفة. وبذلك نجد أن «ميشل فايا» و «تتر» يطوران فهم كل من «ميرتون» و «بارسونز» للانحراف، حيث اهتم «تتر» بالاغتراب عن القيم وعلاقته بالجريمة من ناحية، وتناول «فايا» بالتحليل العلاقة بين التفاوت البنائى بين الوسائل والغايات والانحراف^(٤). حيث ربط هذا التفاوت بالاغتراب الذى يفضى عند مستويات معينة منه للسلوك الاجرامى بعامة والرشوة بخاصة.

(1) Wolfgang, M: ibid., p. 43 - 44.

(2) Nettler, G., Measure of alienation, Am. Sociol. R., 1957.

(3) Faia, M: op. cit., p. 402.

(٤) دكتور السيد شتا، الإغتراب الاجتماعى فى ضوء نظرية التكامل المنهجى، جامعة القاهرة، كلية الآداب، ١٩٧٤، ص ٧٤، (رسالة دكتوراه).

وذلك لأن «فايا» ذهب إلى أن درجة الاغتراب العالية ترتبط بالدرجة العالية لإدراك التفاوت البنائي، والتفاوت الشخصي. واللذان يرتبطان ببعضهما من ناحية، وبالميل للإلتحاف والسلوك الاجرامى من ناحية أخرى. ومن ثم نجد أن الإغتراب الزائد يؤدي للميل المتزايد للإلتحاف والجريمة. وذلك ما أكدته «جوين نتر» من قبل.

ونحن هنا نأخذ الاغتراب بمعناه الواسع القائم على التجريد من الخصائص المشتركة، والعلاقات القائمة بين الانفصال عن القيم، والأهداف العامة، والوسائل المنتظمة، وعن المعايير السائدة، وبناء السلطة، ونتاج العمل، والعلاقات السائدة فى بيئة العمل وذلك لأن هذه الأبعاد المتعددة للإغتراب تعمل مجتمعة على تهيئة الأفراد للسلوك الاجرامى بعامة، والرشوة بخاصة على مستوى المجتمع، وتنظيماته المختلفة.

وذلك ما سوف تتضح أبعاده عند تحليلنا للسمات الأساسية للمجتمع المصرى، والأنساق الاجتماعية للتنظيمات، وما تعانیه من تفاوتات ثقافية واجتماعية وشخصية، وسياسية، واقتصادية، تسم حالة المجتمع وتنظيماته وتؤثر بصورة مباشرة على ميل الأفراد للرشوة كمظهر سلوكى، يرتبط بالاغتراب الضارب بجذوره فى أعماق البناءات المختلفة، فى ظروف عملية التنمية.

ثالثاً: أبعاد الاغتراب والرشوة فى التنظيمات الرسمية :

يمر المجتمع المصرى فى هذه المرحلة من تاريخه بتغيرات شاملة لكافة جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية. ومن ثم فإن ظروفه التكنولوجية، والبنائية بما فيها من نظم بيروقراطية، بالإضافة لأوضاع المجتمع الاجتماعية والاقتصادية، تمارس ضغوطاً معينة على أنساق الأفعال والقيم التى تحدد هذه الأفعال، وتعطيها مغزاها. حيث يزداد التفاوت بين القيم والأفعال نتيجة لسرعة تغير السلوك، وسلب وظيفة الردع من القيم التقليدية وفقدانها لأهميتها الاجتماعية. فى الوقت الذى لم يتمثل فيه الأفراد بعد القيم المتسقة مع طبيعة تلك التغيرات.

كما أن التفاوت بين الوسائل والأهداف نتيجة للتأكيد الواضح على الأهداف في الوقت الذي لا تكون فيه الوسائل المشروعة متوائمة مع الأهداف، ولا تتيح الفرصة لتحقيقها، يؤدي إلى جعل الإجراء الأكثر تأثيراً من الناحية الفنية سواء كان مشروعاً ثقافياً أو غير مشروع، مطلوباً ومنفصلاً نمطياً عن السلوك المحدد نظامياً^(١)، وقد تكون الرشوة أو الإختلاس ضمن هذه الوسائل غير المشروعة، بغض النظر عن مشروعيتها في نظر الأفراد.

وبذلك ترتبط الرشوة هنا باعتبارها سلوكاً غير مشروع بحالة الأنومي، واللامعيارية^(٢)، بمعانيها المتعددة المتمثلة في غياب القيم التي تعطي الفرصة، واتجاه الحياة، على نحو ما ذهب «ماكيفر»، وصراع المعايير عند «دي جرازى» والإعزال الاجتماعي عن معايير الجماعة على نحو ما أوضح «دوركهايم»^(٣). وهذه الأنماط الفرعية الثلاث لحالة اللامعيارية تدخل ضمن البناء الدافعي لاقراف الرشوة في المجتمع وتنظيماته المختلفة.

هذا فضلاً عن تأثير التفاوت بين فكرة العام وفكرة الخاص نتيجة لعدم استيعاب الأفراد لفكرة العام بعد، وبذلك صار سلوك الأفراد بالتنظيمات مشكلاً لاتجاه الفعل العام مباشرة في الوقت الذي يتميز فيه عن الخاص الذي لا يشبع إلا عن طريقه^(٤)، ومن ثم يلجأ الأفراد للوسائل غير المشروعة مثل الإختلاس والرشوة لتحقيق أهدافهم الخاصة المتعلقة بالترقى، والحصول على المكافآت، والمراكز القيادية بالتنظيم.

أضف إلى ذلك فقدان الأفراد لروابطهم التقليدية في الوقت الذي لم يجدوا

(1) Merton, R. K., Social Theory and Social Structure, Glencoe, Ill. Free Press, 1949, p. 128.

(2) Seeman, Melvin. On The meaning of Alienation, Am. Social. R., Vol. 29., N. 4., pp. 788 - 89.

(3) Dean, Dwight, Alienation, Am. Social R., Vol 26, N. 5, O. 1961. pp. 54 - 5.

(4) Zolchan, George & Hirsch, W., Explanation in Social Change, N. Y. Houghton Nifflin com. 1964. p. 153.

فيه بعد الروابط البديلة، التي تعوضهم عن فقدانهم الشعور بالولاء والانتماء والارتباط الذي يحققون به ذاتيتهم وفرديتهم، الأمر الذي يؤدي بهم للإفصال عن التنظيم والمحيط الاجتماعي، وبذلك يتولد لديهم الميل للمخاطرة والتخلي عن حُبهم والتضحية بأرائهم من أجل إكتساب الذاتية^(١). ومن ثم لا يكون الضرر الواقع على المصلحة العامة رادعاً لهم عند ممارستهم للرشوة، وذلك لأن القيم التقليدية المتعلقة بالشرف والولاء قد فقدت أهميتها الاجتماعية في الوقت الذي لم يتمثلوا فيه بعد قيم الأيديولوجية المتعلقة بفكرة العام والمصلحة العامة والمؤسسات الواسعة، والتي يعوق تمثيلها بسرعة في المجتمعات المعاصرة تزايد انفصال الانسان عن مجتمعه، وجماعاته المحلية، وأصدقائه وأسرته وأيضاً عن ذاته في الوقت الذي تصدعت فيه روابطه التقليدية، الأمر الذي جعله بدون معنى^(٢) واضح في الحياة، وما يترتب عليها من فقدانه للقدرة على التنبؤ بعواقب سلوكه عندما يقدم على ارتكاب الرشوة، وبذلك يسرر عثراته ومشاكله وفشله بالإستناد لعوامل الصدفة والحظ والقدرة^(٣).

أما بالنسبة للإغتراب الاقتصادي، وعلاقته بالإختلاس، والرشوة، بالإضافة لرؤية ماركس التي سبق أن أوضحناها. نجد أن هذه الظروف الاقتصادية التي تفرض على العاملين حالة الإغتراب، وما يرتبط بها من فقر وقصور لإمكانياتهم في الوقت الذي إتسعت فيه دائرة تطلعاتهم تمشياً مع طبيعة التغيرات الحضرية، وقد أدت إلى خلق حالة من التفاوت بين التطلعات والإمكانيات المتاحة لتحقيقها على نحو ما ذهب «ميرتون» في فرضه الذي ربط فيه بين حالة التفاوت تلك،

(1) Fromm, E. The Sane Society, London, Routledge & Kegan Paul Ltd., 1968, pp. 60 - 61.

(2) Olsen, Marvin: Alienation and Political opinion, pub. op. Q. 1955, N. 2. p. 200.

(3) Gunney, Richard, Political Conservatism, Alienation, and Fatalism: Sociometry, 1964, Vol. 27, N. 3., p. 372.

والاغتراب^(١)، والتي قد يترتب عليها لجوء بعض الأفراد للإستعانة بوسائل غير مشروعة مثل الرشوة والإختلاس لإشباع تلك التطلعات المتزايدة والتي تؤكد عليها ظروف المجتمع وثقافته المعاصرة.

كما أن طبيعة البناء البيروقراطي على مستوى المجتمع والتنظيمات قد أثر بشكل واضح على الاتجاه العام للرشوة. وذلك لأن طبيعة البناء البيروقراطي وسيطرة الروتين فيه، والإعتماد على الإجراءات، قد اتسع تأثيرها فيما هو خارج بيئة العمل أيضاً^(٢)، نظراً لتعدد الإجراءات المتعلقة بمصالح الأفراد والمؤسسات المتعاملة مع التنظيم من ناحية، الأمر الذي يضطرهم إلى تقديم رشوى بغية تسهيل الإجراءات المتعلقة بمصالحهم، أو سعياً للحصول على عطاءات التنظيم من ناحية أخرى.

كما أن ذلك يمارس تأثيره داخل التنظيم أيضاً، نظراً للتفاوت بين الشخصية الأدائية الملائمة لطبيعة التنظيم الإداري الحديث في المؤسسات الواسعة والشخصية التقليدية للقائمين بشئون الإدارة في تلك التنظيمات، حيث يؤكدون على العلاقات الشخصية والتصرفات التقليدية... إلخ، الأمر الذي قد أثر بدوره على سلوك العاملين في سعيهم لتحقيق التطلعات المتعلقة بالتقدم، وصرف المكافآت، والحصول على مراكز قيادية بالتنظيم. إذ أنهم يلجأون للرشوة للتقرب من المسؤولين والحصول على مؤازرتهم بالضغط على العلاقات والصدقات التي يعتقدونها معهم، وهو الأسلوب الذي تفضله الشخصية التقليدية في الإدارة.

كما أن قلق المراكز المتعلق بالتفاوت الشخصي والاجتماعي، يرتبط بصورة مباشرة بالميل لإقتراف الرشوة داخل التنظيم^(٣). إذ أن شعور الأفراد بالقصور

(1) Gould, Laurence, Conformity and Marginality: Two Faces of Alienation, J. of Social Issues 1969, Vol. XXV, N. 2, p. 391.

(2) Benguean, Charles & Grimes, Michael, Bureaucracy and Alienation, Social Forces, 1970, Vol. 48, N. 3, p. 364.

(3) Faia, M. op. cit., p. 401.

الشخصى بالنسبة للقدرات المتاحة لديهم، عن شغل الأدوار التى يفضلونها، يجعلهم يلجأون للرشوة والإحتلاس كوسيلة لتحقيق تطلعاتهم، أضف لذلك التفاوت الاجتماعى بين القدرات المتاحة لدى الأفراد وتوقعات شغل الدور، وتحقيق التقدم فيه، وما يصاحبه من ميل الأفراد للإستعانة بالرشوة لتحقيق هذا التقدم الذى لا توفره لهم قدراتهم لشغل الدور وتحقيق توقعاته.

أما عن علاقة الاغتراب التكنولوجى بالميل لاقتراف الرشوة، فإن سرعة التغير التكنولوجى قد خلقت تفاوتاً بين المهارات المتاحة والمهارات اللازمة لشغل الدور. وذلك نظراً لحاجة هذه المهارات للتغير بسرعة تعادل سرعة تغير التكنولوجيا لإمكان تحقيق الأداء الجيد الذى يعتمد عليه الترقى، وصرف المكافآت، والحصول على المراكز القيادية، ولما كانت مهارة الأفراد لا تتغير بنفس سرعة التكنولوجيا فقد أثر ذلك عن قدرتهم على الأداء حسب توقعات الدور. ومن ثم تفاقم قلق المراكز نتيجة للشعور بالتفاوت الشخصى، والتفاوت الاجتماعى. ولذلك كان سعى الأفراد لتجاوز حالة قلق المراكز هذه بالإستعانة بالوسائل غير المشروعة، مثل: الرشوة، لتحقيق تطلعاتهم التى لا تحكهم مهاراتهم من تحقيقها.

وبالنسبة لعدم تمثيل الأفراد لفكرة العام، وعدم مشاركتهم الفعالة فى إتخاذ القرارات المتعلقة بتوزيع ناتج العمل، فقد جعلهم ذلك يشعرون بعدم الرضاء نتيجة لانفصالهم عن ناتج عملهم الذى يعتبرونه حقاً لهم، ومن ثم يسعون للحصول على المكافآت بتقديم رشوى أو بقبولها، وتبرير ذلك نفسياً بأحقيتهم فى هذا الانتاج، الذى يرتبط بعملهم، باعتبارهم أصحاب الحق فى ناتج عملهم، دون غيرهم.

وبذلك نجد أن أبعاد الاغتراب المترابطة بصور الانفصال المختلفة، وما يرتبط بها من تفاوتات متنوعة على المستوى الاقتصادى، والثقافى، والاجتماعى، والسياسى، والتكنولوجى، والتنظيمى، والشخصى، قد أثر بصورة مباشرة على

سلوك الأفراد الاجرامى، واقترافهم للرشوة والإختلاس بالتنظيمات المختلفة. وذلك ما سوف يساعدنا على تفسير اتجاه جرائم الرشوة فى مراحل التنمية التى يمر بها المجتمع المصرى، من واقع الاحصاءات الجنائية، والتعرف على المصادر الفعلية الكامنة فى البناءات المختلفة لإقتراف الرشوة، وعوامل الحد منها، بالاستعانة بمعطيات الدراسة الاستطلاعية، التى أجراها المركز بتنظيمات الانتاج والخدمات المختلفة، فى المجتمع المصرى.

رابعاً: اتجاه الرشوة فى مصر من واقع الاحصاءات الجنائية^(١).

تبين من التحليل الإحصائى، أن جريمة الرشوة أخذت فى الزيادة التدريجية من الفترة الأولى للفترة الثانية، إذ نجد نسبتها فى الفترة الأولى أقل منها فى الفترة الثانية. كما أن نسبتها فى الفترة الثالثة، أعلى بكثير عن نسبتها فى الفترة الأولى. وإذا ما أضفنا سنة ١٩٧٢ للفترة الثالثة، والتى تبدأ من سنة ١٩٦٢ لتبين أن جرائم الرشوة تزيد فى الفترة الثالثة عنها فى الفترة الثانية بنسبة ٤,٧٪^(٢). أما عن اتجاه جريمة الرشوة بالنسبة للفترتين الأخرتين، فيتبين أن هناك ارتفاعاً تدريجياً فى الفترة الثانية^(٣). أما عن الاتجاه العام خلال الفترة الثالثة، فيشير للإنخفاض التدريجى^(٤).

وقد تبين من التحليل الإحصائى أيضاً، أن متوسط جرائم الرشوة تضاعف بشكل غير عادى، فى الفترتين الثانية والثالثة، بالقياس لمتوسط الفترة الأولى.

(١) دكتور السيد شتا، الظاهرة الإجرامية، بحث مودع بأرشيف وحدة السلوك الإجرامى بالمركز سنة ١٩٧٤، ص ٢٥ - ٢٧.

$$(٢) \text{ الاتجاه العام للرشوة } = \frac{\text{مجموع الفترة الثالثة}}{\text{مجموع الفترة الثانية}} \times ١٠٠ = \frac{١٨٠٩}{١٧٣٥} \times ١٠٠ = ١٠٤,٢$$

(٣) اتجاه الرشوة خلال الفترة الثانية قياس بمعادلة إنحطار من الدرجة الأولى فى صورة ص = أ +

ب ص حيث ص = القيمة المتوقعة، س = التكرارات الفعلية، ص = ١٥٧,٧٣ + ١٨,٤٧ س.

(٤) اتجاه الرشوة خلال الفترة الثالثة = ص = ١٦٤,٤٥ - ٤٢,٣٦ س.

والجدول التالي يبين الزيادة في اتجاه جريمة الرشوة

الاتجاه العام		إجمالي الجرائم		المتوسط في الفترة		الجريمة لكل مليون من السكان
الفترة	عدد	رقم قياسي	متوسط	رقم قياسي	متوسط	رقم قياسي
٣١ - ١٩٥١	٣٤٣	١٠٠	١٦,٢	١٠٠	١,٦	١٠٠
٥٢ - ١٩٦١	١٧٢٦	٥٥٣	١٧٢,٦	١٠٥٩	٦,٣	٣٩٤
٦٣ - ١٩٧١	١٦٨٣	٤٩٠	١٦٨,٣	١٠٣٢	٥,٦	٣٥٠
الجملة	٣٧٥٢	-	-	-	-	-

كما أن متوسط جريمة الرشوة، بالنسبة لكل مليون من السكان خلال الفترات الثلاث، يوضح هذا الإرتفاع في الفترتين الأخيرتين، وإن كان هناك إنخفاض إلى حد ما في متوسط الفترة الثالثة عن الفترة الثانية، فهو بعد محدوداً، ويعزى إلى حد ما لإختلاف ظروف الفترتين. إذ أن الفترة الثانية كانت فترة تغير سريعة، وبدون تمهيد، ولم يكن الأفراد مهيبين لتمثلها على نحو ما حدث في الفترة الثالثة. ولولا ظروف حرب ١٩٦٧، وما ترتب عليها من هزات نفسية واقتصادية لكان احتمال إنخفاضها أكثر عما هو حالياً.

وهذا التحليل صحيح إذا ما اعتبرنا أن الفترات الثلاث فترات زمنية متباعدة، حيث كانت الفترة الأولى تتسم بالكساد الاقتصادي، وعدم وجود قطاع عام. كما أن المشروعات الاقتصادية القائمة مشروعات خاصة. ولاشك أن حالات الرشوة في هذه المشروعات خلال هذه الفترة كانت موزعة بين القطاعات الحكومية المختلفة، والمرتبطة بمصالح القطاع الخاص، والجماهير.

أما الفترة الثانية فهي فترة ثورية في حياة المجتمع، حيث قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وما تلاها من تعديلات سياسية، واقتصادية، وإدارية، في الوقت الذي لم تكن القيم اللازمة لتأكيد هذه التغيرات وتقبلها قد رسخت بعد.

أما الفترة الثالثة فقد مارست الدولة تنظيمات القطاع العام بشكل متسع. وما جره ذلك من تغيرات في العلاقة بين العامل والادارة، بالتنظيمات، ومصالح الجماهير، والقطاع الخاص. هذا فضلاً عما جرت به نكسة ١٩٦٧ من مظاهر الإنحلال واهتزاز المعايير، التي أثرت بدورها على سلوك الأفراد وميلهم للانحراف، وضعف الثقة بالنفس. ومع ذلك فإن الانخفاض الحادث في جرائم الفترة الثالثة عن جرائم الفترة الثانية، والاتجاه التناقصي خلال الفترة الثالثة يؤكد ما ذهبنا إليه سلفاً من أن تشرب فكرة القطاع العام ورسوخ بعض القيم المتعلقة بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، قد أثر على ميل الأفراد، واقتراف الرشوة بوجه خاص، والانحراف بوجه عام.

وإذا كان هذا هو الوصف المباشر لإتجاه جرائم الرشوة خلال الفترات الثلاث، وتفسيرها في ضوء المناخ العام للمجتمع المصري، خلال تلك الفترات. فإن التفسير السبيلولوجي الأكثر عمقاً لهذه الظاهرة في ضوء فهمنا العام للظاهرة الاجرامية بعامة، والرشوة بخاصة، سوف تتضح أبعاده عند تحليلنا لمعطيات دراستنا الإستطلاعية للرشوة بالتنظيمات المختلفة في مصر.

خامساً: الرشوة في تنظيمات الانتاج والخدمات،

في ضوء فهمنا السابق لظاهرة الرشوة، تحددت أبعاد الرؤية الاجتماعية للظاهرة، ومسلكتنا في تفسير معطيات دراستنا للرشوة، والإختلاس، بالتنظيمات، في ظروف مرحلة التنمية التي يمر بها المجتمع المصري، والتي فرضت ضغوطاً معينة كانت من نتائجها إحداث قدر من التفاوت بين السلوك والقيم التي تحده، وتعطيه معناه. هذا فضلاً عما ترتب عليها من أحداث تفاوت بين دائرة التطلعات والفرص المتاحة لتحقيقها.

أضف إلى ذلك التفاوت الحادث بين الأهداف الخاصة، والأهداف العامة. بحيث أصبح السلوك متجهاً مباشرة نحو الهدف العام، ويرتبط إشباع الأهداف الخاصة بتحقيق الأهداف العامة. ومن ثم ظهرت المشاكل السلوكية نتيجة لإلحاح

الأهداف الخاصة، وسعى الأفراد لتحقيقها بأساليب ووسائل غير مشروعة كان منها الرشوة والإختلاس، والسرقه، وفي ضوء دراستنا لظاهرة الرشوة بالتنظيمات من واقع تقديرات مديري العموم العاملين بتلك التنظيمات، أعدنا تحليل بعض معطيات الدراسة للتعرف على الجوانب التالية:

• أبعاد مظاهر الإنحراف المحتمل وجودها داخل التنظيمات.

• العوامل الدافعة للرشوة بتلك التنظيمات.

• الوسائل الممكنة للتغلب على الرشوة.

وبذلك كانت دراستنا للرشوة والإختلاس ذات طابع استطلاعي، لتغطية تلك الجوانب الثلاثة، وليست محاولة لإختبار قضايا نظرية، غير أن إعادة تحليلنا لمعطيات الدراسة الاستطلاعية تلك، يستهدف اختبار فرض مؤداه وجود ارتباط بين الرشوة كسلوك اجتماعي يعبر عن إحدى صور الفساد، والاعتراب بأبعاده المتعددة. المتمثلة في سلب المعرفة والسيطرة، اللامعنى، واللامعيارية، والانعزال الاجتماعي، وغربة الذات.

١- مظاهر الإنحراف المحتمل وجودها داخل التنظيمات:

كان الاهتمام منصباً في هذا المجال حول مظاهر الإنحراف المختلفة، التي تفشت بصورة خطيرة داخل التنظيمات، والتي أصبحت تمارس تأثيراً واضحاً على كفاية التنظيم في أدائه لدوره، بحيث أصبح أقل كفاءة في إسهامه في عملية التنمية. ومن ثم أثر على الحدود المرسومة لمعدلات التنمية في المجتمع. وقد تناولنا بالتحليل معطيات الدراسة الاستطلاعية لمديري العموم حول مظاهر الإنحراف بالقطاعات التالية:

قطاع الصناعة، قطاع التجارة، قطاع الاسكان. قطاع الخدمات، قطاع
انفس، قطاع الزراعة.

وبذلك سحبت عينة الدراسة على مرحلتين مرحلة تمثل المؤسسات أى

التمثيل النوعي لقطاعات الانتاج والخدمات على مستوى (٢٠) مؤسسة. ومرحلة سحب عينة العاملين بهذه المؤسسات على أساس التمثيل النوعي لجميع فئات العاملين من رؤساء مجالس الادارات، ومديرى العموم، ومديرى الادارات، ورؤساء الأقسام والورادى، وعمال وموظفين يتصلون بالجمهور، وعمال وموظفين لا يتصلون بالجمهور. بذلك نكون قد مثلنا فئات التنظيمات تمثيلاً نوعياً، ثم سحبت عينة من عملاء هذه التنظيمات على أساس حجم تعاملهم مع هذه التنظيمات.

وقد اقتصر تحليلنا، على فئة مديرى العموم فى هذا التقرير، لدواعى منهجية، تتمثل فى إتاحة الفرصة لتقديم تحليل أعمق على مستوى كل فئة، تمهيداً لمقارنتها بالفئات الأخرى.

ومحاولة استخدام مفهوم الاغتراب وأبعاده، كأدوات تحليلية، للسياقات الثقافية، والاجتماعية، والشخصية، والاقتصادية، والسياسية، والتنظيمية، تمهيداً لإختبار الفرض العام المتعلق بارتباط الاغتراب بالرشوة، على مستوى كل فئة، تمهيداً لمقارنتها بالفئات الأخرى.

وذلك لإمكان التحقق من سلامة الأسس التى نقيم عليها تفسيرنا للعوامل الموضوعية، والذاتية، الدافعة للرشوة كسلوك اجتماعى. تمهيداً لتأكيدنا، أو تطويرها، بما يتسق وطبيعة الفرض المطروح للاختبار، والمعطيات المتاحة لإختباره.

وفى ضوء ذلك: استهدف تحليلنا التعرف على، مدى انتشار مظاهر الإنحراف بالتنظيمات المختلفة، على أساس درجة انتشارها بمستوياتها الثلاثة حيث يشير: المستوى الأول، لأكثر المظاهر الإنحرافية انتشاراً. ويشير المستوى الثانى: للدرجة الثانية لانتشار وتفشى السلوك المنحرف. ثم يشير المستوى الثالث: لأقلها انتشاراً. وتحليلنا لمظاهر الإنحراف على مستوى درجات انتشاره الثلاثة، يستهدف مقارنة صور الإنحراف ببعضها، على مستوى كل درجة من درجات انتشارها من ناحية. والتعرف على أكثرها شيوعاً على مستوى الدرجات الثلاث من ناحية أخرى. وعلى هذا الأساس تسير فى معالجةنا لتفشى مظاهر الإنحراف بالتنظيمات.

(أ) تفشي مظاهر الإنحراف عند الدرجة الأولى :

يوضح الجدول التالي انتشار مظاهر الإنحراف على مستوى القطاعات الست من ناحية، ومدى تفاوتها في الانتشار من ناحية أخرى.

القطاع	الاختلاس		الرشوة		السرقات		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الصناعة	٢	١١,١	٦	٣٣,٣	١٠	٥٥,٦	١٨	١٠٠
التجارة	١٠	٣٥,٧	١٢	٤٢,٣	٦	٢١,٤	٢٨	١٠٠
الإسكان	-	-	٥	٨٣,٣	١	١٦,٧	٦	١٠٠
الخدمات	٢	٥٠,٠	٢	٥٠,٠	-	-	٤	١٠٠
النقل	-	-	٢	٦٦,٧	١	٣٣,٣	٣	١٠٠
الزراعة	٣	٣٠,٠	٣	٣٠,٠	٤	٤٠,٠	١٠	١٠٠
المجموع	١٧	٢٤,٦	٣٠	٤٣,٥	٢٢	٣١,٩	٦٩	١٠٠

وإذا كانت مظاهر الإنحراف على هذا المستوى من الانتشار، متفشية بشكل واضح على مستوى قطاع التجارة، يليه قطاع الصناعة، ثم قطاع الزراعة، فإن تفشي الرشوة على مستوى هذه الدرجة من الانتشار بالقطاعات المختلفة، نسبتها أعلى من نسبتها من السرقات والاختلاس، وذلك لأن النسبة التي قررت انتشارها على هذا المستوى ٤٣,٥٪، تليها السرقات بنسبة ٣١,٩٪، ثم الاختلاس بنسبة ٢٤,٦٪. ومن التحليل الإحصائي يتضح أن فئات الإنحراف الثلاثة مختلفة تماماً، ومتمايزة في نسب انتشارها، حيث نجد أن الرشوة أكثرها انتشاراً.

وهذا يشير إلى أن الرشوة من الوسائل غير المشروعة، التي يتكالب عليها الأفراد، لتحقيق أهدافهم. وذلك لأنها رغم انتشارها، فإن نبذ الرأي العام

والسلطات لها أقل في حيلته من نبذ السرقات من ناحية السلطات للإختلاس من ناحية أخرى، وذلك نظراً لضرره الجسيم، والمباشر على اقتصاد المجتمع.

ولذلك يلجأ لها الأفراد، للإستعانة بها على تخفيض ما يعترضهم من قلق المراكز، سواء في صورتها المعنوية، أو العينية، أو المالية، لتحقيق تطلعاتهم التي لم يستطيعوا تحقيقها عن طريق الأداء الجيد، والتميز في العمل.

ومن الجدول يتبين أيضاً أن جريمة الإختلاس متفشية في قطاع التجارة بشكل بالغ يليها في ذلك قطاع الزراعة مع الاختلاف الواضح بينهما ثم يلي ذلك تعادل نسبتي التفشي على مستوى قطاعي الصناعة والخدمات.

أما جريمة الرشوة فهي متفشية بصورة بالغة على مستوى قطاع التجارة يليه قطاع الصناعة ثم قطاع الاسكان فقطاع الزراعة وبعد ذلك قطاعي الخدمات والنقل. وبالنسبة لجريمة السرقة فهي متفشية بشكل واضح على مستوى قطاع الصناعة يليه قطاع الزراعة ثم النقل يليه قطاع التجارة، ثم قطاع الاسكان.

ومن ثم نجد أن قطاع التجارة يستأثر بأعلى نسب التفشي بالنسبة للجريمتي الإختلاس، والرشوة، ويمثل المرتبة الثانية بالنسبة لتفشي السرقات بعد قطاع الصناعة وقطاع الزراعة. وذلك يشير لإرتباط الرشوة إلى حد كبير بحالات الإختلاس، وإلى حد ما بحالات السرقات، لأنها من الوسائل التي يستعين بها المختلس والسارق على اتمام عملياته، وإخفاء معالمها. كما أنه يشير أيضاً إلى أن عمليات التجارة والتبادل والمناقصات والعطاءات المطروحة، تتيح فرصاً أكثر لمزاولة الرشوة. هذا فضلاً عن تفشي الرشوة عند المستوى الثاني بقطاع الصناعة بعد قطاع التجارة، وذلك يشير في جملته إلى أن جريمة الرشوة من الوسائل غير المشروعة التي يستعان بها بشكل واضح لتحقيق التطلعات الخاصة بالعاملين بالنسبة للترقي، والحصول على المكافآت أو مراكز قيادية... إلخ، وتسهيل مصالح الأفراد، والهيئات، التي تتعامل مع تنظيمات تلك القطاعات، التي يكثر بها انتشار الرشوة.

هذا من ناحية تفشي مظاهر الانحراف على مستوى القطاعات، أما بالنسبة لمقارنة مظاهر الانحراف ببعضها، من حيث تفشيها على مستوى كل قطاع، فيتضح أن السرقات أكثر انتشاراً بقطاع الصناعة: تليها الرشوة ثم الإختلاس. وعلى مستوى قطاع التجارة تنتشر الرشوة بشكل واضح، يليها الإختلاس ثم السرقات. وبالنسبة لقطاع الاسكان تنتشر الرشوة ثم السرقة إلى حد ما. أما قطاع الخدمات فتتفشى به الرشوة والإختلاس بقدر محدود، ومتعادل عند هذا المستوى من الانتشار، وبالنسبة لقطاع النقل تتفشى الرشوة، تليها السرقات بقدر محدود. وبالنسبة لقطاع الزراعة يتقارب تفشي الإختلاس والرشوة والسرقات إلى حد ما.

وبذلك نجد أن الرشوة تحتل المركز الأول من الانتشار على مستوى قطاعات الخدمات والاسكان، والنقل والتجارة. والمركز الثاني بعد السرقات على مستوى قطاعي الصناعة والزراعة وتتعادل نسبتها مع الإختلاس على مستوى قطاعي الزراعة والخدمات.

(ب) تفشي مظاهر الانحراف عند الدرجة الثانية:

والجدول التالي يوضح توزيع نسب مظاهر الانحراف على مستوى القطاعات الستة :

القطاع	الإختلاس		الرشوة		السرقات		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
الصناعة	٧	٢٩,٠	٨	٤٤,٤	٢	١٦,٦	١٨	١٠٠
التجارة	١٠	٢٥,٧	١١	٢٩,٣	٧	٢٥,٠	٢٨	١٠٠
الإسكان	٣	٥٠,٠	—	—	٣	٥٠,٠	٦	١٠٠
الخدمات	١	٢٥,٠	١	٢٥,٠	٢	٥٠,٠	٤	١٠٠
النقل	—	—	—	—	٢	٢٦,٧	٣	١٠٠
الزراعة	٥	١٣,٠	٧	٢٧,٠	—	—	١٥	١٠٠
المجموع	٢٣	٣١,٠	٢٨	٣٨,٠	٢٣	٣١,٠	٧٤	١٠٠

يتضح من الجدول أن إجمالى نسب تفشى مظاهر الإنحراف الثلاثة متساوية^(١). وبالنسبة لتوزيع نسبتها على مستوى القطاعات، يتضح أنها مؤكدة بنسبة عالية على مستوى قطاع التجارة، يليه قطاع الصناعة، والزراعة، ثم قطاع الإسكان والخدمات، يلي ذلك قطاع النقل، وبمقارنة نسب انتشار الرشوة عند الدرجة الثانية بنسبة انتشارها عند الدرجة الأولى، يتبين أن هناك تقارباً فى التأكيد على تفشى الرشوة بقطاعات الصناعة والتجارة، وتتبادل نسبتها مع نسب تفشى الإحتلاس على مستوى قطاع الزراعة والخدمات. وربما يرجع لتضمن عملية الإحتلاس والسرقات والرشوة التى تلازم هذا السلوك.

(ج) تفشى مظاهر الإنحراف عند الدرجة الثالثة،

والجدول التالى يوضح توزيع نسب تفشى مظاهر الإنحراف على مستوى القطاعات الستة عند الدرجة الثالثة من شدة الانتشار.

القطاع	الإحتلاس		الرشوة		السرقات		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الصناعة	٩	٥٠,٠	٣	١٣,٧	٦	٣٣,٣	١٨	١٠٠
التجارة	٨	٢٨,٦	٥	١٧,٩	١٥	٥٣,٥	٢٨	١٠٠
الإسكان	٣	٥٠,٠	١	١٦,٧	٢	٣٣,٣	٦	١٠٠
الخدمات	١	٢٥,٠	١	٣٥,٠	٢	٥٠,٠	٤	١٠٠
النقل	٣	١٠٠	—	—	—	—	٣	١٠٠
الزراعة	٥	٥٠,٠	٥	٥٠,٠	—	—	١٠	١٠٠
المجموع	٢٩	٤٢,٠	١٥	٢١,٧	٢٥	٣٦,٣	٦٩	١٠٠

يتضح من الجدول أن انتشار الرشوة يليه انتشار الإحتلاس والسرقات عند هذه

(١) ٢٨ = ٥,٩ دال عند مستوى ٠,٠٥.

الدرجة. ويعنى ذلك أن التأكيد واضح بالنسبة لإنتشار الرشوة عند الدرجة الأولى، والدرجة الثانية. ومع ذلك فإن توزيع نسب هذه الدرجة يؤكد ما ذهبنا إليه سلفاً، من أن الرشوة تنتشر بشكل واضح على مستوى قطاع التجارة، والصناعة، وإن كانت نسب انتشار الرشوة محدودة عند الدرجة الثالثة وأنها تتفق مع نسب الدرجة الأولى التى تشير إلى أن الرشوة متفشية، بشكل واضح على مستوى قطاعات الاسكان، والنقل، والخدمات، والزراعة.

ولاشك أن وراء تفشى مظاهر الانحراف بعامة، والرشوة بخاصة، بقطاعات الانتاج والخدمات فى ظروف عملية التنمية عوامل كثيرة، يساعد التعرف عليها على تحديد جوانب القصور المتعلقة بالجوانب الذاتية، وما يشير إليه الاستعداد الشخصى، والجوانب الموضوعية المتعلقة بطبيعة البناء التنظيمية، وكافة العوامل الأخرى المتضمنة لصور التفاوت، والتوتر المختلفة.

٢- العوامل الدافعة للرشوة بالتنظيمات المختلفة:

أوضحنا فى تحليلنا للعوامل الدافعة للرشوة، أن هناك عوامل ترجع لطبيعة التفاوت الشخصى، المتعلق بنقص القدرات المتاحة، لشغل الأدوار من ناحية، وزيادة دائرة التطلعات الخاصة بالقدر الذى يجعلها متفاوتة بالنسبة للفرص المتاحة لتحقيقها. هذا فضلاً عن التفاوت بين الفعل والهدف الخاص، نظراً لإتجاه الفعل مباشرة نحو العام، الذى لم يندرج فيه الخاص بعد.

هذا بالإضافة إلى الضغوط الاقتصادية الواقعة على الأفراد نتيجة للتفاوت بين التطلعات، والفرص المتاحة لتحقيقها من ناحية، والتفاوت الاجتماعى بين الأهداف والوسائل المنتظمة لتحقيقها من ناحية أخرى.

هذا فضلاً عن قلق المراكز الناجم عن التفاوت الاجتماعى بين متطلبات الدور، والقدرات المتاحة لشغله. أضف إلى ذلك طبيعة البناء التنظيمى والادارى بالتنظيمات، والذى قد يكون من العوامل الدافعة لجريمة الرشوة نظراً لعدم تحديد

الإختصاصات، وعدم تنسيق العمل، وعدم تحديد المسؤولية، وضعف الرقابة، وسوء التنظيم بين الأجهزة والتضارب بين القوانين واللوائح ولاشك أن جميع هذه العوامل لها من التأثير في جانب أو آخر، على مرتكبي جريمة الرشوة. وذلك ما سوف نعرضه عند تحليلنا لمعطيات الدراسة، وميزان الأهمية النسبية للعوامل الدافعة للرشوة. حيث تكون عوامل الأهمية الأولى من أكثر العوامل الدافعة للرشوة، تليها عوامل الأهمية الثانية، ثم عوامل الأهمية الثالثة.

(أ) عوامل قضي الرشوة من الدرجة الأولى:

والجدول التالي يوضح العوامل الدافعة للرشوة من الدرجة الأولى.

القطاع	استعداد شخصي		أسباب اقتصادية		أسباب اجتماعية		أسباب ترجع إلى التنظيم		الجملة	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الصناعة	١٢	٦٦,٧	٣	١٦,٧	١	٥,٥	٢	١١,١	١٨	١٠٠
التجارة	٢٠	٦٩,٠	٥	١٧,٧	٣	١٠,٤	١	٣,٤	٢٩	١٠٠
الإسكان	٦	١٠٠	-	-	-	-	-	-	٦	١٠٠
الخدمات	١	٢٥,٠	٢	٥٠,٠	-	-	١	٢٥,٠	٤	١٠٠
النقل	٢	٦٦,٧	١	٣٣,٣	-	-	-	-	٣	١٠٠
الزراعة	٨	٦٦,٧	٣	٢٥,٠	-	-	١	٨,٣	١٢	١٠٠
المجموع	٤٩	٦٨,٠	١٤	١٩,٤	٤	٥,٥	٥	٧,١	٧٢	١٠٠

من الجدول يتضح أن الأسباب المتعلقة بالاستعداد الشخصي تحتل المرتبة الأولى، إذ أنها عالية بشكل ملحوظ، تليها الأسباب الاقتصادية. أما الأسباب الاجتماعية، والأسباب التي ترجع للتنظيم والإدارة، فتحظى بنصيب متواضع من حيث أثرها على ارتكاب جريمة الرشوة^(١).

(١) ٣٤ = ١٠١,٧ دالة عند ٠,٠٠١.

أما عن أكثر الأسباب تأثيراً بالنسبة لكل من القطاعات، فنجد أن على مستوى قطاع الصناعة، تحتل الأسباب المتعلقة بالاستعداد الشخصي دوراً رئيسياً، يليها الأسباب الاقتصادية، ثم الأسباب التي ترجع للتنظيم والادارة، ثم الأسباب الاجتماعية.

أما قطاع التجارة فنجد الأسباب المتعلقة بالاستعداد الشخصي، ثم الأسباب الاقتصادية، فالأسباب الاجتماعية، ثم الأسباب التي ترجع للتنظيم والادارة.

وبالنسبة لقطاع الإسكان تحتل الأسباب المتعلقة بالاستعداد الشخصي الدور الفعال في جريمة الرشوة. وبالنسبة لقطاع الخدمات تحتل الأسباب الاقتصادية المرتبة الأولى، يليه الاستعداد الشخصي.

أما قطاع النقل فالاستعداد الشخصي واضح، تليه نسبة الأسباب الاقتصادية، ونفس الحال بالنسبة لقطاع الزراعة، حيث تأتي الأسباب المتعلقة بالتنظيم والادارة، بعد الاستعداد الشخصي، والأسباب الاقتصادية.

أما بالنسبة لأهمية كل سبب من الأسباب على مستوى القطاعات الانتاجية، فنجد أن الاستعداد الشخصي، مؤكد بنسبة عالية على مستوى قطاع الإسكان، يليه قطاع التجارة، ثم قطاعات الصناعة والنقل والزراعة، فقطاع الخدمات.

وبالنسبة للأسباب الاقتصادية، فنسبته عالية على مستوى قطاع الخدمات، فقطاع النقل، وقطاع الزراعة. ثم قطاعي التجارة والصناعة. وبالنسبة للأسباب الاجتماعية فهي منتشرة على مستوى قطاع التجارة، يليه قطاع الصناعة.

وعن الأسباب المتعلقة بقصور التنظيم والادارة، فهي واضحة بالنسبة لقطاع الخدمات، ثم قطاع الصناعة، فقطاع الزراعة، وأخيراً قطاع التجارة.

(ب) العوامل الدافعة للرشوة من الدرجة الثانية من حيث الأهمية :

يوضح الجدول التالي توزيع نسب هذه العوامل على مستوى القطاعات.

عوامل الرشوة بين القطاعات المختلفة

القطاع	استعداد شخصي		أسباب اقتصادية		أسباب اجتماعية		أسباب ترجع إلى التنظيم		الجملة	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الصناعة	١	٥,٣	٣	١٤,٧	٨	٤٢,٢	٧	٦٣,٨	١٩	١٠٠
التجارة	—	—	١١	٤٤,٠	١١	٤٤,٠	٣	١٢,٠	٢٥	١٠٠
الإسكان	—	—	٢	٤٠,٠	٣	٦٠,٠	—	—	٥	١٠٠
الخدمات	—	—	١	٢٥,٠	٢	٥٠,٠	١	٢٥,٠	٤	١٠٠
النقل	—	—	—	—	٢	٦٦,٧	١	٣٣,٣	٣	١٠٠
الزراعة	—	—	٢	٢٢,٢	٥	٥٥,٦	٢	٢٢,٢	٩	١٠٠
المجموع	١	١,٥	١٩	٢٩,٢	٣١	٤٧,٧	١٤	٢١,٥	٦٥	١٠٠

يتبين من الجدول أن أعلى نسبة تقع أمام الأسباب الاجتماعية، تليها الأسباب الاقتصادية، فالأسباب التي ترجع إلى التنظيم، ثم الأسباب المتعلقة بالاستعداد الشخصي^(١).

(ج) عوامل تفشي الرشوة من الدرجة الثالثة من حيث الأهمية:

وبالنسبة لتقدير الأهمية الثالثة للأسباب، فالجدول التالي يوضح توزيع نسبتها أمام العوامل المؤدية للرشوة على النحو التالي :

(١) ٢١,٥ = ٧٢,١ دالة عند ٠,٠٠١.

القطاع	استعداد شخصي		أسباب اقتصادية		أسباب اجتماعية		أسباب ترجع إلى التنظيم		الجملة	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الصناعة	٦	١٦,٢	١٢	٣٢,٥	١٠	٢٧,٠	٩	٢٤,٣	٣٧	١٠٠
التجارة	٧	١٧,٠	٨	١٩,٥	١١	٢٦,٩	١٥	٣٦,٦	٤١	١٠٠
الإسكان	—	—	٢	٢٨,٦	٢	٢٨,٦	٣	٤٢,٨	٧	١٠٠
الخدمات	٣	٣٧,٥	١	١٢,٥	٢	٢٥,٠	٢	٢٥,٠	٧	١٠٠
النقل	١	١٦,٧	٢	٣٣,٣	١	١٦,٧	٢	٣٣,٣	٦	١٠٠
الزراعة	—	—	٤	٣٠,٨	٣	٢٣,١	٦	٤٦,٢	١٣	١٠٠
المجموع	١٧	١٥,٢	٢٩	٢٥,٩	٣٩	٢٥,٩	٣٧	٣٣,٠	١١٢	١٠٠

ويتبين من الجدول، أن أعلى النسب واقعة أمام الأسباب التي ترجع إلى التنظيم، تليها نسبتي الأسباب الاجتماعية، والأسباب الاقتصادية، ثم نسبة الاستعداد الشخصي^(١). كما يتبين من الجدول، أن نسبة الاستعداد الشخصي عالية على مستوى قطاعي الصناعة والتجارة، أما الأسباب الاقتصادية فتأخذ نفس الأهمية على مستوى قطاعي الصناعة والتجارة، وكذلك الأسباب الاجتماعية والأسباب التي ترجع إلى التنظيم.

أما على مستوى قطاع الصناعة فتظهر الأسباب الاقتصادية، يليها الأسباب الاجتماعية، ثم الأسباب التنظيمية، ثم الاستعداد الشخصي. وبالنسبة لقطاع التجارة: الأسباب التنظيمية، ثم الاجتماعية، والاقتصادية، ثم الاستعداد الشخصي. ونفس الحال بالنسبة لقطاع الإسكان. أما قطاع الخدمات: فالأسباب المتعلقة بالاستعداد الشخصي، تليها نسبتي الأسباب الاجتماعية، والأسباب التنظيمية. أما قطاع النقل فترتفع نسبتي الأسباب الاقتصادية، والأسباب التنظيمية، تليها نسبتي

١ - ك = ٦,٦ = ٦٠ دالة.

الاستعداد الشخصى، والأسباب الاجتماعية. وفى قطاع الزراعة: نجد أن نسبة الأسباب التنظيمية عالية، تليها الأسباب الاقتصادية، والأسباب الاجتماعية.

وبمقارنة درجات الأهمية ببعضها البعض، بالنسبة لكل من الأسباب المؤدية للرشوة، يتبين أن الاستعداد الشخصى، على مستوى الدرجة الأولى، من أعلى النسب بالمقارنة بنسب الأسباب الأخرى، من نفس الدرجة. وبالنسبة لنفس الأسباب على مستوى الدرجة الثانية، والدرجة الثالثة. أما الأسباب الاقتصادية، فتلى الاستعداد الشخصى على مستوى الدرجة الأولى وتلى الأسباب الاجتماعية على مستوى الدرجة الثانية، وتلى الأسباب الاجتماعية التى ترجع للتنظيم على مستوى الدرجة الثالثة. وبالنسبة للأسباب التنظيمية، فتلى الأسباب الاقتصادية على مستوى الدرجة الأولى، والدرجة الثانية، وتمثل المرتبة الأولى من الأهمية على مستوى الدرجة الثالثة. أما بالنسبة للأسباب الاجتماعية، فتلى الأسباب التنظيمية على مستوى الدرجة الأولى، وتمثل المرتبة الأولى على مستوى الدرجة الثانية، والمرتبة الثانية على مستوى الدرجة الثالثة.

وإذا ما ناقشنا أسباب الرشوة خارج التنظيمات، وأسبابها داخل التنظيمات، لتبين لنا مدى تداخل العوامل الخارجية، والعوامل المرتبطة بالشركات، فى دفع الأفراد لاقتراف جرائم الرشوة.

وبالنسبة للعوامل الخارجية، فقد تبين أن نسبة ٨٥,٧٪ من مديرى العموم، تؤكد على دور التربية الدينية والأخلاقية، تليها نسبة ٧٠٪ تؤكد على إرتفاع تكاليف المعيشة، ثم نسبة ٦٨,٦٪ تؤكد على الأعباء الأسرية، ونسبة ٥٤,٣٪ تؤكد على إرتفاع مستوى المعيشة.

ومن ثم نجد أن الاتجاه الغالب فى تحديد العوامل الخارجية للرشوة، يؤكد على التفاوت الحادث بين التطلعات والفرص المتاحة لتحقيقها، وذلك ما تتضمنه عوامل إرتفاع تكاليف المعيشة، وإرتفاع مستوى المعيشة، والأعباء الأسرية. ويقابل

هذا الاتجاه الغالب الذى يؤكد على التفاوت الحادث بين القيم والسلوك، وهو الذى يشير لسوء التربية الدينية والأخلاقية. وبذلك يكون التفاوت الثقافى، والتفاوت الاقتصادى من مظاهر الاغتراب المرتبطة بصورة مباشرة بظاهرة الرشوة.

العوامل الداخلية المتصلة بالتنظيمات،

أما بالنسبة للعوامل الداخلية الدافعة للرشوة، فقد تبين أن ضعف الرقابة يحتل المركز الأول، وتؤكدده نسبة ١، ٨٧٪، يليه عدم وضع الرجل المناسب فى المكان المناسب، وتؤكد هذا العامل نسبة ٦، ٦٨٪. ثم عدم تحديد المسئولية، حيث أكدته نسبة ٧، ٥٥٪ من مديرى العموم، وسوء التنظيم مؤكدة بنسبة ٥٠٪، والتضارب بين القوانين بنسبة ١، ٣٧٪. أما عدم تنسيق العمل فتؤكدده نسبة ٣، ٣٤٪.

هذه هى الصورة العامة لإتجاه مديرى العموم بالنسبة للعوامل الداخلية المتصلة بالتنظيمات الدافعة للرشوة، أما بالنسبة للمديرين الذين أكدوا احتمال حدوث الرشوة بين الرئيس والمرؤوس، والتي بلغت نسبتها ٨، ٧٦٪ فإنها ترجع هذا الاحتمال للأسباب التالية:

أسباب ترجع لرغبة الأفراد فى الحصول على ترقية، وتؤكدده نسبة ٨، ٦٩٪، وأسباب ترجع للرغبة فى الحصول على أجر إضافى وتؤكددها نسبة ٥، ٥٨٪، والرغبة فى الحصول على مكافآت بنسبة ٢، ٦٤٪، والرغبة فى الحصول على تقدير مستوى طيب بنسبة ٧، ٥٤، ثم اكتساب حب الرئيس بنسبة ٢، ٧٩٪.

وتفسيرنا لتأكيدهم على هذه العوامل بجانبها الداخلى والخارجى يقتضى تحليل الجوانب المتعلقة بكل عامل من تلك العوامل، مع مراعاة الطبيعة المشتركة بين العوامل وبعضها.

فسوء نظام الأجور يرتبط مباشرة بالرغبة فى الحصول على أجر إضافى، والرغبة فى الحصول على مكافآت. وذلك لإمكان مواجهة التطلعات المتزايدة بالنسبة لتحسين أحوال الأسرة، ومواجهة ارتفاع تكاليف المعيشة، وزيادة الأعباء

الأسرية. ومن ثم نجد أن التفاوت بين التطلعات المتزايدة والامكانية المحدودة عامل أساسي لدفع الأفراد للإختلاس.

أما بالنسبة لسوء التنظيم فيرتبط بضعف الرقابة، وعدم تنسيق العمل، وعدم تحديد الاختصاصات، وعدم تحديد المسئولية بدقة. وهذه العوامل مجتمعة ترتبط مباشرة بسوء التنظيم والتفاوت الحادث في الإدارة. فرغم وجود التنظيم الإداري الحديث، إلا أن الشخصية الإدارية تدير الأمور بالأساليب التقليدية. وتؤكد على العلاقات الشخصية في أدائها لدورها. ومن ثم ارتبط بهذا التفاوت معنى الأفراد لإكتساب رضا الرئيس للحصول على تقدير طيب، وتحقيق تقدم في العمل والحصول على منافع مادية من وراء هذه العلاقات الشخصية السائدة في التنظيمات.

كما أن التضارب بين القوانين أدى إلى وجود تغيرات كبيرة في نظام الإدارة، وإتاحة الفرصة أمام الرؤساء لإتخاذ القرارات التي تتأثر إلى حد كبير بطبيعة العلاقات الشخصية. ومن ثم يتكالب الأفراد للحصول على رضى الرؤساء بغية تحقيق تقدم، والحصول على ترقية، وأجر إضافي، وتقارير طيبة. وبذلك خلق هذا الوضع حالة من عدم إستقرار المعايير وتضاربها. ويعد ذلك عاملاً مباشراً للرشوة والإختلاس بالتنظيمات المختلفة.

أما بالنسبة للعامل المتعلق بعدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، وعلاقته بالرشوة والإختلاس، فإن هذا الموقف يؤدي إلى وجود التفاوت الشخصي، الذى يشير لشعور الفرد بعدم قدرته على تحقيق المعدلات المطلوبة منه، بالنسبة للأداء، فى الوقت الذى يسعى فيه للحصول على ترقية ومنافع من العمل. ومن ثم يلجأ للوسائل غير المشروعة، عندما لا تسعفه الوسائل المشروعة لتحقيق رغباته. وهذا تكون الرشوة والإختلاس وسيلتين أساسيتين لتجار القصور الشخصى، والتفاوت بين قدراته وتوقعات شغله للدور. وبذلك يتضح لنا أن العوامل الخارجية

والداخلية التي أكد عليها المديرون بالنسبة للرشوة والإختلاس تكشف عن فاعلية التفاوت الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، في ميكانزمات الرشوة بالتنظيمات المختلفة.

٣- وسائل التغلب على مشكلة الرشوة:

كان لمديرى العموم رأى خاص بالنسبة للوسائل الكفيلة بالتغلب على الرشوة من حيث درجة أهميتها. وهذه الوسائل فى جملتها، والتي أوضحها المديرون هى تبسيط الإجراءات، وإصلاح نظام الأجور والتربية الدينية والأخلاقية، وإصلاح نظام التعليم، إحكام الرقابة، وتحديد السلطة والمسئولية بكل دقة، والادارة السليمة.

أما بالنسبة لدرجة الأهمية الأولى المتعلقة بهذه الوسائل فهى مؤكدة بالنسبة لتبسيط الإجراءات، وإصلاح نظام الأجور، وإحكام الرقابة. والتربية الدينيه والأخلاقية ثم تتقارب نسب الوسائل الأخرى مع عدم وضع نظام التعليم ضمن هذا المستوى من الأهمية.

وعلى مستوى الدرجة الثانية من الأهمية فهى عالية، بالنسبة لإحكام الرقابة، وتبسيط الإجراءات، وتحديد السلطة، والمسئولية. ثم تتقارب نسب الوسائل الأخرى فى الأهمية. وعلى مستوى الدرجة الثالثة من الأهمية فهى عالية، على مستوى إصلاح نظام التعليم، وتحديد السلطة، والمسئولية، وإصلاح نظام الرقابة، والادارة السليمة، ثم تتقارب الوسائل الأخرى فى سبها

وذلك ما سوف يوضحه تحليلنا التالى: لدرجة أهمية هـ
مستوى القطاعات المختلفة.

(أ) توزيع نسب الأهمية الأولى بالنسبة لوسائل الإقلال من الرشوة:

يوضح الجدول التالى توزيع هذه النسب^(١)

(١) $\chi^2 = 13.6$ دالة عند 0.05.

(أ) وسائل الإقلال من الرشوة:

القطاع	تبسيط الإجراءات		إصلاح نظام الأجور		التدريب المهنية والأعلى		إصلاح نظام التعليم		إحكام الرقابة		تعدد المساهمة والتسوية		الإدارة السليمة		الإنجاز	
	ك	م	ك	م	ك	م	ك	م	ك	م	ك	م	ك	م	ك	م
الصناعة	3	44,4	2	22,2	2	22,2	-	-	1	11,2	-	-	-	-	9	-
التجارة	1	6,3	4	20	2	12,0	-	-	4	20,0	-	-	0	31,2	16	17
الإسكان	2	6,7	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1	22,7	2	2
الخدمات	1	20,0	-	-	1	20,0	-	-	2	40,0	-	-	1	20,0	-	100
النقل	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1	00	-	-	1	100
الزراعة	2	28,6	2	28,6	1	14,2	-	-	-	-	2	28,6	-	-	7	100
المجموع	10	24,4	8	19,0	6	14,6	-	-	7	17,1	2	7,3	7	17,1	41	100

من الجدول يتضح أن أعلى نسب هذه الوسائل : بالنسبة لتبسيط الإجراءات، وإصلاح نظام الأجور، وإحكام الرقابة، والادارة السليمة، أى أنه يوضح أهمية التخفيف من التعقيدات الروتينية، وتحسين الوضع الاقتصادى، ورفع مستوى الادارة، من حيث السلوك الادارى، والاتجاهات الادارية.

أما بالنسبة للتربية الدينية والأخلاقية، فتلى هذه الوسائل السابقة، حيث أكدتها نسبة ١٤,٦ ٪، وهى هنا تكشف عن أثر التفاوت بين القيم والسلوك على الرشوة، والإختلاس. ومحاولة حل هذا التفاوت بدعم القيم الملائمة لطبيعة العصر فى التنظيمات المختلفة، لدى العاملين على كافة المستويات. أما عن إصلاح التعليم فلم يؤكد على مستوى هذه الدرجة من الأهمية.

(ب) وسائل التغلب على مشكلة الرشوة من الدرجة الثانية،

أما بالنسبة لإيضاح أبعاد الدرجة الثانية من الأهمية بالنسبة لوسائل التغلب على الرشوة، فذلك ما يوضحه الجدول^(١) التالى:

يتضح من الجدول أن التأكيد على ضرورة إحكام الرقابة الادارية، وتبسيط الإجراءات، يليها فى ذلك تحديد السلطة، والمسئولية. وهذا التأكيد يوضح تأثير التعقيدات البيروقراطية، وقصور المقدرة الادارية على هذا السلوك. يلى ذلك التأكيد على العامل الاقتصادية باعتباره مؤثراً قوياً على سلوك الأفراد، واتجاهاتهم. ثم أدرج على مستوى هذه الدرجة من الأهمية إصلاح نظام التعليم، لتوفير الكفاءات المعدة أخلاقياً وفنياً لأداء الأدوار، وتمثل الوسائل السليمة المنتظمة لتحقيق الأهداف الخاصة، ثم يتساوى بعد ذلك بقية الوسائل فى أهميتها بالنسبة لمواجهة الرشوة.

(١) كا = ١٥,٥ دالة عند مستوى ٠,٠٥ .

(ب) وسائل التغلب على مشكلة الرشوة من الدرجة الثانية :

المجموع	تقييم الإجراءات		التدابير الوقائية		إصلاح النظام		التدابير الوقائية		إصلاح النظام		المجموع	
	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك		
الصناعة	١٠٠	١٩	٥,٣	١	١٥,٨	٣	٢٦,٣	٥	١٠,٥	٢	١٥,٨	٢
	١٠٠	٢٧	٢,٧	١	٢٢,٣	٦	١٨,٥	٥	١١,١	٣	٧,٤	٢
	١٠٠	٦	١٦,٧	١	—	—	٣٢,٣	٢	١٦,٧	١	—	٣٢,٣
	١٠٠	٤	٢٥,٠	١	٢٥,٠	١	—	—	—	—	٢٥,٠	١
	١٠٠	٢	٣٢,٣	١	—	—	٣٢,٣	١	—	—	—	٣٢,٣
التجارة	١٠٠	١٠	٢٠,٠	٣	١٠,٠	١	١٠,٠	١	١٠,٠	١	٢٠,٠	٢
	١٠٠	٦٩	١١,٦	٨	١٥,٩	١١	٢٠,٣	١٤	١٠,٤	٧	٨,٧	٦
	١٠٠	١٣	١٨,٨	١٣	١٨,٨	١٣	١٨,٨	١٣	١٨,٨	١٣	١٨,٨	١٣

(ج) وسائل التغلب على الرشوة من الدرجة الثالثة:

يوضح الجدول التالي توزيع نسب الدرجة الثالثة^(١) من الأهمية على مستوى الوسائل المختلفة، بالنسبة للقطاعات الستة:

ومن الجدول يتضح أن تحديد السلطة، والمسئولية، وإصلاح نظام التعليم والإدارة السليمة، وإصلاح الأجور، وإحكام الرقابة، من الوسائل الفعالة على هذا المستوى من الأهمية، في التغلب على ظاهرة الرشوة. تليها في ذلك بقية العوامل بنسب متفاوتة.

ومن ثم نجد أن مديري العموم بالتنظيمات المختلفة يؤكدون على بعض الوسائل للحد من ظاهرة الرشوة، إذ قررت نسبة ٧٢,٩٪ منهم على سرعة توقيع العقوبة على المرتشين، وقررت نسبة ٦٠٪ منهم على عقاب كل من يقدم رشوة وذلك يوضح اهتمام المسؤولين بالعقوبة كعامل فعال في الحد من حدوث الرشوة، بالتنظيمات الانتاجية، لكي لا يتوهم البعض احتمال التخلص من العقوبة، كما أن نسبة عالية منهم تبلغ ٥٨,٦٪ تؤكد على ضرورة صرف الحوافز المادية لكي يتوفر لهم امكانية مواجهة تطلعاتهم، بالوسائل المشروعة. وبذلك لا يلجأون لوسائل غير مشروعة لتحقيق تطلعاتهم أما بالنسبة لتحقيق فرص التقدم في العمل، فإن نسبة ٢١,٤٠٪ من مديري العموم يؤكدون على أهمية ترقية الموظفين، ووضع أسس واضحة للترقية، لكي لا يلجأ الموظفون لوسائل غير مشروعة لتحقيق التقدم، والترقى في العمل.

(١) ٢١٥ = ٢,٢ غير دالة.

(ج) وسائل التغلب على مشاكل الشهوة من الأدب الكائنات:

[illegible]

الخلاصة:

فى ضوء التحليل السابق للعوامل الدافعة للرشوة، ووسائل التغلب عليه، يمكن تصنيف تلك العوامل وهذه الوسائل حسب نوعيتها للجوانب التالية:

جانب يتعلق بالبناء التنظيمى والبناء البيروقراطى. وجانب يتعلق بالعوامل الاقتصادية، وجانب يتعلق بالأبعاد الثقافية، وجانب يتعلق بالأبعاد الشخصية، وهى بذلك تتسق وجوانب ظاهرة الرشوة الثقافية والاجتماعية والشخصية، والتى أكدنا على أهمية شمول التحليل لأبعادها مجتمعة لأنها على ارتباط وثيق ببعضها.

أما بالنسبة لطبيعة البناء الإدارى وتعقيد الإجراءات البيروقراطية، فمن المؤكد بشكل واضح إمكان الحد من الرشوة، بدعم هذه الجوانب، وإصلاح مفاسدها. ولكن ذلك يقتضى التأكيد على الشخصية الأدائية القادرة على استيعاب أبعاد الإدارة الحديثة وأساليبها، والتخلص من التوجيه التقليدى فى ظروف الإدارة الحديثة.

أما عن الجوانب الاقتصادية فلاشك أن تحسين الأجور، والتأكيد على المعايير الرسمية فى صرف المكافآت، والاستفادة من منافع العمل، وترشيد التطلعات، سوف يقلل من حدة التفاوت بين التطلعات، والامكانيات المالية المتاحة لتحقيقها. ومن ثم يقلل الميل للرشوة لتحقيق التطلعات، ويستعين الأفراد بدلاً منها بنظام للتفضيل بين تلك التطلعات حسب درجة إلحاحها.

أما عن الجوانب الثقافية، والمتعلقة بالحاجة لترشيد القيم الملائمة لطبيعة التغيرات التى يمر بها المجتمع، فهى واضحة على مستوى القطاعات المختلفة، بالنسبة لمعايير السلوك، ووسائل الأداء بتلك القطاعات من ناحية، وباستيعاب القيم المتعلقة بفكره العام، والمصلحة العامة، والمؤسسات الواسعة من ناحية أخرى. وذلك للحد من التفاوت الحادث بين السلوك والقيم التى تحدده وتعطيه مغزاه.

أما عن الجوانب الشخصية فتشير لأهمية ترشيد الشخصية التقليدية فى

١٠ . ودعم قيم الأداء المتسقة مع طبيعة الادارة الحديثة، ودعم القدرة على
١١ . استجابة والاتصال بالتنظيم، وجماعاته المختلفة. والتغلب على الشعور بالتفاوت
١٢ . الشخصي، والتفاوت الاجتماعي للتخفيف من حدة قلق المراكز، التي كثيراً ما
١٣ . مع الأفراد لاقتراف الرشوة، بغية تجاوز حالة القلق التي يعانون منها.

References

- ١ - دكتور/ السيد شتا: الاغتراب الاجتماعى، فى ضوء نظرية التكامل المنهجى، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ١٩٧٤.
- ٢ - دكتور/ فادية الجولانى: التغير الاجتماعى فى المجتمع الحضرى فى ضوء النظرية الوظيفية الاجتماعية، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ١٩٧٦.
- 3 - Kobrin, Solomon, The Conflict of values in Delinquency areas. American Sociological Review, 1951, vol. 16.
- 4- Lerman, Paul: Individual Values, Peer Values, and Subculture Delinquency, 1968, vol. 33, 2.
- 5- Matza, David & Sykes, Cresham: Juvenile delinquency and values; American Sociological Review: 1961, vol. 26.
- 6- Porsus, T. & Shils: Toward a General Theoy of Action, Massachu Sitts. Harvard Press, 1967.
- 7- Zurcher, IR., Louis & Meadow, Arnold, Value orientation, Role Conflect and Alienation from Work, a cross - ullural study. American Sociological Review, 1965, vol. 80.

الفصل الخامس عشر

الإختلاس ودوافعه في التنظيمات الرسمية

- تمهيد
- أبعاد ظاهرة الإختلاس من واقع مضمون ملفات القضايا.
- خصائص الشخصية المختلسة ودوافعها.

الفصل الخامس عشر

الاختلاس ودوافعه في التنظيمات الرسمية

تمهيد :

تقتضى النظرة المتكاملة لظاهرة الاختلاس، أن نتناولها كسلوك اجتماعي يتكرر حدوثه، ويرتبط بسياقات اجتماعية واقتصادية وشخصية معينة. ورغم أن هذا السلوك مرضي إلا أنه سلوك اجتماعي، لا يمكن فصله، أو منخله من سياقه العام في المجتمع، خاصة وأن المظاهر المرضية بعامة، والاختلاس بخاصة، ترتبط بظروف معينة في المجتمع البشري، سواء كانت هذه الظروف متمثلة في سرعة التغير وما يصاحبه من تفاوتات معينة على المستوى الثقافي، الاجتماعي، والشخصي. أو متمثلة في حالات الفوضى والاضطراب، التي تعرض لها المجتمعات البشرية في فترة ما من تاريخ حياتها. وفي ضوء ذلك نتناول بالتحليل نتائج الدراسة على أساس التفاوت والتوتر الاجتماعي الذي تعاني منه أنساق المجتمع، والذي يعكس أثره على سلوك الأشخاص واتجاهاتهم.

وسوف نسير في معالجتنا لظاهرة الاختلاس على هذا الأساس، في الخطوات التالية :

• أبعاد ظاهرة الاختلاس من واقع مضمون ملفات القضايا.

• خصائص الشخصية المختلسة ودوافعها.

وما نريد أن نؤكد هنا، أننا نستند في تحليلنا للظاهرة على إطار مسيولوجي واضح، في عملية التفسير الاجتماعي: وهو الإطار الذي حددنا أبعاده ولامحه في سياق عرضنا للنظرية، والاجراءات المنهجية، للدراسة الاستطلاعية، لظاهرة الاختلاس في المجتمع.

أولاً: أبعاد ظاهرة الإختلاس (من واقع تحليل مضمون ملفات القضايا) :

لاشك أن دراستنا لظاهرة الإختلاس يقتضى تناولها من جوانب مختلفة، ومن ثم تناولنا بالتحليل ملفات قضايا الإختلاس، لتتعرف على أبعاد هذا السلوك، من واقع التقارير المرتبطة بالمختلسين، وظروفهم.

وقد بلغت عينة الدراسة هنا ٣٩ ملفاً، وهى تعكس فى جملتها بعض الملامح العامة لجريمة الإختلاس. وقد تبين أن أعلى نسب المختلسين تقع فى فئة الأعمار ما بين (٣٥) سنة لأقل من (٤٠) سنة. و (٤١٪) يمثلها فئة الأعمار من (٣٠) لأقل من (٣٥) سنة، ١، ٢٣٪. أما فئة الأعمار (٤٥) سنة فأكثر فتبلغ نسبة الحالات (٩، ١٧٪). وذلك يعنى حسب ما ورد فى الملفات من بيانات أن الفئة العمرية من (٣٠) سنة (٤٥) سنة، هى فترة العمر التى ينتشر فيها الميل للإختلاس، لدى بعض الأشخاص. كما تبين أيضاً أن من بين المختلسين فئة من يتمتعون بمستوى تعليمى متوسط (١، ٢٣٪)، وأقل من المتوسط (٥، ٢٠٪). أما المؤهل العالى فتدخل فيه باقى هذه النسبة. كما أن الإختلاس ينتشر على مستوى الوضع المهنى للعمال والموظفين بنسبة (٦٠، ٢٥٪) للفئتين.

أما الأعمال التجارية والحررة على مستوى الادارات التى تتعامل مع مقاولين، وجهات أخرى فترتفع نسبة الإختلاس بينها إلى (١، ٢٣٪). وقد تبين أيضاً أن الإختلاس ترتفع نسبته بين المتزوجين إلى (١، ٨٢٪)، وأن المختلسين الذين يعانون من التزامات أسرية ضاغطة ترتفع نسبتهم إلى (٢، ٨٧٪). وينتشر بشكل واضح بين من يكون دخلهم أقل من (٢٠) جنيهاً (٦، ٤٣٪). أما فئة من يصل دخلهم الاقتصادى إلى ٣٠٠، جنيهاً فأكثر فتصل نسبة المختلسين فيما بينهم إلى (٦، ٢٥٪).

وقد توزعت عينة الدراسة بين إختلاس أموال بنسبة (٦، ٤٣٪)، وإختلاس معدات بنسبة (٥، ٢٠٪)، وإختلاس أموال تموينية بنسبة (٨، ١٢٪)، وإختلاس مواد خام (١، ٥٪)، وإختلاس مواد بترولية (٨، ١٢٪)، وأشياء أخرى متنوعة بنسبة (٧٠، ٧٪). والجدول التالى يبين ذلك :

نوع الأشياء المختلفة

الأشياء المختلفة	تكرارات	%
إختلاس أموال	١٧	٤١,٦
إختلاس معدات	٨	٢٠,٥
إختلاس مواد تموينية	٥	١٢,٨
إختلاس مواد خام	٢	٥,١
إختلاس بترول	٥	١٢,٨
إختلاس أشياء أخرى	٣	٧,٧
المجموع	٣٩	١٠٠

وبذلك يتضح أن أعلى نسب الإختلاس واقعة أمام فئة إختلاس الأموال، يليها إختلاس معدات، ثم بعد ذلك إختلاس مواد تموينية وبترولية.

وقد تبين من الدراسة أن هناك نسبة عالية من المختلسين على علاقة طيبة، تبلغ (٢, ٦٩٪)، أما نسبة من هم على علاقة غير طيبة فتبلغ (٥, ٢٠٪).

أما عن حجم المال المختلس فقد تبين أن نسبة من اختلسوا أقل من ٢٠٠ جنيه لا تزيد عن (٢, ١٠٪)، ونسبة من اختلسوا (٢٠٠) إلى ٤٠٠ لا تزيد عن ٢٣, ١٪، ونسبة من اختلسوا من ٤٠٠ - ١٠٠٠ جنيه لا تزيد عن (١, ٢٣٪)، أما نسبة من اختلسوا من (١٠٠٠ إلى ٤٠٠٠) فأكثر فتصل نسبتهم (١, ٢٣٪).

وبذلك نجد أن نسبة من يختلسون أكثر من ١٠٠٠ جنيه عالية جداً بالقياس لنسبة من يختلسون أقل من (١٠٠٠) جنيه ولا شك أن ذلك يشير لخطورة الإختلاس على الاقتصاد العام نظراً لحالة المختلس، وإمكانية تأثير ذلك على كفاءة المقدرة الاقتصادية للتنظيمات بوجه خاص، والدولة بوجه عام.

وفى ضوء ذلك نناقش أسباب الإختلاس من واقع الملفات، وتكنيكات ارتكاب هذه الجريمة، وكيفية اكتشافها، والأحكام الصادرة بشأنها.

١- أسباب الإختلاس:

تبين أن هناك ظروفاً عامة على مستوى المجتمع، قد يكون لها فاعلية فى البناء الدافعى للإختلاس، هذا فضلاً عن الظروف الداخلية المرتبطة بالبناء الإدارى ذاته. وبصورة عامة يمكن تصنيف أسباب الإختلاس من واقع الملفات على أساس أن هناك أسباباً عامة ترتبط بقلّة الدخل الفردى العام، والحاجة الملحة إلى المال، والتي تدفع بالكثيرين للإقدام على مثل هذا السلوك.

هذا بالإضافة إلى وجود أسباب ترتبط بشكل مباشر بظروف التنظيمات الاجتماعية، مما يكون لها أثراً تشجيعياً لإقتراف الإختلاس منها: ضعف جهاز الرقابة إلى الحد الذى لا يشعر الأفراد فيه بوجود محاسبة يخشونها، أو يعملون حسابها، وحتى إن وجد قدر من الرقابة فهو غير فعال لإحتمالات عدم تكامل عمل الرقابة، مما يطل مفعولها بالنسبة للدورة المستندية، «أضف لذلك حالة التسبب العامة التى توجد فى بعض المؤسسات».

كما أن لطبيعة التكوين الشخصى للأفراد، والذى يرتبط بحالة الجشع العام، وطمع بعض الأشخاص لتحقيق منافع كثيرة، أو كسب مالى ضخّم، بأسرع وقت، وبدون جهد، الأمر الذى يترتب عليه أن يلجأوا إلى وسائل غير مشروعة لتحقيق هذا الكم من المال. ولاشك أن لطبيعة العصر وارتباط قيم النجاح بتحصيل الأموال أثره المباشر على سلوك الأشخاص، إذ أنهم يلجأون لتحقيق النجاح - إذا ما عزت لديهم وسائل النجاح المشروعة - بوسائل غير مشروعة، وقد يكون منها الإختلاس.

كما أن هناك جانباً آخر للبناء الدافعى للإختلاس يتمثل فى طبيعة الموقف، وحالة التسبب التى يعانى منها التنظيم، وما يصاحبها من حالة فوضى وفساد عام فى التنظيم. هذا فضلاً عن توفر رفقاء السوء الذين يدفعون الشخص لهذا السلوك.

**والجدول التالي يوضح عوامل الإختلاس
في البناء الدافعي للفعل**

الأسباب	تكرارات	%
الحاجة للمال لسد الاحتياجات	١٢	٣٠,٨
قلة الدخل	٥	١٢,٨
عدم وجود الرقابة بالتنظيم	٣	٧,٧
التسبب في المؤسسة	١٢	٣٠,٨
الرغبة في الربح والمال	١	٢,٦
الاغراء وصحبة رفقاء السوء	٣	٧,٧
المجموع الأصلي	٣٩	١٠٠

وبذلك يتضح لنا أن هناك عوامل متداخلة في تشكيل البناء الدافعي لفعل الفساد. ورغم تمايز هذه العوامل إلا أنها متبادلة التأثير في حفز الشخص للاقدام على مثل هذا السلوك. وقد كانت الحاجة إلى المال لسد الاحتياجات واضحة إذ تبين فاعليتها بنسبة ٣٠,٨٪، وكذلك كان للتسبب فاعلية واضحة في التأثير على ميل الأشخاص، واقترافهم للإختلاس، وذلك بنسبة ٣٠,٨٪. أما قلة الدخل ففاعليتها على مستوى نسبة ١٢,٨٪، يلي ذلك عدم وجود الرقابة بالتنظيم بنسبة ٧,٧٪، ويتعادل معها في التأثير الاغراء وصحبة رفقاء السوء. أما الرغبة في تحقيق الربح والحصول على المال، ففاعليته على مستوى نسبة ٢,٦٪ من حالات الإختلاس التي تضمنتها ملفات القضايا.

١- الظروف المحيطة بالإختلاس والدوافع الواردة في القضايا :

لا شك أن الظروف والملايسات التي تحيط بجريمة الإختلاس، تساعدنا في التعرف على الظروف العامة المحيطة بالجريمة، وتكشف في نفس الوقت الغطاء عن بعض الأطراف المشتركة في الجريمة، وعلاقة الأوضاع المختلفة بمثل هذا السلوك.

وقد تبين من الدراسة أن هناك نية التدبير من بعض الأشخاص، هذا بالإضافة إلى اشتراك المسئولين بشكل مباشر في تدبير الجريمة، هذا فضلاً عن وجود بعض مؤشرات في حيثيات الاعتراف تؤكد وجود بعض الأشخاص كمشاركين، ولكن من قبيل التورط. وبذلك يكون لدينا ثلاثة مستويات سلوكية ترتبط باتجاهات ثلاثة متدرجة الشدة من حيث التصميم على ارتكاب الجريمة.

يتمثل المستوى الأول في التدبير الشخصي وهنا يكون الشخص مهياً بصورة كاملة للاقدام على هذا السلوك، ويكون البناء الدافعي لسلوكه، على مستوى من الشدة والتطرف إلى المدى الذى يدفع به للإعداد والتحضير لسلوكه. وبذلك يتضح هنا النية المبيتة والاتجاه المتطرف في شدته لاقتراف الفساد. ولاشك أن هذا السلوك له خطورته الواضحة في مجال الجريمة. إذ أنه يكشف عن ضعف فاعلية البناء الاجتماعى العام للمجتمع وللتنظيم، على الشخصية، الأمر الذى ينذر بخطر الجريمة والفساد على كيان المجتمع خاصة وأن هذا الموقف بنسبة ٤٣,٦ ٪، وهى نسبة عالية وتشير لشدة الاتجاه نحو الإختلاس.

والمستوى التالى من البناء الدافعى للسلوك يتمثل فى تدبير أشخاص آخرين للجريمة، واشتراك أشخاص فيها. ولاشك أن الاستعداد واضح هنا لدى المشتركين، إلا أنه أقل فى شدته من الاتجاه الدافع للتدبير الذاتى. وقد تأكد هذا المستوى من قوة الفعل بنسبة ١٠,٣ ٪، وهى عالية أيضاً، إذا ما وضع فى الاعتبار مستوى الفعل وشدة الاتجاه. أما المستوى الثالث لقوة الفعل وشدته فتتمثل فى تورط الشخص مع زملائه فى ارتكاب الجريمة، وذلك يكشف غياب النية المبيتة فى الفعل إلا أن موافقة الشخص، تكشف عن ضعف فى وظيفة القيم الرادعة، وعدم وضوح فاعليتها عند مستوى معين للبناء الدافعى للسلوك... حيث تكون الرقابة ضعيفة والتسبب على أشده فى التنظيم.. وذلك ما يفسر وجود الظروف العامة للسلوك، وفاعليته فى ممارسته... وقد أكد جانب التورط نسبة ١٧,٩ ٪ من الحالات.

وذلك على مستوى شدة البناء الدافعى وقوته لدى الأشخاص، ومما يزيد من شدة هذا البناء الدافعى وفاعليته فى أداء وظيفته، حالة البناء الاجتماعى، وما يعانى به من توتر شديد، وقد تبين ذلك بوضوح من بيانات الملفات، حيث تأكد أن نسبة ٢٨,٢ ٪ من حالات الإختلاس ترجعه لظروف معينة سهلت ذلك، وهذه الظروف فى أساسها ترتبط على نحو ما أشرنا سلفاً بضعف البناء الاجتماعى للمجتمع العام - وانهيار التركيب البنائى للتنظيم، وفقدان القيم الاجتماعية على مستوى المجتمع، والمحيط الخاص، لفاعلية وظيفتها فى ردع سلوك الأشخاص.

ومن ثم يكون طرفى تعيين قوة الفعل وضعفه مرتبطين بطبيعة وفاعلية البناء الدافعى من ناحية، وضعف بناء المجتمع، وتوتر أنساقه وما ينتابه من تفاوتات معينة من ناحية أخرى.

والجدول التالي يبين ذلك

مستويات تدبير الجريمة	تكرارات	%
دبرتها بنفسى	١٧	٤٣,٦
دبرها المسئولين	٤	١٠,٣
تورطت فيها مع الزملاء	٧	١٧,٨
ظروف التنظيم سهلت ذلك	١١	٢٨,٢
المجموع الأصلى	٣٩	١٠٠

ومما يؤكد تحليلنا على هذا المستوى تلك الاعترافات الواردة فى أحكام القضايا، التى تؤكد انخفاض حالات البراءة إلى ٢,٦ ٪ فقط، ووجود نسبة عالية على مستوى الاعتراف، سواء بتدبيرها أو الاكراه على المشاركة فيها.

٢- ظروف اكتشاف الجرائم:

لهذا الجانب دلالة هامة فى التحليل، خاصة أنها تكشف بصورة غير مباشرة

عن قدرة التنظيم وفاعلية بعض نظمته في التعرف على صور الانحراف التي تحدث بداخله. فإذا كانت الرقابة قوية وتكفي لضبط المتهمين ومراقبتهم حتى يضبطوا متلبسين، إذا كانت نظم المراجعة والمحاسبة قوية، أمكن ضبط الواقعة في حالة المراجعة. أما إذا تم التبليغ من أحد أطرافها، فذلك يكشف عن ضعف البناء الإداري من ناحية، وعن قوة الوظيفة الرادعة لبعض القيم المحددة للسلوك من ناحية أخرى.. أما عامل الصدقة فإنه يكشف عن ضعف بناء التنظيم الإداري من ناحية وضعف القيم والبناء الاجتماعي العام في توجيه سلوك الأشخاص من ناحية أخرى. والجدول التالي يتضمن ذلك :

نسب الاكتشاف	تكرارات	%
الجرد الدوري	٢١	٥٣,٨
ضبط المتهم متلبساً	٥	١٨,٨
التبليغ	١٢	٣٠,٨
الصدقة	١	٢,٦
المجموع الأصلي	٣٩	١٠٠

وبذلك يتبين أن لنظام الرقابة فاعلية في التنظيم، خاصة وأن حالات الإختلاس التي تم ضبطها عن طريق ضبط المتهم متلبساً بلغت ١٨,٨ % أمام نظام المراجعة والمحاسبة، فهو أكثر العوامل فاعلية حيث تم ضبط الحالات عن طريقه بنسبة ٥٣,٨ %، كما أن السياق الاجتماعي العام، ونسق القيم له فاعليته أيضاً. خاصة وأن الحالات التي تم اكتشافها عن طريق التبليغ عالية وتصل إلى ٣٠,٨ % أما حالات الصدقة فهي ضعيفة وتتنحصر دلالتها في ضعف بعض النظم الإدارية، وتعقب الحادثة ومراقبتها، أو ضبطها في مرحلة الجرد والمراجعة.

ومن ثم يمكن القول بأن لتحليل مضمون ملفات القضايا أهمية في التعرف على الأبعاد، والظروف، والعوامل، الدافعة للإختلاس، سواء كانت هذه العوامل عامة، وعلى مستوى المحيط الاجتماعي العام، والاطر الثقافية الذى يمارس تأثيره على سلوك الأشخاص واتجاهاتهم. أو على مستوى المحيط الاجتماعي الخاص داخل البناءات الادارية المختلفة، وما تعانيه من توتر، وانهميار فى نسق المعايير الذى يضبط سلوك الأعضاء على مستوى الشخصية الفاعلة، وطبيعة البناء الدافعى لسلوكها، وما يتسم به هذا البناء من قوة أو ضعف يقابله قوة البناء الاجتماعي العام والخاص أو ضعفهما.

ثانياً: خصائص الشخصية المختلصة ودوافعها السلوكية^(١) :

تقوم هذه الدراسة أساساً على دراسة حالة عينة المختلسين، وذلك للتعرف على السمات الاجتماعية للشخصية المختلصة من ناحية، وطبيعة تفاعلها مع السياق الاجتماعي العام فى المجتمع، والسياق الخاص بمحيط العمل الذى تتفاعل فيه بشكل مباشر. ثم تعيين الظروف والملابسات المرتبطة بجريمة الإختلاس، وذلك من واقع مقابلة المختلسين، وعقد حوار معهم حول هذه الجوانب. وقد أبانت نتائج الدراسة بعض سمات الشخصية والظروف المحيطة بها، واتجاهات تفاعلها على المستويين العام والخاص.

ومن ثم نسير فى تحليل تلك الجوانب فى الخطوات التالية :

- السمات الاجتماعية للشخصية المختلصة.
- تفاعل الشخصية مع المحيطة الاجتماعي العام للمجتمع.
- تفاعل الشخصية مع المحيط الخاص فى مجال التنظيمات.
- الظروف المحيطة بالإختلاس.

(١) اعتمدنا فى تحليل هذا الجانب على البيانات المستخلصة من دراسة عينة المختلسين وتشمل ٤٠ حالة مختلس فى السجون المصرية عام ١٩٧٤م.

١- السمات الاجتماعية للشخصية المختلطة:

من الخواص البارزة للشخصية المختلطة فئات الأعمار، وهي من السمات الاجتماعية الأساسية، حيث يرتبط بها كثير من أنواع الخبرات التي تتراكم لدى الشخص. وقد تبين من عينة الدراسة أن فئة المختلطين تقع معظمها في فئة الأعمار من ٤٥ عام، تليها فئة الأعمار من ٤٠ عام ثم فئة الأعمار أقل من ٣٥ عام. أما فئة أقل من ٣٠ عام فهي بسيطة جداً، وبذلك نجد أن هناك زيادة واضحة في الاتجاه نحو الإختلاس ترتبط بزيادة الأعمار، وهي تبدأ في الزيادة المطردة ابتداء من ٣٠ عام فأكثر. والجدول التالي يوضح ذلك :

فئة الأعمار	التكرارات	%
أقل من ٣٠ سنة	٢	٥,٠
٣٥ - سنة	٩	٢٢,٥
٤٠ - سنة	١٢	٣٠,٠
٤٠ سنة فأكثر	١٧	٤٢,٥

وبذلك يتضح أن هناك علاقة وطيدة بين فئة العمر والميل للإختلاس، وذلك لظروف الخبرة المرتبطة بالعمر.

كما أن الإختلاس يكثر بشكل ملحوظ بين المتزوجين، حيث تصل نسبتهم إلى (٨٢,٥%)، وذلك يرجع في أساسه لضغط أعباء الحياة، وزيادة مطالب الشخص الأسرية، بالشكل الذي تجعله دائماً تحت ضغط الحاجة التي تدفع به لإقتراف مثل هذا السلوك.

أما عن الوضع الوظيفي للشخصية المختلطة فقد تبين أن الإختلاس ترتفع نسبته بين الموظفين الإداريين بنسبة (٤٠%)، والعمال العاديين بنسبة (١٥%)، ورؤساء الأقسام بنسبة (١٠%) وعن الإختلاس بين العمال العاديين تجده ذات

طابع عيني أى أنه يتمثل فى المواد الخام وما بيدهم من عهد (يتم تبديدهم لها) .
أما إختلاسات الموظفين والاداريين ورؤساء الأقسام فهى إختلاسات مالية فى عموميتها. وتصل نسبة الإختلاس بين المديرين إلى (٧,٥ ٪)، ولاشت أن حجم هذا الإختلاس أكبر بكثير من حجم المال المختلس بين الموظفين الاداريين. أما إختلاس العمال فهو على مستوى أقل من حيث الحجم. كما تبين أيضاً أن الإختلاس بين الوظائف العسكرية تصل نسبة إلى ٧,٥ ٪، وهى نسبة عالية أيضاً.

٢- المحيط الاجتماعي العام للشخصية المختلصة،

تبين من الدراسة أن معظم المختلسين من مناطق حضرية أصلاً، وأن نسبة عالية منهم من القاهرة، وتبلغ (٤٥ ٪)، أما نسبة من هم من مناطق ريفية فلا تزيد عن (٥,٥ ٪) من ريف وجه بحرى، ونسبة (١٢,٥ ٪) من ريف وجه قبلى، وباقي النسبة موزعة على مناطق حضرية بالاسكندرية... الخ. أما عن ظروفهم السكنية فقد تبين أن نسبة (٧٧,٥ ٪) فى سكن مستقل، فى حين أن نسبة منهم تبلغ (٢٠ ٪). فى سكن مشترك وذلك يشير إلى أن الوضع السكنى لعينة المختلسين فى حالة جيدة.

فى حين أن هناك نسبة (٦٠ ٪) من عينة المختلسين لا تعاني من مشكلات على حد قولهم، وقد تبين من التحليل أيضاً أن نسبة (٣٢,٥ ٪) من المختلسين دخلهم الشهرى (٤٠) جنيه فأكثر، وأن نسبة (٢٥ ٪). دخلهم الشهرى أقل من (٢٥) جنيه، ونسبة (١٧,٥ ٪) دخلهم الشهرى (١٧,٥ ٪)، ونسبة (١٥ ٪) دخلهم الشهرى أقل من (٤٠) جنيه، وذلك يشير إلى أن ذوى الدخول العالية ترتفع نسبة حالات الإختلاس بينهم وأيضاً ذوى الدخول المنخفضة عن (٢٠) جنيهاً، وقد تبين من الدراسة أن هناك نسبة (٥ ٪) من عينة المختلسين لا تحدد مصادر دخلها. كما أن نسبة (٢٠ ٪) تقرر بأنه ليس لها مصادر أخرى غير الوظيفية. فى حين أن نسبة (٢,٥ ٪) تقرر أن هناك مصادر أخرى دون أن تحددتها.

أما من حيث الديون التي تعاني منها الشخصية المختلصة وربما كانت دافعا لإرتكابها حالات الإختلاس، فقد تبينت على النحو التالى نسبة (٢٥٪) من العينة عليها ديون أقل من (٢٠٠) جنيه، ونسبة (١٠٪) عليها ديون أقل من (١٠٠) جنيه ونسبة (٥٪) عليها ديون بين ٢٠٠ - ١٠٠ جنيه، أما نسبة من ليس عليها ديون فتبلغ (٥٠٪).

كما أن لطبيعة الظروف العامة التي يعيشها الشخص فى المجتمع أثرها الواضح على نوع تطلعاته، واتجاهاتها، وشدة الحاجتها عليه، وقد تبين من الدراسة أن هناك تطلعات اجتماعية تتمثل فى رغبته فى تحسين وضعه بين الناس، وتبلغ (١٧,٥٪)، وهى نسبة عالية. كما أن هناك تطلعات اقتصادية تتمثل فى رغبته فى تحسين دخله الشهرى (٦٥٪)، ووجود ملكية خاصة يعتمد عليها فى دخله (١٠٪)، والسفر للخارج (٢,٥٪).

أما عن التطلعات المرتبطة بوضعه الأسرى فتتمثل فى رغبته فى تكوين أسرة ٧,٥٪، تعليم الأبناء (٤٢,٥٪)، تحقيق وضع اقتصادى أفضل (٢٥٪).

أما عن مدى قدرته لتحقيق هذه التطلعات، فقد تبين أن هناك نسبة (٤٢,٥٪)، لا تستطيع تحقيق تطلعاتها، وهى بذلك تعاني من الشعور بعدم القدرة على تحقيق التطلعات، وأن هناك نسبة (٢٠٪) تسعى لتحقيق تطلعاتها، وقد تبين أن هناك نسبة (٤٥٪) ترفض حتى مجرد الحديث عن موقفه من القضايا العامة فى المجتمع، ولا تشعر بأى أهمية لمناقشتها، وأنه ليس له أى ارتباط بهذه الأمور.

٣- تفاعل الشخصية المختلصة فى مجال التنظيم الاجتماعى الخاص، للمحيط الاجتماعى، والتفاعل مع الشخص فى مجال العمل أثره المباشر على سلوكه. وقد تبين من عينة المختلصين أن هناك نسبة (١٠٪)، ينظرون إلى ظروف العمل نظرة بدون ارتياح. ولأن ارتفاع نسبة من يجدون أن الأجر غير مناسب إلى (٢٥٪) ونسبته (١٥٪) تشعر بالضيق لأنهم لم يحصلوا على ترقية. كما أن

هناك نسبة (٥٣,٥٪) تؤكد أنه ليس لدورهما أى أهمية فى مجال العمل . وقد بلغت نسبة من تم تعيينهم عن طريق الأصدقاء والمعارف (١٧,٥٪) . كما أن نسبة (٢٢,٥٪) تؤكد أنها لم تحصل على حقها فى التنظيم الذى تعمل به ، ولذلك ترتفع نسبة عدم الرضاء عن العمل إلى (١٠٪) ، وذلك راجع لإحساس نسبة (٢,٥٪) بقلة الدخل من العمل ، وعدم وجود المناخ للتكيف معه (٢٢,٥٪) ، ووجود عجز فى عهده ، كما أن هناك نسبة (١٧,٥٪) ليس على ارتباط قوى بالتنظيم ، إذ أن انتماء أفرادها له ضعيف ، ولاشك أن لذلك أثره على سلوك الشخص .

وقد تبين من الدراسة أن معظم الحالات المختلصة يمارس عليها سلطة الاشراف ، فهناك نسبة (٥٧,٥٪) عليها اشراف من رؤسائهم ، ونسبة (١٢,٥٪) عليها اشراف من أكثر من جهة ، ونسبة (٢,٥٪) يتمثل الاشراف المباشر عليها فى الجرد السنوى . كما أن هناك نسبة تبلغ (٧,٥٪) تؤكد أن هناك اشراف للرؤساء ، والادارة ، فى العمل . وبذلك نجد أن معظم المختلسين يخضعون لنظام اشرافى واضح عليهم ، ومع ذلك يخططون لعملية الإختلاس .

٤- الظروف المحيطة بجريمة الإختلاس :

تبين من اجابات المختلسين أن نسبة (٩٥٪) منهم تمارس الإختلاس لأول مرة ، فى حين أن هناك نسبة (٥٪) منهم مارسوا الإختلاس أكثر من مرة . وقد أكدت نسبة (٣٠٪) منهم وجود حالات إختلاس أخرى مارسها أشخاص آخريين فى العمل ، وهذه النسبة عالية . وربما كان لذلك أثره على ارتكابهم جريمة الإختلاس .

أما عن قيمة الأموال المختلصة فقد تبين أن أعلى نسبة هى قيمة الأموال التى تزيد عن (٤٠٠) جنيه تبلغ نسبتهم (٣٢,٥٪) ، وقد حاول البعض أن يكشف عن الدوافع الكامنة وراء هذا السلوك من واقع ظروفه الفعلية ، حيث تبين أن هناك

نسبة ١٢,٥٪ تقرر أن الحاجة إلى المال هي التي دفعته للإختلاس، في حين أن نسبة (٢٢,٥٪) ترجع إختلاسها لعدم وجود رقابة عليهم، أما من يرجعون إختلاسهم للرجبة في الربح والحصول على مزيد من المال، فتبلغ نسبتهم (١٧,٥٪). في حين أن من يرجعون إختلاسهم للإغراء وصحبة رفقاء السوء، فقد بلغت نسبتهم (٢٧,٥٪). أما الإختلاس المرتبط بالتورط فيه فنسبته (١٠٪). في حين أن الإختلاس الذى تم نكاية من الرؤساء وبدافع الانتقام منهم فلا تزيد نسبته عن ٥٪.

والجدول التالى يبين ذلك :

الأسباب الدافعة للإختلاس	تكرارات	٪
الحاجة إلى المال	٥	١٢,٥
عدم وجود رقابة	٩	٢٢,٥
الرجبة في الربح ومزيد من المال	٧	١٧,٥
الاغراء وصحبة رفقاء السوء	١١	٢٧,٥
تورط فيه	٤	١٠,٠
خلافات مع الرؤساء	٢	٥,٠
غير مبين	٢	٥,٠
المجموع الأصلى	٤٠	١٠٠

أما عن الأطراف المشتركة في الجريمة فقد تبين أن هناك نسبة عالية منهم رتبها مع زملائها وتبلغ (٦٠٪)، في حين أن هناك نسبة (٢٠٪)، دبرها بنفسه، أما من دبرها مع عملاء المؤسسات، فتبلغ نسبتهم (١٠٪). وقد اكتشفت هذه الجرائم عن طريق التبليغ بنسبة (٣٠٪)؛ وعن طريق الجرد الإدارى بنسبة (١٧,٥٪)، وعن طريق عمليات المراجعة التي يقوم بها الجهاز المركزى للمحاسبات بنسبة (١٢,٥٪). وعن طريق الضبط في حالة التلبس بنسبة (٧,٥٪).

وذلك يشير إلى أن للرقابة وعمليات المراجعة والجرد أهميتها، في ضبط هذه الانحرافات. كما أن للوازع الأخلاقي وصحيان الضمير أهميتها في كشف الإختلاس، وذلك ما أكدته النسبة العالية التي تم ضبطها عن طريق تبليغ آخرين عنهم، سواء كانوا شركاء، أو غير شركاء.

٥- وسائل الحد من تفشي الإختلاس:

تطرقت المناقشات مع المختلسين من خلال المقابلة، لمقترحاتهم التي يرون أنها ذات فاعلية كبيرة في الحد من تفشي الإختلاس، على مستوى المجتمع بصورة عامة، وعلى مستوى التنظيمات بصورة خاصة.

□ مقترحات عامة للحد من الإختلاس على مستوى المجتمع:

أكدت عينة الدراسة أهمية الرقابة العامة، سواء على مستوى الرقابة الادارية، والشرطة، للحد من الرشوة، وذلك بنسبة (٧,٥%). وإشارة إلى ضرورة رفع مستوى المعيشة بنسبة (٢٠%)، وتطبيق القانون، وتوقيع العقاب الرادع بنسبة (١٢,٥%)، وإحياء ضمير الأشخاص عن طريق التبصير والترشيد والتوعية بنسبة (١٠%)، وهم بذلك يرون أن هذه الوسائل هامة وذات فاعلية بالغة للحد من تفشي الإختلاس على مستوى المجتمع.

أما عن مقترحاتهم للحد من الإختلاس على مستوى المجتمع فتعكسها بيانات الجدول التالية :

المقترحات	تكرارات	%
* الرقابة الصارمة من المؤسسة.	١٣	٣٢,٥
* الجرد الدوري المستمر.	٤	٧,٥
* تحسين ظروف العاملين.	٥	١٢,٥
* وجود نظام اشراف وتفتيش مستمر.	٢	٥,٠
* تدريب الشخص للتصرف فى المجال الذى فى حوزته بالطريق الرسمى.	١	٢,٥
* عدم بقاء الموظف فى وظيفته فترة طويلة.	١	٢,٥
* عدم الثقة فى أى موظف دون محاسبته.	١	٣,٥
* غير مبين.	١٤	٣٥,٠
المجموع	٤٠	١٠٠

من الجدول يتضح أن لعامل الرقابة أهمية بالغة فى الحد من تفشى الإختلاس بالمؤسسات. وتبلغ أهمية هذا العامل فى نظر المختلسين (٣٢,٥ %). كما أن للجرد أيضاً أهمية بنسبة (٧,٥ %) ولعامل تحسين ظروف العاملين بنسبة (١٢,٥ %)، وإحكام نظام الاشراف أهمية بنسبة (٥ %)، وتدريب الشخص للتصرف فى المال الذى فى حوزته بالطريق الرسمى بنسبة (٢,٥ %). كما أنهم يشيرون إلى ضرورة تغير عمل الشخص لكى لا يكون استمراره فى العمل فترة طويلة دافعاً للإختلاس، لإعتقاده بأن أحد لن يأتى بعده على المدى الطويل، وبذلك يكون قد أخفى معالم إختلاسه، وذلك ما أكدته نسبة (٢,٥ %)، ويشيرون أيضاً لعنصر فى غاية الأهمية يتمثل فى تأكيد الطابع الرسمى فى الاشراف، وعدم الاكتفاء بالطابع غير الرسمى، المتمثل فى الثقة فى الشخص، وأهمية ذلك مؤكدة بنسبة (٢,٥ %).

وفى ضوء ذلك، يتبين لنا تأكيدهم على الجانب الرسمى فى التنظيم من

ناحية، والحد من الجانب غير الرسمي داخل التنظيم من ناحية أخرى، كما أنهم يبرزون العامل البشرى من حيث الاهتمام بظروفه وأحواله، لكى لا يكون هناك ظروف ضاغطة على سلوكه استجابة لهذه الضغوط.

وبذلك تتكامل المقترحات العامة للحد من الإختلاس، مع المقترحات على مستوى التنظيم، المتعلقة بوصول معدل الإختلاس إلى المستوى الذى لا يؤثر على كيان المجتمع واقتصاده، خاصة فى ظروف التغير السريع، التى يمر بها المجتمع، وتعرض كافة أنساقه لتغيرات جذرية كثيرة، يترتب عليها وجود توترات وتفاوتات مختلفة، على المستوى الاجتماعى، والثقافى، والشخصى.

المراجع

- 1- Cohen, A. K., The Study of Social Disorganization and deviant Behaviour, in Sociology today (ed.) by, Merton, R. K. & et. al, N. Y., Basic Book, 1959.
- 2- Cohen, Albert K., Delinquent Boys, The Culture of the Gang, N. Y., Free Press, 1955.
- 3- Cressey, Donald R., Application and verification of the Differential Association theory, Journal of Criminal Law and Criminology, 1952, vol. 43, pp. 43 - 52.
- 4- Clinard, Marshall B., The Black Market, a study of white collar crime, New York, Rinehart and Co., 1952.
- 5- _____, Sociologists and American Criminology, Journal of criminal law and criminology, 1951, vol. 41, pp. 549 - 557.
- 6- _____, Criminal Behaviour is Human Behaviour, Federal Probation, 1949, vol., 139, pp. 21 - 28.
- 7- Clinard, M., Criminal behaviour is Human behaviour, Federal Probation, 1949, vol. 13, pp. 21 - 28.
- 8- Clinard, M., & et. al, Anomie and Deviant Behaviour, Glencoe, The Free Press, 1964.
- 9- Cloward, Richard & Ohlin, Lloyd, Delinquency and opportunity, a theory, Chicago, Free Press, 1960.
- 10- Elliott, Mabel A., Crime in Modern Society, New York, Harper, 1952.

- 11- Gittler, Joseph, Review of Sociology. N. Y., John Wiley & Sons, Inc., 1957.
- 12- Gordon. R. & et. al., values and gang Delinquency, a study of street corner groups, Am. J. Socio., 1963, vol. 69 N. 2. pp. 109 - 128.
- 13- Glueck, Sheldon and Eleanor Glueck, Delinquents in making, New York, Harper 1952.
- 14- Horton, Paul & Leslie, Gerald R., The Sociology of Social problems, New Jersey, prentice-Hall, Inc., Englewood Cliffs, 1974.
- 15- Hirsebi, Travis, causes of delinquency, Berkeley, University of California Press, 1969.
- 16- Kattsof, L. O., The design of Human Behaviour, Saint-Louis, Educational Publishers, 1953.
- 17- Kolorin, Solomon, The Conflict of values in delinquency areas, Amr., Soc, Rev., 1951, vol. 16, pp. 653 - 661.
- 18- Lander, Bernard, towards an understanding of juvenile delinquency, New York, Columbia University, Press, 1954.
- 19- Lomboraso, Cesar, the female offender, London, T. F. Unwin, 1895.
- 20- Lerman, Paul, individual values, peer values & subcultural delinquency, Am. Socio. R., 1968, vol. 33. N. 2, pp. 219 - 235.
- 21- Mitchell, Duncan, a dictionary of sociology, London, Routledge.
- 22- Mannheim, Hermann, Juvenile delinquency, New York, Oxford University Press, 1946.
- 23- Mays, J., Crime and the social structure, London, Faber, 1963.
- 24- Merton, R., Social theory and social structure, Illinois, the free Press of Glencoe, 1951.

- 25- Merton, R. & Nisbet, R., contemporary social problems, New York, Harcourt, Brace of world, 1961.
- 26- Morris, T., the criminal area, London, Routledge and Kegan Paul, Kegan Paul, 1975 - 1957.
- 27- Sutherland, E. & Cressey, D. R., Principles of criminology, American Catholic sociological Review 1955, June, pp. 143 - 144.
- 28- Sutherland, E, White collar crime, New York, Dryden Press, 1949.
- 29- Sutherland, Edwin H., Principles of criminology, 4th ed., New York, J. B. Lippincott Co., 1947.
- 30- Sellin, Thorsten, the sociological study & criminality, Journal of Criminal Law and Criminology, 1951, vol. 41, pp. 406 - 422.
- 31- Sporott, W., science and social action, Glencoe, Ill., The Free Press, 1959.
- 32- Trasler, G., The explanation of criminality, London, Routledge & Kegan Paul, 1962.
- 33- Taylor, Ian & et. al., The New Criminology, for a social theory of devience, London, Routledge & kegan Paul Ltd., 1973.
- 34- Tappan, Paul, who is the criminal, Amer., Soc. Rev., 1947, vol. 12.
- 35- Wood, Arthur L., Minority-Group criminality and cultural integration, vol. 37, pp. 498 - 510.
- 36- Wootton, B., Social Science and Social Pathology, London, Allen, and Unwin, Am. Socio. R., 1959.
- 37- Wilson, H., Delinquency and child Neglct, London, Allen & Unwin, 1962.
- 38- Willett, T. C., Criminal on the Road, London, Tavistock Publications, 1964.

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٥

الباب الأول

الأسس النظرية والمنهجية لعلم الاجتماع الجنائي

تمهيد	٩
-------	---

الفصل الأول

التعريف بعلم الاجتماع الجنائي وموضوعه

أولاً: تعريف علم الاجتماع الجنائي كفرع من فروع علم الاجتماع —	١٣
ثانياً: علاقة علم الاجتماع الجنائي بالعلوم الاجتماعية الأخرى —	١٧
ثالثاً: المعضلات النظرية المنهجية في علم الاجتماع الجنائي —	٢١
١- الصعوبات النظرية في مجال علم الاجتماع الجنائي —	٢٣
٢- معضلة المفاهيم في علم الاجتماع الجنائي —	٢٥
رابعاً: المفاهيم المرتبطة بعلم الاجتماع الجنائي —	٢٦
١- تعريف مفهوم الانحراف —	٢٦
٢- مفهوم الجريمة وتعريفاته —	٢٨
٣- مفهوم جناح الأحداث —	٣٥

الفصل الثاني

الأطر النظرية لعلم الاجتماع الجنائي

تمهيد	٤٣
أولاً: المعضلات النظرية لدراسة الانحراف الاجتماعي —	٤٤

٤٩ ثانياً الاتجاهات النظرية فى فهم الظاهرة الانحرافية

الفصل الثالث

الأسس المنهجية لعلم الاجتماع الجنائي

- ٦١ تمهيد
- ٦٢ أولاً : مشكلات البحث العلمى للجريمة والانحراف
- ٦٥ ثانياً: التطور التاريخى للتفكير المنهجى فى مجال الجريمة والانحراف
- ٦٥ ١ - لمحة تاريخية حول التفكير المنهجى
- ٦٨ ٢ - المداخل المنهجية لدراسة الجريمة والانحراف
- ٦٩ أ - معالم المدخل المنهجى الذى يتناول شخصية المجرم
- ٧٠ ب - المداخل المنهجية الموضوعية لدراسة الانحراف والجريمة
- (أولاً) المدخل المنهجى الاجتماعى لدراسة الانحراف
- ٧٥ والجريمة
- ٧٧ (ثانياً) مدخل الثقافة الفرعية المنحرفة للجناح
- ٨٥ ثالثاً: الاجراءات المنهجية المستخدمة فى علم الاجتماع الجنائى

الباب الثانى

أسس الدراسة العلمية للظاهرة الانحرافية

- ٩٣ تمهيد

الفصل الرابع

تنميط الأفعال الاجرامية

- ٩٧ تمهيد
- ٩٨ أولاً : مشكلة تنميط الأفعال الانحرافية والمجرمين
- ١٠٠ ثانياً: اتجاهات تصنيف المجرمين

الفصل الخامس

التفسير العلمي للظاهرة الانحرافية

- تمهيد ١٢١
- أولاً : التفسيرات الجزئية للجريمة والانحراف ١٢٢
- ثانياً: العوامل البيولوجية والنفسية في تفسير الانحراف والجريمة ١٢٣
- ثالثاً: التفسيرات الاجتماعية للانحراف والجريمة ١٢٤
- ١- تفسير الانحراف في ضوء نظرية الانحراف الثقافي ١٢٥
- ٢- التوتر والضغط الاجتماعي وتفسير الانحراف والجريمة ١٢٧
- ٣- صراع الجماعة وتفسير الانحراف ١٢٨
- ٤- نظريات الضبط وتفسير الانحراف والجريمة ١٢٨
- رابعاً: تطور الاتجاهات الاجتماعية في تفسير الانحراف والجريمة ١٣٠
- خامساً: الاغتراب وتفسير الانحراف والجريمة ١٣٢

الفصل السادس

تقدير تكلفة الظاهرة الانحرافية

- أولاً : نظرة حول الاعتبارات الأساسية المتعلقة بالظاهرة الانحرافية ١٣٩
- ثانياً: وضع الظاهرة الاجرامية في الدول النامية والمتقدمة ١٤٥
- ثالثاً: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للجريمة ١٤٩
- رابعاً: تكلفة الجريمة وأسس قياسها ١٥١
- خامساً: قياس التكلفة الاجتماعية والاقتصادية للرشوة والاختلاس ١٥٤
- ١- قياس تكلفة الرشوة ١٥٥
- أ - آثار الرشوة الاجتماعية ١٥٥
- ب- الآثار الاقتصادية للرشوة ١٥٦

- جـ- تحديدات قياس تكلفة الرشوة ١٥٧
- د - اعتبارات أساسية في قياس تكلفة الرشوة ١٥٨
- ٢- قياس تكلفة الاختلاس ١٥٩
- أ - الآثار الاجتماعية للاختلاس ١٥٩
- ب- الآثار الاقتصادية للاختلاس ١٥٩
- جـ- تحديدات قياس تكلفة الاختلاس ١٦٠
- د - اعتبارات أساسية في قياس تكلفة الاختلاس ١٦٠

الفصل السابع

التخطيط لتقليل تكلفة الانحراف

- تمهيد ١٦٥
- أولاً : الاعتبارات الأساسية المرتبطة بالجريمة واسلوب التقليل من نفقاتها ١٦٦
- ثانياً: عملية التخطيط لتقليل تكلفة الجريمة ١٦٨
- ثالثاً: تحديدات عملية اقلال تكلفة الجريمة ١٦٩
- رابعاً: بعض التوصيات المتعلقة بمواجهة تحديدات الاقلال من تكلفة الجريمة ١٧٢

الباب الثالث

المعالجة السسيولوجية لموضوعات الدراسة

في علم الاجتماع الجنائي

- تمهيد ١٧٥

الفصل الثامن

مظاهر تغير الظاهرة الاجرامية

- أولاً : الفهم السسيولوجي لأبعاد الظاهرة الاجرامية ١٨٥

- ١ - مناقشة المحاولات المختلفة لفهم الظاهرة الاجرامية ١٨٦
- ٢ - أبعاد الاغتراب فى المجتمعات النامية والمتقدمة وعلاقتها
باختفاء ظهور الجرائم ١٨٩
- ثانياً: أبعاد الظاهرة الاجرامية فى المجتمعات المختلفة ١٩٢
- ١ - أبعاد الظاهرة الاجرامية فى المجتمعات المتقدمة ١٩٣
- ٢ - أبعاد الظاهرة الاجرامية فى المجتمعات النامية ١٩٥
- ثالثاً: أبعاد الظاهرة الاجرامية فى المجتمع المصرى (تحليل احصائى) ١٩٩
- ١ - السمات الأساسية للمجتمع المصرى ٢٠١
- أ - أبعاد الاغتراب الاقتصادى والظاهرة الاجرامية ٢٠١
- ب - أبعاد الاغتراب السياسى والظاهرة الاجرامية ٢٠٢
- ج - أبعاد الاغتراب البيروقراطى والظاهرة الاجرامية ٢٠٣
- د - أبعاد الاغتراب الأسرى وعلاقته بالظاهرة الاجرامية ٢٠٤
- هـ - أبعاد الاغتراب الثقافى والظاهرة الاجرامية ٢٠٤
- و - أبعاد الاغتراب الشخصى وأثرها على السلوك الاجرامى ٢٠٥
- ٢ - صور الجرائم الاقتصادية المرتبطة بعملية التنمية فى مصر ٢٠٦
- أ - جريمة الرشوة ٢٠٧
- ب - جريمة الاختلاس ٢١١
- ج - جريمة السرقة ٢١٢
- ٣ - صور الجريمة بين الحضر والريف ٢١٤
- ٤ - صور الجريمة المعبرة عن الحالة الباثولوجية للمجتمع ٢١٦
- وابتداء دراسات حالة لبعض الأنماط الاجرامية الأساسية (فى ضوء
البحوث الميدانية المصرية) ٢١٩
- ١ - الجرائم المرتبطة بعملية التنمية فى المجتمع المصرى ٢١٩
- أ - النهجرة والجريمة فى المجتمع المصرى ٢١٩
- ب - الرشوة فى التنظيمات الاجتماعية فى المجتمع المصرى ٢٢١

- ٢٢٢ ٢- الجرائم المرتبطة بالثقافة الفرعية
- ٢٢٥ ٣- الجرائم المعبرة عن الحالة الباثولوجية
- ٢٢٥ أ - جرائم البغاء
- ٢٢٧ ب- تعاطي الحشيش

الفصل التاسع

توجيهات القيم والرشوة في مصر

- ٢٣٠ تمهيد
- ٢٣٢ أولاً : الاطار التصوري للدراسة
- ٢٣٤ ثانياً: الاطار المنهجي للدراسة
- ٢٣٥ ثالثاً: توجيهات القيم والرشوة كسلوك اجتماعي منحرف
- ٢٣٥ ١- الرغبات والتطلعات
- ٢٣٧ ٢- الوسائل التي يؤكد عليها الشخص لتحسين وضعه
- ٢٣٨ ٣- التصرف في مجال المنافسة
- ٢٣٩ ٤- اتجاهات الشخص نحو الوسائل غير المشروعة لتحقيق النجاح
- ٢٤٠ ٥- الاتجاه نحو المصلحة العامة والمصلحة الخاصة
- ٢٤٢ ٦- تفصيلاته لمجال العمل

الفصل العاشر

معالم جناح الأحداث في

المملكة العربية السعودية

- ٢٤٧ تمهيد
- ٢٤٩ أولاً : انحراف الأحداث ومدى خطورته
- ٢٥٣ ثانياً: الأفعال الانحرافية المنتشرة ودرجة شيوعها بين الأحداث
- ٢٥٦ ثالثاً: الأحكام المنظمة لجناح الأحداث ومعاملتهم

- ١- مصادر القواعد المنظمة للمسئولية الجزائية للأحداث ٢٥٧
- ٢- المسئولية الجزائية للأحداث في الشريعة الاسلامية ٢٥٨
 - أ - العمر كأساس للتمييز بين الأحداث الراشدين ومستويات الإدراك ٢٥٨
 - ب- عناصر المسئولية الجزائية في الشريعة الاسلامية ودرجاتها ٢٦٠
- ٣- القرارات المتضمنة لبعض القواعد المنظمة لمعاملة الأحداث ٢٦٨
 - رابعاً: صور الرعاية المقدمة في مجال الأحداث الجانبين ٢٧٥
 - ١- برامج الرعاية على مستوى الوقاية من الجناح ٢٧٥
 - ٢- صور الرعاية الاجتماعية على مستوى العلاج ٢٧٧
 - ٣- مؤسسات الرعاية الاجتماعية المباشرة للأحداث ٢٨١
 - أ - محكمة الأحداث ٢٨١
 - ب- دار الملاحظة ٢٨٢
 - ج- دار التوجيه الاجتماعي وصور الرعاية الاجتماعية التي تقدمها ٢٨٣
- ٤- مؤسسات الرعاية غير المباشرة للأحداث في المملكة العربية السعودية ٢٨٥

الباب الرابع

المدخل إلى الانحراف الفردي والاجتماعي

الفصل الحادي عشر

مدخل دراسة الانحراف في المجتمع

- تمهيد ٢٩١
- نولاً : المدخل السوسيولوجي لدراسة الانحراف في المجتمع ٢٩٤
- ثانياً: التحليل السوسيولوجي لأشكال الانحراف في المجتمع ٢٩٩
- ثالثاً: الأبعاد القياسية للانحراف في المجتمع ٣٠٣

الفصل الثاني عشر

الاتجاهات النظرية لفهم الفساد الاداري وعلاقته بتفشي الفساد في الدول النامية

٣٢٣	تمهيد
٣٢٥	أولاً : مفهوم الفساد والفعل الفاسد
٣٢٧	ثانياً: مشكلة الفساد الاداري بالدول النامية
٣٣١	ثالثاً: الاتجاهات المختلفة لفهم الفساد الاداري
٣٣٤	رابعاً: الباعث على الفساد الاداري في الدول النامية
	خامساً: التفاعل بين صور الفساد الاداري والرشوة في التنظيمات الرسمية
٣٣٦	سادساً: ارتباط انتشار الرشوة بتفشي صور الفساد الاداري في التنظيمات الاجتماعية
٣٣٩	الاجتماعية

الفصل الثالث عشر

أبعاد الفساد في التنظيمات الرسمية

٣٤٩	تمهيد
٣٥٣	أولاً : أبعاد الفساد الاداري في التنظيمات الرسمية
	ثانياً: أبعاد الفساد الاداري في التنظيمات الرسمية من وجهة نظر الاخباريين
٣٦٣	الاخباريين

الفصل الرابع عشر

الرشوة والاعتزاف في التنظيمات الرسمية

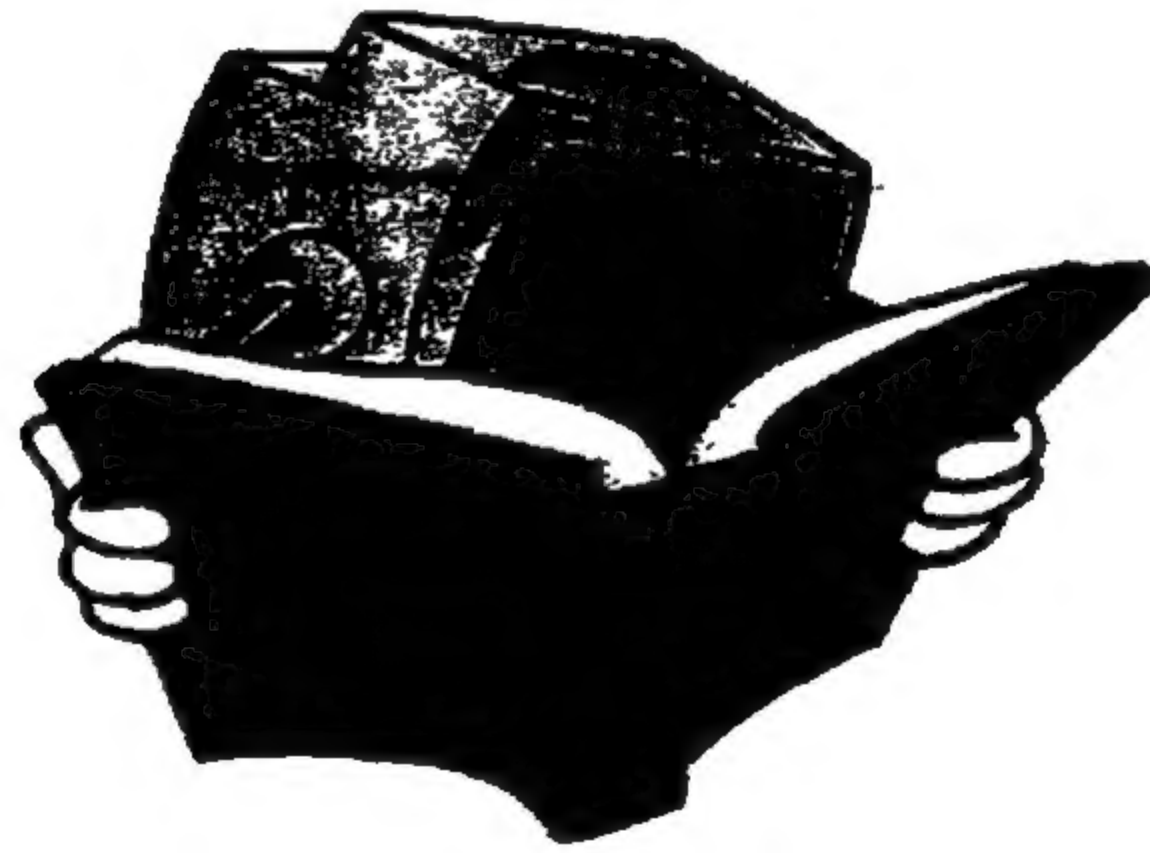
٣٧٣	تمهيد
٣٧٤	أولاً : وجهة نظر لفهم الرشوة كمظهر سلوكي للظاهرة الانحرافية
٣٧٥	ثانياً: مناقشة المحاولات المختلفة المتعلقة بفهم الظاهرة الاجرامية

- ثالثاً: أبعاد الاغتراب والرشوة فى التنظيمات الرسمية ٣٨٠
رابعاً: اتجاه الرشوة فى مصر من واقع الاحصاءات الجنائية ٣٨٥
خامساً: الرشوة فى تنظيمات الانتاج والخدمات ٣٨٧

الفصل الخامس عشر

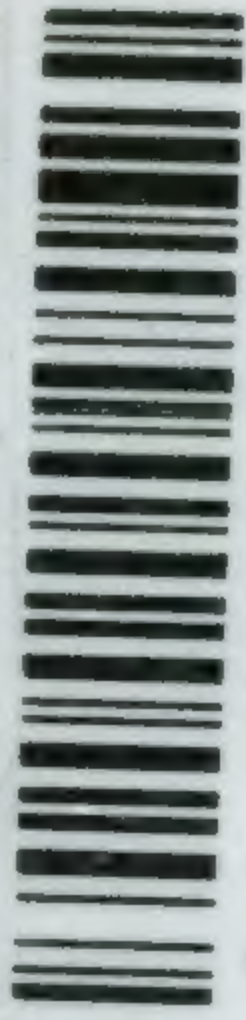
الاختلاس ودوافعه فى التنظيمات الرسمية

- تمهيد ٤١٣
أولاً: أبعاد ظاهرة الاختلاس من واقع تحليل مضمون ملفات القضايا ٤١٤
ثانياً: خصائص الشخصية المختلسة ودوافعها ٤٢١
المراجع ٤٣١





Bibliotheca Alexandrina



1212251